

التغيير في السياسة الخارجية  
في خلافة الإمام علي



ISBN 978-9933-582-19-7



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية  
٢٨٧٨ لسنة ٢٠١٧م

. IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

مصدر الفهرسة:

رقم تصنيف LC: BP37.35 S57 2017

المؤلف الشخصي: الشراهاني، حسين علي.

العنوان: التغيير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي عليه السلام.

بيان المسؤولية: تأليف الأستاذ الدكتور حسين علي الشراهاني؛ تقديم السيد نبيل قدوري الحسني.

بيانات الطبعة: الطبعة الأولى.

بيانات النشر: كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة - مؤسسة علوم نهج البلاغة. ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧ م.

الوصف المادي: ٤٠٨ صفحة .

سلسلة النشر: مؤسسة علوم نهج البلاغة - سلسلة الرسائل الجامعية - ايطاليا - ٢١ .

تبصرة عامة:

تبصرة ببليوغرافية: الكتاب يتضمن هوامش - لائحة المصادر (الصفحات ٣٨٩ - ٤٠٥).

تبصرة محتويات:

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هجريا .

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هجريا - نظريته.

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هجريا - سياسته وحكومته.

مصطلح موضوعي: النظام المالي في الإسلام.

مصطلح موضوعي: الإسلام والاقتصاد.

مؤلف إضافي: الحسني، نبيل قدوري، ١٩٦٥، مقدم.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

التخيري في السِّياسة الباليستية

في خلافة الإمام عليّ

تأليف

أ.د. حسين علي الشراهاني

اصدار  
مؤسسة علمي للبحوث  
والعقيدة الحسينية المقدسة



جميع الحقوق محفوظة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

العراق: كربلاء المقدسة - شارع السدرة

- مجاور مقام علي الاكبر (عليه السلام)

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠

٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الالكتروني: [www.inahj.org](http://www.inahj.org)

الاييميل: [Inahj.org@gmail.com](mailto:Inahj.org@gmail.com)

تنويه:

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر

عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن

وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

# الإهداء

إليك سيدي يا رسول الله

إليك سيدي يا علي

أهدي بحثي المتواضع هذا عسى أن ينفعني  
يوم لا ينفع مال ولا بنون

الى روح ابنتي خديجة

الى التي لا أنساها ما حييت

إلى من فارقتني قبل أن تكمل سنتها الخامسة

اهدي جهدي هذا

الى زوجتي وأولادي عمار وعبد الله وجعفر

اقدم عملي هذا



## مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن والاهاء، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد: فلم يزل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) منهلاً للعلوم من حيث التأسيس والتبيين ولم يتقصر الأمر على علوم اللغة العربية أو العلوم الإنسانية، بل وغيرها من العلوم التي تسير بها منظومة الحياة وإن تعددت المعطيات الفكرية، إلا أن التأصيل مثلما يجري في القرآن الكريم الذي ما فرط الله فيه من شيء كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، كذا يجري مجراه في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>، غاية ما في الأمر أن أهل الاختصاصات في العلوم كافة حينما يوفقون للنظر في نصوص الثقلين يجدون ما تخصصوا فيه حاضراً وشاهداً فيهما، أي في القرآن الكريم وحديث العترة النبوية (عليهم السلام) فيسارعون وقد أخذهم الشوق لإرشاد العقول إلى تلك السنن والقوانين والقواعد والمفاهيم والدلالات في القرآن الكريم والعترة النبوية.

من هنا ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تتناول تلك الدراسات الجامعية المختصة بعلوم نهج البلاغة وبسيرة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره ضمن سلسلة علمية وفكرية موسومة بـ(سلسلة الرسائل الجامعية) التي يتم عبرها طباعة هذه الرسائل وإصدارها ونشرها في داخل العراق وخارجه،

١- الأنعام: ٣٨.

٢- يس: ١٢.

بغية إيصال هذه العلوم الأكاديمية إلى الباحثين والدارسين وإعانتهم على تبين هذا العطاء الفكري والانتهاال من علوم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) والسير على هديه وتقديم رؤى علمية جديدة تسهم في إثراء المعرفة وحقولها المتعددة.

وما هذه الدراسة الجامعية التي بين أيدينا لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات التاريخية إلا واحدة من تلك الدراسات التي وفق صاحبها للغوص في بحر علم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فقد أذن له بالدخول إلى مدينة علم النبوة والتزود منها بغية بيان أثر تلك النصوص العلوية في الإثراء المعرفي والتأصيل العلمي. وبلحاظ ذلك ركز الباحث مشكوراً على تتبع الفرق بين سياسة الإمام علي عليه السلام المالية وكيفية توظيفها في خدمة الرعية وسياسة من سبقه من الخلفاء وقد اتبع الباحث أسلوب المقارنات بين سياسة الإمام عليه السلام المالية وتلك التي كانت سائدة في عهد الخلفاء الذين سبقوه.

وبذلك يكشف البحث عن النشاط الاقتصادي الذي انتعش في عهد الإمام علي عليه السلام بالرغم من الحروب التي خاضها في زمن خلافته عليه السلام، فقدّم صورة علمية لهذا التغير في السياسة المالية في تلك الحقبة المهمة من التاريخ الإسلامي التي لا زالت تأثيراتها باقية إلى يومنا هذا.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره.

**السيد نبيل قدوري الحسني**  
رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة



## المقدمة

هناك الكثير من مواضيع التاريخ الإسلامي التي لم يسلط عليها الضوء بما فيه الكفاية، وظلت هذه المواضيع حبيسة الكتب لحقب طويلة، دون أن تنال ما تستحقه من بحث، لاسيما وأنها بحاجة إلى أن تكتسب حلة بحثية جديدة، ليتسنى للقراء الاطلاع على مواضيع كهذه تمكنهم من تكوين فهم وإدراك حقيقيين لحاضرهم، وأثر الماضي التاريخي في هذا الحاضر، والموضوع الذي نحن بصدده من هذه المواضيع التي أشرنا إليها، فعلى الرغم من أن شخصية الإمام علي (عليه السلام) من أكثر الشخصيات التي حظيت باهتمام الباحثين والمفكرين، إذ تناولوا حياته بكل تفاصيلها، وتناولوا شجاعته ودفاعه عن الإسلام وجهاده مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسلطوا الضوء على قضائه وعلمه وفقهه، وعلى معاركه وبطولاته وتناولوا إسهاماته في تثبيت حقوق الإنسان ودفاعه عنها، حتى يخيل أنهم لم يتركوا شيئاً لم يتناولوه في هذه المدرسة الإنسانية الكبرى، إلا أننا رأينا أن الجانب الإداري والاقتصادي لم يكن التركيز عليه كافياً، وبما يستحقه من البحث، لما له من أهمية للتعرف على الفكر الاقتصادي الحي الذي كان يتمتع به الإمام علي، وطريقة إدارته للدولة الإسلامية في مدة خلافته، ومدى تطبيقه للنظرية الإسلامية التي آمن بها والتي كانت مطبقة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد طرحها الإمام علي (عليه السلام) على من سبقه من الخلفاء، وعمل بها فعلياً في خلافته، وأتت نتائجها في المدة القليلة التي حكم بها دولة الإسلام، وبقيت التشريعات الإدارية والاقتصادية التي وضعها شاخصة مع الزمن، كنظريات اقتصادية وإدارية قمة في العدالة، لهذا كان موضوع السياسة المالية للإمام علي مهما جداً، لاسيما أن الكثير منا لا يعرف عنه أكثر من كونه بطل الإسلام، دون أن يتعرف على الجوانب

الأخرى لهذه الشخصية، وقد يكون القصور في هذا الجانب نتيجة لقلّة القراءة، لكن هذا لا يمنع أن يسלט الضوء على هذا الموضوع الحيوي والمهم، وقد يكون هناك بعض الباحثين تناولوا هذا الموضوع من الناحية النظرية، فأبرزوا لنا مشكورين رؤية الإمام علي للاقتصاد على مستوى النظرية، فأخذوا العهد الذي كتبه الإمام علي (عليه السلام) عندما وجه مالك بن الحارث الأشتر واليا على مصر، ففصلوا هذا العهد وبنوا نظرياتهم عليه، من دون الأخذ بنظر الاعتبار التطبيقات العملية التي سبقت هذا العهد، وإذا ما أخذوا التطبيقات العملية، فهم يأخذونها بالقدر المتعلق بالتنظير وليس بالواقع العملي، وفي بعض الأحيان قام الباحثون بمناقشة هذا الموضوع من وجهة نظر اقتصادية بحتة، وبلغت اقتصادية تخصصية من العسير فهمها، إلا لمن كان له إطلاع على لغة ومفردات الاقتصاد، وهذا يجعل هذه البحوث محصورة في نطاق ضيق ضمن دائرة المتخصصين، من دون أن تخرج من هذه الدائرة إلى عامة الناس، لذلك فإن دراستنا هذه تهدف إلى التعامل مع سياسة الإمام علي (عليه السلام) من جانب تاريخي بسيط، وأخذ التطبيقات العملية التي مارسها فعلا من خلال التدرج في إيضاح الفكر الاقتصادي له، والابتعاد عن التنظير إلى التطبيق، وضمن سياق المرحلة التاريخية التي عاشها المسلمون معه، وتقييم هذه التجربة التي أخذت حيز التنفيذ، أما أهمية الموضوع فتكمن في كون موضوع الاقتصاد أحد المواضيع المرتبطة بالتاريخ، إذ لا يمكن فهم الأحداث التاريخية من دون دراسة وافية لتأثير العامل الاقتصادي عليها، لذلك عندما نريد البحث في التاريخ الإسلامي، لا بد أن يكون لدينا قدر كافٍ من الإمام بالتفاصيل الاقتصادية وأثرها في الأحداث التاريخية، لأن هذا الأمر يسهم في فهم تاريخ المسلمين بصورة دقيقة.

لذلك اخترنا الجانب المالي من الاقتصاد الإسلامي ليكون موضوعا لبحثنا، ولم نقتصر في هذا البحث على مناقشة الجوانب المالية فقط، بل حاولنا التعرف على ارتباطه

سياسة الدولة الإسلامية في المدة موضوع البحث، والسبب الرئيس في اختيارنا لهذا الموضوع هو أن أكثر البحوث والكتابات التي تناولت عهد الخلفاء الأربعة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ركزت على الجانبين السياسي والديني من دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي، وهذه المسألة تؤثر سلباً في الفهم الصحيح لتلك الحقبة التاريخية، لأنه على الرغم من أهمية هذين الجانبين، لكنهما ليسا كافيين لتكوين صورة واضحة، ما لم يضاف إليهما دراسات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك حاولنا في هذا البحث التركيز على الجانب المالي حتى نستطيع قراءة التاريخ بصورة صحيحة، ولم يكن بمقدورنا معالجة الواقع المالي للدولة الإسلامية في مدة الخلفاء الأربعة بشكل كامل، لأن ذلك يحتاج إلى وقت أطول، ويحتاج إلى مجموعة كبيرة من البحوث، ففضلنا أن نركز على السياسة المالية للدولة الإسلامية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، ومن خلال هذا البحث نعقد مقارنات بين سياسته المالية، وتلك التي كانت سائدة في عهد الخلفاء الذين سبقوه، والسبب في هذا الأمر قلة البحوث التي تناولت الجوانب الاقتصادية في خلافة الإمام علي (عليه السلام)، وتلك التي تناولتها ركزت على الجانب العسكري والأحداث التي شهدتها الدولة الإسلامية في عهده، حتى أن من يقرأ البحوث التي تناولت مدة حكمه يعتقد أنه لم يحقق أي شيء للدولة الإسلامية، لذلك فقد ظلم مرتين؛ الأولى بسبب التمرد غير المبرر لمجموعات من المسلمين ضد الخلافة في عهده، والثانية بسبب عزوف الباحثين عن دراسة إنجازاته في مجال الاقتصاد وإدارة الدولة، وقد نجد العذر للبعض منهم نتيجة لقلة الروايات التي وردت في مصادر المسلمين الأولى عن هذه الجوانب، ووضوح الجانب العسكري وما رافقه من معارك في تلك المدة، وورود الكثير من الروايات في المصادر الأولية، وسهولة البحث في هذا الجانب، لكن لم يكن هذا حال كل الباحثين، فقد ابتعد الكثير منهم عن الخوض في مناقشة الاقتصاد والإدارة في عهد

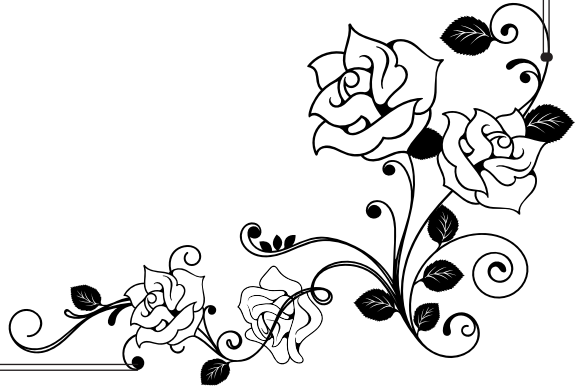
الإمام علي (عليه السلام)، لأن دراسة هذه المواضيع تعني البحث في التغيير الذي أجراه على السياسات التي كانت سائدة قبله، وإظهار سلبيات المرحلة التي سبقته، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتقاد الخلفاء الذين اعتمدوا بعض السياسات الخاطئة، عن قصد أو عن قصور في الفهم، وهذا خط أحمر لا يمكن تجاوزه عند النسبة الغالبة من الباحثين، لأن هؤلاء الخلفاء مقدّسون منزّهون عند الشارع الإسلامي، لذلك عزفت النسبة الغالبة من هؤلاء عن الخوض في هذه التفاصيل، وحتى من تطرق منهم إلى هذا الموضوع درسه دراسة موجزة أو شوه الحقائق بتحليلات بعيدة عن المنطق، ونتيجة لما تقدم ركزنا على هذا الموضوع لأهميته التاريخية، من أجل تكوين صورة واضحة عن تلك الحقبة المهمة في التاريخ الإسلامي، والتي لما نزل تأثيراتها باقية إلى يومنا هذا، على الرغم من صعوبة هذا البحث نتيجة لقلّة الروايات الواردة وقصر المدّة الزمنية لحكم الإمام علي (عليه السلام)، وكثرة الروايات التي تحدثت عن المعارك الداخلية التي خاضها في تلك الحقبة.

وفي الختام فإن هذا البحث المتواضع لا يرقى إلا أن يكون محاولة بسيطة لتسليط الضوء على هذا الكم الهائل من الأخلاق والإنسانية والعدالة والمثل والقيم التي مثلها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى من كتب عن هذه الشخصية العظيمة من المفكرين والكتاب، وهذا يعني أننا نحاول أن نقدم ما نستطيع تقديمه بقدر طاقتنا، على الرغم من اعترافنا بالقصور في هذا الجانب، إذ أسهم ضيق الوقت والإمكانية المتواضعة للباحث في الكثير من النقص الذي يعتري البحث، ونحن نعتذر إلى الله وإلى مقام الإمام (عليه السلام) إذا قصرنا في جانب من جوانب البحث فهذا مبلغ علمنا وطاقتنا. نسأل الله السداد والتوفيق.

# الفصل الأول

تولي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

خلافة المسلمين





## المبحث الأول

### الثورة على الخليفة عثمان بن عفان

بعد أن توفي الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنشئ نظام الخلافة من أجل حكم الدولة الإسلامية، واختير أبو بكر خليفة للمسلمين من قبل مجموعة من المهاجرين<sup>(١)</sup>، لكن هذا الاختيار جوبه بمعارضة شديدة من أطراف عدة، أول هذه الأطراف المعارضة هو الإمام علي (عليه السلام)، ومعه أسرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بني هاشم وبعض الصحابة<sup>(٢)</sup>، وكانت معارضتهم تستند إلى أن الإمام علياً (عليه السلام) أحق بالخلافة من غيره، لأنه ابن عم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وزوج ابنته فاطمة (عليها السلام)، وأبو الحسن والحسين أحفاد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو أول من استجاب لدعوة

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٢٤-٢٦، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٢٣-١٢٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٤٤٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٣-٢٤.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٢٨-٣٠، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٢٤-١٢٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٤٤٦، اليوزبكي، النظم العربية الإسلامية، ٤١.

Kennedy، Hugh، 'The Prophet and the Age of the Caliphates'، second edition، Publisher: Longman، Published 2004، p51.

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وصلى معه<sup>(١)</sup>، وهو البطل الذي دافع عن الإسلام بقوة، بحيث اشترك في كل معارك المسلمين ضد المشركين، وكان حامل راية الرسول فيها، وثبت مع الرسول في هذه المعارك وكان سببا في انتصار المسلمين، في الوقت الذي هرب الكثير من الصحابة عندما شعروا بالخطر على حياتهم<sup>(٢)</sup>، وهو أفقه الصحابة وأعلمهم بالقرآن والسنة النبوية والقضاء<sup>(٣)</sup>.

واستند الهاشميون إلى ترشيح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) له في شغل منصب الخلافة مرتين متتاليتين، الأولى في السنة الثالثة للبعثة، عندما جمع بني هاشم من أجل دعوتهم إلى الإسلام، فقال لهم: فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فلم يجبه أحد من بني هاشم سوى علي، عندها قال لهم: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا<sup>(٤)</sup>، والثانية في السنة الحادية عشرة للهجرة، عندما رجع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من مكة، بعد أن أدى الحج فيها، فوقف في منطقة تسمى غدير خم، تقع بين مكة والمدينة، وكان

١- البلاذري، انساب الأشراف، ١ / ٩٢ - ٩٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢ / ٢٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢ / ٥٥ - ٥٩، النسائي، سنن النسائي، ٥ / ١٠٥ - ١٠٦، الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ٣ / ٥٠٠، الاميني، الغدير، ٣ / ٢١٩ - ٢٤٤.

Kennedy ، op. cit. ، p51.

٢- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٩٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٠ / ١٧٩ - ١٨٣.

٣- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٩٧ - ١٠١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢ / ١٩٣، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١٧ / ٣٣٥، الخوارزمي، المناقب، ٨١ - ١٠٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧ / ٢١٩ - ٢٢٠.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢ / ٦٣، الحسكاني، شواهد التنزيل، ١ / ٤٨٦، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤٢ / ٥٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣ / ٢١١، المتقي الهندي، كنز العمال، ١٣ / ١١٤، شرف الدين، المراجعات، ص ١٨٨ - ١٩٢.



معه عدد كبير من المسلمين، فخطب فيهم خطبة طويلة، ومن ضمن ما قال لهم في تلك الخطبة: معاشر المسلمين ألسنت أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: اللهم بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...<sup>(١)</sup>، كذلك نزول الكثير من الآيات القرآنية بحق علي بن أبي طالب، وتشديد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الكثير من أحاديثه على مكانته في الإسلام، وقربه من الله ورسوله، لكننا لا نريد الاسترسال في هذا الموضوع، لأنه يخرجنا عن موضوع البحث.

أما الطرف الثاني في المعارضة فقد كان سعد بن عباد زعيم قبيلة الخزرج الأنصارية، الذي رأى انه أحق بالخلافة من أبي بكر<sup>(٢)</sup>، لأنه زعيم قبيلة الخزرج، التي دعت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للهجرة إلى مدينتها من أجل مساندة الدعوة الإسلامية، ووقفت بكل ما تملك من أجل انتشار الإسلام، فاحتضنوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والدعوة الإسلامية، وقاسموا المهاجرين الذين قدموا مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أموالهم وبيوتهم، ودافعوا عن الإسلام حتى قتل منهم أعداد كبيرة وحوصرت مدينتهم وقطعت أرزاقهم<sup>(٣)</sup>، كما أن سعداً كان من أبطال الإسلام، وسيداً من أسياد العرب في الجاهلية والإسلام، وهو مشهور

١- ابن حنبل، مسند احمد، ٤/ ٢٨١، القزويني، سنن ابن ماجه، ١/ ٤٥، الترمذي، سنن الترمذي، ٥/ ٢٧٩، النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ١٢٣، الطبراني، المعجم الصغير، ١/ ٦٥، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ٣/ ١٠٩-١١٠، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٩/ ١٠٣-١٠٨، ابن حجر، فتح الباري، ٧/ ٦١، البكري، من حياة عمر بن الخطاب، ص ١٩٢-١٩٤.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٢٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٢٣-١٢٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٤٥٧-٤٥٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٠٥، البيهقي، النظم الإسلامية، ص ٤١.

٣- للاطلاع على هذا الموضوع راجع ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٢١٧-٢٣٩، ٢/ ١٤٩، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٣٧-٦٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ١١٤-٣٦٣.

بالشجاعة والكرم وغير ذلك من الصفات الحسنة<sup>(١)</sup>.

إلا ان المجموعة التي رشحت أبا بكر والتي كان يقف على رأسها عمر بن الخطاب، اعترضت على ترشيح سعد، بحجة أن أبا بكر هو من القبيلة نفسها التي ينتمي اليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والعرب لا تقر بالحكم إلا لمن كان من قريش قبيلة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكان احتجاجهم مستندا إلى الأعراف القبلية التي كانت سائدة في تلك الحقبة<sup>(٢)</sup>، مع العلم أن أبا بكر لم يكن قريبا من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، مثل قرابة علي بن أبي طالب، لكن هؤلاء أرادوا ان يسكتوا كل الأصوات المعارضة بأي وسيلة، حتى وصل الأمر إلى اغتيال سعد بن عبادة في خلافة عمر بن الخطاب، وبعد ان اغتيل روجوا لرواية عجيبة ذكرتها المصادر التاريخية، مفادها ان الجن اغتالت سعداً؛ لأنه بال في ماء راكد في منطقة قريبة من الشام، ولا يخفى أن هذا الاغتيال كان سياسياً، نتيجة للمعارضة التي أبداهها سعد لترشيح أبي بكر وعمر<sup>(٣)</sup>.

وهذه المجموعة كانت قد اعترضت سابقاً على ترشيح الإمام علي (عليه السلام)

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٦١٣-٦١٧، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢٨٣-٢٨٥، ابن حجر، الإصابة ٣/ ٥٥-٥٦.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٢٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٤٥٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٣٨.

٣- لا يستبعد أن هذا الجن كان سياسياً، ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢١٦-٣١٧، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢٨٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٠/ ٢٦٦، الهيثمي، مجمع الزوائد، ١/ ٢٠٦، توجد مناقشة جيدة لموضوع قتل سعد عند مرتضى العسكري، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان، بيروت ١٩٩٠، ١/ ١٣٤.

للخلافة، بحجة أن قريشاً لا تريد جمع النبوة والخلافة في بني هاشم<sup>(١)</sup>، وهو أمر مردود وحجة واهية، لأن عمر بن الخطاب صاحب هذا القول، هو نفسه رشح علي ابن أبي طالب لتولي الخلافة مع خمسة آخرين بعد أن تعرض لمحاولة اغتيال، اما كره قريش لهذا الأمر فهو طبيعي، إذ كره القرشيون سابقا بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْبَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فلم يجبوا أن يكون النبي من بني هاشم وهو مرسل من الله، وقاتلوه اشد القتال من اجل القضاء على الدعوة الإسلامية، فيكون من السهل عليهم أن يعترضوا على ترشيح الإمام علي (عليه السلام)، لاسيما أنهم كانوا يرون أن الخلافة إذا ذهبت إلى بني هاشم لا تخرج منهم ابدا، وقد أوضح الإمام (عليه السلام) هذا المعنى بقوله: (إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر إلى بيتها، فتقول إن ولي عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم ابدا، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم)<sup>(٣)</sup>، ثم اعترضوا عليه بحجة أنه صغير السن، ولا يصلح للخلافة مع وجود الشيوخ من قريش، فقالوا له: (لسنا ندفع قرابتك ولا سابقتك ولا علمك ولا نصرتك، ولكنك حدث السن، وابو بكر شيخ من شيوخ قومك، وهو احمل لثقل هذا الأمر)<sup>(٤)</sup>.

فأصبح أبو بكر خليفة للمسلمين على الرغم من هذه الاعتراضات، وذلك لأن

١- الجوهري، السقيفة وفدك، ص ١٣١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٨٨ - ٢٨٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٩.

٢- القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية ٣١، والرجلان المقصودان بالآية الكريمة هما الوليد بن المغيرة المخزومي أبو خالد بن الوليد أحد أكبر تجار مكة، وعروة بن مسعود الثقفي احد الأشراف في مدينة الطائف في الجاهلية، الصنعاني، تفسير القرآن، ٣/ ١٩٦، الطبرسي، مجمع البيان ٧/ ٤٥٣.

٣- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ٣/ ٩٣١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩٨.

٤- الطبرسي، الاحتجاج، ١/ ٩٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ١٨٥.

الأطراف المعارضة لم تلجأ إلى استخدام القوة؛ إذ إنها كانت حريصة على الإسلام، فتنازل الإمام علي (عليه السلام) عن المطالبة بالخلافة، لأنه رأى أن الإسلام أهم من شغل منصب الخلافة، وهو لا يريد أن يخوض نزاعاً قد يؤدي بالنهاية إلى تحطيم الإسلام، على الرغم من أن أبا سفيان بن حرب والد معاوية - الذي أصبح فيما بعد حاكماً للشام - وزعيم بني أمية، عرض عليه الأموال والرجال من أجل محاربة أبي بكر فقال للإمام علي: (يا أبا الحسن لو شئت لأملأها خيلاً ورجالاً)، إلا أن الإمام علياً كان يعرف أن أبا سفيان الذي قاد المعارضة ضد الإسلام أكثر من عشرين عاماً هو وابنه معاوية، ولم يدخل إلى الإسلام إلا في فتح مكة، بعد أن يئس من القضاء عليه، لا يمكن أن يكون بهذا الحرص على الإسلام والمسلمين، فقال له: (ما زلت عدوا للإسلام وأهله، فما أضر ذلك الإسلام شيئاً)<sup>(١)</sup>، فقطع الإمام علي (عليه السلام) الطريق أمام من يريد الفتنة، وجعل الأمور تسير على ما سارت عليه خوفاً على الإسلام.

واستمرت خلافة أبي بكر لستين وثلاثة أشهر تقريباً<sup>(٢)</sup>، ثم اوصى أن يكون عمر ابن الخطاب خليفة من بعده، وبالفعل شغل الأخير منصب الخلافة بهذه الوصية<sup>(٣)</sup>، وبقي خليفة للمسلمين مدة عشر سنوات<sup>(٤)</sup>، ثم تعرض لمحاولة اغتيال من قبل احد

١- الصنعاني، المصنف، ٥ / ٤٥١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢ / ٤٤٩، المقرئ، النزاع والتخاصم، ص ٥٩، الحسيني، دراسات في الحديث والمحدثين، ص ٩٠.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١ / ٣٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢ / ٦١٢.

٣- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١ / ٣٥-٣٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٣٦-١٣٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢ / ٦١٨.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٥٩.

الموالي، ادت إلى وفاته بعد مدة وجيزة قد تكون أربعة أيام<sup>(١)</sup>، لذلك أراد أن يختار خليفة للمسلمين بعد وفاته، لكنه لم يسمِ احداً لتولي هذا المنصب، بل اختار ستة من الصحابة، الذين ينتسبون لقبيلة قريش، وقال إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) توفي وهو راض عنهم، ليختاروا من بينهم خليفة، وهؤلاء الستة هم الإمام علي (عليه السلام) وعثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد ابن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف، وفرض عليهم أن يختاروا خليفة من بينهم في غضون ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>، وطلب من أبي طلحة الانصاري<sup>(٣)</sup> أن يجمع خمسين رجلاً من الانصار ويقف قريباً من المرشحين من أجل أن يحثهم على سرعة الاختيار، وحدد مدة ثلاثة أيام من اجل الانتهاء من اختيار الخليفة<sup>(٤)</sup>، ثم اعطاهم طريقة غريبة من اجل اختيار الخليفة، هذه الطريقة تعتمد اكثرية الاصوات في اختياره، وأوكل إلى أبي طلحة الانصاري مهمة جمع هؤلاء الستة، وحثهم على الاختيار في غضون ثلاثة أيام، وقال لهم إذا اتفق خمسة منهم على مرشح وخالف واحد يضرب عنق الذي يخالف، وإذا اتفق أربعة على مرشح وخالف اثنان يضرب عنق المخالفين<sup>(٥)</sup>، وإذا اتفق ثلاثة

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٦٦.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ٣/٨٩٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٩٥.

٣- أبو طلحة الأنصاري اسمه زيد بن سهل من بني النجار الذين ينتمون إلى قبيلة الخزرج الأنصارية، هو من النقباء الاثني عشر الذين اختارهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ليكونوا مسؤولين عن الأنصار قبل الهجرة، شارك في معركة بدر والمعارك التي تلتها، توفي سنة احدى وخمسين بعد الهجرة، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/٢٣٢-٢٣٣.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١-٦٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٦٠، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٩٤.

٥- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/٩٢٥، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/٤٢-٤٣، اليعقوبي،

على مرشح والثلاثة الآخرون على مرشح آخر يختار عبد الله بن عمر ابن الخليفة احد المرشحين<sup>(١)</sup>، فإذا رفضوا يتم اختيار مرشح الجماعة التي فيها عبد الرحمن بن عوف، ويُقتل من يرفض هذا الاختيار<sup>(٢)</sup>، وهذا أمر غريب جدا لسببين:

اولهما: لا يستطيع احد معارضة هذا الاختيار لأنه يعرض نفسه للقتل، إذ أمر الخليفة عمر بقتل من يخالف، مع أنه يقول: (إن رسول الله مات وهو راض عن هذه الستة)<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أخرى انه قال: (إنهم من أهل الجنة)<sup>(٤)</sup>، ومع أن رسول الله مات وهو راض عنهم، وانهم من اهل الجنة، حسب قول الخليفة، فإنه أمر بقتل من يعارض منهم.

ثانيهما: استبعاد الإمام علي (عليه السلام) من الخلافة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات التي كان يتمتع بها، والتي ذكرنا قسماً منها فيما سبق، الأمر الذي شخصه الإمام (عليه السلام) جيداً، في أن الطريقة التي وضعت، من اجل اختيار الخليفة كان المقصود منها استبعاده من الخلافة، ووضح ذلك بقوله لعنه العباس بن عبد المطلب: (عدل بالأمر عني يا عم، قال وما علمك؟ قال قرن بي عثمان، وقال عمر كونوا

تاريخ يعقوبي، ١٦٠ / ٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٤ / ٣.

١- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٩٢٥ / ٣، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٢ / ١- ٤٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ١٦٠ / ٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٤ / ٣.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦١ / ٣، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٩٢٥ / ٣، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٢ / ١- ٤٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ١٦٠ / ٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٤ / ٣.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨٥ / ١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٩٥ / ٣١.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٣ / ٣، ابن حزم، المحلى، ٤٧ / ١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩١ / ١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٨٦ / ٣١.

مع الأكثر، فإن رضي رجلا ورجلان رجلا، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن، فسعد لا يخالف ابن عمه وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون، فيوليها عبد الرحمن عثمان أو يوليها عثمان عبد الرحمن فلو كان الآخرا معي لم يغنيا شيئا<sup>(١)</sup>، ثم بين هذا الأمر في إحدى خطبه، إذ قال: (جعلها في جماعة زعم أني أحدهم، فيا لله وللشورى متى اعترض الريب في مع الأول منهم - أي أبا بكر - حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، ..... فصغى رجل منهم لضغنه ومال الآخر لصهره)<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من هذه المعرفة بأنه مستبعد من الخلافة، لكنه دخل في هذا الشورى يدفعه الخوف على الإسلام من الخلاف.

ثم سحب عبد الرحمن بن عوف نفسه من الترشح للخلافة، من أجل أن يأخذ آراء الصحابة في الشخصية التي يرشحونها لهذا المنصب، وحسب ما تذكر الروايات فإنه وجد أغلبهم يريدون تولية عثمان لخلافة المسلمين<sup>(٣)</sup>، إلا أننا نشك في هذه الروايات، لأنه ليس من المعقول أن يكون عبد الرحمن قد استطاع في يوم واحد، أن يأخذ آراء الصحابة الذين يزيد عددهم على آلاف الأشخاص، وإذا ما افترضنا أن عبد الرحمن بن عوف استطلع آراء الصحابة، فأشاروا عليه باختيار عثمان للخلافة، فربما أنه شاور مجموعة الصحابة التي كانت مستفيدة من النظام المالي، الذي أسسه

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٩١.

٢- فصغى رجل منهم لضغنه يقصد طلحة بن عبيد الله، لأنه ابن عم الخليفة الأول أبي بكر، وهناك خلاف بين بني هاشم أسرة علي وبين بني تيم أسرة أبي بكر وطلحة بسبب الخلافة، أما معنى ومال الآخر لصهره فهو يعني انحياز عبد الرحمن بن عوف لعثمان، لأنه متزوج أخت عثمان، ينظر ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٤، ١٨٩.

٣- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٩٢٨، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩٦.

الخليفة عمر بن الخطاب، والذي جعل المسلمين على طبقات في اخذ العطاء، إذ ميز بينهم حسب السبق في الإسلام، فأعطى المسلمين الاوائل الذين دخلوا الإسلام في البداية عطاء كبيراً بالمقارنة مع الذين دخلوا بعدهم<sup>(١)</sup>، فتراكمت لديهم الثروات في نهاية عهد الخليفة عمر بن الخطاب، لذلك كانوا يريدون التمتع بها، ولم يكن احد منهم يرغب في أن يكون الخليفة بعد عمر الإمام علي (عليه السلام)، لأنهم يعرفون انه سيعود بالنظام المالي للدولة الإسلامية إلى ما كان سائداً في عهد النبي من المساواة، ولن يكون هناك طبقات عليا وسفلى في المجتمع، لأنه يرى أن الجميع متساوون امام الله والقانون.

وهذه المعرفة المسبقة بشخصية الإمام علي (عليه السلام)، المعروفة بمعارضتها لنظام التفاوت بالعطاء، الذي تحول بدوره إلى تفاوت بين المسلمين في المكانة الاجتماعية، جعلتهم يشعرون بالخطر فرجحوا جانب عثمان بن عفان لتولي الخلافة، ويؤيد الرأي المتقدم تشخيص الخليفة عمر بن الخطاب لمميزات كل واحد من المرشحين، إذ قال للإمام علي: (اما والله لئن وليتهم لتحملهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء)<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني أنه بيّن للصحابة ان الإمام علياً (عليه السلام) سيكون شديداً في تطبيق الإسلام، وسيعيد الأمور إلى نصابها كما كانت في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكان هذا القول بمثابة إنذار لكل من كان مستفيداً من النظام المالي الذي اوجده الخليفة عمر.

ثم تذكر هذه المصادر ان عبد الرحمن سأل الصحابة والأشراف، وكلهم أشاروا

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٥.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٩٢٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٦.



عليه باختيار عثمان بن عفان للخلافة، دون أن تسمي هؤلاء الصحابة الذين سألمهم عبد الرحمن بن عوف، وهل هم من المهاجرين أو الأنصار، وما معنى الأشراف الذين ذكرتهم الروايات، هل هم زعماء القبائل؟ ام كبار القرشيين الذين دخلوا إلى الإسلام بعد فتح مكة؟، فإذا كان الأمر كذلك، فإن هؤلاء كانوا على خلاف شديد مع الإمام علي (عليه السلام) لا يحبونه، لأنه قتل آباءهم واخوانهم في معارك الإسلام مع المشركين، وكان الأحرى بعبد الرحمن بن عوف أن يسأل عامة المسلمين، مادام الأمر شوري كما تذكر الروايات.

فضلاً عن أن عبد الرحمن بن عوف نفسه كان من المستفيدين من التفاوت في العطاء، وقد كوّن ثروة هائلة من هذه السياسة المالية<sup>(١)</sup>، زيادة على قرابته من عثمان بن عفان، وكان الخليفة عمر بن الخطاب يدرك هذه الحقيقة، إذ قال لعبد الله بن عباس: (إن أحرهم أن يحملهم على كتاب ربهم وسنة نبيهم لصاحبك - يعني علي بن أبي طالب - والله لئن وليهم ليحملنهم على المحجة البيضاء والصراط المستقيم)<sup>(٢)</sup>، والناس الذين ورد ذكرهم في قول الخليفة عمر هم من الصحابة المستفيدين من السياسة المالية القائمة، وليس من عامة المسلمين.

ثم اجتمع عبد الرحمن بن عوف بعثمان وقال له: (عليك عهد الله وميثاقه لئن بايعتك لتقيمنا كتاب الله وسنة رسوله وسنة صاحبك، وشرط عمر أن لا تجعل

١- المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٣١٧، الذهبي، دول الإسلام، ٢٦/١.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٨٨٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/ ٥٢، وقد أورد اليعقوبي هذه الرواية بلفظ آخر: إن عليا ابن عمك لأحق الناس بها، ولكن قريشا لا تحتمله ولئن وليهم ليأخذنهم بمر الحق لا يجدون عنده رخصة، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١١٠.

أحدا من بني امية على رقاب الناس، فقال: نعم) ثم توجه إلى الإمام علي وقال له: (أبايعك على شرط عمر، أن لا تجعل احداً من بني هاشم على رقاب الناس، فقال له عند ذلك: مالك ولهذا إذا قطعتها في عنقي؟ فإن عليّ الاجتهاد لأمة محمد، حيث علمت القوة والأمانة استعنت بها، كان في بني هاشم أو غيرهم، قال عبد الرحمن: لا والله حتى تعطيني هذا الشرط، قال علي: والله لا أعطيكه ابداً، فتركه<sup>(١)</sup>. ثم طلب منه ان يسير بسيرة أبي بكر وعمر، فرفض الإمام علي الأمر وقال له: (اعمل بمبلغ علمي وطاقتي)<sup>(٢)</sup>، وهذه المسألة بحاجة إلى وقفة، لأنها تتعلق بالسياسة المستقبلية التي ينتهجها الخليفة، وليس من المعقول أن يقبل الإمام علي (عليه السلام) برنامج حكومته قبل ان يتولى الخلافة، لاسيما انه كان معترضاً على بعض السياسات التي انتهجها الخليفان، ويريد تغييرها، لذلك رفض هذا الشرط الذي يقيد، وهذا الأمر لم يرق لعبد الرحمن بن عوف والذين سألمهم، لأنها تعني من ضمن ما تعني مخالفة سياسة الخليفة عمر المالية، الأمر الذي قد يضر بالكثير ممن كوّن الثروات نتيجة لهذه السياسة<sup>(٣)</sup>، كذلك فإن الإمام علياً (عليه السلام) كان يعي حقيقة الأمر وإن عبد الرحمن بن عوف سيؤيّد عثمان، على أمل أن يتولى بعده، فقال لهما: (حبوته حبو الدهر، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك)<sup>(٤)</sup>، وفي رواية اخرى أنه قال لهما: إنما أثرته بها

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٥/١.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٩٣٠/٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٧/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٦٤/١٢، الأميني، الغدير، ١١٥-١١٧.

3- Kennedy ، op. cit.، p70.

٤- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٩٣٠/٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٧/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٦٤/١٢.

لتناولها بعده، دق الله بينكما عطر منشم<sup>(١)</sup>، وبالفعل اختلف عبد الرحمن مع عثمان بن عفان فقال: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما وليت عثمان شسع نعلي)<sup>(٢)</sup>، والسبب في ذلك أن عثمان بن عفان أصابه مرض، وأراد أن يولي خليفة بعده فاختار عبد الرحمن بن عوف لهذا الأمر، وكتب عهداً سرياً وأرسله إلى أم حبيبة بنت أبي سفيان التي كانت إحدى زوجات الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي من بني أمية أسيرة الخليفة عثمان، إلا أن الخادم فتح الكتاب وأخبر عبد الرحمن بن عوف، الأمر الذي أثار غضب الأخير وقال: (أستعمله علانية، ويستعملني سرا)<sup>(٣)</sup>، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن كل الأمور مرتبة بحيث لا يتولى الإمام علي (عليه السلام) الخلافة.

أصبح عثمان بن عفان خليفة للمسلمين بناءً على الطريقة المتقدمة، التي وضعها الخليفة عمر قبل وفاته، وعندما تولى الخلافة لم يستطع كبح جماح أقاربه، الذين اعتبروا الخلافة ملكاً لهم يستطيعون التصرف به كما يشاؤون، وقد عبّر أبو سفيان ابن حرب بن أمية عن هذا المعنى بالقول: (اعندكم احد من غيركم، قالوا: لا، قال: يا بني أمية تلقفوها تلقف الكرة، فوالذي يحلف به أبو سفيان، ما من عذاب ولا حساب، ولا جنة ولا نار، ولا بعث ولا قيامة. قال: فانتهره عثمان، وساء بهما قال، وأمر بإخراجه)<sup>(٤)</sup>، وحسب المعنى المتقدم فإن خلافة المسلمين أصبحت ملكاً لبني أمية.

١- الجوهري، السقيفة وفدك، ص ٨٩، المفيد، ١/ ٢٨٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٨.

٢- ابن شاذان الأزدي، الإيضاح، ص ٥١٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٢٥.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٦٩.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٨/ ١٨٦، الجوهري، السقيفة وفدك، ص ٨٧، ابن أبي الحديد، شرح

نهج البلاغة، ٩/ ٥٣.

ثم ان الخليفة بدأ بتولية أقاربه على الولايات الإسلامية، وعزل عمال الخليفة عمر عنها، وأصبح لهم حق التصرف بالأموال، وهؤلاء كان أكثرهم من الطلقاء، الذين اسلموا عند فتح مكة، أو الشخصيات المشكوك في إسلامها، فعزل سعد بن أبي وقاص عن ولاية الكوفة وولى الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخوه لأنه بدلا منه<sup>(١)</sup>، وعزل عمرو بن العاص عن ولاية مصر، وأعطاهم لأخيه من الرضاة عبد الله بن سعد بن أبي سرح<sup>(٢)</sup>، وعزل أبا موسى الأشعري عن ولاية البصرة وولى بدلا منه عبد الله بن عامر الأموي<sup>(٣)</sup>،

١- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٠٦، والوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية هو أخو عثمان بن عفان لأنه، أسلم عند فتح مكة، عينه الرسول على صدقات بني المصطلق فعاد واخبر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنهم ارتدوا عن الإسلام، وكان هذا الخبر كاذبا، فنزلت فيه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، سورة الحجرات، الآية ٦، أنظر ابن الأثير، أسد الغابة، ٥/٩١-٩٠.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٠٦، عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، كان من اشد أعداء الدعوة الإسلامية أرسلته قريش إلى ملك الحبشة من اجل ارجاع المهاجرين من المسلمين اليها لكنه فشل في ارجاعهم، ثم دخل الإسلام في السنة الثامنة للهجرة قبل فتح مكة، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/١١٥-١١٦، أما عبد الله بن سعد فهو عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري القرشي، أخو عثمان من الرضاة، أسلم قبل الفتح وهاجر إلى المدينة وكان احد كتّاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ثم ارتد وهرب إلى مكة وكان يقول إني كنت أحرف بالقرآن عندما أكتبه ومحمد لا يعرف، فأمر النبي بقتله لكنه اختبأ عند عثمان عندما فتحت مكة، فطلب عثمان الأمان له من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/١٧٣.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٦٦، أبو موسى الأشعري هو عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، أسلم في السنة السابعة للهجرة وقدم إلى المدينة مع جعفر بن أبي طالب وجماعته عندما عادوا من الحبشة، وكان احد قادة الفتوح في عهد

وجمع الشام كله لمعاوية<sup>(١)</sup>، وهؤلاء الذين ولاهم لم تكن سيرتهم حسنة عند المسلمين، فأثاروا الكثير من المشاكل للخليفة، وألبوا الناس عليه، لأنهم كانوا واجهة الخلافة امام المسلمين في الولايات الإسلامية، لذلك نصحه الإمام علي بن أبي طالب أن يغير سياسته، ولا يجعل هؤلاء الولاة سببا في الثورة عليه، واستباحة دمه فقال له بعد كلام طويل عاتبه فيه، وحذره من غضب الله وعقابه:

(أحذرك الله، وأحذرك سطوته ونقماته فإن عذابه شديد أليم، وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه يقال يقتل في هذه الأمة إمام، فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، وتلبس أمورها عليها، ويتركهم شيعا فلا ينصرون الحق لعلو الباطل، يمججون فيها موجا ويمرجون فيها مرجا)، فأخذ الخليفة عثمان يقدم مجموعة من الحجج للإمام علي (عليه السلام)، ومن ضمن ما قاله إن الخليفة عمر بن الخطاب هو الذي ولي معاوية، كذلك فإن ابن عامر ومروان والوليد هم أقارب علي بن أبي طالب، وليسوا أقارب عثمان فقط، فأجابه الإمام علي: (ان عمر بن الخطاب كان كل من ولي، وإنما يظاً على صماخه، إن بلغه عنه حرف جلبه، ثم بلغ به اقصى الغاية، وأنت لا تفعل ضعفت ورفقت على اقربائك، ..... هل تعلم ان معاوية كان اخوف من عمر من يرفاً غلام عمر منه قال: نعم، قال علي: فإن معاوية يقتطع الأمور

عمر بن الخطاب، وولاه على البصرة فعزله عثمان، ثم ولاه أهل الكوفة عليهم بعد طرد سعيد ابن العاص والي عثمان، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٢٤٥- ٢٤٦، أما عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وهو ابن خال عثمان بن عفان ولد في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وولاه عثمان على البصرة سنة ٢٩هـ، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ١٩١.

١- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٨-٣٣٩، ص ١١٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٢/ ١٠.

دونك، وأنت تعلمها فيقول للناس: هذا امر عثمان فيبلغك ولا تغير على معاوية<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من ان الخليفة عمر هو الذي ولى معاوية على الشام، لكن هذه الولاية توسعت في عهد عثمان وشملت الشام كله<sup>(٢)</sup>، وكانت شبه مستقلة إذ لا يعرف الخليفة ما يدور فيها، ولا يأتيه من الأموال إلا ما جادت به يد معاوية، ولا يخفى أن بلاد الشام لم تكن احدى الأمصار الإسلامية الهامشية، بل كانت اغنى مناطق الدولة الإسلامية، لأنها كانت دار مملكة الروم، وموضع أموالهم وكنوزهم، واتخاذهم لبلاد الشام عاصمة لهم لم يكن بالأمر الاعباطي، بل لخصوبة أرضها وكثرة خيراتها<sup>(٣)</sup>، فتحولت كل تلك القوة الاقتصادية والجغرافية بيد معاوية، وهو من الطلقاء والمؤلفة قلوبهم، الذين أعطاهم رسول الله الأموال في معركة حنين من اجل أن يتآلفهم للإسلام ويتقي شرهم<sup>(٤)</sup>.

ثم ظهرت مساوئ تولية الأمويين على الأمصار الإسلامية، بعد مدة من تولي الخليفة عثمان أمور المسلمين، وهو الأمر الذي حذره منه الخليفة عمر بن الخطاب عندما رشحه مع الستة، إذ قال له: (كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب، فذبحوك على فراشك ذبحا، والله لئن فعلوا التفععلن، ولئن

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٧٦- ٣٧٧، المفيد، الجمل، ص ١٠٠.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٨-٣٣٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٢/ ١٠.

٣- النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٢/ ٨٨.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/ ٣٢٦.

فعلت ليفعلن، ثم أخذ بناصيته، فقال: فإذا كان ذلك فاذكر قولي فإنه كائن<sup>(١)</sup>. فأوجدت هذه المساوي حازماً نفسياً عند المسلمين، الذين كانوا يسكنون في هذه الأمصار مع هؤلاء الولاة، وعزز هذا الأمر سوء تصرف هؤلاء الولاة معهم، فجاء سكان مصر يتظلمون من عبد الله بن سعد بن أبي سرح، لكنهم لم يجدوا حلاً عند الخليفة<sup>(٢)</sup>، كذلك كان أهل الكوفة غير راضين عن واليهم الوليد بن عقبة، الذي كان سيء التصرف في تلك الولاية، لأنه يعد الكوفة ملكاً صرفاً له حصل عليه من الخليفة عثمان، وله الحق في أن يتصرف به كيفما يشاء، فقال لسعد بن أبي وقاص والي الكوفة السابق: (إنما هو الملك يتغده قوم ويتعشاه آخرون)<sup>(٣)</sup>.

وبعد فترة عزله الخليفة عثمان نتيجة لنقمة أهل الكوفة عليه، وذلك بعد أن كان ثملاً من الخمر وتقياً في محراب الصلاة<sup>(٤)</sup>، وأرسل بدلاً عنه أموياً آخر هو سعيد بن العاص، الذي كان يرى بدوره أن ارض العراق وأمواها ملك له ولبنني أمية، وقد قال ذلك للمسلمين من أهل الكوفة<sup>(٥)</sup>، فرد عليه مالك الأشر: (أتزعم ان السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا، بستان لك ولقومك، والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً، إلا أن يكون كأحدنا)<sup>(٦)</sup>.

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٦. وقد أوردت هذه الرواية مصادر أخرى بالفاظ مختلفة ينظر، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٨٨٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٨.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/ ٢٦.

٣- ابن الأثير، الكامل، ٣/ ٨٣.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٦٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٠.

٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٦٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٢٩.

٦- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٦٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٢٩.

ومن المآخذ الأخرى على الخليفة عثمان إنه حوّل بيت مال المسلمين إلى ملكية خاصة له، ولأقربائه من بني أمية، فتذكر الروايات أن الخليفة كان يتصرف بالذهب والجواهر التي كانت في بيت المال، كما يشاء فيلبسها لزوجاته وبناته، ثم أنه اقتنى الأموال وبنى القصور ونضد أسنانه بالذهب، وامتلك من الأموال ما لا حد له<sup>(١)</sup>، وقام بإعطاء أموال المسلمين لأقربائه، فوهب لعبد الله بن خالد بن أسيد بعد زواجه من ابنته ستمائة ألف درهم، وكتب إلى واليه على البصرة عبد الله بن عامر الأموي، أن يدفعها له من بيت المال<sup>(٢)</sup>، ودخل الحكم بن أبي العاص عم الخليفة إلى المدينة، وهو يلبس ملابس رثة ويسوق تيسا، فقصد دار الخليفة والناس تنظر إليه، ثم خرج وعليه جبة خز وطيلسان، والحكم هذا هو الذي طرده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة، وقال: (لا يساكنني ...)، ولم يقبله الخليفة أبو بكر أو عمر في خلافتها، فأدخله الخليفة عثمان إليها<sup>(٣)</sup>، وقال لعامل صدقات سوق المدينة أن يعطي هذا الصدقات للحكم بن أبي العاص، فلم يرض العامل فقال له الخليفة: (إنما أنت خازن لنا، فإذا أعطيناك فخذ، وإذا سكتنا عنك فاسكت، فقال: كذبت والله، ما أنا لك بخازن، ولا لأهل بيتك، إنما أنا خازن المسلمين، وجاء بالفتاح يوم الجمعة وعثمان يخطب، فقال: أيها الناس زعم عثمان أني خازن له ولأهل بيته، وإنما كنت خازنا للمسلمين، وهذه مفاتيح بيت مالكم، ورمى بها، فأخذها عثمان، ودفعها إلى

١- البلاذري، انساب الأشراف، ٣٦/٥، المسعودي، مروج الذهب، ١/٣٣٤.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١١٧/٢، وروى أبو مخنف إنه أعطى عبد الله بن خالد ثلاثمائة ألف درهم، وأعطى كل واحد من أصحابه مائة ألف درهم، وأمر عبد الله بن الأرقم مسؤول بيت المال بدفع هذه المبالغ من بيت المال، إلا إن الأخير استكثر هذه المبالغ واستقال من عمله، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٣٥-٣٦.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٧٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٧/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/١٧٠.



زيد بن ثابت<sup>(١)</sup>.

وأعطى الخليفة عثمان بن عفان خمس غنائم الغزوة الاولى في افريقيا لعبد الله بن سعد بن أبي سرح<sup>(٢)</sup>، وهذا الخمس كان كبيرا جدا، إذ يذكر الطبري ان عبد الله بن سعد صالح جرجير على ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار<sup>(٣)</sup>، ويذكر بن أبي الحديد ان الخليفة أعطى لعبد الله بن سعد جميع ما أفاء الله به على المسلمين من طرابلس الغرب إلى طنجة، من غير ان يشركه فيه احد من المسلمين<sup>(٤)</sup>، وأعطى مروان بن الحكم خمس الغزوة الثانية في افريقيا، وهي الغزوة التي افتتحت فيها كل افريقيا<sup>(٥)</sup>، وهي أموال كثيرة جعلها الخليفة لمروان وآل الحكم<sup>(٦)</sup>، كما أعطى الخليفة عثمان ارض فدك لمروان بن الحكم<sup>(٧)</sup>، وهي ارض كانت للرسول (صلى الله

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٦٩/٢، وفي رواية ان الخليفة أرسل إلى الأرقم بن عبد الله أن يعطيه مالا من بيت المال لكن الخازن قال له ان يكتب على نفسه صكا بذلك، فغضب الخليفة وقال له القول المذكور في المتن، ورد عليه العامل كما ورد في الرواية أعلاه، المفيد، الامالي، ص ٦٨.

٢- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٧١/٣.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣١٤/٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ١٥٢/٧.

٤- شرح نهج البلاغة، ٦٧/١.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦٤-٦٥/٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣١٤/٣، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٢٥١/٣٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٧١/٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ١٧٠/٧، ذكر اليعقوبي إنه أعطى لمروان هذه الأموال عندما تزوج ابنته ومجموع هذه الأموال ألفي ألف دينار وخمسمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار، تاريخ اليعقوبي، ١٦٥-١٦٦.

٦- البلاذري، انساب الأشراف، ٢٥-٢٨/٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣١٤/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦٧/١، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢٥٦.

٧- أبو داود، سنن أبي داود، ٢٣٢/٢، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢٧٣/٤، البيهقي، السنن الكبرى، ٣١٠/٦.

عليه وآله وسلم) فوهبها إلى ابنته فاطمة (عليها السلام)<sup>(١)</sup>، ولم يعطها أبو بكر وعمر لفاطمة بنت النبي لما طالبتهم بها<sup>(٢)</sup>، وأعطى الخليفة للحارث بن الحكم بن أبي العاص ثلاثمائة ألف درهم، ووهبه إبل الصدقة التي وردت إلى المدينة، وأعطاه سوقاً بالمدينة كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد تصدق بها على المسلمين<sup>(٣)</sup>، كما استقرض الوليد بن عقبة بن أبي معيط من بيت مال المسلمين في الكوفة مبلغاً من المال ولم يرجعه، فألح عليه عبد الله بن مسعود خازن بيت المال، من أجل إرجاع هذا المال فامتنع وكتب إلى الخليفة عثمان بالأمر، فأرسل الخليفة كتاباً إلى عبد الله بن مسعود يقول فيه: (إنما أنت خازن لنا فلا تعرض للوليد فيما أخذ من المال)، فترك عبد الله بن مسعود عمله، وقال: (كنت أظن إني خازن بيت مال المسلمين، فأما إذا كنت خازناً لكم فلا حاجة لي في ذلك)<sup>(٤)</sup>، وعاد إلى المدينة، وكان الخليفة ناقماً عليه، فاسمعه كلام غير لائق، وأمر الخليفة غلماناً بإخراجه من المسجد، فضربوه حتى كسروا أحد أضلعه، وفرض عليه إقامة جبرية، حتى توفي في المدينة وهو ناغم على الخليفة عثمان<sup>(٥)</sup>، وكانت تولية الوليد بمثابة بداية تدمير أهل الكوفة على الخليفة، لأنه عزل سعد بن أبي وقاص عن الكوفة، وهو من أصحاب رسول الله (صلى الله

١- البلاذري، فتوح البلدان، ١/٣٧-٣٨، العياشي، تفسير العياشي، ٢/٢٨٧، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣/٣٢، الحسكاني، شواهد التنزيل، ١/٤٣٩، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣/٣٩، السيوطي، الدر المنثور، ٤/١٧٧، المتقي الهندي، كنز العمال، ٣/٧٦٧، الشوكاني، نيل الاوطار، ٣/٢٢٤.

٢- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/٢٨٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/٦٧.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٢٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٥٤.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٣٠.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٣٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٧٠، الأميني، الغدير، ٩/١٥٠-٣.

عليه وآله وسلم) ومؤسس مدينة الكوفة، فقالوا: (عزل أبا اسحاق الهيّن اللينّ الحبر صاحب رسول الله، وولى أخاه الفاسق الفاجر الأحمق الماجن)<sup>(١)</sup>.

ومنح الخليفة لسعيد بن العاص الأموي مائة ألف درهم<sup>(٢)</sup>، وأعطى أبا سفيان ابن حرب مائتي ألف درهم من بيت المال<sup>(٣)</sup>، وكل هذا الذي تقدم جزء من أعطيات الخليفة للأمويين وغيرهم، ناهيك عن تصرفهم بأموال المسلمين في ولاياتهم، وقد أحصى أحد الباحثين بعض هذه الأعطيات، فوجدها وصلت أكثر من مائة وستة وعشرين مليون درهم<sup>(٤)</sup>.

ولم تكن للخليفة سيطرة على ولاته في الأمصار الإسلامية، لأن وفد مصر كان يشكو من سوء تصرف عبد الله بن سعد الوالي، وسوء إدارته للأموال، وهذا الأخير يقابل اعتراضات المسلمين في تلك الولاية بالقول إنه يتصرف وفق أوامر الخليفة، ويخرج لهم كتباً يقول إنها صادرة من الخليفة عثمان<sup>(٥)</sup>.

أما الجانب الآخر الذي أدى إلى زيادة النقمة على الخليفة، هو سياسة التفاوت في العطاء التي سنّها الخليفة عمر بن الخطاب في خلافته، والتي بدأت آثارها بالظهور في عهد الخليفة عثمان، فأسهمت في تأجيج الثورة عليه، وسوف نناقش هذه السياسة عندما نبحث موضوع العطاء، لاسيما أنها أدت إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء

١- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٢٩، ٣٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/١٥١.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٢٨.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/٦٧.

٤- الأميني، الغدير، ٨/٢٨٦.

٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، 3/407، Kennedy، op. cit.، p51.

من المسلمين<sup>(1)</sup>، ثم بدأت المشاكل تظهر لاسيما في أمصار الدولة الإسلامية الكبرى مثل الكوفة والبصرة ومصر وغيرها.

وهذه المشاكل لا يعود سببها لسياسة الخليفة عثمان فقط، من تولية أقرابه أو التصرف بأموال المسلمين كما تقدم، بل إلى الثروات التي أخذت تتكدس بيد بعض الصحابة، منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وزادت في عهد الخليفة عثمان، الأمر الذي أدى بدوره إلى إيجاد أزمة اجتماعية، نتيجة لتلك السياسة المالية، وترافق هذا الأمر مع شعور بعض الصحابة الذين رشحهم الخليفة عمر مع عثمان والإمام علي (عليه السلام) لتولي الخلافة، بحاجتهم إلى مكانة سياسية تتناسب مع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذه المكانة السياسية كانت شغل منصب الخلافة، على اعتبار أهليتهم لها بعد ترشيح الخليفة عمر لهم، لذلك وظفوا هذه الأزمة من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وأسهمت السياسة المالية غير المتوازنة إلى تفاقم الأزمة، فكان الناس بحاجة إلى أي مبرر ليثوروا ضد الخليفة، فوجدوا المبرر في تصرفات ولادة بني أمية من اجل الثورة، والتحريض المنظم الذي مارسه بعض الصحابة، ضد الخليفة عثمان وتصرفاته بأموال المسلمين، إذ تذكر الروايات أن المسلمين الذين يسكنون الأمصار الإسلامية، استلموا كتابا من الصحابة وهم في أمصارهم يقول: (بسم الله الرحمن الرحيم، من المهاجرين الأولين وبقية الشورى، إلى من بمصر من الصحابة والتابعين، أما بعد، أن تعالوا إلينا وتداركوا خلافة رسول الله قبل ان يسلبها أهلها، فإن كتاب الله قد بُدِّل، وسنة رسوله قد غُيِّرَت، وأحكام الخليفتين قد بُدِّلَت، فننشد الله من قرأ كتابنا من بقية أصحاب رسول الله والتابعين بإحسان، إلّا أقبل إلينا، وأخذ الحق لنا، وأعطانا، فأقبلوا إلينا إن

1- Kennedy ، op. cit.، p69.

كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر...<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب يعني أن الصحابة الذين كانوا هم المستفيدين من السياسة المالية بالدرجة الاولى، لم يكونوا راضين ايضا عن سياسة الخليفة، لاسيما أن هؤلاء الولاة تجاوزوا في كثير من الأحيان على الشريعة الإسلامية نفسها، كذلك فإن الكتاب المذكور يعني أن بعض هؤلاء الصحابة، قد تضاربت مصالحه مع الخليفة نفسه، فأرادوا أن يؤلبوا المسلمين عليه.

إلا أن الشيء المؤكد أن هناك نقمة من السياسة المالية التي اتبعها الخليفة عثمان، كذلك تلك التي كانت متبعة في عهد الخليفة عمر، ويتضح ذلك من خلال قول أحد الصحابة من الأنصار للخليفة عثمان: (ما بال هؤلاء نفر من أهل المدينة يأخذون العطايا ولا يغزون في سبيل الله، وإنما هذا المال لمن غزاه فيه وقاتل عليه)<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من أن المؤرخين حاولوا أن يحمّلوا الخليفة عثمان بن عفان أسباب الثورة، إلا أن الحقيقة أنه ورث الكثير من المشكلات من عهد الخليفة عمر بن الخطاب، هذه المشكلات التي لم تجد الوقت الكافي لكي تبرز في عهد الخليفة عمر، فبرزت في عهد الخليفة عثمان وكانت نتيجتها مقتله.

وقد ذهب الكثير من المؤرخين إلى أن شدة الخليفة عمر مع الصحابة وغيرهم، أدت إلى استقرار الأمور في عهده، لذلك قالوا عن الخليفة عثمان: (لما ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميراً يعمل ست سنين لا ينقم الناس عليه شيئاً، وإنه لأحب لقريش من عمر بن الخطاب، لأن عمر أكان شديداً عليهم، فلما وليهم عثمان لأن لهم ووصلهم ثم توانى في أمرهم، واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر)<sup>(٣)</sup>،

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٥٤.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٥٢.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٦٤، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٤٥.

لكن هذا الرأي غير مقبول، لأن هؤلاء المؤرخين حاولوا أن يجعلوا ابن الخليفة مع المسلمين، وعدم اخذهم بالشدة هو السبب الرئيس في الثورة عليه، وعلى الرغم من اتفاقنا معهم في أن الخليفة عثمان أعطى الحرية للصحابة، ولم يضيق عليهم كثيرا، لاسيما بعد أن ملوا سياسة التضييق التي انتهجها الخليفة عمر معهم، الأمر الذي جعلهم يشعرون أنهم قد فرضت عليهم الإقامة الجبرية، التي عبر عنها الخليفة عثمان بالقول: (أما والله يا معشر المهاجرين والأنصار، لقد عبتم علي أشياء ونقمتم أمورا أقرتم لابن الخطاب مثلها، ولكنه وقمكم وقمعكم، ولم يجترئ احد يملأ بصره منه ولا يشير بطرفه إليه، أما والله لأنا اكثر من ابن الخطاب عددا، وأقرب ناصر واجدر)<sup>(١)</sup>. ونتيجة لهذا التضييق رأى الخليفة عثمان ان يعطي الصحابة الحرية في التنقل والعيش بما يتناسب والمكانة التي يتمتعون بها، والخدمات التي قدموها للإسلام.

لكننا نعتقد ان أحد الأسباب الرئيسة للثورة هو استمرار الخليفة في سياسة التفريق بالعتاء، التي تزامنت مع تدفق الأموال بصورة كبيرة، لأن الفتوح استقرت نسبيا في عهده فازدادت نسب العطاء، علاوة على أن الصحابة عملوا في التجارة والزراعة فتنامت هذه الثروات وكثرت، وهذا الأمر لم يكن الخليفة عثمان هو الذي ابتدأ به بل هو سابق لعهد، ولم يكن قادرا على معالجة هذا الواقع، لاسيما انه زاد عليه في اعطاء اقربائه الأمويين من بيت مال المسلمين الكثير من الأموال، وولاهم الولايات الإسلامية، وهؤلاء بدورهم أساءوا التصرف، وأساءوا للخليفة عثمان نفسه، وحفزوا المسلمين على الثورة، وزاد من صعوبة الأمر أن مجموعة من الصحابة، الذين أصبحوا من أصحاب الثروات الكبيرة، كانوا يتطلعون إلى تولي منصب الخلافة، مستغلين

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٦/١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٧٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/١٨٩.

النقمة التي سببها التمايز الطبقي، وسوء تصرف الولاة الأمويين، لذلك حاولوا ان يزيدوا نقمة المسلمين في الأمصار، لكنهم لم يتذكروا أن هذه الثورة، كانت بالدرجة الأساس على النظام المالي، الذي أوجد طبقات اجتماعية في المجتمع الإسلامي، وهؤلاء كانوا أحد أركان هذه الطبقات الاجتماعية، والمستفيدين من التمايز المالي بين المسلمين، اما الصحابة الآخرون الذين كانوا يسكنون في المدينة، فلم يطمح منهم احد في تولي الخلافة، وذلك لأنهم ليسوا من الستة الذين رشحهم عمر بن الخطاب للخلافة، وهؤلاء الستة يمكن تقسيمهم بالشكل التالي، عثمان تولى الخلافة، وعلي زاهد بها، وطلحة والزبير من أشد المؤلبيين على الخليفة، وعبد الرحمن بن عوف توفي في عهد الخليفة عثمان، وسعد بن أبي وقاص كان محايداً في هذا النزاع، اما بقية الصحابة فقد كانوا إما محاصرين بين الاطراف المتصارعة، أو مشتركين في الثورة على الخليفة.

وفي هذه المدة برزت مراكز قوى أخرى علاوة على المدينة عاصمة الدولة، مثل الكوفة والبصرة ومصر وغيرها، لاسيما أن الأموال التي ترد إلى المدينة كان مصدرها هذه الولايات، وهي تختلف عن المدينة في كثير من الأمور، فالشام كانت مقفلة لمعاوية، ولا يستطيع احد أن يدخل إليها، إلا بإذن معاوية، وأهلها لا يعرفون من الإسلام إلا معاوية، الذي عبر عن هذا المعنى بالقول: (إن بالشام مئة ألف فارس كل يأخذ العطاء، مع مثلهم من ابنائهم وعبدانهم، لا يعرفون علياً ولا قرابته، ولا عماراً ولا سابقته، ولا الزبير ولا صحبته، ولا طلحة ولا هجرته، ولا يهابون ابن عوف ولا ماله، ولا يتقون سعدا ولا دعوته)<sup>(١)</sup>، وذلك لأنه حكم هذه المنطقة لمدة طويلة، وأصبح متحكماً فيها إلى درجة كبيرة، وكان قادراً على عمل اي شيء، وقد عرض على الخليفة عثمان أن يقتل الصحابة، عندما بدأ المسلمون يعترضون على تصرفات

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٤٧، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ١٠٩٤.

الخليفة وولاته، فقال له: (الرأي أن تأذن لي فأضرب أعناق هؤلاء القوم، قال: من؟ قال: علي وطلحة والزبير)، لكن الخليفة عثمان لم يرض وقال له: (سبحان الله! اقتل أصحاب رسول الله بلا حدث أحدثوه، ولا ذنب ركبوه)<sup>(١)</sup>، وهذا القول يدل على أن معاوية كان يهياً نفسه لتولي الحكم، بعد أن أصبح قوة لا يمكن تجاوزها في المعادلة السياسية في ذلك العهد، إلا أنه لم يكن يمتلك المؤهلات لتولي هذا المنصب، على اعتبار أنه من الطلقاء، وليس له مكانة تؤهله لتولي الخلافة مع وجود صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكان يبحث عن طريق مناسب لتحقيق هذه الرغبة، ووجد الفرصة المناسبة عندما بدأت الثورة على الخليفة عثمان، إذ طلب من الخليفة عندما بدأ التذمر أن يطلب بدمه إذا قتل، فقال له: (اجعل لي الطلب بدمك إذا قتلت، قال عثمان: نعم هذه لك إن قتلت فلا يطل دمي)<sup>(٢)</sup>، وعندما حوَّص الخليفة كتب إلى معاوية من أجل أن يرسل له جيشاً من الشام، إلا أن الأخير لم يرسل هذا الجيش، فاضطر الخليفة أن يكتب إلى أهل الشام مباشرة من أجل حمايته<sup>(٣)</sup>، لكنه استحي وبعث جيشاً من أهل الشام، وأمر قائد هذا الجيش أن يمكث بذي خشب، وهي منطقة قريبة من المدينة<sup>(٤)</sup>، ولا يتدخل في الأمر حتى يأتيه أمره، فانتظر حتى قتل الخليفة وأمر الجيش أن يعود إلى الشام<sup>(٥)</sup>، وعندما قتل وجد معاوية ذريعة ليطالب بدم الخليفة المقتول، فأعلن نفسه اميراً مستقلاً عن الدولة الإسلامية، ثم

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٩/١.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٤٩/١.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٠٢/٣.

٤- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣٧٢/٢.

٥- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٧-٥٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٩٨/٣٣.



أعلن نفسه خليفة بعد مقتل الإمام علي (عليه السلام)، ونسي أمر الطلب بدم الخليفة عثمان ولم يسأل عنه، وقال لابنة عثمان التي تذكرت أباهَا وبدأت تبكي عليه، أن أهل المدينة أعطونا السلطان وأعطيناهم الأمان، ولا نريد أن ننكث بهم خوفاً من أن يثوروا علينا، وطلب منها أن تعرف من قتل أبوها ليعاقبه، لأنه لا يعرفه وهذا الأمر يكفي للدلالة على أنه كان يريد الخلافة، ولا يستطيع أن يناهها إلا بالطلب بدم الخليفة المقتول<sup>(١)</sup>، وقد صرح هو نفسه بهذا الأمر عندما دخل الكوفة، بعد مقتل الإمام علي (عليه السلام) إذ قال لهم: (إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا، ولا لتحجوا ولا لتزكوا إنكم لتفعلون ذلك، إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم)<sup>(٢)</sup>.

أما الكوفة والبصرة ومصر فقد كان أكثر سكانها من المسلمين الفاتحين من الجيل الثاني، وكانوا متدمرين من السياسة المالية التي بدأت مساوئها تظهر في تلك المدة، وزادها سوءاً اختيار الخليفة عثمان للولاية، وسوء إدارة هؤلاء الولاة لهذه الولايات، وتزامن هذا مع الدعاية الإعلامية التي شنّها بعض الصحابة، مثل طلحة والزبير ضد الخليفة عثمان، وكتابة الكتب إلى المسلمين من أجل الثورة، وكذلك الخلاف الشديد بين السيدة عائشة زوج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين الخليفة عثمان، والذي أسهم بدرجة كبيرة في النقمة على الخليفة، وسبب هذا الخلاف أن الخليفة عثمان بن عفان أنقص السيدة عائشة بعض الأموال، التي كانت تأخذها في زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وأعطاهها مثل نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الأخريات، فكان هذا الأمر مدعاة لنقمتها عليه، وفي أحد الأيام كان الخليفة عثمان

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢/٢، النعمان المغربي، شرح الأخبار، ١١٤/٢.

٢- النعمان المغربي، شرح الأخبار، ١٥٧/٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٨٠/٥٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤٦/١٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٣/٤٤.

يخطب في المسجد، فقامت السيدة عائشة بإخراج قميص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقالت للمسلمين في المسجد: (يا معشر المسلمين هذا جلباب رسول لم يبيل وقد ابلى عثمان سنته)<sup>(١)</sup>، ثم أصبحت معارضة علنية، وأطلقت قولها المشهور: (اقتلوا نعثلاً فقد كفر)<sup>(٢)</sup>، ثم تزامن خلافها مع الخليفة عثمان مع تصرفه ببيت المال، وإغداقه الأموال على أقربائه الأمويين، فقالت له: (اي عثمان! خصصت بيت مال المسلمين لنفسك، وأطلقت أيدي بني أمية على أموال المسلمين، ووليتهم البلاد، وتركت أمة محمد في ضيق وعسر، قطع الله عنك بركات السماء، وحرمتك خيرات الأرض، ولولا أنك تصلي الخمس لنحروك كما تنحر الإبل)<sup>(٣)</sup>، ثم كتبت للمسلمين - كما يذكر البلاذري - من اجل الثورة على الخليفة عثمان<sup>(٤)</sup>، لذلك عندما حاصره المسلمون، أرسل إليها مروان بن الحكم وعبد الرحمن بن عتاب بن اسيد من أجل مساعدته وفك الحصار عنه، إلا إنها رفضت الأمر وقالت لهم: (قد قرنت ركائبي، وأوجبت الحج على نفسي، ووالله لا أفعل)<sup>(٥)</sup>.

فكان التحريض الذي مارسه أحد أسباب مقتل الخليفة، إذ دخل الثوار إلى

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٥/٢، ابن اعثم، كتاب الفتوح، ٤٢١/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ١٢٦/٣٢.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٧٢/١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٧٧/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢١٥/٦، المجلسي، بحار الأنوار، ١٢٦/٣٢، ونعثل هو شيخ كبير من أهل مصر طويل اللحية يشبه عثمان، وكانت عائشة تسميه بهذا الاسم، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ٦٧٠/١١.

٣- ابن اعثم، كتاب الفتوح، ص ١١٥.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ١٠٣/٥.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٦/٥، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ١١٧٢/٤، البلاذري، انساب الأشراف، ٧٥/٥.

المدينة بعد أن راسلتهم، وأعلنت معارضتها العلنية له، ثم خرجت إلى مكة حتى لا تتدخل بهذا الأمر، ورافق ذلك استيلاء ابن عمها طلحة على بيت مال المسلمين<sup>(١)</sup>، ولما بلغها وهي في طريق مكة مقتل الخليفة عثمان، كانت فرحه بهذا الأمر وهي تظن أن المسلمين ولوا ابن عمها طلحة بن عبيد الله بدلا عنه، وقالت: (أبعده الله ذلك بما قدمت يداه وما الله بظلام للعبيد)، (أبعده الله قتله ذنبه، وأقاده الله بعمله، يا معشر قريش لا يسومنكم قتل عثمان، كما سام احمر ثمود قومهم، إن أحق الناس بهذا الأمر ذو الأصبع «وتقصد ابن عمها طلحة»)، وأمرت غلمانها بردها إلى المدينة من أجل رؤية بيعة طلحة<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الأمور لم تسر وفق رغبة السيدة عائشة، إذ سيطر الإمام علي (عليه السلام) على بيت المال، وقسم الأموال التي فيه بين المسلمين، وفرق الناس عن طلحة<sup>(٣)</sup>، وأخبرها أحد الأشخاص أن الصحابة اختاروا الإمام علياً (عليه السلام) خليفة للمسلمين، وهي في الطريق إلى المدينة، فكان هذا الخبر بمثابة الصدمة لها، فأخذت تولول وتصيح، ثم قالت: (ردوني ردوني، فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوماً، والله لأطلبن بدمه)<sup>(٤)</sup>، وبهذا كانت أول المطالبين بدم الخليفة عثمان،

١- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٤/١١٩٩، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٥٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٤٨.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٩١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٧٦ - ٤٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٢١٥ - ٢١٦.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٩١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٧٦ - ٤٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٢١٥ - ٢١٦.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٩١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٧٦ - ٤٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٢١٥ - ٢١٦.

وأسهمت في قيادة التمرد ضد الإمام علي (عليه السلام).

كذلك أسهمت المعارضة العلنية للخليفة من بعض الصحابة، في التأثير على حركة المعارضة في الأمصار الإسلامية، ومنها دعوة الصحابي أبي ذر الغفاري، التي كانت موجهة ضد التمايز الطبقي، وتراكم الثروات في أيدي الصحابة والولاة، وابتدأت هذه الدعوة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ كان يجلس في المسجد ويعلن معارضته العلنية للخلافة الأموية، المتمثلة بالخليفة عثمان وولاته من الأمويين، ومعارضته لتراكم الثروات عند مجموعة من الصحابة والولاة، مستندا إلى ما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤) «يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ»<sup>(١)</sup>، ونتيجة لهذه الاعتراضات أمر الخليفة عثمان بتسييره إلى الشام عند معاوية بن أبي سفيان<sup>(٢)</sup>، وهناك ازدادت معارضته للخلافة الأموية، وأخذ يتحدث مع المسلمين من اجل الإصلاح، فشعر معاوية بالخطر الذي قد يهدد الطوق الذي فرضه على بلاد الشام، فكتب إلى الخليفة عثمان: (إنك قد أفسدت الشام على نفسك بأبي ذر)، فأمر الخليفة أن يرجعه إلى المدينة بطريقة لا تليق بهذا الصحابي الجليل، كونه من المسلمين الأوائل المقربين من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعندما وصل إلى المدينة

١- سورة التوبة، الآيات ٣٤-٣٥.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ١٠٤٠-١٠٤١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٧٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ٥٥٠٤.

كانت حالته سيئة نتيجة لمعاناة السفر القاسي<sup>(١)</sup>، فعاتبه الخليفة عثمان على موقفه من بني أمية، إذ بلغه أنه يقول إنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يقول: (إذا كملت بني أمية ثلاثين رجلاً، اتخذوا بلاد الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودين الله دغلاً)، فأرسل الخليفة للإمام علي (عليه السلام) وذكر له قول أبي ذر، فأيده الإمام علي (عليه السلام) في قوله، فسأله الخليفة عثمان إن كان قد سمع هذا الحديث من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال له إنه لم يسمعه لكنه متأكد من صدق أبي ذر (قال: وكيف تشهد؟ قال: لقول رسول الله: ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء، ذا لهجة أصدق من أبي ذر)<sup>(٢)</sup>، لكن هذا الأمر لم يعجب الخليفة فنفاه إلى منطقة تسمى الربذة، وتوفي في هذه المنطقة وحيداً، وليس معه سوى ابنته<sup>(٣)</sup>، فكان هذا الأمر مدعاة لتطور المعارضة ضد الخليفة، وهو في الوقت نفسه يمثل حالة من الاستياء الاجتماعي، ضد السياسة المالية في تلك الفترة.

وبعد ذلك أصبح الاستياء حالة عامة، فكتب أهل المدينة للخليفة عثمان يدعونه للتوبة ويقسمون له بالله لا يمسون عنه أبداً حتى يقتلوه أو يعطيهم ما يلزمه من حق الله<sup>(٤)</sup>، ثم انتشر هذا الاستياء والتذمر ليشمل الولايات الإسلامية،

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢ / ٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٥ / ٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٧٩ / ٩٩.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢ / ٢، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ٤٨٠ / ٤، الأميني، الغدير، ٨ / ٣٤٢-٢٩٢.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٢-١٧٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٣٥٤، الجوهري، السقيفة وفدك، ص ٧٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣ / ٤٤، والربذة منطقة تقع بين مكة والمدينة، وتبعد عن مكة ثلاثة أيام، ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣ / ٢٤.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٤٠٣.

فجاءت مجاميع المسلمين من الصحابة وغيرهم، وقصدوا العاصمة عسى أن يجدوا حلاً لمشاكلهم، وكان مجيئهم مدفوعاً بدوافع عدة، منها إرسال الصحابة لهم، ومنها سوء تصرف الولاة، والتوزيع غير العادل لأموال المسلمين، وتصرفات الخليفة مع الصحابة وغيرهم ممن اعترضوا عليه، وغير ذلك من الدوافع<sup>(١)</sup>.

وزاد من نقمة المسلمين على الخليفة والنظام القائم، انه لم يحسن التصرف مع المشاكل التي كانت تعانيها الدولة الإسلامية، ولم يلجأ إلى الصحابة المتواجدين في المدينة من أجل مساعدته على حلها، بل لجأ إلى ولاته وأقربائه من الأمويين، بعد أن كثر اعتراض المسلمين عليه، في العاصمة وغيرها من الولايات، وهؤلاء كانوا هم الأسباب الرئيسة للمشكلة، فأشاروا عليه بمعاينة المعارضين أو قتل رؤسائهم، أو إرسالهم إلى الولايات البعيدة حتى يشغلهم بالقتال، أو إعطاء المعارضين بعض الأموال، لأنهم كانوا يريدون استمرار الوضع على ما هو عليه، فكان مجلسه الاستشاري مكوناً من معاوية وعبد الله بن سرح ومروان بن الحكم وعبد الله بن عامر وسعيد بن العاص، فخرج هذا المجلس بتوصيات تقضي بالتضييق على كل الأصوات المعارضة لسياسة الخليفة وولاته، فأرجع ولاته إلى أعمالهم، وأمرهم بالشدّة مع المعارضين، وحرمانهم من العطاء<sup>(٢)</sup>.

وعند ذلك قدم المسلمون من مختلف الأمصار ليحتجوا على هذه التصرفات، ونزلوا في منطقة تسمى ذو خشب<sup>(٣)</sup>، والعدد الأكبر من هؤلاء جاء من مصر،

١- الأميني، الغدير، ١٧/٩.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٧٣-٣٧٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣٦/٢، الأميني، الغدير، ٩/٥٣-٥٤.

٣- وهي منطقة قريبة من المدينة على طريق الشام، ينظر البكري، معجم ما استعجم، ٤٩٩/٢-٥٠٠.

وعندما علم الخليفة بمجيء هؤلاء كلف الإمام علياً (عليه السلام) بمحاورتهم ومعرفة مطالبهم، بعد أن تعهد له بإصلاح الأخطاء التي دفعتهم إلى المجيء إلى المدينة، فذهب إليهم مع مجموعة كبيرة من الصحابة، وحاورهم وعرف مطالبهم، ثم أقنعهم أن يرجعوا إلى ولاياتهم لأن الخليفة سيصلح الأمور، وبالفعل رجع هؤلاء إلى المناطق التي جاؤوا منها، إلا أن الخليفة لم يكن يمتلك القرار، ورأيه كان مرتبطاً ببطانته من بني أمية، فأقنعه مروان بن الحكم بالعدول عن الاتفاق الذي أبرمه مع الثوار، لأن ذلك مدعاة إلى التمرد عليه في الأمصار الإسلامية، فذهب إلى المسجد وصرح بأنه غير ملتزم بما وعد به الثوار، وقال للصحابة: (أما بعد إن هؤلاء القوم من أهل مصر، كان قد بلغهم عن إمامهم أمرا، فلما تيقنوا انه باطل ما بلغهم عنه، رجعوا إلى بلادهم)<sup>(١)</sup>، وهذا التحول في موقف الخليفة، كان السبب في رجوع الثوار مرة أخرى إلى المدينة، لاسيما أنه عندما كلف الإمام علياً (عليه السلام) من أجل حل الأزمة، أعطاه تعهدات بإجراء إصلاحات في كل مرافق الدولة، ونتيجة لذلك طلب الثوار من الإمام علي، أن يكتب لهم كتابا ضامنا على هذا الاتفاق، فكتب لهم: (هذا كتاب من عبد الله عثمان أمير المؤمنين لمن نقم عليه من المؤمنين والمسلمين، إن لكم أن تعمل فيكم بكتاب الله وسنة نبيه، ويعطى المحروم، ويؤمن الخائف، ويرد المنفي، ولا تجمر البعوث، ويوفر الفياء، وعلي بن أبي طالب ضمير المؤمنين والمسلمين على عثمان بالوفاء في هذا الكتاب)، وشهد على هذا الكتاب مجموعة من الصحابة مثل طلحة والزبير وسعد وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وفي روايات أخرى أن الإمام علياً (عليه السلام) طلب من الخليفة أن يصعد المنبر ويعتذر عن تصرفاته، فأجابه الخليفة إلى هذا الأمر،

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٤-٣٩٥.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ١١٣٩-١١٤٠، البلاذري، انساب الأشراف، ٥/ ٦٢.

وخاطب المسلمين، وتعهد لهم بأنه سيصلح بعض الأمور التي نقموها عليه، والتي لم تكن بقصد الإساءة لهم، بل لأنه كان يعتقد أنه تصرف بطريقة صحيحة، ومع ذلك فهو نادم على ما فعله، وسيعمل على الإصلاح في إدارة الدولة، وهذا الأمر كان موضع ارتياح من قبل المسلمين، لكنه سرعان ما بدل رأيه بتأثير مروان بن الحكم وأسرته من بني أمية، على الرغم من أن زوجته نائلة بنت الفرافصة نصحته بالالتزام بما وعد به المسلمين، والتمسك بنصائح الإمام علي (عليه السلام)، وعدم الانجرار وراء مروان لأن ذلك سيؤدي إلى قتله، لكن الخليفة لم يستطع التحرر من هذه السيطرة<sup>(١)</sup>.

ثم إن المصريين الذين رجعوا إلى بلادهم بعد تعهد الإمام علي (عليه السلام) لهم، صادفوا أحد الأشخاص متوجهاً إلى مصر، فسألوه عن سبب توجهه إلى مصر، فقال لهم إنه غلام الخليفة عثمان، ومتوجه إلى والي مصر عبد الله بن سعد، وعندما فثشوه وجدوا معه كتاباً إلى ذلك الوالي، يأمره فيه بمعاينة قادة الثوار بقطع الأيدي والقتل، لذلك أخذوا الكتاب والغلام ورجعوا إلى المدينة، وأعطوه للإمام علي بوصفه الضامن على الخليفة، فأخذه إليه فأقر بدوره أن الكتاب محتوم بختمه وإن الغلام والناقة له، لكنه لم يكتب هذا الكتاب ولا يعلم من كتبه، وفي الوقت نفسه اتهم الخليفة وبطانته من بني أمية الإمام علياً بكتابة هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>، وكانت النتيجة أن ترك علي بن أبي طالب الخليفة بعد هذا الاتهام، فرجع الثوار ليحاصروا بيت الخليفة من جديد، بعد

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٩٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/١٩٢. وذكر ابن قتيبة رواية قريبة من هذا المعنى ينظر الإمامة والسياسة، ١/٤٩-٥٠.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٤/١١٥٠-١١٥١، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/٥٥-٥٦، البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٦٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٠١.



أن انضم اليهم آخرون من الكوفة والبصرة<sup>(١)</sup>، وهم مصممون على قتله فمنعوا الماء عنه، وكان قائدهم في هذا الأمر الصحابي طلحة بن عبيد الله، لكن الإمام علياً أستطاع أن يدخل الماء بالقوة<sup>(٢)</sup>، فلما عرف الخليفة إصرارهم على الأمر، أرسل إلى الإمام علي من أجل فك الحصار عنه، وفي هذه المرة اشترط على الخليفة أن يفي لهم بما وعدهم، لاسيما أنه تعهد لهم في المرة الأولى لكنه لم ينفذ ما وعدهم به، فأعطاه الخليفة وعداً بأنه سينفذ كل الاتفاقات، وشهد على هذا الاتفاق الجديد مجموعة من الصحابة، لذلك خرج الإمام علي (عليه السلام) إليهم وحاول إقناعهم، فاشترطوا عليه إعطاءهم مدة محددة من اجل الإصلاح، لكن الخليفة لم ينفذ ما وعدهم به، وقام بجمع الأسلحة من أجل القضاء على التمرد، فعاد الثوار اليه وهم عازمون على قتله أو تنحيته عن الخلافة<sup>(٣)</sup>.

من هذه الروايات المتقدمة يمكن القول، إن مسألة الإصلاح عند الخليفة كانت شبه مستحيلة، لأنه لم يكن يمتلك القرار، واكتفى بأن يكون تابعا لرأي أقربائه مثل مروان وغيره، وكانت النتيجة أن تركه الإمام علي ولم يعد اليه، لأنه لم يلتزم بما وعد به المحتجين في المرات التي كان الإمام علي (عليه السلام) ضامنا له، بل بالعكس كان مروان بن الحكم هو المسيطر على الخليفة، فتذكر الروايات إنه خرج إلى المسلمين الذين حاصروا بيت الخليفة، وقال لهم: (ما شأنكم قد اجتمعتم كأنكم قد جئتم لنهب، شأهت الوجوه كل إنسان أخذ بإذن صاحبه، أجمتم تريدون أن تنزعوا ملكنا

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٥٦/١ - ٥٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٤٠.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٥٧/١، البلاذري، أنساب الأشراف، ٥/ ٩٠.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٠٢ - ٤٠٣.

من أيدينا، أخرجوا عنا<sup>(١)</sup>، فزاد بكلماته التي يطلقها نقتهم وعرفوا أن مروان هو المتصرف بأمر الخليفة، والشيء اللافت في هذا الأمر أن الخليفة لا يستطيع معارضة مروان، على الرغم من أن الصحابة والمسلمين كانوا يحاولون إنقاذه، فلم يأخذ برأي واحد منهم ويخالف مروان، لذلك جاءه الإمام علي (عليه السلام) يعاتبه على الكلام الذي كان يطلقه مروان والذي سيؤدي بالنهاية إلى قتله، فقال له: (أرضيت من مروان ولا رضى منك، إلا بتحريفك عن دينك، وعن عقلك مثل جمل الطعينة، يقاد حيث يسار به، والله ما مروان بذي رأي في دينه ولا نفسه، والله إني لأراه سيوردك ثم لا يصدرك، وما أنا بعائد بعد مقامي هذا المعاتبك، أذهبت شرفك وغلبت على أمرك)، ولما سمعت زوجته كلام الإمام علي (عليه السلام) قالت له: (سمعت قول علي لك، وليس يعاودك، وقد أطعت مروان يقودك حيث شاء)<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لذلك لم يعد الإمام علي (عليه السلام) إليه مرة أخرى، حتى أنه عندما أرسل إليه من أجل مساعدته مرة أخرى، رفض هذا الأمر وقال للشخص الذي أرسله: (قل له ما أنا بداخل عليه ولا عائد)، وقال لأحد الصحابة الذي سأله عن سبب هذا الموقف: (جاءني عثمان البارحة فجعل يقول إني غير عائد وإني فاعل، قال: فقلت له بعد ما تكلمت به على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعطيت من نفسك ثم دخلت بيتك وخرج مروان إلى الناس فشتهم على بابك)<sup>(٣)</sup>.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن الولاة الأمويين، تركوا الخليفة يواجه مصيره لوحده،

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٩٨، المفيد، الجمل، ص ١٠٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٤٥ - ١٤٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/١٩٣.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٩٧، المفيد، الجمل، ص ١٠٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٤٦.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٩٨.

ولم يقدموا له المساعدة على الرغم من أنهم أحد الأسباب الرئيسة في الثورة عليه، وقد ذكرنا سابقاً أن معاوية أرسل جيشاً لمساعدة الخليفة، لكنه أمر قائده بعدم التدخل في الصراع، وزاد اليعقوبي برواية أخرى مفادها، أنه أرسل إلى معاوية من أجل مساعدته، لكن الأخير خرج بعدد كبير من الجنود وتركهم عند ابواب الشام، وجاء إلى الخليفة بمفرده، ولما سأله الخليفة عن جيشه قال له إنه قد تركهم بعيداً حتى يأخذ رأيه، وعندها عرف الخليفة نية معاوية بادره بالقول: (لا والله ولكنك أردت ان اقتل فتقول انا ولي الثار، ارجع فجنني بالناس، فرجع ولم يعد حتى قتل)<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى أن الخليفة أرسل إليه أحد الأشخاص بكتاب، فامتنع عن مساعدته مبرراً تصرفه هذا بالقول: (إني مصرح أن عثمان بدأ فعمل بما يجب الله ويرضاه ثم غيرَ فغيرَ الله عليه، أفيتهاً لي أن أرد ما غيرَ الله عز وجل)<sup>(٢)</sup>، وفي رواية الطبري ان الخليفة كتب إليه أن يرسل جيشاً من أهل الشام على وجه السرعة، إلا أن معاوية لم يرسل إليه أي مساعدة، لأنه: (كره إظهار مخالفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علم اجتماعهم)، الأمر الذي اضطر الخليفة عثمان إلى أن يكتب مباشرة إلى زعماء القبائل في الشام، فأرسلوا له مساعدة لكنه قتل قبل أن تصل<sup>(٣)</sup>، وفي رواية ابن شبة النميري أنه لما استلم كتاب الخليفة، أرسل جيشاً من أهل الشام إلى المدينة، وأمر قائد هذا الجيش أن يقف على مقربة منها، حتى يستلم الأوامر من معاوية، فبقي ذلك الجيش في هذه المنطقة حتى قتل الخليفة، فرجع إلى الشام، وسبب هذا التصرف هو (ليقتل عثمان رضي الله عنه فيدعو إلى نفسه)<sup>(٤)</sup>.

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٥/٢.

٢- ابن أعمش، كتاب الفتوح، ٤١٧/٢.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٠٢/٣.

٤- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١٢٨٩/٤.

ثم انتهى الأمر بهجوم المحتجين على الخليفة في بيته، وقتله بطريقة وحشية وغير انسانية، ولا تليق بمنصب الخلافة الذي يمثله عثمان<sup>(١)</sup>، أو بأخلاق المسلمين أو بتوجيهات القرآن، وما علمهم رسول الله في سنته التي تركها لهم، ولا بمكانة عثمان ابن عفان وهو أحد صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الأوائل، وخليفة المسلمين في ذلك العهد.

١ - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٧٣-٧٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٩-٤٢٦.

## المبحث الثاني

### بيعة الإمام علي بالخلافة وبرنامجه السياسي والمالي

#### البيعة:

بعد أن قتل الخليفة عثمان بن عفان، أراد المسلمون من الصحابة وغيرهم اختيار خليفة جديد، ووقع اختيارهم على الإمام علي (عليه السلام)، إلا أن الروايات التي اهتمت بهذا الشأن كثيرة جداً، ومتضاربة في كثير من الأحيان، ومن الصعوبة استخلاص الروايات الموثوقة، لذلك سنحاول التوصل إلى رؤية مبسطة للأحداث التي تلت مقتل الخليفة عثمان بن عفان.

في البداية يجب أن نتعرف على المدة التي استغرقتها مسألة اختيار الخليفة الجديد، إذ لم يتفق المؤرخون على هذه المدة، ففي الوقت الذي ذكر فيه سيف بن عمر أن المدينة بقيت خمسة ايام بدون خليفة<sup>(١)</sup>، ذكر غيره إن المسلمين بايعوا الإمام علياً (عليه السلام) في اليوم نفسه أو اليوم الذي يليه<sup>(٢)</sup>، وكان الاختلاف فيما بينهم على اليوم الذي اختير فيه الإمام علي (عليه السلام) للخلافة، لأنهم اتفقوا على أن الخليفة

١- ابن عمر، الفتنة ووقعة الجمل، ص ٩١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥٤.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٣١، البلاذري، أنساب الأشراف، ١/ ٢٠٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥١.

عثمان بن عفان قتل في يوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

وأصل الخلاف في هذه المسألة نشأ من روايات سيف بن عمر التميمي، التي نقلها الطبري في تاريخه، ثم نقلها المؤرخون عنه، فملأت كتب التاريخ، حتى أصبحت هذه الروايات بحكم المسلمات، التي لا يجوز التشكيك بها، ثم نقلها الباحثون المعاصرون من مستشرقين وعرب عن المصادر القديمة، دون نقد أو تحليل، والحقيقة إن أساس هذه الروايات هو سيف بن عمر وحده، ولم يذكرها أي مؤرخ آخر غيره، لذلك يجب أن نكون على حذر من روايات سيف، لأنه غير جدير بالثقة، ومعروف بميله للأمويين ووضع الروايات لصالحهم، واستعداده لاختلاق أحداث وشخصيات غير موجودة، إذ نقلت عنه الكتب التي اهتمت بالصحابة، أسماء صحابة لا يعرفون إلا عنده، ونقلت كتب الرجال رواة لا وجود لهم إلا في أسانيدهم، كما اختلق أسماء أماكن جغرافية نقلتها كتب الجغرافية الإسلامية عنه، وهي في الحقيقة غير موجودة إلا في رواياته<sup>(٢)</sup>، ومن الضروري أن نتعرف على شخصيته قبل الخوض في تفاصيل بيعة الإمام علي بالخلافة.

سيف بن عمر الضبي التميمي الأسيدي الكوفي من أهل الكوفة صاحب كتاب الفتوح الكبير والردة، وكتاب الجمل ومسير عائشة وعلي<sup>(٣)</sup>، روى عنه اغلب

١- ابن عمر، الفتنة ووقعة الجمل، ص ٨٥، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٧-١٧٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥١.

٢- ينظر مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، ١/ ٧٣ وما بعدها، الشراهي، حياة السيدة خديجة بنت خويلد، ص ٨٥-٩٦.

٣- النديم البغدادي، كتاب الفهرست، ص ١٠٦.

المؤرخين لاسيما الطبري<sup>(١)</sup>، أجمع أهل الحديث على أنه كاذب في رواياته وغير أمين في النقل، بل كان يروي عن اشخاص وهميين ليس لهم وجود إلا في رواياته، ويضع الروايات، وسنجد آراء أهل الحديث فيه بالآتي: قالوا عنه: (متروك، ضعيف، اتهم بالزندقة، يروي الموضوعات عن الإثبات، ليس منه خير، متهم في دينه مرمي بالزندقة ساقط الحديث لا شيء، عامة حديثه منكر، بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكورة، إنه يضع الحديث)<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من هذه الآراء في شخصية سيف، ومعرفة المؤرخين وأصحاب الحديث النبوي، بطبيعة شخصيته فقد نقلوا عنه كثيرا، بدون أن يدققوا رواياته، التي كانت السبب في الكثير من الاختلافات بين المسلمين حتى وقتنا الحاضر، لذلك سوف نحاول الإشارة إلى رواياته عند مناقشة بيعة الإمام علي بالخلافة.

لقد رأى الصحابة أن المسلمين لا بد لهم من خليفة، بعد أن انتهى الأمر بمقتل الخليفة عثمان، وشعروا بضرورة أن يكون لهم دور في إدارة الدولة، لاسيما أنهم أصحاب القرار في اختيار الخليفة، ويجب أن يسهموا في حل الأوضاع الصعبة، التي كانت تمر بها الدولة الإسلامية بعد مقتل الخليفة، لاسيما أن الأوضاع لم تعد كما كانت عليه الحال قبل تولي الخليفة عثمان الخلافة، وذلك لعدة أسباب منها:

١- الإجراءات المالية والإدارية التي وضعها الخليفة عمر، والتي لم تظهر نتائجها

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٦٠-٣٩٩، ٤٤٧-٤٦٢.

٢- ابن معين، تاريخ ابن معين، ١/ ٣٣٦، العقيلي، كتاب الضعفاء الكبير، ٢/ ١٧٥، الرازي، الجرح والتعديل، ٣/ ٥٧٩، ابن حبان، كتاب المجروحين، ١/ ٣٤٥، ابن عدي، الكامل، ٣/ ٤٣٥، أبو نعيم الاصبهاني، كتاب الضعفاء، ص ٩١، الذهبي، من له رواية في كتب الستة، ١/ ٤٧٦، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢/ ٢٥٥، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٨/ ٩٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/ ٢٥٩-٢٦٠.

في عهده بل ظهرت في عهد الخليفة عثمان، والتي أسهمت في إرباك وضع الدولة الإسلامية إلى حد كبير.

٢- لم يعمل الخليفة عثمان على تغيير الأوضاع الاقتصادية بل زاد عليها بإطلاق يد أقربائه من الأمويين في أموال المسلمين، وجعلهم يتولون إدارة الولايات الإسلامية.

٣- استقلال معاوية في الشام بعد موت أخيه يزيد عام ١٨ هـ<sup>(١)</sup>، وتكوينه دولة شبه مستقلة عن الخلافة الإسلامية، وجيشاً خاصاً لا يعرف سوى الولاء له ولبنو أمية. وقد بلغ من سلطته هناك أن الخليفة عمر لما زار الشام تعجب من موكبه المهيب، فقال له: (أأنت صاحب الموكب العظيم؟). قال: نعم. فقال عمر: مع ما يبلغني من وقوف ذوي الحاجات ببابك؟. قال: مع ما يبلغك من ذلك. فقال عمر: ولم تفعل هذا؟. فرد معاوية: نحن بأرض جواسيس، العدو بها كثير فيجب أن نظهر من عز السلطان ما نرهبهم به، فإن أمرتني فعلت وإن نهيتني انتهيت. فقال عمر: .. لا أمرك ولا أنك!!<sup>(٢)</sup>.

٤- ظهور حالة التشطي في نسيج المجتمع الإسلامي بعد حادثة السقيفة، وتفاقم هذه الحالة بسبب النتائج السيئة للإجراءات المالية والإدارية التي أحدثها الخليفة عمر، لا سيما سياسة التفضيل في العطاء، التي أربكت وضع الدولة. والتي صرح بندمه على استحداثها فقال: «لو استقبلت من أمري ما

١- ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٤٠٦؛ ابن قتيبة، المعارف، ٣٤٥؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١/٣٣٠.

٢- ابن عبد البر، الاستيعاب، ٣/١٤١٦-١٤١٨؛ ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ٥٩/١١٢-١١٣؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٨/٢٩٩.



استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين»<sup>(١)</sup>. ومن ثم عدم قدرة ورغبة الخليفة عثمان بتغيير الأوضاع السابقة، واستفحال الآثار السيئة لتلك السياسة، إذ أنتجت مجتمعاً طبقياً، يكس فيه الأغنياء من الذهب والفضة ما يكسر بالفؤوس، ويملكون الدور والبساتين والمئات من العبيد والإماء والخيول والجمال..<sup>(٢)</sup>. وقد زاد الخليفة عثمان الأمر سوءاً بإطلاق أيدي أقربائه من بني أمية وأعوانهم في أموال المسلمين، وتوليتهم على الولايات الإسلامية. أما من عارض تلك السياسات فكان نصيبه التنكيل والطرده والحرمان، حتى أن أبا ذر (رضي الله عنه) مات طريداً في الربذة، وهو لا يملك ما يكفن به سوى ثيابه<sup>(٣)</sup>..

كان المسلمون بحاجة لشخص يتمتع بمواصفات خاصة، بحيث تكون له القدرة والكفاءة على مواجهة الوضع المتأزم المليء بالمشاكل والتحديات الصعبة. ولم يكن يصلح لهذه المرحلة سوى الإمام علي (عليه السلام)، لاسيما وأنه كان يدعو لمنهج مختلف تماماً عن سابقه، وقد عبر عنه في مناسبات متعددة. ولعل المسلمين حينها كانوا بين عاملي ضغط؛ فهم من جهة أدركوا تماماً حرجة الموقف وخطره، وأن الإمام (عليه السلام) هو الوحيد القادر على ملء الفراغ، ومن جهة أخرى شعروا بالندم لتركهم إياه سابقاً. ولعل هذا ما يجعل إليه إصرارهم على توليه الخلافة رغم رفضه لها<sup>(٤)</sup>، وقوله (عليه السلام): «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي، يتثالون

١- الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٣/ ٢٩١؛ ابن حزم: المحلى، ٦/ ١٥٨.

٢- ينظر: المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٢٦١-٢٦٣؛ ابن خلدون: تاريخ، ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ٢٣٤-٢٣٥؛ البيهقي: تاريخ، ٢/ ١٧٢-١٧٣؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ١/ ٢٥٣؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ٥/ ١٨٧-١٨٨.

٤- إذ قال لهم: دعوني والتمسوا غيري، فأنا لكم وزير خير مني لكم أمير. ينظر: الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٣/ ٤٥٠-٤٥٤؛ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١/ ١٦٩؛ وينظر. البلاذري:

علي من كل جانب، حتى لقد وطئ الحسنان وشق عطفائي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم. فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى وقسط آخرون<sup>(١)</sup>. إذن بيعة الإمام (عليه السلام) تمت برضا عموم المسلمين، بل إنه أصر أن تكون كذلك وأن تكون عامة في المسجد ليحضرها أكبر عدد ممكن منهم<sup>(٢)</sup>.

لكن قبل ذلك لا بد أن نستعرض الروايات التي تحدثت عن توليه الخلافة، ونبدأ بالروايات التي أوردها سيف بن عمر، والتي نقلها عنه الطبري في تاريخه، ثم نذكر بقية الروايات التي تحدثت عن هذا الأمر.

ذكر سيف بن عمر في رواياته التي نقلها الطبري عنه، أن السيدة عائشة وطلحة والزبير، كانوا غير راضين عن قتل الخليفة عثمان، وجلُّ الشوار على الخليفة عثمان من الهمج الرعاع، الذين لا يعرفهم أحد، فقال: (وتجهزت عائشة خارجة إلى الحج هاربة)، (وخرجت عائشة وهي ممتلئة غيظا على أهل مصر، وجاءها مروان بن الحكم، فقال يا أم المؤمنين: لو أقمت كان أجدر أن يراقبوا هذا الرجل، فقالت أتريد أن يصنع بي كما صنع بأُم حبيبة، ثم لا أجد من يمنعني، لا والله ولا أعير، ولا أدري إلى ما يسلم أمر هؤلاء، وبلغ طلحة والزبير ما لقي علي وأُم حبيبة<sup>(٣)</sup> فلزموا

أنساب الأشراف، ٢٠٩-٢١٠؛ ابن أعمش، كتاب الفتوح، ٢/٤٣٤-٤٣٥.

١- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١/٢٠٠.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٣١؛ ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/٦٥-٦٦؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٠٥-٢١١؛ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٧٨؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/٣١-٣٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/٢٥٣-٢٥٥.

٣- يذكر سيف أن علياً وأُم حبيبة بنت أبي سفيان زوجة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حاولوا الوصول إلى الخليفة عثمان فمنعهم الشوار، وكادوا أن يقتلوا أم حبيبة، ينظر، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤١٧-٤١٨.

بيوتهم...<sup>(١)</sup>، (وكان المصريون لا يطمعون في أحد من أهل المدينة، أن يساعدهم إلا في الثلاثة نفر، فإنهم كانوا يرسلونهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حذيفة وعمار ابن ياسر)<sup>(٢)</sup>، ثم ينتقل بعد الحديث عن مقتل الخليفة عثمان بن عفان، إلى كيفيةبيعة الإمام علي بالخلافة فقال: (بقيت المدينة خمسة أيام وأميرها الغافقي بن حرب، يلتمسون من يجيئهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه، يأتي المصريون عليا فيختبئ منهم، ويلوذ بحيطان المدينة، فإذا لقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقاتلتهم مرة بعد مرة، ويطلب الكوفيين الزبير فلا يجدونه، فأرسلوا إليه حيث هو رسلا، فباعدهم وتبرأ من مقاتلتهم مرة بعد مرة، ويطلب البصريون طلحة فإذا لقيهم باعدهم وتبرأ من مقاتلتهم مرة بعد مرة، وكانوا مجتمعين على قتل عثمان، مختلفين فيمن يهون، فلما لم يجدوا ممالئا ولا مجييا، جمعهم الشر على أول من أجابهم، وقالوا لنباع أحداً من هؤلاء الثلاثة، فبعثوا إلى سعد بن أبي وقاص، وقالوا إنك من أهل الشورى، فرأينا فيك مجتمع فاقدم نبايعك، فبعث اليهم أني وابن عمر خرجنا منها فلا حاجة لي فيها...، ثم إنهم أتوا ابن عمر عبد الله فقالوا: أنت ابن عمر فقم بهذا الأمر، فقال: إن لهذا الأمر انتقاما والله لا أعرض له فالتمسوا غيري، فبقوا حيارى لا يدرون ما يصنعون والأمر أمرهم)<sup>(٣)</sup>، ثم ينقل الطبري روايتين عن سيف بن عمر، يكمل فيهما كيفية اختيار الإمام علي للخلافة، الأولى قال فيها: (لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان رضي الله عنه، جمعوا أهل المدينة فوجدوا سعدا والزبير خارجين، ووجدوا طلحة في حائط له ووجدوا بني أمية، قد هربوا إلا من لا

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤١٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٩/٤٣٤ - ٤٣٥.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤١٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٩/٣٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/١٩٧.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤٥٤.

يطيق الهرب، وهرب الوليد وسعيد إلى مكة في أول من خرج، وتبعهم مروان وتتابع على ذلك من تتابع، فلما اجتمع أهل المدينة قال لهم أهل مصر: أنتم أهل الشورى، وأنتم تعقدون الإمامة، وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلا تنصبونه، ونحن لكم تبع، فقال الجمهور علي بن أبي طالب، نحن به راضون، والرواية الثانية: (فقالوا لهم دونكم يا أهل المدينة فقد أجلناكم يومين، فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غدا عليا وطلحة والزبير وأناسا كثيرا، فغشي الناس عليا فقالوا: نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام، وما ابتلينا به من ذوي القربى، فقال علي دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمرا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب ولا تثبت له العقول، فقالوا ننشدك الله الا ترى ما نرى، ألا ترى الإسلام، ألا ترى الفتنة، ألا تخاف الله، فقال قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا اني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، ثم افترقوا على ذلك، واتعدوا الغد وتشاور الناس فيما بينهم، وقالوا إن دخل طلحة والزبير فقد استقامت فبعث البصريون إلى الزبير بصريا، وقالوا احذر لا تحابه، وكان رسولهم حكيم بن جبلة العبدي في نفر، فجاءوا به يحدونه بالسيف، وإلى طلحة كوفيا، وقالوا احذر لا تحابه، فبعثوا الاشر في نفر فجاءوا به يحدونه بالسيف...) (١)، ثم ينقل الطبري بقية الصورة التي رواها سيف عن البيعة، بإجبار طلحة والزبير على بيعة الإمام علي، فيقول: (وجاء القوم بطلحة فقالوا: بايع، فقال: إني أبايع كرها فبايع)، (قال: جاء حكيم بن جبلة بالزبير حتى بايع فكان الزبير يقول جاءني لص من لصوص عبد القيس فبايعت) (٢).

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٥٦/٣.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٥٧/٣.

يمكن أن نجمل ما أراده سيف بن عمر في رواياته، التي ذكرها عن بيعة الإمام علي بن أبي طالب بالخلافة، بالنقاط الآتية:

١ - جعل سيف في رواياته السيدة عائشة غير راضية عن الثورة على الخليفة عثمان وقتله، كما جعل طلحة والزبير وبقية الصحابة مدافعين عن الخليفة وغير راضين عن هذه الثورة، وهو بذلك يريد أن يجعل معركة الجمل، التي قادتها السيدة عائشة وطلحة والزبير ضد خلافة الإمام علي، شرعية لأنها كانت لإصلاح الأمور في الدولة الإسلامية، وأن هؤلاء الثوار هم مجموعة من المهجج الرعاع الذين لا يعرفهم أحد، وحاول جعل تصرفهم الذي قاموا به نوعاً من التمرد غير المبرر، حتى يجنب الخليفة عثمان والخلفاء الذين سبقوه تحمل اي مسؤولية في هذه الثورة، وبذلك ينكر الصراع الطبقي الذي أسس له الخليفة عمر بن الخطاب، وسوء الإدارة المالية التي مارسها الخليفة عثمان وأسرته من بني أمية، فيحقق هدفين هما الدفاع عن السيدة عائشة والصحابة، ويزكي بني أمية ويجنبهم أي انتقاد، في الوقت الذي يحاول فيه تشويه صورة الإمام علي، وجهوده التي بذلها للإصلاح، وكذلك يشوه صورة كل الصحابة والتابعين الذين ساندوه في منهجه الإصلاحية.

٢ - حاول سيف في رواياته أن يجعل الثوار هم أصحاب القرار في اختيار الخليفة، في حين جعل الصحابة مسلوبي الإرادة، غير قادرين على اتخاذ أي قرار، كما حاول أن يجعل بيعة علي بن أبي طالب بالخلافة، تمت بالقوة حتى يفقدها شرعيتها، لأن الصحابة هم أصحاب القرار في اختيار الخليفة، وركز على أن طلحة والزبير لم يبايعوا إلا بحد السيف، وهدفه من هذه الروايات هو التأسيس للفترة الزمنية التي تلي هذه الفترة، والتي قام فيها التمرد ضد

الإمام علي (عليه السلام)، فيجعل طلحة والزبير محقين في قيادة حرب الجمل، لأنهم لم يبايعوه، ويجعل معاوية محقا في قيادته معركة صفين ضد الخلافة، لأن خلافة علي بن أبي طالب غير شرعية حسب ما ذكره من روايات، لأنها لم تأت عن طريق الصحابة، بل عن طريق هؤلاء الهمج الذين لا يعرفهم أحد، مستبعدا أن يكون سبب التمرد الذي قاده طلحة والزبير ثم معاوية، نتيجة للإصلاحات التي أجراها الخليفة في الجانبين الإداري والمالي .

يبدو من خلال ما قدمناه من روايات سيف بن عمر، أنه أراد أن يشوه كل الحقائق التاريخية لهذه الفترة، فانفرد بروايات لم يذكرها غيره، وأسند هذه الروايات إلى مجموعة من الرواة، لا يعرفهم أحد إلا في رواياته<sup>(١)</sup>، وعندما قارنا روايات سيف مع روايات غيره من الرواة، وجدنا أن الصورة مختلفة عما رواه سيف، أما مسألة السيدة عائشة وموقفها من الخليفة عثمان، فقد قدمنا في المبحث الاول من هذا الفصل، أنها كانت المحرض الأول على الخليفة، بل كانت أحد الأسباب في مقتله، ونضيف إلى ذلك جوابها مروان بن الحكم عندما دعاها إلى الدفاع عن الخليفة عثمان، والذي ذكره ابن أعثم: (فلما نظرت عائشة إلى ما قد نزل بعثمان من حصار القوم له قربت راحلتها وعزمت على الحج، فقال لها مروان بن الحكم: يا أم المؤمنين، لو أنك أقيمت لكان أعظم لأجرك، فإن هذا الرجل قد حوَّصر، فعسى الله تبارك وتعالى أن يدفع بك عن دمه، فقالت: الآن تقول هذا وقد أوجبت الحج على نفسي، لا والله لا أقيمت، وجعل مروان يتمثل ببيت الشعر:

١ - لا نريد الإطالة في هذا الموضوع لأنه يخرجنا عن موضوع البحث، للتعرف عن هذا الأمر والرواة الوهميين راجع مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ، ٢/ ٤٥ - ٤٦، الشرياني، حياة السيدة خديجة، ص ٨٦ - ٨٧.

ضرم قيس على البلاد دما إذا اضطرت يوم به أحجما<sup>(١)</sup>.

وذكر غيره الرواية نفسها وأضاف إليها أنها قالت لمروان: (يا بن الحكم أعلي تمثل الأشعار، قد والله سمعت ما قلت، أتراني في شك من صاحبك، والذي نفسي بيده لوددت أنه الآن في غرارة من غرائري مخيظ عليه، فألقيه في البحر الأخضر)<sup>(٢)</sup>، وروى الطبري بسند غير سيف أن عائشة صادفت عبد الله بن عباس ذاهب إلى الحج، فطلبت منه أن لا يخذل الناس عن ابن عمها طلحة، وقالت له: (يا بن عباس أنشدك الله فإنك قد أعطيت لسانا وعقلا، أن تخذل الناس عن طلحة، فقد بانت لهم بصائرهم في عثمان وانهجت، ورفعت لهم المنار، وتحلبوا من البلدان لأمر قد حم، وأن طلحة قد اتخذ رجالا على بيوت الأموال، وأخذ مفاتيح الخزائن، وأظنه يسير إن شاء الله بسيرة ابن عمه أبي بكر، فقال: يا أمه لو حدث ما فزع الناس إلا لصاحبنا. يعني الإمام علياً<sup>(٣)</sup>). وهذه الروايات والتي قدمناها سابقا تبين دور السيدة عائشة في الثورة على الخليفة<sup>(٤)</sup>.

أما موقف طلحة والزبير فقد قدمنا بعض الروايات، التي تدل على أن طلحة كان أكبر المؤلبيين على الخليفة، حتى وصل الأمر إلى أنه منع عليه وعلى عائلته الماء، وكان هو الذي كتب إلى المسلمين من أجل الثورة على الخليفة، ويتضح هذا من قول أحد البصريين لطلحة، عندما جاء إلى البصرة مع الزبير وعائشة للتمرد على الخلافة:

١- ابن أعثم، كتاب الفتوح، ٢/ ٤٢١.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٨/ ٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/ ٢٩٨، ونقل هذه الرواية، بلفظ آخر كل من ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/ ٣٧، واليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٦.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٣٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٠/ ٦.

٤- لا نريد الإطالة في هذا الموضوع لأن الروايات كثيرة جدا، وللتفاصيل ينظر الأميني، الغدير،

(أناهم رجل من أشرف البصرة بكتاب كتبه طلحة في التأليب على قتل عثمان، فقال لطلحة: هل تعرف هذا الكتاب؟ قال: نعم، قال: فما ردك على ما كنت عليه، وكنت أمس تكتب إلينا تؤلبنا على قتل عثمان، وأنت اليوم تدعوننا إلى الطلب بدمه)<sup>(١)</sup>، كما أن الطريقة التي قتل بها طلحة تدل على المعنى الذي ذكرناه، فعلى الرغم من أن مروان بن الحكم خرج مع طلحة والزبير وعائشة إلى معركة الجمل، فإنه كان متأكدًا من أن طلحة كان السبب الرئيس في مقتل الخليفة عثمان، لذلك رماه بسهم في تلك المعركة وقتله، وقال: (لا أطلب بثأري بعد اليوم)<sup>(٢)</sup>. أما موقف الزبير من الخليفة عثمان فقد ذكرت الروايات، أنه كان من المحرضين على قتله، فكان يقول: (اقتلوه فقد بدل دينكم، فقالوا: إن ابنك يحامي عنه بالباب، فقال: ما أكره أن يقتل عثمان ولو بدئ بابني، ان عثمان لجيفة على الصراط غدا)<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أخرى أن سعيد ابن العاص الأموي سأل مروان عن سبب ذهابه إلى البصرة، فكان رد مروان أنه يريد الأخذ بدم الخليفة عثمان، فقال له سعيد: (فهؤلاء قتلة عثمان معك؟ إن هذين الرجلين قتلا عثمان: طلحة والزبير)<sup>(٤)</sup>.

أما بقية الصحابة فقد كانت مواقفهم متفاوتة من الخليفة، وقد ذكرنا قسماً منهم مثل أبي ذر الغفاري وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف، ورأينا أن الإمام علياً (عليه السلام) على الرغم من دفاعه عن الخليفة عثمان، ووساطته بين الخليفة والشوار، لكنه كان غير راض عن أداء الخليفة وعن سيطرة بني أمية عليه، فكان يقول

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٨٨.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٥، البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٤٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١١٢/ ٢٥، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٦١.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/ ٣٦.

٤- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٨٢.



له: (إني قد كلمتك مرة بعد مرة، فكل ذلك نخرج فتكلم، ونقول وتقول وذلك كله فعل مروان بن الحكم وسعيد بن العاص وابن عامر ومعاوية، أطعتهم وعصيتني قال عثمان: فإني أعصيههم وأطيعك)<sup>(١)</sup>، فكان هذا مدعاة إلى أن يعتزل عنه الإمام علي، لأنه رأى أن أمره بيد بعض اقربائه من الأمويين، لذلك عندما جاء سعد بن أبي وقاص إلى علي، يسأله أن يرد الناس عن عثمان مرة أخرى، رفض الإمام علي (عليه السلام) الأمر لأنه كان يرى أن لا فائدة من الكلام مع الخليفة، ما دام أمره ليس بيده، فقال لسعد: (والله ما زلت أذب عنه حتى إني لأستحي، ولكن مروان ومعاوية وعبد الله بن عامر وسعيد بن العاص هم صنعوا به ما ترى)<sup>(٢)</sup>.

كذلك فإن عمرو بن العاص كان حانقا على الخليفة، لأنه عزله عن ولاية مصر، الأمر الذي جعل عمرو بن العاص يطعن على الخليفة عثمان علنا، فوبخه الخليفة لهذا الأمر فكان (يأتي عليا مرة فيؤلمه على عثمان، ويأتي الزبير مرة فيؤلمه على عثمان، ويأتي طلحة مرة فيؤلمه على عثمان، ويعترض الحاج فيخبرهم بما أحدث عثمان، فلما كان حصار عثمان الأول خرج من المدينة، حتى انتهى إلى أرض في فلسطين يقال لها السبع، فنزل في قصر له يسمى العجلان)<sup>(٣)</sup>، وكان يقول: أنا أبو عبد الله إذا حككت قرحة نكأتها، إني كنت أحرص عليه، حتى أني لأحرص عليه الراعي في غنمه في رأس الجبل)<sup>(٤)</sup>.

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٤.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤١٠.

٣- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٨١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٢.

٤- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٨٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٩/ ٤٢٦.

كذلك كان هناك خلاف شديد بين الخليفة عثمان وبين الصحابي عمار بن ياسر، بسبب اعتراض الأخير على سلوك الوليد بن عقبة والي الكوفة، الذي شرب الخمر وصلّى بالمسلمين وهو سكران، لذلك جاء مجموعة من أهل الكوفة يشكون الوالي، فاستعانوا بالصحابة على هذا الأمر، فذهب عمار بن ياسر إلى الخليفة ليخبره بتصرف الوليد، إلا أن رد الخليفة وأقربائه الأمويين على عمار كان عنيفا، فقال مروان للخليفة: (يا أمير المؤمنين إن هذا العبد الأسود قد جرأ عليك الناس، وإنك إن قتلته نكلت به من وراءه، قال عثمان: أضربوه فضرّبوه وضربه عثمان معهم، حتى فتقوا بطنه فغشي عليه فجروه وطرحوه بباب الدار)<sup>(١)</sup>، كما أن عماراً كان معترضا على سياسة الخليفة المالية، وتصرفه وأهل بيته بأموال المسلمين<sup>(٢)</sup>، الأمر الذي سبب العداء بينهما، ولم يسهم عمار في الدفاع عن الخليفة عندما حاصره الثوار<sup>(٣)</sup>.

ولا نريد الاطالة في اختلاف الصحابة مع الخليفة في كثير من الأمور، وأهمها سياسته المالية والإدارية<sup>(٤)</sup>، وهذا يعني عدم جدارة روايات سيف بن عمر، التي حاول فيها جعل الثورة التي قام بها المسلمون ضد سياسات اقتصادية، واستئثار مجموعة من اقرباء الخليفة بمقدرات الدولة الإسلامية، إلى شغب قام به مجموعة من الخارجين على القانون، وهذا خلاف لما سردناه عن مجموعة من الرواة غير المتهمين مثل سيف بن عمر.

١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٥١.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ١٠٩٩، البلاذري، انساب الأشراف، ٥/ ٤٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/ ١٩٣.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٤.

٤- لمعرفة تفاصيل اختلاف الصحابة مع الخليفة عثمان بن عفان واشتراكهم في الثورة عليه، راجع الأميني، الغدير، ٩/ ٩- ٢١٦، مرتضى العسكري، أحاديث أم المؤمنين عائشة، ١/ ٥٨- ١١٧.

والأمر الآخر الذي أراه سيف برواياته، هو أن الصحابة لم يكن لهم علاقة بالثورة، والثوار كانوا مجموعة من الخارجين على القانون، أو مجموعة من الرعا غير المعروفين للمسلمين، كما يوحى سيف في رواياته، وقد بينا أن أكثر المؤلّين والمعترضين على سياسة الخليفة هم من كبار الصحابة، وهم الذين تبعهم المسلمون في الأمصار واستجابوا لدعوتهم، وسوف نعرض لبعض قادة هؤلاء الثوار حتى نتعرف على مكانتهم، تذكر الروايات أن قادة المسلمين الذين وفدوا إلى المدينة، والذين ساندوهم من المدينة نفسها هم من الصحابة، منهم جبلة بن عمرو الساعدي الذي كان معترضاً على إعطاء الخليفة عثمان إبل الصدقة لأقربائه من بني الحكم، وقبل ذلك اعترض عبد الرحمن بن عوف والمسور بن مخرمة وكلاهما من الصحابة وأخذ عبد الرحمن بن عوف الإبل ووزعها على المسلمين<sup>(١)</sup>، أما جبلة فهو أنصاري خزرجي من الصحابة الذين شاركوا في معركة احد<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن اسحاق والواقدي إن أمر الثوار كان إلى عبد الرحمن بن عديس البلوي، وعمرو بن بديل بن ورقاء الخزاعي، وسودان بن حمران المرادي، وعروة بن النباع<sup>(٣)</sup>، ومن خلال دراسة سيرة هؤلاء، نجد أن عبد الرحمن بن عديس البلوي هو من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن الصحابة الذين شهدوا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان في العام السادس للهجرة<sup>(٤)</sup>، أما عمرو بن الحمق الخزاعي فهو أيضاً من الصحابة، الذين شهدوا بيعة الرضوان وفي بعض المصادر أنه ممن شهد معركة بدر، وفي رواية

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٩٩.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ١/٢٦٩، ابن حجر، الإصابة، ١/٥٦٦.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٤١٣.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٥٠٩، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/٣٠٩، ابن حجر، الإصابة،

أنه أسلم بعد حجة الوداع<sup>(١)</sup>، ومهما يكن من أمر فإنه كان من الصحابة، وأسهم في الثورة على الخليفة مع الثوار رفاعه بن رافع الأنصاري، وهو من الصحابة الذين شهدوا معركة بدر<sup>(٢)</sup>، وكان رأس المعارضة في مصر محمد بن أبي حذيفة وهو من بني أمية، أسرة الخليفة عثمان بن عفان، إلا أنه كان غير راض عن تصرفات الخليفة، لاسيما فيما يتعلق بسياسته المالية، لذلك أرسل اليه الخليفة ثلاثين ألف درهم وغيرها من الأشياء، من أجل التخفيف من حدة انتقاداته للخليفة، لكن محمداً لم يرض بهذا الأمر، فأخذ الأموال وذهب إلى المسجد، وقال للناس: (يا معشر المسلمين ألا ترون إلى عثمان يخادعني عن ديني ويرشوني عليه)<sup>(٣)</sup>، ومحمد هذا كان من الصحابة<sup>(٤)</sup>.

والأمر المهم في هذا الباب ما حاول سيف بن عمر ايجاءه من خلال ما ذكره من روايات، هو نفي مبايعة الصحابة للإمام علي، وأن الثوار هم الذين كانوا أصحاب القرار في اختيار الخليفة، وهذه الروايات انفرد بها سيف دون غيره من الرواة، وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، لابد لنا من معرفة رؤية الإمام علي (عليه السلام) للخلافة في هذه الحقبة التاريخية، إذ ذكرت الروايات أنه كان لا يريد تولي الخلافة، لكثرة المشاكل التي كانت تحيط بها، والتغيرات التي طرأت على المجتمع الإسلامي، فلم تكن الحال كما كانت عليه عند وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك عندما ألح عليه عبد الله بن العباس من أجل تولي الخلافة، قال له: (ما قيمة هذه

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٤، البخاري، كتاب التاريخ الكبير، ٣/٣٢٢، اسد الغابة،

٣/٣٠٩، ابن حجر، الإصابة، ٤/٥١٤.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٥٩٦-٥٩٧، البخاري، صحيح البخاري، ٥/١٨، ٢١، ابن الأثير،

اسد الغابة، ٢/١٧٨.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٥٩.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٨٤، ابن حجر، الإصابة، ٦/٩.

النعل، فقلت: لا قيمة لها، فقال (عليه السلام): والله لهي أحب إليّ من إمرتكم، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً<sup>(١)</sup>.

إلا أن الحالة التي تمر بها الدولة الإسلامية، دفعت الصحابة إلى ممارسة الضغوط عليه من أجل أن يتولى الخلافة، لاسيما إنهم كانوا يعرفون إن هذه المرحلة، لا يستطيع أحد مواجهتها إلا شخص كالإمام علي (عليه السلام)، وقد أورد الطبري مجموعة من الروايات عن طريق رواية غير سيف، وهذه الروايات تؤكد أن الصحابة ألحوا عليه من أجل تولي الخلافة، فبعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (أتاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً، فقالوا: لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك، قال: ففي المسجد فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين)<sup>(٢)</sup>، وروى بسند آخر إن المهاجرين والأنصار اجتمعوا بعد مقتل الخليفة فيهم طلحة والزبير: (فأتوا علياً فقالوا: يا أبا الحسن هلم نبايعك، فقال: لا حاجة لي في إمرتكم، أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به، فاختروا، فقالوا: والله ما نختار غيرك، قال: فاختلفوا إليه مراراً، ثم أتوه في آخر ذلك، فقالوا له: لا يصلح الناس إلا بإمرة وقد طال الأمر، فقال لهم: إنكم قد اختلفتم إلي وأنتيم وإني قائل لكم قولاً إن قبلتموه قبلت أمركم، وإلا فلا حاجة لي فيه، قالوا: ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله، فجاء فصعد المنبر فاجتمع الناس إليه فقال: إني كنت

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٨٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٧٦.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٧، وروى البلاذري وابن أعثم نفس هذه الرواية لكن بلفظ آخر ينظر، أنساب الأشراف، ص ٢٠٩ - ٢١٠، كتاب الفتوح، ٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥.

كارها لأمركم فأبيتم إلا أن أكون عليكم، ألا وإنه ليس لي أمر دونكم، إلا أن مفاتيح بيت مالكم معي، ألا وإنه ليس لي أن أخذ منه درهمًا دونكم رضيتم، قالوا: نعم، قال: اللهم أشهد عليهم ثم بايعهم<sup>(١)</sup>، ثم روى الطبري بسند آخر فقال: (لما قتل عثمان خرج علي إلى السوق، وذلك يوم السبت لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة - أي في اليوم نفسه الذي قتل فيه الخليفة عثمان، فاتبعه الناس وبهشوا في وجهه فدخل حائط - بستان - بني عمرو بن مبذول، وقال لأبي عمرة بن عمرو: أغلق الباب فجاء الناس فقرعوا الباب، فدخلوا فيهم طلحة والزبير، فقالا: أبسط يدك فبايعه طلحة والزبير<sup>(٢)</sup>، وذكر بسند آخر (لما قتل عثمان بايعت الأنصار عليًا إلا نفيرا منهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك...)<sup>(٣)</sup>، وذكر البلاذري وغيره عن الزهري ان المسلمين في المدينة، جاؤوا إلى علي من اجل أن يبايعوه، لكنه اخبرهم ان هذا الأمر هو مسؤولية الصحابة ممن شاركوا في معركة بدر، فجاء الصحابة من أهل بدر وبايعوا الإمام علياً (عليه السلام) خليفة للمسلمين<sup>(٤)</sup>، كما ذكرت المصادر الأخرى روايات مشابهة للروايات المتقدمة، نقلتها عن الكثير من الرواة، الذين أجمعوا على أن الصحابة كانوا هم أصحاب القرار في اختيار الخليفة وليس الثوار، كما أنهم ذكروا أن أول من بايع الخليفة طلحة والزبير، ثم تتابع الصحابة على هذه البيعة، ولم يكتف الإمام علي بهذا الأمر، بل اشترط أن تكون بيعته عامة في المسجد، وبرضى من المسلمين المتواجدين

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥٠-٤٥١، وروى هذه الرواية النعمان المغربي باختلاف بسيط، شرح الأخبار، ١/ ٣٧٦-٣٧٧.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥١.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٥٢.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/ ٧٠، الخوارزمي، المناقب، ص ٤٩، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٣٢-٣١.

في المدينة<sup>(١)</sup>، لذلك فإن بيعته كانت بيعة جماهيرية اشترك فيها المسلمون المتواجدون في المدينة.

وهذه الروايات المتقدمة تؤكد عدم جدارة روايات سيف بن عمر، ومن نقلها عنه، وتبين أن الصحابة هم الذين اختاروا الخليفة، وكان دورهم بارزاً هذه المرة، عكس المرات الثلاث السابقة، إذ لم يكن لهم رأي فيها، كما أنها تدحض النظرية التي أراد سيف إثباتها في رواياته، من أن الزبير وطلحة لم يبايعوا الإمام علياً بالخلافة، وهو يريد أن يفقد خلافة الإمام علي (عليه السلام) شرعيتها، لأن هؤلاء هم أصحاب الشورى الذين وضعهم عمر بن الخطاب لاختيار الخليفة، ولو فرضنا جدلاً صحة روايات سيف بأنهم لم يبايعوا الإمام، وهو أمر غير صحيح، فإن بيعته الإمام علي (عليه السلام) كانت لا غبار عليها، لأن الروايات المتقدمة تثبت أن أغلب الصحابة بايعوا علياً، ولم يتخلف عن بيعته سوى نفر قليل منهم لآراء لا تتعلق بأهليته لتولي الخلافة، بل لقناعات شخصية لديهم، ولم يجبرهم الإمام علي على البيعة، لأنه اعتبر أن الأمة هي التي قررت مصيرها، ومن حق بعضهم أن يبدي معارضته، بشرط أن لا يخل بالمصلحة الإسلامية، مثل ما فعل الزبير وطلحة وعائشة ومعاوية، وعليه إذا لم يبايع طلحة والزبير فليس معنى هذا أن الخلافة غير شرعية، لأن الذي جعل هؤلاء هم أصحاب القرار في اختيار الخليفة هو عمر بن الخطاب، ولا يمكن أن يكون الخليفة عمر حاكماً على الأمة حتى بعد وفاته، لاسيما أن الأمة هي التي اختارت هذه المرة، والأمة أكبر من الخليفة عمر ومن آرائه وما قرره لها، لأنها لم تكن قاصرة حتى يقرر عنها أحد الأشخاص.

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٣١، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٦٥- ٦٦، البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٠٥- ٢١١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٧٨، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/ ٣١- ٣٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ٢٥٣- ٢٥٥.

## البرنامج السياسي والمالي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

بعد أن تولى الإمام علي (عليه السلام) أوضح برنامجه السياسي والاقتصادي في الخطبة التي ألقاها في يوم توليته، ومن المفيد ذكرها بالكامل حتى نتعرف على برنامجه الاصلاحى: (أما بعد فإنه لما قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استخلف الناس أبا بكر ثم استخلف أبو بكر عمر، فعمل بطريقة ثم جعلها شورى بين ستة فأفضى الأمر إلى عثمان، فعمل ما أنكرتم وعرفتم ثم حصر وقتل، ثم جئتموني طائعين فطلبتم إلي، وإنما أنا رجل منكم، لي ما لكم وعلي ما عليكم، وقد فتح الله الباب بينكم وبين أهل القبلة، وأقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، ولا يحمل هذا الأمر إلا أهل الصبر والبصر والعلم بمواقع الأمر، وأني حاملكم على نهج نبيكم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومنفذ فيكم ما أمرت به، إن استقمتم لي، والله المستعان، ألا إن موضعي من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته كموضعي منه أيام حياته، فامضوا لما تأمرون به، وقفوا عند ما تنهون عنه، ولا تعجلوا في أمر حتى نبينه لكم، فإن لنا عن كل أمر تنكرونه عذرا، ألا وإن الله عالم من فوق سمائه وعرشه إني كنت كارها للولاية على أمة محمد، حتى اجتمع رأيكم على ذلك، لأني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: أيما وال ولي الأمر من بعدي أقيم على حد الصراط، ونشرت الملائكة صحيفته، فإن كان عادلا أنجاه الله بعدله، وإن كان جائرا انتفض به الصراط حتى تتزائل مفاصله، ثم يهوي إلى النار فيكون أول ما يتقيها به أنفه وحر وجهه، ولكني لما اجتمع رأيكم لم يسعني ترككم.

ثم التفت (عليه السلام) يمينا وشمالا، فقال: ألا لا يقولن رجال منكم غدا قد غمرتهم الدنيا، فاتخذوا العقار وفجروا الأنهار، وركبوا الخيول الفارهة، واتخذوا الوصائف الروقة الحسان، فصار ذلك عليهم نارا وشنارا، إذا ما منعهم ما كانوا



يخوضون فيه، وأمرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك ويستنكرون، ويقولون حرمانا ابن أبي طالب من حقوقنا، ألا وأبياً رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يرى الفضل له على من سواه لصحبته، فإن الفضل النير غدا عند الله، وثوابه وأجره على الله، وأبياً رجل استجاب لله وللرسول فصدق ملتناً، ودخل ديننا واستقبل قبلتنا، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده، فأتتم عباد الله، والمال مال الله يقسم بينكم بالسوية، لا فضل فيه لأحد على أحد، وللمتقين عند الله غداً أحسن الجزاء، وأفضل الثواب، لم يجعل الله الدنيا للمتقين جزاءً، وما عند الله خير للأبرار<sup>(١)</sup>.

لقد لخص الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذه الخطبة الكثير من الأشياء، وأوضح للمسلمين انه عازم على تغيير الواقع المالي لدولة المسلمين، وإرجاع الدولة إلى ما كانت عليه في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويمكن أن نلخص هذا البرنامج بمجموعة من النقاط:

١ - أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى أن بيعته، كانت تختلف عن بيعة الخلفاء الذين سبقوه، لأنهم لم يتم اختيارهم بالشكل الذي اختير به، إذ بايعه المسلمون عامة ببيعة جماهيرية، بإرادتهم ورغبتهم، ولم تكن تعييناً أو فرضاً من أحد، على الرغم من أنه كان غير راغب في تولي الخلافة، فأصبح أمام خيارين، أما أن يرفض هذه البيعة، ولا يتولى أمر المسلمين، وهذا أمر صعب نتيجة للإلحاح الذي مارسه المسلمون عليه، وحاجة الدولة الإسلامية له، أو أن يقبل بالخلافة، وهو أمر صعب أيضاً، في ظل الظروف التي تمر بها

١ - الخصبي، الهداية الكبرى، ص ٢٧١، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/٣٦-٣٧، الطوسي، الأمالي، ص ٧٢٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/٣٦-٣٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/١٧.

الدولة الإسلامية في تلك الفترة، فاختار الطريق الثاني من أجل إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مهما كانت شدة المقاومة لهذا الطريق.

٢ - بين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في خطبته، أن السياسة المتبعة في عهد الخليفة عثمان، لم تكن موضع استحسان من قبل المسلمين، لاسيما ذلك الجانب المتعلق بأمورهم، وإدارة هذه الأموال (فأفضى الأمر إلى عثمان، فعمل ما أنكرتم وعرفتم ثم حصر وقتل)، وفي هذا الأمر إشارة واضحة، إلى أن الذين ثاروا على الخليفة عثمان كانوا من الصحابة، أو إن الصحابة كانوا مشتركين في الثورة، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن روايات سيف بن عمر، التي ذكر فيها ان الذين قاموا بالثورة على الخليفة هم مجموعة من الخارجين على القانون غير صحيحة.

٣ - جعل الإمام علي (عليه السلام) نفسه واحداً من المسلمين، له ما لهم وعليه ما عليهم، وسيعمل من أجل الإصلاح، لأن الوضع القائم في الدولة الإسلامية غير طبيعي، ويحتاج إلى جهد وعمل جماعي، بغية الوصول إلى الدولة التي أَرادها الإسلام، وخلال هذا العمل قد تتضرر مصالح بعض الافراد، لذلك يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بنكران الذات من أجل صلاح المجتمع، وهذا يعني أنهم يجب أن يقبلوا بالحلول، حتى ولو كانت تتعارض مع مصالحهم، مادام الهدف هو الإصلاح.

٤ - أراد الإمام علي (عليه السلام) أن يعلم الناس أن الذي يتولى من أمور المسلمين شيئاً، يجب عليه أن يكون خادماً لهم، لا أن يكون سيفاً مسلطاً عليهم، يتحكم بهم ويأكل حقوقهم، أو يهبها لمن يشاء، لأن الولاية تكليف وليست تشريفاً، والله سبحانه وتعالى وراء الولاية، يراقب أعمالهم ويكافئهم

على قدر هذه الأعمال، وفي هذا إشارة إلى عزمه على الإصلاح الإداري، وذلك بتعيين كادر إداري بمستوى المسؤولية المكلف بها، وهذا الأمر هو جزء من خطة الإصلاح التي سيتبعها في خلافته.

٥ - ألغى في هذه الخطبة الفروق الطبقية، التي وضعها الخليفة عمر، وسار عليها الخليفة عثمان من بعده، وذلك إنه قرر العودة إلى النظام المالي، الذي كان سائداً في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعرف من خلال استقرائه للواقع، إنه سيواجه معارضة من قبل المتفعين من السياسات القديمة، لذلك أراد أن يضع بين أيديهم كل الأمور وبشفافية، ما داموا هم أصحاب الاختيار في أمر الخلافة، كي يعينوه على أنفسهم وعلى من لا يرضون بالحق، وهذا يعني إنه شخص أسباب المشكلة التي تمر بها الدولة الإسلامية، والتي تلخص في الهوة الشاسعة التي خلقتها السياسة المالية السابقة بين المسلمين، وحالة اللااستقرار التي نتجت عنها، وقرر معالجة هذه المشكلة بالعودة إلى المساواة بين المسلمين في توزيع العطاء، فلا يوجد فرق بين المهاجرين والأنصار من الصحابة وبين غيرهم من المسلمين، لأن الفريق الأول قدموا التضحيات للإسلام، وهذا شيء ثوابه عند الله في الدار الآخرة، أما العطاء فيوزع بالتساوي، لأن الدنيا ليست للثواب وإنما الثواب في الآخرة، التي خيرها أفضل من كمية من الدراهم، تخرج صاحبها مما قدمه للإسلام، كما حدث معهم بعد أن امتلكوا الثروات.

وفي ظل الظروف غير الطبيعية التي تمر بها الدولة الإسلامية، لم تكن كل الأطراف راضية عن البرنامج الذي طرحه الخليفة في اليوم الأول لتوليهِ الخلافة، لاسيما تلك الأطراف التي كونت الثروات بالاعتماد على التمييز بالعطاء، لأن هذا البرنامج سيجردها من امتيازات، كانت تعتقد أنها أصبحت حقوقاً لها، نتيجة لمرور فترة

طويلة على اكتسابها، فتشكلت طبقة من المعارضين لسياسة الإصلاح التي أرادها الإمام علي (عليه السلام)، وهذه الطبقة كانت تشتمل على صنفين من المعارضين:

**الصنف الأول:** هم من الذين استفادوا من سياسة التفضيل في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب، الذي ميز بين المسلمين على أساس القدم في الإسلام والجهاد وغير ذلك من المقاييس، وهو أمر كان الخليفة يستند فيه إلى رأي شخصي ووفق معيار الخدمة، التي قدمها الشخص للإسلام في بدايته، لكن لا يساوي بين خدمات قدماء الصحابة مع المسلمين الآخرين، على الرغم من أن هؤلاء يقدمون جهدا لا يختلف عن أولئك في حروب الفتوح الإسلامية والدفاع عن الدولة.

**الصنف الثاني:** هم أولئك المستفيدون من التفاوت الذي سار عليه الخليفة عثمان بن عفان، والذي لم يكن يستند على معيار محدد، إذ بدأ يعطي أموال المسلمين، لمجموعة من الأمويين، والمقربين منه من الصحابة وغيرهم بدون حق.

وهؤلاء كانت خطورتهم أكبر على السياسة الإصلاحية من الصنف الأول، لاسيما أن أكثرهم لم يكن من الصحابة الأوائل الذين أسسوا الدولة، بل كانوا من المعارضين للدعوة الإسلامية هم وعوائلهم، ولم يدخلوا الإسلام حتى رأوا أنهم لا يستطيعون مقاومته، وهؤلاء عندهم عداة شخصي للإمام علي (عليه السلام)، لأنه قتل آباءهم واخوانهم في معارك الإسلام الأولى، عندما كانوا شركين لاسيما بني أمية، الذين فقدوا الكثير من افرادهم على يد الإمام علي (عليه السلام) في تلك المعارك، لذلك عندما دخلوا الإسلام عند فتح مكة، لم يستطيعوا أن ينسوا هذا العداة واستمر معهم إلى أن تولى الإمام علي (عليه السلام) الخلافة فأظهره، وقد عبر الوليد بن عقبة الأموي عن هذا المعنى بقوله للإمام علي عندما تولى الخلافة: (إنك قد وترتنا جميعا، أما أنا فقتلت أبي يوم بدر صبورا، وخذلت أخي يوم الدار، وأما سعيد فقتلت أباه يوم

بدر في الحرب)<sup>(١)</sup>.

كذلك فإن الصنف الأول كانوا من كبار الصحابة، الذين امنوا بالله وبال دعوة الإسلامية، وقدموا الكثير من التضحيات من أجل الإسلام، وهؤلاء كانوا حريصين على الإسلام، والكثير منهم يريد الإصلاح، وهم الذين اختاروا الإمام علياً لإصلاح الواقع الإسلامي، لكنهم لم يكونوا كلهم بهذا المستوى الذي أشرنا إليه، لأن قسماً منهم كان يريد من خلال الثورة على الخليفة عثمان بن عفان، تحقيق مكاسب سياسية إلى جانب المكانة الاجتماعية والمالية التي يتمتع بها، مثل الزبير وطلحة، اللذين تصورا أن وصول الإمام علي (عليه السلام) إلى الخلافة، فتح الباب أمامهم للتحكم بإدارة الدولة وأموالها، فقالوا للخليفة: (إنه قد نالتنا بعد رسول الله جفوة فأشركنا في أمرك، فقال: أنتما شريكاي في القوة والاستقامة، وعوناي على العجز والأود)<sup>(٢)</sup>، لكن هذا الأمر لم يشبع رغبتها في تولي السلطة، فطلبوا منه أن يتولوا مسؤولية إدارة بعض الولايات الإسلامية، مثل البصرة والكوفة إلا أنه رفض هذا الأمر<sup>(٣)</sup>، لأنه لا يريد أن يجعل طالبي السلطة متحكمين بأموال المسلمين، ثم تفاجئوا بإعلان الخليفة في اليوم الأول لحكمه إلغاء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، والتي كانت تعني لهم مكانة اجتماعية، اعتادوها إلى جانب المكاسب المالية، لاسيما أن الخليفة لم يبلغ التفاوت في العطاء فقط، بل انه ألغى الطبقة الاجتماعية التي كانت سائدة في مجتمعات العرب

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٨ / ٢، ابن أعثم، كتاب الفتوح، ٤٤٣ / ٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٨ / ٧.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٨٠ / ٢، وقد روى ابن قتيبة نفس الرواية بلفظ آخر، الإمامة والسياسة، ٧١ / ١.

٣- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ٧١ / ١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٨٠ / ٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٥١ - ٤٥٢ / ٣.

في الجاهلية، والتي يبدو أنها عادت إلى المجتمع الإسلامي بصورة جديدة، فطرح ضمن برنامجه الإصلاحية هذه الفكرة فقال: (إن آدم لم يلد عبداً ولا أمة، وإن الناس أحرار، ولكن الله خول بعضهم بعضاً، فمن كان له باء فصبر في الخير، فلا يمن به على الله تعالى، ألا وقد حضر شيء ونحن مسوون فيه بين الأسود والأحمر)<sup>(١)</sup>، فاستشعروا بخطورة الموقف على الامتيازات التي حققوها، فقال مروان بن الحكم لطلحة والزبير انه يقصدكم بهذا الكلام<sup>(٢)</sup>.

وفي الوقت نفسه الذي واجه هذا البرنامج معارضة في اليوم الأول لطرحه من قبل الطبقات المستفيدة من النظام السابق، كان مصدر فرح للطبقات المسحوقة في المجتمع الإسلامي، إذ أنه أرجع إليها الثقة بالإسلام الذي آمنت به، وشعرت أن الثورة التي قامت بها، كانت نتيجة التغيير في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة المسلمين، وقد نستشف من خلال تمسك هذه الطبقات الاجتماعية، بتولية الإمام علي (عليه السلام) للخلافة في العاصمة المدينة، ومجيء الوفود من الأمصار الإسلامية، من أجل بيعه الإمام علي بالخلافة<sup>(٣)</sup>، أنها كانت تعرف أنه سيعيد إليها حقوقها، ويرفعها ليساويها بغيرها من الطبقات التي نتجت عن السياسة المالية السابقة، أو أنه سيقوم بإلغاء الطبقات، ويعيد مجتمع المسلمين إلى ما كان عليه الحال في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، خالياً من الطبقة والتفاضل بين الناس، تحت أي مسمى ولأي سبب، لاسيما أنهم يعرفون أن الإمام علياً (عليه السلام)، كان معترضا على التفضيل بالعطاء بين المسلمين، على الرغم من أنه يعلم أن الخليفة عمر ميز بين

١- الكليني، الكافي، ٨/ ٦٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ١٣٤.

٢- الكليني، الكافي، ٨/ ٦٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ١٣٤.

٣- ابن أعمش، كتاب الفتوح، ٢/ ٤٣٨ - ٤٤١.

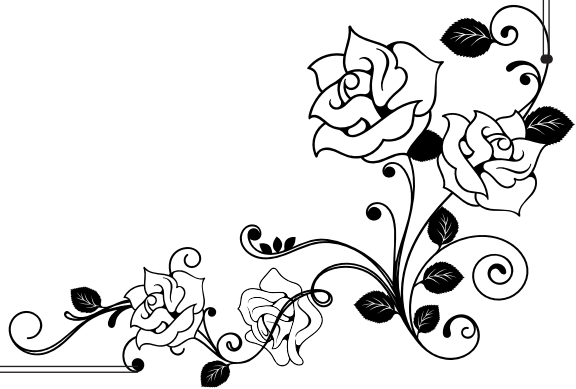
الناس على أساس السبق إلى الإسلام، وكان معترضاً على بذل الأموال من غير حق، لمجموعة من الناس لا يستحقونها في خلافة عثمان بن عفان.

لذلك كانت الأطراف التي تضررت من طرح هذا البرنامج، مستعدة لعمل أي شيء من أجل إفشاله، حتى لو كان الثمن القتال بين المسلمين، وإراقة دمائهم وهو ما حدث بالفعل، إذ خاض الإمام علي (عليه السلام) ومعه المسلمون معارك مع هؤلاء ومع من اتبعهم، لأن الذي فقدوه لم يكن شيئاً بسيطاً يمكن التنازل عنه بسهولة، إذ فقدت هذه الطبقة المنتفذة الأموال العظيمة، التي كانت تأخذها من دون ان تحاسب من أحد، بل إنها كانت تأخذها بمباركة الدولة، فكان هذا البرنامج بمثابة صفة قوية للتكبر الجاهلي الذي مثلته هذه الطبقات، وانتصار للمستضعفين من المسلمين، الذين عبروا عن رفضهم لهذا الواقع بالثورة على الإدارة المالية في الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عثمان، وتحالف معهم الكثير من الصحابة المستفيدين من سياسة التفضيل، لأسباب شتى، بعضها يعود إلى أن قسماً منهم شعروا بأن الإسلام مهدد من مجموعة من الولاة الذين كانوا يشرفون على إدارة الدولة، فثاروا من أجل تغيير هذا الواقع، والقسم الآخر تحالف معهم لأنه رأى أن الأموال أسهمت في ابتعاد الصحابة عن أهداف الإسلام، في حين تحالف قسم من هؤلاء مع الثوار نتيجة لخلاف شخصي مع الخليفة، أما بسبب مالي أو أنه كان يتطلع إلى مكانة سياسية، وهؤلاء كانوا أخطر الفئات التي تحالفت مع الثوار، لأنهم كانوا يريدون الصعود على ظهور هؤلاء الثوار، من اجل تحقيق أهدافهم، ولما شعروا بأن الواقع الجديد جاء ضد مصالحهم جردوا كل أسلحتهم من أجل مقاومته، على الرغم من أنهم كانوا أحد الأسباب في صنع هذا الواقع .

وكان الإمام علي (عليه السلام) يعرف كل تلك الاتجاهات في المجتمع الإسلامي، وعلى الرغم من ذلك أصر على تطبيق برنامجه الإصلاحية، الذي كان الهدف منه القضاء على الطبقة في المجتمع الإسلامي، إذ أنه كان يرى ان الإكثار والترف، الذي اتصف به الصحابة باطل، لاسيما إذا كان هذا الإكثار والترف على حساب جوع المسلمين وحاجتهم، كذلك فإن العدالة هي أن ينتفع الجميع من نعم الحياة، والتفاوت والطبقة التي حدثت أوجدت طبقات من الفقراء المحرومين، وهذا يتناقض مع الأسس التي قام عليها الإسلام، ونادى بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهمها العدالة الاجتماعية بجانبها المادي والمعنوي، والعدالة تتناقض مع وجود غنى فاحش وفقير مدقع، هذا الفقر الذي يزعزع أركان المجتمعات، ويؤدي بها إلى الزوال، كما عبر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن هذا الأمر بالقول: (كاد الفقر أن يكون كفرا)<sup>(١)</sup>.



**الفصل الثاني**  
**واردات الدولة الإسلامية**





## بيت المال

هو الاصطلاح الذي اطلق على المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من الأموال، وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة، كما أطلق عليه بيت مال المسلمين، وهذه العبارة تبين الاتجاه الديني للأموال<sup>(١)</sup>، وعندما تأسست الدولة الإسلامية في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لم تكن هناك حاجة إلى إنشاء بيت مال، من أجل حفظ الأموال أو جردها، أو غير ذلك من العمليات الحسابية، لأن واردات الدولة كانت بسيطة جدا، وكانت الأموال التي ترد إليها توزع بسرعة على المستحقين، دون أن تكون هناك حاجة إلى خزن الأموال، مادام المسلمون في تلك الفترة محتاجين لهذه الأموال، ولم يرد في المصادر التاريخية إشارة إلى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد خصص مكاناً لخزن الأموال، إذ أن الأموال للدولة الإسلامية من الجزية والصدقات وغيرها، توضع في المسجد ثم توزع على المسلمين في نفس يوم وصولها، ولا تؤخر إلى اليوم الذي يليه<sup>(٢)</sup>، فكان المسجد في هذه الفترة بمثابة المقر الحكومي للدولة، علاوة على وظيفته الدينية، اما اصطلاح بيت المال الذي قد يرد في بعض الكتب التاريخية في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٣)</sup>، فلا يدل على المكان

١- خولة شاكر، بيت المال وتطوره، ص ١٤، علي، دراسات في التاريخ العربي، ص ٥٦.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/٢٢٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٩٧/٦٠، علي، دراسات في التاريخ العربي، ص ٥٦.

٣- الجوهري، السقيفة وفدك، ص ١١٦.

بقدر دلالاته على الأموال الواردة للدولة.

وفي عهد أبي بكر كانت ترد بعض الأموال إلى الدولة الإسلامية، أكثر مما كانت ترد في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لاسيما ان الفتوح الإسلامية بدأت في عهد أبي بكر، ونتج عن ذلك وصول أموال من الغنائم والحزبية والصدقات وغيرها، الأمر الذي يجعل وجود مكان لجمع هذه الأموال، قبل تقسيمها أمراً لا بد منه، وقد ذكرت بعض الروايات أن أبا بكر كان عنده بيت يخزن فيه الأموال، وهذا البيت كان في منزله في منطقة تقع في ضواحي المدينة تدعى السنح<sup>(١)</sup>، ويبدو أن هذا البيت كان غرفة من غرف داره، لأن المصادر لم تذكر لنا انه كان يحتوي على سجلات، أو عمال يعملون فيه، وذكرت فقط أنه كان في بيته توضع الأموال الواردة للدولة، وكان أبو عبيدة بن الجراح يتولى شؤون بيت المال في عهد أبي بكر<sup>(٢)</sup>، وفي بعض المصادر إن عبد الله بن الأرقم كان يتولى بيت المال في عهد أبي بكر<sup>(٣)</sup>، ثم تذكر المصادر أنه نقل بيت المال معه إلى داره الجديدة في المدينة، وهذا البيت كان بسيطاً جداً، لأن الصحابة اشاروا على الخليفة بأن يضع عليه حرساً فرفض الخليفة الأمر<sup>(٤)</sup>، ويبدو ان سبب هذا الرفض ناتج عن قلة الأموال الواردة للدولة، وتوزيعها عند وصولها، فتتنفي

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢١٣، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٠/٣٢٠، البكري، معجم ما استعجم، ٣/٧٦٠.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٨٢.

٣- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤/٣٣٦، وعبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف الزهري أسلم في السنة الثامنة للهجرة عند فتح مكة، وكان من كتاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعمل في بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ومدة من خلافة عثمان، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/١١٥.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢١٣، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٠/٣٢٠.

الحاجة إلى وجود حراسات لبيت المال، ويؤيد ذلك الرواية التي تذكر ان الخليفة عمراً وبعض الصحابة، دخلوا إلى بيت المال بعد وفاة أبي بكر، فلم يجدوا فيه إلا درهما واحدا<sup>(١)</sup>.

وفي خلافة عمر بن الخطاب ظهرت الحاجة إلى انشاء بيت مال للمسلمين، من أجل استيعاب الأموال الكثيرة التي كانت ترد للدولة نتيجة للفتوح الإسلامية، الأمر الذي دفع الخليفة إلى التفكير بإنشاء مؤسسة تشرف على إدارة الأموال<sup>(٢)</sup>، لاسيما أن الدولة كانت في حالة حرب مستمرة على أكثر من جهة، الأمر الذي يدفعها إلى إيجاد أنظمة ثابتة لتوزيع رواتب الموظفين فيها من ولاية وقضاة وجنود وغيرهم، وتذكر الروايات إن الدولة الإسلامية لم تكن قبل عهد عمر بن الخطاب، قد تعودت على استحصال مبالغ مالية كبيرة، لذلك كان رأي بعض الصحابة جرد الموظفين الذين يعملون في الدولة، وتدوين أسمائهم في سجلات أطلق عليها اسم الدواوين، ثم تحفظ هذه السجلات في مكان تشرف عليه الدولة<sup>(٣)</sup>، ويمكن أن نعد هذه الخطوة البداية الرسمية لإنشاء بيت المال في عهد الخليفة عمر، وذلك لأن كثرة عدد المسلمين المشتركين في الفتوح، جعل هذه السجلات كبيرة وكثيرة، ومن الصعب وضعها في بيت الخليفة كما كان عليه الحال في عهد أبي بكر، لأن كل قبيلة كان لها سجل يدون فيه اسماء مقاتليها وموظفيها<sup>(٤)</sup>، ونتيجة لاستحداث عمر بن الخطاب لبيت المال،

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢١٣.

٢- خولة شاكر، بيت المال وتطوره، ص ٢٦، علي، دراسات في التاريخ العربي، ص ٥٧.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٧٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/ ٩٤.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٧٩.

اعتقد بعض الرواة أن الخليفة عمر أول من وضع بيت مال للمسلمين<sup>(١)</sup>، إلا أن هذا الأمر غير صحيح، لأننا رأينا أن الخليفة أبا بكر كان عنده بيت مال، لكن ربما أراد هؤلاء أن يشيروا إلى أن الخليفة عمر، أول من رتب الدواوين وسجل أسماء المقاتلين، ووضع هذه السجلات في بيت المال، فكان بيت المال في عهده مؤسسة كاملة، تشرف على الأموال، وقد أشرنا إلى أن الخليفة أبا بكر، رفض أن يضع حرساً على بيت المال، وفي هذا دلالة على بساطة هذه المؤسسة في عهده، وقلة الأموال الواردة إليها، لكن في عهد الخليفة عمر كبرت هذه المؤسسة، وأصبح لها مكان خاص، حتى أن إحدى الروايات تشير إلى أن أهل الشورى الذين رشحهم الخليفة عمر من أجل اختيار خليفة اجتمعوا في بيت المال<sup>(٢)</sup>.

وتبع هذا التوسع في هذه المؤسسة تعيين مجموعة من الموظفين، ليكونوا مسؤولين عن إدارة بيت المال، فعين أحد الصحابة لتولي مسؤولية بيت المال وهو عبد الله بن الأرقم الزهري<sup>(٣)</sup>، وعُين معه آخرون لتولي إدارة هذه الأموال، فكان الصحابي معيقب بن أبي فاطمة يعمل معه في بيت المال<sup>(٤)</sup>، وعبد الرحمن بن عبد القاري حليف

١- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٨٥٧.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٩٢٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ١٦٤.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/ ٢٢١، وهو من الصحابة الذين اسلموا في عام الفتح وكان من كتاب النبي، ثم استعمله أبو بكر للكتابة، وبعدها عمل في بيت المال في عهدي عمر وعثمان، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ١١٥.

٤- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٢/ ٧٠٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧/ ٤٦، معيقب بن أبي فاطمة الدوسي، حليف بني عبد شمس أسلم في مكة وهاجر إلى الحبشة، ثم عاد إلى المدينة قبل صلح الحديبية، عمل في بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وتوفي في عهد الخليفة عثمان بن عفان، ابن حجر، الإصابة، ٦/ ١٥٣.

بني زهرة<sup>(١)</sup>، كذلك كان يرفأ غلام عمر بن الخطاب يعاون هؤلاء في العمل، وربما كان حلقة الوصل بين الخليفة ومسؤول بيت المال، لأن الخليفة إذا احتاج أن يعطي أحداً أموالاً من بيت المال، أو يرسل أموالاً إلى بيت المال يقوم يرفأ بهذه المهمة<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من قلة عدد هؤلاء الأشخاص الذين ذكرتهم المصادر، إلا أننا نعتقد ان هناك عدداً أكبر من الموظفين، لكن هذه المصادر أغفلت ذكرهم، وذلك لأن إدارة الأموال، تحتاج إلى كادر إداري من أجل إحصاء وخزن وتوزيع الأموال، وكلما كانت الأموال كثيرة، احتاج بيت المال إلى عدد أكبر من الموظفين، من أجل القيام بهذه الأعمال.

وعلاوة على وجود بيت المال الرئيس في العاصمة، الذي ترد إليه الأموال من مختلف ولايات الدولة، فقد أسست في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، بيوت أموال في الولايات الإسلامية الكبرى، مثل الكوفة والبصرة ودمشق ومصر وغيرها، وذلك لأن الأموال التي تجبى للدولة الإسلامية، كانت توضع في بيوت الأموال التابعة لتلك الولايات أولاً، ثم ترسل إلى العاصمة بعد استيفاء الحصص المقررة لها، ويمكن أن نستدل على هذا الأمر من الإشارات التي وردت في بعض المصادر، إذ ذكر البلاذري وغيره أن الخليفة عمر أعيّن خالد بن الحارث على بيت المال بأصبهان<sup>(٣)</sup>،

١- ابن حنبل، العلل، ١١٥/٢، ابن حجر، الإصابة، ٣٤/٥، عبد الرحمن بن عبد القاري ولد في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وسكن في المدينة، عمل في بيت المال في عهد الخليفة عمر، وتوفي في سنة ٨٥هـ، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٠٢-٢٠٣.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨٥/٥، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٦٩٩/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٨٧.

٣- فتوح البلدان، ص ٢٣٠، خالد بن الحارث النصري، ويقال خالد بن غلاب، وغلاب اسم أمه أسلم في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتولى بيت مال اصبهان في عهد عمر، ثم

كما ذكرت الروايات ان سعد بن أبي وقاص الذي أسس الكوفة، بنى بيت المال قريباً من القصر الحكومي في الكوفة، لكن هذا البيت قد سرق في عهده، بعد أن ثقب احد الأشخاص جدرانها، فكتب له الخليفة عمر أن يجعل بيت المال أمام المسجد، وبهذه الطريقة يكون أمام أنظار المسلمين، ولا يستطيع أحد سرقة، لأن المسلمين يرتادون المسجد في الليل والنهار<sup>(١)</sup>، وعندما ولى الصحابي عمار بن ياسر على الكوفة، عيّن معه الصحابي عبد الله بن مسعود مسؤولاً على بيت المال<sup>(٢)</sup>، ولا يستبعد ان يكون هناك مجموعة من الموظفين كانوا يعملون مع عبد الله بن مسعود في بيت المال، لكثرة الأموال الواردة وصعوبة إدارتها من قبل شخص واحد، ويمكن ان نستقرأ من تعيين عبد الله بن مسعود على بيت المال، ان الإدارة المالية في عهد الخليفة عمر أصبحت غاية في الأهمية لذلك فصلها عن إدارة الولاية، وجعل مسؤول بيت المال مرتباً به مباشرة، ويتمتع بنوع من الاستقلالية، لذلك نرى أن الخليفة عمر بن الخطاب، كان يذهب إلى مسؤول بيت المال من أجل استقراض بعض الأموال، التي يحتاج إليها في شؤونه الخاصة، فيكتب عليه هذا المسؤول كتاباً بقيمة الأموال المأخوذة، وعندما يحين موعد دفع هذه الأموال، يأتيه هذا الموظف من أجل استيفاء هذه الأموال<sup>(٣)</sup>، بغض النظر عن كون عمر بن الخطاب هو الخليفة والمسؤول الأول عن الأموال، لأن هؤلاء الموظفين كانوا يشعرون أنهم أمناء للمسلمين وليس لشخص الخليفة، وهذه

أصبح والياً على اصبهان في عهد عثمان، وعندما قتل عثمان سكن في الطائف، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٩٠، ابن حجر، الإصابة، ٢/٢١٢.

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/١٤٩، ابن قدامة، المغني، ٦/٢٢٦.

٢- الصنعاني، المصنف، ٦/١٠٠، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٢٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/١٦.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٣٥٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٧٦.



المسؤولية امام الله بالدرجة الأولى قبل أن تكون أمام الخليفة .

واستمر الحال كذلك في عهد الخليفة عثمان بن عفان، فلم يرد في المصادر ما يشير إلى أنه أستحدث بيوت أموال جديدة، ويبدو أنه اكتفى بيوت الأموال التي بنيت في عهد الخليفة عمر في الولايات الإسلامية، كما استمر مسؤول بيت المال يتمتع بنوع من الاستقلالية في إدارة بيت المال، ولا يستطيع الخليفة أو الوالي أن يأخذ من بيت المال دون ان يأذن له ذلك الموظف، فاستمر عبد الله بن الأرقم مسؤول بيت المال في العاصمة المدينة المنورة<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن مسعود مسؤول بيت مال الكوفة، غير أن المصادر لم تذكر لنا أسماء بقية الموظفين في الأمصار الإسلامية، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى الأهمية القصوى التي كانت تمثلها العاصمة، ونسبة الأموال المحمولة إليها، وأهمية مدينة الكوفة الاقتصادية والسياسية بالنسبة للمسلمين .

لكن سياسة الاستقلال التي تمتع بها مسؤول بيت المال لم تستمر طويلاً، إذ اختلف تعامل الخليفة عثمان بن عفان مع بيت المال والمسؤولين عنه بعد فترة من توليه الخلافة<sup>(٢)</sup>، فبعد أن كان المسؤول عن بيت المال، يمتلك مساحة واسعة من الحرية في إدارة الأموال الموجودة في بيت المال، حاول الخليفة أن يجعل هذا المسؤول مجرد موظف يعمل عنده، وليس موظفاً في الدولة الإسلامية يرعى شؤون المسلمين، واعتبر الأموال الموجودة في بيت المال ملكاً خاصاً له ولأسرته من بني أمية، فطلب من عبد الله بن الأرقم خازن بيت المال بعض الأموال، لكن مسؤول بيت المال طلب منه صكاً، يكتب فيه كمية الأموال المستقرضة من بيت المال، لأن هذه الأموال

١- ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ١١٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ٣٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/ ٢١٩.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٦٤، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٤٥.

للمسلمين وعبد الله بن الأرقم مسؤول عنها، لكن الخليفة رفض الأمر، وقال له: (إنما أنت خازن لنا، فإذا أعطيناك فخذ، وإذا سكتنا عنك فاسكت)، لذلك اضطر عبد الله بن الأرقم إلى الذهاب إلى المسجد ورمي مفاتيح بيت المال للمسلمين، ثم قال لهم: (أيها الناس: زعم عثمان أني خازن له ولأهل بيته، وإنما كنت خازنا للمسلمين، وهذه مفاتيح بيت مالكم)<sup>(١)</sup>، فأخذ الخليفة عثمان مفاتيح بيت المال، وأعطها لزيد ابن ثابت، الذي لم يكن يسأله كيف ينفق الأموال ولمن يعطيها<sup>(٢)</sup>، وأمره أن يعطي من بيت المال ثلاثمائة ألف درهم لابن الأرقم، فرفض الأخير أن يأخذ هذه الأموال، لأنه يرى أن عمله لا يستحق هذه الكمية الكبيرة من الأموال، فكيف يدفع له هذه الأموال من بيت مال المسلمين، وإذا كانت هذه الأموال من أموال الخليفة عثمان الخاصة، فهو لا يجب أخذها لأنه لا يريد أن يكلف الخليفة<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه المرحلة حدث الانقلاب في السياسة المالية للدولة، الأمر الذي لم يرق للكثير من الصحابة، الذين كانوا يعدون الخليفة مجرد موظف في الدولة محدود الصلاحية، وليس ملكا مطلق الصلاحيات يتحكم بهم بالطريقة التي يريدها، وقد

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٦٨-١٦٩، المفيد، الامالي، ص ٧٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٣٦، ابن حجر، الإصابة، ٢/٢١٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/٤٨١.

٢- زيد بن ثابت من بني النجار الخزرج الأنصاريين، كان عمره احدى عشرة سنة عندما هاجر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة فدخل الإسلام، شارك في بعض المعارك في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتوفي في زمن معاوية بعد ستة اثنين وأربعين، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢٢١-٢٢٢، وقد كان زيد مواليا للخليفة عثمان، لأنه أعطاه أرضاً زراعية كبيرة اسمها الأشاريف، كما أعطاه عشرة آلاف درهم، ينظر ابن أعثم، كتاب الفتوح، ٢/٤١٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٨٧.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/٥٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٦٨-١٦٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٣٦، القمي، الأربعين، ص ٥٨٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/٢٢٠.

قدمنا في الفصل الأول قسماً من الاعتراضات التي واجهتها سياسة الخليفة عثمان المالية.

ولم يكن هذا التصادم في العاصمة فقط، بل تعداه إلى الولايات الإسلامية، إذ تذكر الروايات ان عبد الله بن مسعود، الذي استمر مسؤولاً عن بيت مال الكوفة في عهد الخليفة عثمان، خصم سعد بن أبي وقاص والي الكوفة على أموال، كان الأخير قد اقترضها من بيت المال، وعندما طالبه عبد الله بن مسعود بها لم يؤدها له، فارتفع الأمر إلى الخليفة عثمان، فعزل سعد بن أبي وقاص عن ولاية الكوفة، وولى بدلاً منه الوليد بن عقبة أخوه لأمه عليها<sup>(١)</sup>، وهذا يعني ان مسؤول بيت المال، وهو من الصحابة الاوائل، لم يكن يقيم وزناً لأي شخص، مهما كان منصبه في الدولة، إذا أراد التجاوز على المال العام، لأنه كان يشعر أن الحفاظ على الأموال هي مسؤولية أمام الله والمسلمين أولاً، قبل أن تكون أمام الحكام، وهذا الأمر تعود عليه الصحابة منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك لم يستجيبوا لرغبات الحكام الأنانية، ووقفوا بوجه هذه الرغبات.

إلا أنهم لم يستطيعوا مقاومة السياسة المالية للخليفة عثمان، لاسيما انه أطلق يد أسرته من بني أمية في أموال المسلمين<sup>(٢)</sup>، لذلك عندما اقترض والي الكوفة الجديد الوليد بن عقبة مائة الف درهم من بيت المال، ولم يردها لم يعزله الخليفة، كما فعل مع سعد بن أبي وقاص، ولم يطالبه بها لأنه أخوه ومن بني أمية، وعندما ألح عبد الله ابن مسعود على الوالي من أجل إرجاعها إلى بيت المال، كتب الوالي إلى الخليفة عثمان

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣١١، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ١٧٠.

٢- ذكرنا في الفصل الأول جزءاً من العطايا التي منحها الخليفة لأقربائه من بني أمية، ولا نريد إعادته، لأنه يحتاج إلى بحث منفرد.

يشكو مسؤول بيت المال، وعندها أرسل الخليفة عثمان كتابا لعبد الله بن مسعود، يذكر فيه انه مجرد موظف عند الخليفة، استقال عبد الله بن مسعود على أثر ذلك، لأنه عرف أن الأمور تغيرت في عهد الخليفة عثمان، وانتقلت ملكية بيت المال للخليفة وأسرته<sup>(١)</sup>.

لذلك عندما تولى علي بن أبي طالب الخلافة، حاول إصلاح الأوضاع غير الطبيعية في بيت مال المسلمين، وأول إجراء اتخذهُ هو إرجاع ملكية بيت المال للمسلمين، واعتبر الخليفة نفسه مسؤولاً عن أموالهم، وليس له حق التصرف بتلك الأموال بدون رضاهم، فقال للمسلمين في العاصمة المدينة المنورة في اليوم الذي بويع فيه بالخلافة: (ألا إن مفاتيح مالكم معي، ألا وإنه ليس لي أن آخذ منه درهما دونكم رضيتم؟ قالوا: نعم)<sup>(٢)</sup>، وهذا يشبه العقد مع المسلمين الذين بايعوه بالخلافة، كما يعني أن الخليفة عبارة عن موظف يمتلك مجموعة من الصلاحيات، ومن ضمن هذه الصلاحيات إدارة أموال المسلمين والحفاظ عليها، وليس له حق التصرف في هذه الأموال بطريقة شخصية، لأنها ليست أموالاً خاصة له، ويؤيد ذلك الرواية التي تذكر ان الخليفة دخل إلى بيت المال من أجل تدقيق الحسابات، فأتاه طلحة والزبير، فأطفأ الخليفة السراج الذي في بيت المال، وأمر بإحضار آخر من بيته، ولما سألاه عن ذلك قال: (كان زيتُه من بيت المال لا ينبغي أن نصابكم في ضوئه)<sup>(٣)</sup>.

ثم عمل الخليفة على طمأننة المسلمين بأن بيت المال أصبح في يد أمينة، ولا يستطيع

١ - البلاذري، انساب الأشراف، ٣٠ / ٥، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢ / ٢٧٢، المجلسي، بحار الأنوار، ١٨٧ / ٣١ - ١٩٠.

٢ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٥١ / ٣.

٣ - الهمداني، الإمام علي (عليه السلام)، ص ٦٦٩.

أحد أخذ شيء منه دون رضى المسلمين، وتعهد لهم بالحفاظ على هذه الأموال، وأن لا تنفق إلا بالحق، حتى أنه أعلن لهم انه سوف لن يأخذ أي راتب نظير عمله: (يا معشر المهاجرين والأنصار، يا معشر قريش، اعلموا والله أني لا أرزؤكم من فيئكم شيئاً، ما قام لي عذق يثرب)<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لبيوت الأموال في عهده، فقد استمرت في الأماكن نفسها، التي كانت عليها في زمن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، لأن المصادر لا تشير إلى أنه بنى بيوت أموال جديدة، وربما كان السبب أن البيوت السابقة، كانت كافية لاستيعاب الأموال الواردة إلى بيت المال، لاسيما أن سياسة الخليفة المالية كانت تقوم على توزيع الأموال بسرعة، عند وصولها ولا يترك في بيت المال أي شيء منها<sup>(٢)</sup>، لذلك انتفت الحاجة إلى بناء أو توسيع تلك البيوت، وعندما ترد أموال كثيرة من الولايات الإسلامية إلى العاصمة، بحيث لا يستوعبها بيت المال، كان الإمام علي يضعها في رحبة المسجد ثم يقوم بتوزيعها<sup>(٣)</sup>، وهذا الإجراء كان يتناسب مع سرعة توزيع الأموال في عهده، وعدم إبقائها في بيت المال، لاسيما أن الروايات تذكر أنه كان يوزع الأموال على المسلمين، كل يوم جمعة ثم يكنس بيت المال ويصلي فيه ركعتين<sup>(٤)</sup>، وهذا الأمر يفسر

١- الكليني، الكافي، ١٨٢/٨، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٣٢٣/١، المجلسي، بحار الأنوار، ١٠٧/٤٠، ومعنى هذا أني لا آخذ من بيت المال شيئاً ما دمت امتلك بساتين نخل في يثرب اعيش منها أنا وابنائي.

٢- الثقفى، الغارات، ١/٤٥-٥٠، الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين، ٣/٣٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩٩/٢.

٣- الثقفى، الغارات، ١/٥٤-٥٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٩٨-٢٠٠، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٥/٤١.

٤- الثقفى، الغارات، ١/٤٦-٤٧، الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/٧٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٩٩، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٦/٤١.

لنا عدم تعيين حراس على بيت المال في العاصمة الكوفة، إذ لا تذكر الروايات أن الخليفة كان يضع حراسات على بيت المال هناك، بينما وضع الخليفة حراساً على بيت مال البصرة، إذ ورد في الروايات ان هناك مجموعة يسمون بالسيابجة<sup>(١)</sup>، عددهم يزيد عن الأربعين رجلاً، كانوا يعملون كحراس لبيت المال<sup>(٢)</sup>، وربما كان هذا الأمر مطبقاً في جميع الولايات الإسلامية، لأن الأموال كانت تخزن في بيوت الأموال التابعة لتلك الولايات، حين نقل حصة العاصمة منها، كما أن هذا العدد الكبير من الحراس على بيت مال البصرة، معناه إدراك الخليفة لأهمية هذه الولاية التي كانت تجبى إليها أموال كثيرة، كذلك حرصه الشديد على أموال المسلمين من الضياع، وبعدهم البصرة عن مركز الدولة، لاسيما في بداية حكمه عندما كانت المدينة المنورة هي عاصمة الدولة الإسلامية.

ومن جانب آخر فإن بيوت الأموال لم تكن مهمتها خزن هذه الأموال فقط، بل كان فيها أقسام لخزن المواد الغذائية التي ترد إلى بيت المال، وغيرها من الأشياء من غير النقد، وذلك لأن الإمام علياً كان يأخذ الضرائب من المسلمين وغيرهم، كل حسب الحرفة التي يعمل بها<sup>(٣)</sup>، فكانت ترد إلى بيت المال أشياء كثيرة مثل الأقمشة والحبال والأطعمة وغيرها<sup>(٤)</sup>، وهذه الأشياء توضع في أماكن خاصة بها وليس مع

١- السيابجة هم مجموعة من الجنود الفرس دخلوا إلى الإسلام في الفتوح الإسلامية وسكنوا البصرة، ينظر البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٤.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٤، الثقفى، الغارات، ١/ ٣١١.

٣- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/ ٣٤، ابن قدامة، المغني، ١٠/ ٩٦٦، المتقي الهندي، كنز العمال، ٥٠١/ ٤.

٤- الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين، ٢/ ٧٨، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، ١٣٦.

الأموال النقدية، فالطعام يوضع في بيت يسمى بيت الطعام<sup>(١)</sup>، أو دار الرزق<sup>(٢)</sup>، ويبدو ان هذه القسم من بيت المال كان موجوداً منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، لأن بعض الروايات تشير إلى أن هناك حصة من المواد الغذائية كانت توزع على المسلمين في عهده<sup>(٣)</sup>، واستمر هذا الأمر في عهد الإمام علي (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>، والأطعمة التي توضع فيه هي التي لا تفسد بسرعة مثل الزيت والخل والعسل وغيرها<sup>(٥)</sup>، أما الأطعمة التي تفسد إذا تأخر توزيعها، فتوضع في رحبة المسجد، ثم توزع على المسلمين، خوفاً عليها من الفساد<sup>(٦)</sup>، أو تباع في السوق وتوضع أثمانها في بيت المال<sup>(٧)</sup>، كما أن هناك أشياء أخرى مثل العطور والتحف والأواني كانت توضع في المسجد وتوزع حال وصولها<sup>(٨)</sup>، أما الحيوانات التي ترد إلى بيت المال من الزكاة والجزية وغيرها من الضرائب، فقد خصص لها مكان للعناية بها، وتقديم الطعام لها لحين الفراغ من توزيعها<sup>(٩)</sup>، وليس من المعقول وضع هذه الحيوانات في بيت المال، لأنه لا يستطيع استيعابها مهما كان حجمه، وربما كانت توضع في مكان مسيج يسمى

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٤، اليوزبكي، النظم الإسلامية، ص ١٥٥.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/٣١٨.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣١، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٤/٣٥٣، ابن أبي الحديد، شرح

نهج البلاغة، ١٢/٤٨، العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص ٢٦٦.

٤- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/٧٤، الكليني، الكافي، ١/٤٠٦، الحلي، كشف اليقين، ص ١١٥.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣١.

٦- أبو الشيخ، طبقات المحدثين باصبهان، ١/٢٧٩.

٧- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/٣٧٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/١١٧.

٨- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٧.

٩- الشافعي، كتاب الام، ٢/٦٧، الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ٢/٣٣٩، الشوكاني،

نبيل الأوطار، ٦/٥٢.

المريد<sup>(١)</sup>، في أراضٍ تابعة لبيت المال تسمى الحمى.

ومسألة الحمى ابتدأت منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ أنه حمى إحدى الأراضى التي تسمى النقيع<sup>(٢)</sup>، من أجل اتخاذها مرعى لخيول المسلمين التي تشارك في المعارك<sup>(٣)</sup>، وكذلك فعل الخليفة عمر بن الخطاب، إذ حمى مجموعة من الأراضى من أجل اتخاذها مراعى تابعة للدولة، إلا أن هذا الإجراء لقي اعتراضات من المسلمين، لأنهم كانوا يريدون رعى حيواناتهم في تلك الأراضى<sup>(٤)</sup>، والذي يبدو أن الخليفة عمر بن الخطاب لم يأخذ مراعى كثيرة من أجل هذا الغرض، لأن الإسلام نهى عن هذه الظاهرة، وسبب هذا النهي هو أن الزعماء في الجاهلية كانوا يجمعون المراعى لحيواناتهم، ولا يسمحون للناس الرعى فيها، فمنع الإسلام هذه الظاهرة من أجل تحقيق العدالة بين الناس، فقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار)<sup>(٥)</sup>، لذلك لم يحرم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سوى بقعة صغيرة من الأرض، تتناسب مع عدد خيول المسلمين المعدة للجهاد والدفاع عن الدولة، ومع حيوانات الصدقة التي هي حقوق فقراء المسلمين، وكذلك كان الحال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، الذي حمى أرضين هما الشرف<sup>(٦)</sup> والنقيع، من أجل أن ترعى فيها خيول المسلمين المعدة للجهاد، ونعم

١- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/٣٦٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٤٠/٣٢١.

٢- وإد يقع بين مكة والمدينة وفيه مراعى طبيعية، ينظر البكري، معجم ما استعجم، ٤/١٣٢٣.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣، الطوسي، المبسوط، ٣/٢٧٠، الشوكاني، نيل الأوطار، ٦/٥٢.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢، ابن قدامة، المغني، ٦/١٦٧-١٦٨.

٥- القزويني، سنن ابن ماجه، ٢/٨٢٦، أبو داود، سنن أبي داود، ٢/١٤٠، السرخسي،

المبسوط، ٢٣/١٦٤.

٦- تقع هذه الأرض في أطراف المدينة المنورة، ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣/٣٠٨.



الصدقة، وأصدر تعليمات للموظف المسؤول عن هذه المراعي، أن لا يسمح لنعم عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان بالدخول إليها، لأنها كثيرة لا تستوعبها هذه المراعي، ويسمح لفقراء المسلمين بدخول هذه المراعي<sup>(١)</sup>.

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان حجزت أراضي أخرى، علاوة على ما حجز في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخليفة عمر بن الخطاب، فحمى الخليفة عثمان أراضي الربذة والشرف والنقيع وغيرها، لكن هذا الإجراء جوبه بمعارضة شديدة من قبل المسلمين، حتى أن الثوار الذين قدموا إلى المدينة، كانت إحدى اعتراضاتهم على الخليفة، هي قيامه بحماية مجموعة كبيرة من الأراضي، على الرغم من نهي الإسلام عن هذه الظاهرة، وأسباب الاعتراض التي واجهها الخليفة، لم تكن بسبب حماية الأراضي المخصصة لخيول الجهاد ونعم الصدقة، بل لأنه حمى هذه المراعي ومنع المسلمين من الدخول إليها، من أجل أنعامه وأنعام أسرته من بني أمية، إذ كان يمتلك لوحده ألف بعير<sup>(٢)</sup>، لذلك عندما قال للثوار إن الزيادة في نعم الصدقة هي التي دفعته لاتخاذ هذا الإجراء<sup>(٣)</sup>، لم يقتنعوا بهذا التبرير لأنهم يعرفون السبب، الذي حجزت من أجله هذه الأراضي.

وقد يكون هناك سبب آخر لحجز هذه الأراضي علاوة على ما قدمناه، هي السياسة المالية المتبعة منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، التي تقضي بتوزيع الأموال في فترات متباعدة قد تصل إلى سنة<sup>(٤)</sup>، والتي استمرت في عهد الخليفة عثمان، لذلك

١- أبو عبيد، الأموال، ص ٢٩٨، الشوكاني، نيل الأوطار، ٦/ ٥٢.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ٥/ ٣٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ٣٩.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٢٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٩٠.

٤- الثقفى، الغارات، ١/ ٤٨، المتقى الهندي، كنز العمال، ١٢/ ٥٨٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٩٧/ ٦٠.

فالنعم التي كانت ترد إلى بيت المال، تبقى فيه مدة من الزمن تحتاج معها إلى مراعاة كثيرة.

وفي عهد الإمام علي (عليه السلام)، انتهت هذه المشكلة، لأنه لم يكن يبقي الأموال في بيت المال فترة طويلة، سواء أكانت هذه الأموال نقداً أم حيوانات أو غيرها، لذلك انتفت الحاجة إلى حجز المراعي، فكانت السرعة في توزيع الأموال معالجة لهذه المشكلة، التي استمرت فترة من الزمن دون أن تجد الحل في العاصمة المدينة، لاسيما أنها تقع في وسط الصحراء، ولا توجد مناطق كثيرة ترعى فيها الحيوانات، كذلك كان نقل العاصمة إلى الكوفة قد أسهم في حل هذه المشكلة، لأن الأخيرة كانت تقع في وسط أراضي زراعية كثيرة المراعي.

أما موظفو بيت المال في عهد الإمام علي (عليه السلام) فقد ازدادت أعدادهم، وذلك لأن السرعة في توزيع الأموال كانت تتطلب عدداً أكبر من الموظفين يعملون بشكل دائم في بيت المال، حتى أن هؤلاء في بعض الأحيان كانوا يشتكون من عدم قدرتهم على إحصاء وتوزيع هذه الأموال في الأوقات المحددة لذلك، وقد ورد في الروايات إن الأموال من الذهب والفضة وغيرها، كانت ترد بيت المال فيطلب العمال تأجيل التوزيع لليوم التالي: قد أسينا يا أمير المؤمنين فأخره إلى غد، إلا أن الإمام (عليه السلام) رفض هذا الأمر بشدة، وقال لهم: تضمنون لي أن أعيش إلى غد؟ قالوا: ماذا بأيدينا، فقال لا تؤخروه حتى تقسموه<sup>(١)</sup>، ويبدو أن سبب رفضه تأخير التوزيع، حتى ولو ليوم واحد، هو انه لا يريد أن يتعود العمال على هذا الأمر، وبالتالي يؤثر على السياسة المالية التي انتهجها في خلافته.

١- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٥٤/٢، ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ٣٦٤/١، المجلسي،

وهؤلاء الموظفون الذين يعملون في بيت المال، لم يكن عملهم تطوعاً، كما كان عليه حال بعضهم في عهد الخليفة عمر<sup>(١)</sup>، أو يعتمدون على هبات كبيرة، كما هو عليه الحال في عهد الخليفة عثمان<sup>(٢)</sup>، بل كانوا يأخذون راتباً، يتناسب والعمل الذي يقدموه للمسلمين، وذلك لأن هؤلاء كانوا متفرغين للعمل في عهد الإمام علي (عليه السلام)، وليس عندهم عمل آخر غير هذا<sup>(٣)</sup>، وكذلك فإنهم يعملون باستمرار في بيت المال، لأن الأموال تدخل إلى بيت المال، وتخرج منه بسرعة ولا تبقى فيه كما قدمنا .

ويبدو أن الإمام علياً (عليه السلام) استبدل الكادر الإداري الذي كان يعمل في بيت المال في عهد الخليفة عثمان بن عفان، ضمن السياسة التي اتبعها في إصلاح الإدارة بصورة عامة، لذلك استعان في بداية خلافته بمجموعة من الصحابة، من أجل الإشراف على توزيع الأموال التي وجدها في بيت مال المدينة<sup>(٤)</sup>، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ عيّنت مجموعة من الموظفين لإدارة بيوت الأموال، فكانت أسرة الصحابي أبي رافع تعمل في إدارة الأموال في عهد الإمام علي (عليه السلام)، فكان علي بن أبي رافع هو المسؤول عن بيت المال<sup>(٥)</sup>، ويعمل معه أخوه عبيد الله بن

١- ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ١١٦ .

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ١١٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ٣٦ .

٣- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ٥٣٨ .

٤- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٨٤ .

٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١١٩- ١٢٠، الشريف الرضي، خصائص الأئمة، ص ٧٩، الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٠/ ١٥١- ١٥٢، وذكر ابن البراج في كتابه جواهر الفقه ان المسؤول عن بيت المال كان أبو رافع مولى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ينظر ابن البراج، جواهر الفقه، ص ١٠ .

أبي رافع، زيادة على عمله كاتباً للإمام فإنه يعمل في بيت المال<sup>(١)</sup>، وكان ابن التياح مؤذن الكوفة يعمل في بيت المال أيضاً<sup>(٢)</sup>، وحملة بن حوية أحد المشرفين على بيت المال في الكوفة، العاصمة الجديدة للخلافة الإسلامية في عهد الإمام علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>، كذلك كان أبو جحيفة عبد الله بن وهب يعمل في بيت مال الكوفة<sup>(٤)</sup>، وتذكر الروايات أن قبراً كان في كثير من الأحيان هو الواسطة بين الخليفة وعمال بيت المال<sup>(٥)</sup>، وعلى الرغم من أن الروايات لا تذكر الكثير من العمال الذين كانوا يعملون في بيت المال، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عدد كبير من هؤلاء الموظفين، ويمكن أن نستدل على ذلك من إحدى الخطب للإمام علي (عليه السلام)، التي يشير فيها إلى وجود عمال في بيت مال البصرة: (فقدموا على عاملي بها- اي البصرة- وخزان بيت مال المسلمين، وغيرهم من أهلها، فقتلوا طائفة صبراً، وطائفة غدراً)<sup>(٦)</sup>.

والأمر الأخير الذي ينبغي الإشارة إليه، هو أن بيوت الأموال في عهد الإمام علي (عليه السلام) تحتوي على سجلات تحتوي على أسماء الموظفين في الدولة، وغيرهم ممن كانوا يستحقون العطاء أو أموال الصدقات، وهذا الأمر كان سائداً منذ عهد

١- الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٠/١٥١، العيسوي، النظم الإدارية والمالية، ص ٢٦٥.

٢- أحمد الطبري، ذخائر العقبى، ص ١٠١، القندوزي، ينابيع المودة، ص ١٩٠.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، وذكر السمعاني أن اسمه حملة بن جوية، ينظر، الأنساب، ١٣٢/٢.

٤- ابن الأثير، أسد الغابة، ٥/١٥٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/١٤٥، وأبو جحيفة هو أحد الصحابة توفي في الكوفة سنة اثنتين وسبعين للهجرة، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٦٣.

٥- الطوسي، تهذيب الأحكام، ٦/٣٠٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٩٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/١٢٢.

٦- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/٣٠٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٠/١٩.

الخليفة عمر بن الخطاب، واستمر في عهد الإمام علي<sup>(١)</sup>.

## أما الموارد التي يعتمد عليها بيت المال فهي :

### أ- الخراج

عبر المسلمون عن الضريبة المفروضة على الأرض بالخراج<sup>(٢)</sup>، وأطلقت تسمية الأراضي الخراجية على الأراضي المملوكة للدولة والتي فتحت عنوة<sup>(٣)</sup>، ويعد الخراج من أهم موارد بيت مال المسلمين، وهو يعني ما وضع على الأرض من حقوق تؤدي عنها، فهو إما أن يكون مقداراً معيناً من المال أو من المحصول، أو من كليهما ويفرض على الأرض الصالحة للزراعة<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض الأحيان استعمل الفقهاء المسلمون اصطلاح الخراج بمعنى الجزية، وذلك لأن الضريبتين تؤخذان من أهل الذمة من غير المسلمين، لاسيما الجزية لأن الخراج قد يؤخذ من المسلم الذي يشتري أرض الخراج من الذمي<sup>(٥)</sup>، فقال أبو حنيفة: (ولا يترك ذمي في الإسلام بغير خراج رأسه)<sup>(٦)</sup>، وقالوا: (خراج الرؤوس)<sup>(٧)</sup> أي

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٧٧، ٢٧٩، الهمداني، الإمام علي (عليه السلام)، ص ٦٦٩.

٢- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦.

٣- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٤١.

٤- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٦.

٥- الطوسي، النهاية، ص ٤٢٣.

٦- أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٢.

٧- الشيباني، السير الكبير، ١/ ١٥، الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٧١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٤، ابن قدامة، المغني، ١٠/ ٥٨٥، الكلانثري، الجزية وأحكامها، ص ١٩ وما بعدها.

الجزية، وهذا يعني تداخل الضريبتين، وقد يكون سبب هذا التداخل أن المسلمين عندما سيطروا على الأراضي المجاورة لهم، عقدوا اتفاقيات مع أهالي هذه المناطق، التي فتحت من أجل دفع مبالغ مالية كضرائب عن رؤوسهم وعن أراضيهم، ولم تعرف هذه الضرائب إن كانت جزية أو خراج، على عكس الأراضي التي دخلها المسلمون بالقوة، أي أراضي العنوة، والتي أصبحت أرضاً للمسلمين وضع عليها الخراج<sup>(١)</sup>، وعليه يمكن تقسيم الأراضي إلى أربعة أنواع هي :

١- أرض الخراج: وهي كل أرض أخذت عنوة بالسيف وعن قتال، فهي أرض تابعة للدولة وملك لجميع المسلمين، ولا يجوز بيعها وشراؤها، ولإمام المسلمين تقرير نسبة الخراج المقررة على هذه الأرض حسب ما يراه من مصلحة للطرفين<sup>(٢)</sup>، وقد تؤخذ هذه النسبة من مساحة الأرض الصالحة للزراعة، كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب في أراضي العراق، أو تؤخذ بالمقاسمة أي أخذ نسبة من الحاصل الربع أو الثلث أو غير ذلك، وهو يؤخذ أكثر من مرة في السنة حسب زراعة الأرض، على عكس خراج المساحة الذي يؤخذ مرة واحدة في السنة<sup>(٣)</sup>.

٢- أرض الصلح: وهي الأراضي التي صالح أهلها المسلمين، على مبالغ مالية يدفعونها عن هذه الأراضي، ولهم الحق في بيع هذه الأراضي، وعند ذلك

1- Bell, Richard, The origin of Islam in its Christian environment, London 1926, p176. Vercellin, Giorgio, Istituzioni Del Mondo Musulmano, Torino 1996, pp9596-.

اليوزبكي، النظم العربية الإسلامية، ص ١٣٧ - ١٣٨، فوزي، النظم الإسلامية، ص ١٠٩ - ١١٠.

٢- الطوسي، النهاية، ص ٤١٨-٤١٩.

٣- اليوزبكي، النظم العربية الإسلامية، ص ١٥٨.

يدفعون تلك المبالغ المتفق عليها على شكل جزية، ويجوز للمسلم شراء هذه الأراضي ويدفع عنها العشر<sup>(١)</sup>.

٣- أراضي العشر: وهي التي يمتلكها المسلمون ويدفعون عنها ضريبة العشر<sup>(٢)</sup>، وهي ثلاثة أنواع:

أ- أراضي الموات التي أحيهاها المسلمون يؤخذ منها العشر وليس الخراج.

ب- الأراضي التي أسلم عليها أصحابها يؤخذ منها العشر.

ج- الأراضي التي فتحها المسلمون ووزعت عليهم يؤخذ منها العشر<sup>(٣)</sup>.

٤- أراضي الأنفال: وهي كل أرض جلى عنها أهلها من دون قتال، ويدخل فيها أيضاً أراضي الملوك التي تسمى الصوافي، وهي التي أخذها هؤلاء الملوك ملكاً خاصاً لهم، ورؤوس الجبال غير المملوكة لأحد والغابات، الأراضي تكون ملكاً للدولة، وللإمام أن يتصرف بها كما يشاء بما فيه مصلحة للمسلمين<sup>(٤)</sup>.

وقد استند المسلمون في فرض هذه الضريبة إلى ما قرره المصلحة عند فتح الأراضي، لاسيما أن أكثر الأراضي فتحت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فاجتهد الخلفاء في أخذ هذه الضرائب، حسب ما رأوه من مصلحة، وسوف نتبع تعامل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والخلفاء من بعده مع هذه الأراضي،

١- الطوسي، النهاية، ص ٤١٩.

٢- المفيد، المقنعة، ص ٢٧٤، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٤١، الطوسي، النهاية، ص ٤١٩، اليوزبكي، النظم العربية الإسلامية، ص ١٣٩.

٣- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٧.

٤- الطوسي، النهاية، ص ٤٢٠.

لنصل إلى معرفة مدى تطابق، أو اختلاف السياسة الخراجية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام)، مع سياسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلفاء من بعده. تعامل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الأراضي المفتوحة وفق معايير عدة، راعى فيها مصلحة المسلمين ومدى انتفاعهم منها، وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن نتعرف من خلال الاطلاع عليها على السياسات التي اتبعها رسول الله في تعامله مع الأرض، ففي السنة السابعة للهجرة حدثت معركة خيبر بين المسلمين واليهود الساكنين في هذه المدينة، التي كانت تتكون من مجموعة من الحصون<sup>(١)</sup>، فاستطاع المسلمون افتتاح هذه الحصون بالقوة، فاستولوا عليها وعلى الأراضي الخصبية التابعة لها، فعرض اليهود الساكنون في خيبر على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، أن يبقوهم في الأرض لزراعتها وقالوا: (دعنا نكن في هذه الأرض نصلحها ونقوم عليها)<sup>(٢)</sup>، فوافق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على هذا الأمر، وأعطاهم الأرض مقابل دفع نصف الحاصل الذي يخرج منها للمسلمين<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أخرى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، هو الذي عرض عليهم البقاء في الأرض من أجل زراعتها<sup>(٤)</sup>، لأنه رأى أن مصلحة المسلمين هي ابقاء الأرض بأيدي هؤلاء، إذ لم يكن في المسلمين من يستطيع زراعة هذه الأرض، لا من حيث العدد، ولا من حيث الكفاءة لزراعة هذه الأرض، فأكثر هؤلاء من مكة وغيرها من مناطق الجزيرة الذين لا يعرفون الزراعة، كذلك فإن المسلمين كانوا في هذه الفترة تحت السلاح، وما زالوا

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٠٦/٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٥٦/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٩٨/٢.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١/١٧٧، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢.

٣- الشافعي، كتاب الأم، ٣/٨٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١١٤/٢، الطوسي، الخلاف، ٣/٤٧٤.

٤- الشافعي، كتاب الأم، ٢/٣٦، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١/١٧٧.



في طور تأسيس الدولة، وهم بحاجة إلى الاحتفاظ بعزيمتهم وقوتهم العسكرية، لاسيما وأنهم محاطون بالأعداء، فإذا ما وزعت هذه الأراضي على المسلمين، انشغلوا بزراعتها وفترت عزيمتهم الحربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار الدولة أمام أي هجوم.

ولو قدرنا الفائدة من هذه الخطوة التي قام بها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لوجدناها كبيرة جدا، فقد حافظ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على الأراضي من الخراب، في حال لو استغلت من قبل أناس لا يقدرون قيمتها، فيؤدي ذلك إلى ضياعها، علاوة على أن هذه الأراضي بقيت بيد أصحابها يعملون فيها، ويعطون النصف من حاصلاتها للمسلمين ولهم النصف الآخر<sup>(١)</sup>، أي أنه أخذ منهم الخراج على أساس المقاسمة وليس المساحة، وهذا يؤدي إلى تحفيز الفلاحين من أجل الاهتمام بالأرض، إذ كلما كان الناتج كثيراً كلما زادت حصصهم. وبذلك استطاع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استثمار خبرة هؤلاء في زراعة الأرض وإعمارها واحتفظ بقوة المسلمين، والأهم من هذا إنه ضمن مصدراً ثابتاً يرد إلى خزينة الدولة، فأصبحت الأرض ملكاً لجميع المسلمين، كذلك فإن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يعط هذه الأراضي لمجموعة من المسلمين، فتكون سبباً لتراكم الأموال عند هؤلاء، فيؤسس لبداية ظهور طبقة أرستقراطية في المجتمع الإسلامي، ربما تؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية فيما بعد، كما أن رأي رسول الله في هذه الأرض، كان مستنداً إلى ما جاء في القرآن الكريم، ذلك أن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ

١- الشافعي، كتاب الأم، ٣/٨٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/٣٠٤-٣٠٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣، الطوسي، الخلاف، ٣/٤٧٤.

وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ، لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ، وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ<sup>(١)</sup>، فجعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واردات أرض خيبر للمسلمين المتواجدين في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن يأتي بعدهم من المسلمين، أي مورد ثابت لبيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وعامل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أرض وادي القرى بنفس الكيفية، التي عامل بها أرض خيبر، إذ أنها فتحت عنوة فكانت ملكا للمسلمين، فأبقاها بيد اليهود لكي يعملوا بها، وتعود وارداتها على المسلمين مقابل نصف الحاصل، وقد نستدل من هذين المثالين المتقدمين أن سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الخراج تجلت فيها صور التسامح وتقبل الآخرين، علاوة على الإدارة الاقتصادية الكفوءة، فيذكر ابن إسحاق أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الذي عرض على اليهود إبقاء الأرض في أيديهم والعمل بها مقابل نصف الحاصل، ولم يطردهم على الرغم من اعتدائهم على المسلمين، فجعلهم يعمرون الأرض، لا يعتدى عليهم ولا يتعرض لديانتهم احد (إن شئتم دفعت إليكم هذه الأموال على أن تعملوها،

١- سورة الحشر، الآيات ٦- ١٠.

٢- السرخسي، المبسوط، ٤٠/١٠.

وتكون ثمارها بيننا وبينكم، وأقركم ما أقركم الله، فقبلوا<sup>(١)</sup>.

وفعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الشيء نفسه مع أرض البحرين إذ قاسمهم التمر مقابل العمل في الأرض<sup>(٢)</sup>، وعندما حصل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على أرض فدك<sup>(٣)</sup> من دون قتال، أرسل إليهم أحد الصحابة، فصالحوه على أن يدفعوا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نصف أرضهم ونصف ثمارهم مقابل بقاءهم في ديارهم واحتفاظهم بدينهم وحمائيتهم<sup>(٤)</sup>، فكانت هذه الأرض خالصة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يتصرف بها كما يشاء، لذلك أعطى هذه الأرض لابنته فاطمة (عليها السلام)<sup>(٥)</sup> فكانت بيدها حتى توفي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأخذها منها الخليفة أبو بكر، فنازعته في هذا الأمر لكنها لم تستطع استرجاعها<sup>(٦)</sup>، فماتت وهي غاضبة على الخليفة لأنه حرمها من حقها<sup>(٧)</sup>.

١- الشافعي، كتاب الأم، ٣٦/٢، ابن هشام، السيرة النبوية، ٣/٣٠٤، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١٧٧/١.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٥٠٤.

٣- هي قرية قريبة من خيبر يسكنها اليهود، بينها وبين المدينة يومان، ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/٢٣٨.

٤- أبو عبيد، الأموال، ص ٩، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٥-٢٦.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ١/٣٨٣٧، العياشي، تفسير العياشي، ٢/٢٨٧، الحسكاني، شواهد التنزيل، ١/٤٣٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ٣/٧٦٧، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣/٣٩، السيوطي، الدر المنثور، ٤/١٧٧، الشوكاني، فتح القدير، ٣/٢٢٤.

٦- ابن حنبل، مسند احمد، ١/٤، البخاري، صحيح البخاري، ٥/٢٥، الجوهري، السقيفة وفدك، الكليني، الكافي، ١/٥٤٣، المفيد، المقنعة، ص ٢٨٩.

٧- وللتفاصيل في هذا الموضوع ينظر الصدر، فدك في التاريخ، ص ٣٦ وما بعدها، الاميني، الغدير، ٧/١٩١ وما بعدها، مرتضى العسكري، معالم المدرستين، ٢/١٣٦ وما بعدها.

وعلى الرغم من هذه السياسة التي اتبعتها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الأراضي، ورد في بعض الروايات إنه وزع بعض الأراضي على الصحابة، إذ روي أنه أعطى للإمام علي أراضي الفقيرين وبئر قيس وشجرة<sup>(١)</sup>، وأقطع عمار بن ياسر موضع داره<sup>(٢)</sup>، وأقطع الزبير بن العوام أرضاً من أموال بني النضير<sup>(٣)</sup>، وأقطع جماعة اليمامي أرضاً مواتاً<sup>(٤)</sup>، وأقطع فرات بن حيان من موات الأرض<sup>(٥)</sup>، كما ذكرت المصادر إقطاعات أخرى منحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لبعض الصحابة.

ولو أمعنا النظر في هذه الإقطاعات التي منحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) نجد أن بعضها منحت في أراضٍ مواتٍ غير صالحة للزراعة من أجل إحيائها، وليس في الأراضي التي تخص المسلمين، والتي كانت تجبى منها الضرائب لصالح بيت المال، وهي جميعها تقع في أطراف المدينة، وغير مملوكة لأحد، ولو سأل أي من الصحابة أن يأخذ أرضاً مثل ما ذكرناه، لمنحه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من أجل إحياء تلك الأراضي الموات، وفي هذا مصلحة لجميع المسلمين، ففيه إحياء لأرض ميتة تدر على المسلمين النفع، لأنها عندما تحيا يؤخذ منها العشر، وتكون

١- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١/ ٢٢٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/ ٢٦٩ .

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٥٠، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤٣/ ٣٨٠ .

٣- الشيباني، السير الكبير، ٢/ ٦١١، أبو يوسف، الخراج، ص ٦١، ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٦٤٠، ابن حجر، فتح الباري، ٥/ ٣٦ .

٤- قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٢٨١ .

٥- أبو عبيد، الأموال، ص ٢٨١، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ٣/ ٢٨٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ١٧٥ .

موردا لسد احتياجات المسلمين.

فضلاً عن أن الآخر من هذه الإقطاعات كان مواضع بيوت منحها الرسول لبعض الصحابة من المهاجرين الذين لا يمتلكون بيوتاً في المدينة، وهي أيضاً في الأراضي المتروكة التي لا تخص بيت المال، أما الأرض التي منحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للزبير بن العوام، فيذكر أبو عبيد القاسم بن سلام: (أما إقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرضاً ذات نخل وشجر فإننا نراها الأرض التي كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أقطعها الأنصاري، فأحياها وعمرها ثم تركها بطيب نفس منه .. ولا أعرف لإقطاعه أرضاً فيها نخل وشجر وجهاً غير هذا)<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية تبين أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منح أرضاً مواتاً لأحد الأنصار، فعمل على إحياء هذه الأرض وزراعتها، ثم تركها بعد فترة فمنحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للزبير، وحتى الرواية التي ذكرت أنه أعطاه من أراضي بني النضير، فهي لا تعني أنه منحه من الأراضي الخاصة بالمسلمين، لأن هذه الأراضي كانت ملكاً خاصاً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بعد أن أجلى منها بني النضير الذين نقضوا العقد الذي عقده مع المسلمين، وحاولوا اغتيال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأصبحت هذه الأراضي التي تركوها ملكاً له، فأعطى منها أرضاً للزبير وغيره من الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وملخص ما تقدم أن سياسة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الأرض، كانت تقوم على الاحتفاظ بالأرض تابعة للدولة، لتكون مورداً ثابتاً للمسلمين مع

١- أبو عبيد، الأموال، ص ٢٧٦.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٧/٢ - ٥٩، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨ - ٢٠، الطوسي، الخلاف، ١٨٢/٤.

فرض نسبة من الضرائب عليها، وهذه الضرائب التي فرضها على الأراضي تقوم على نظام المقاسمة، ولم يفرق رسول الله بين الأراضي التي يمتلكها العرب أو غيرهم، عكس ما ذهب اليه بعض الباحثين، الذين أشاروا إلى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) راعى في جباية الخراج طبيعة مالكي هذه الأرض من حيث كونهم عرباً أو لا<sup>(١)</sup>، إذ يذكر هؤلاء الباحثين أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما استولى على أراضي بني النضير وخيبر صادرها وحكم فيها بصيغ تختلف عما تعامل به مع الأراضي التي يمتلكها العرب، إلا أنهم لم يقدموا لنا نماذج على السياسة التي يدعون أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اتبعها مع الأراضي العربية، وفي هذا المجال يجب أن نذكر رأي عبد العزيز الدوري الذي يرى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اتبع سياسة خاصة مع الأراضي التي يملكها العرب، فلم يضع عليها الخراج، بل فرض عليها العشر، وله في ذلك هدف سياسي واجتماعي، لأن الخراج حسب رأيه: (يحمل معنى الخضوع والذلة، وهو يريد للعرب وحدة سياسية)<sup>(٢)</sup>، وهذا الرأي أخذه الباحثون الآخرون أخذ المسلمات دون تدقيق أو مناقشة، مع العلم أن الدوري استند في رأيه المتقدم إلى روايتين، الأولى عن أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأموال: (ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لما افتتح مكة، منَّ على أهلها فردها عليهم، ولم يقسمها ولم يجعلها فيئاً)<sup>(٣)</sup>، والثانية عن أبي يوسف في كتاب الخراج (إن رسول الله افتتح فتوحاً من الأرض العربية، فوضع عليها العشر، ولم يجعل على

١- الدوري، عبد العزيز، النظم الإسلامية، بغداد ١٩٥٠، ص ١٠٢، اليوزبكي، دراسات في النظم

العربية الإسلامية، ص ١٣٠، فوزي، النظم الإسلامية، ص ١٠١.

٢- الدوري، النظم الإسلامية، ص ١٠٢.

٣- أبو عبيد، الأموال، ص ١٥.

شيء منها خراجاً<sup>(١)</sup>. ولا يخفى أن الروایتين المتقدمتين لا تدلان على الرأي المتقدم، إلا أن هؤلاء حاولوا أن يجدوا روايات، ولو كانت لا تدل على الآراء التي ذهبوا إليها، من أجل أن يجعلوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد تعامل مع العرب بصيغة تختلف عن باقي الناس، وهذا أمر مخالف لواقع سياسته، إذ أنه لم يكن يفرق بين الناس على أساس قومياتهم، ورويت أحاديث كثيرة عنه تؤكد على أن الناس عنده سواسية، ولا تفاضل بينهم إلا على أساس القرب والبعد عن الله تعالى، كما أن الله تعالى عندما أرسل محمداً عربياً، لم يكن ذلك تفضيلاً للعرب على غيرهم من الأمم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وعليه فلا يوجد سبب منطقي يجعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يفضلهم على غيرهم، أو من أجل إيجاد وحدة سياسية لهم أو يتعامل مع أراضيهم بطريقة تختلف عن أراضي الآخرين، لكن الذي يبدو ان التعصب للقومية العربية دفع البعض إلى تبني هذه الآراء، لاسيما أن الفترة التي كتبت فيها هذه الكتابات كانت الفترة التي سيطرت فيها النظم العسكرية التي تدعي القومية العربية، الأمر الذي دفع الكثير من هؤلاء الباحثين إلى مجاملة هذه الأنظمة على حساب البحث العلمي، كذلك فإن الروايات التي ذكرناها لا تحمل أي دليل على آرائهم، لأن مكة ليست أرضاً زراعية، حتى يضع عليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) خراجاً، ثم انها منطقة لا يصح القياس عليها، على اعتبار قدسيته لجميع المسلمين، وليس من المعقول أن يقسمها بينهم أو يأخذ من أهلها الجزية، لاسيما وأنهم دخلوا إلى الإسلام، أما رواية أبي يوسف في أنه فرض على الأراضي العربية العشر، ولم يأخذ منها الخراج أو الجزية، لكنه لم يذكر

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٣٣.

٢- القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية ٢٨.

أين تقع هذه الأراضي، ولم نجد رواية تؤيد ما ذهب إليه، بل وجدنا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذ الخراج من أهل البحرين وهم عرب فقاسمهم على نصف الثمر<sup>(١)</sup>، كذلك فإن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يأخذ العشر من أي شخص يدخل إلى الإسلام، وهو يملك أرضاً صالحة للزراعة، وليس بالضرورة أن يكون عربياً، ويبدو أن هذه الآراء المتقدمة استندت إلى ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب من تعامله مع العرب بطريقة مختلفة عن الآخرين، إذ لم يأخذ الجزية من نصارى تغلب، وإنما أخذ منهم صدقة مضاعفة لأنهم كانوا عرباً<sup>(٢)</sup>، وشدد على التمييز بين العرب والموالي من غير العرب، فحرم على هؤلاء الموالي أن يتزوجوا من العربيات حتى لو كانوا مسلمين، حتى أنه منع أن تتزوج القرشية بغير القرشي، بينما أباح لقريش التزوج من العربيات والأعجميات<sup>(٣)</sup>، وهذه الأعمال الغريبة عن الإسلام دفعت الكثير من فقهاء المسلمين إلى النظر إلى المسلمين من غير العرب نظرة دونية، فالموالي لا يستحقون حسب رأي هؤلاء الفقهاء أن يتزوجوا من العربيات، ويستندون في رأيهم هذا إلى أنهم غير أكفاء للنساء العربيات، على الرغم من أن هؤلاء الفقهاء يذكرون الآيات القرآنية التي تؤكد على المساواة بين أفراد المجتمع، ويروون أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الدالة على هذا المعنى، كذلك يعرفون سيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في التعامل مع الموالي، ويعرفون أنه زوج ابنة عمته زينب بنت جحش لزيد بن حارثة وهو من الموالي، وزوج ابنة أسامة بن زيد

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٥، ابن قدامة، المغني، ٢/ ٥٨٩ - ٥٩٠.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٥٨.

٣- الكليني، الكافي، ٥/ ٣١٨-٣١٩، المفيد، خلاصة الأيجاز، ص ٣٥، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ٧/ ٤٦٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/ ٣٥.



من عربية، وزوج بلالاً وهو عبد حبشي من عربية أيضا وغير ذلك من الأمثلة<sup>(١)</sup>، لكنهم على الرغم من ذلك لا يرون الموالي أكفاء للعرب، مستندين في آرائهم هذه إلى الإجراءات التي اتبعتها الخليفة عمر بن الخطاب مع المسلمين من غير العرب، وتدل على عصبية بعيدة عن الإسلام وهي من الإرث الجاهلي، والقرآن الكريم صريح في محاربة هذه الظاهرة، إذ يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وأكد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا المعنى عندما قال: (أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى)<sup>(٣)</sup>، لذلك عندما تولى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) خلافة المسلمين، سعى إلى تغيير هذه النظرة العنصرية، فساوى بين العرب وغير العرب في العطاء<sup>(٤)</sup>، وسمح للموالي الزواج بالعريبات، وعندما اعترض بعضهم على هذا الأمر قال لهم: (تتكافأ دماؤكم، ولا تتكافأ فروجكم)<sup>(٥)</sup>، لكن هذه الإجراءات التي اتخذها الإمام علي سرعان ما انتهت عندما استلم معاوية بن أبي سفيان الحكم، فألغى هذه المساواة وأمر زياد بن أبيه والي

١- السرخسي، المسوط، ٥/ ٢٢- ٢٦، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، ٢/ ١٤، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ٧/ ٤٦٦- ٤٧١.

٢- سورة الحجرات، الآية ١٣.

٣- ابن حنبل، مسند أحمد، ٥/ ٤١١، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٣/ ٢٦٦، الشوكاني، نيل الأوطار، ٥/ ١٦٤.

٤- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ١٧٣- ١٧٤، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٨٣، الثقفى، الغارات، ١/ ٧٥، المفيد، الأمالي، ص ١٧٥- ١٧٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٣.

٥- المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/ ٣٦.

العراق بالتصديق على الموالي والعودة إلى سياسة التصديق والتميز ضدّهم، إذ كتب إلى هذا الوالي: (وانظر إلى الموالي ومن أسلم من الأعاجم، فخذهم بسنة عمر بن الخطاب فإن في ذلك خزيهم وذلمهم، أن تنكح العرب فيهم ولا ينكحوهم، وأن ترثهم العرب ولا يرثوهم، وأن تقصر بهم في عطائهم وأرزاقهم،...) (١)، ثم تتابع الظلم على الموالي في عهد الدولة الأموية حتى وصل إلى القمة في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، والي العراق في عهد عبد الملك بن مروان، الذي أخذ الجزية والخراج من الموالي على الرغم من دخولهم في الإسلام، ثم ختم بالرصا ص على رقابهم وأيديهم، أساء المناطق التي ينتمي إليها هؤلاء، حتى لا ينتقلوا من هذه القرى إلى مناطق أخرى (٢)، ونحن لا نريد أن نتوسع في ذكر هذا الأمر، حتى لا يخرجنا عن موضوع البحث.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب فتحت الكثير من الأراضي القريبة من الجزيرة العربية، وكان على الدولة أن تجد حلاً لهذه الأراضي المفتوحة، لاسيما إنها كانت أراض زراعية خصبة وتدر الكثير من الأموال، وقسم كبير من هذه الأراضي فتح عنوة، أي أه أصبح ملكاً للدولة الإسلامية. وأهم المناطق المفتوحة في عهد الخليفة عمر أراضي العراق، التي كان يطلق عليها تسمية السواد (٣)، فكتب سعد بن أبي وقاص قائد فتوح العراق للخليفة عمر بن الخطاب، إن المقاتلين الذين معه طلبوا منه أن يوزع عليهم الغنائم التي حصلوا عليها من معارك العراق، ومن ضمن هذه الغنائم توزيع الأراضي على المقاتلين، فأراد الخليفة عمر أن يقسم الأراضي المفتوحة عليهم، وأمر قائد الفتوح أن يحصي من شارك في هذه المعارك، لكنه قبل أن يباشر بالتوزيع فضل

١- سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس، ص ٢٨٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٢٦٢.

٢- أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٦، اليوزبكي، النظم الإسلامية، ص ١٥٦.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦١ وما بعدها.

أن يستشير الصحابة، فكان أغلبهم يرى توزيع الأراضي على الفاتحين، لاسيما ان قسماً من هؤلاء اشترك في هذه الفتوح، فقالوا له: (نقسمها بيننا)، إلا إن الخليفة لم يقتنع بهذا الرأي، فسأل الإمام علياً (عليه السلام) عن رأيه في هذه المسألة، فكان رأيه في أن تبقى الأراضي بيد الدولة، لتكون ملكاً لجميع المسلمين وليس لفئة واحدة، فقال للخليفة: (إن قسمتها اليوم، لم يكن لمن يجيء بعدنا شيء، ولكن تقرها في أيديهم يعملونها، فتكون لنا ولن بعدنا، فقال: وفقك الله)<sup>(١)</sup>، كذلك فإن بعض الصحابة كان رأيهم رأي الإمام علي (عليه السلام) نفسه بعدم توزيع الأراضي وإبقاءها بيد الدولة، لذلك قرر الخليفة عدم توزيع هذه الأراضي<sup>(٢)</sup>.

إن هذه المشورة التي قدمها الإمام علي (عليه السلام) للخليفة تبين لنا رأيه في التعامل مع الأراضي الزراعية، والتي تقضي ببقاء هذه الأراضي كمورد مالي ثابت للدولة، وتكون الدولة مشرفة عليها وعلى وارداتها، إذ ان توزيعها على المسلمين يجعل الدولة لا تملك شيئاً، لأن الأموال حتى وإن بقيت في بيت المال فإنها سرعان ما تنفذ، ولا تستطيع الدولة أن تسيّر أمورها الاقتصادية، لأنها لا تعتمد على مورد ثابت، لذلك رأى الإمام ان هذه الأراضي والفلاحين الذين يعملون فيها يجب أن يبقوا خزيناً لبيت المال (دعهم يكونوا مادة للمسلمين)<sup>(٣)</sup>، وفي هذا تحقيق لهدفين:

١- البعقوبي، تاريخ البعقوبي، ١٠٢/٢، وذكر البلاذري هذه المشورة بلفظ آخر فتوح البلدان، ص ١٦٢، كذلك ذكر هذه المشورة المصادر الآتية: أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٣٩، أبو عبيد، الأموال، ص ٨٣.

٢- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٩٤/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٨٠/٢، المتقي الهندي، كنز العمال، ٥٧٣/٤.

٣- قدامة، الخراج، ص ٣٦٢، ابن شاذان الأزدي، الإيضاح، ص ٤٧٨، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٩٣/٢، ابن حجر، فتح الباري، ١٥٨/٦، المتقي الهندي، كنز العمال، ٤٩٦/٤.

أولهما: إن المسلمين الأوائل كانوا قليلي الخبرة بالزراعة، وهذا قد يؤدي إلى ضياع وتخريب تلك الأراضي الخصبة أو بيعها، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على اقتصاد المسلمين.

ثانيهما: إن فلاحي تلك المنطقة أصبحوا من رعايا الدولة، وهي مسؤولة عنهم، فتوزيع الأراضي قد يعرضهم للجوع والحرمان، فيكونون عالة على الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية تنعكس بصورة سلبية على استقرار الدولة، علاوة على خسارتها لخبراتهم.

وبذلك كان الرأي الذي اقترحه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يضع الفلاحين من غير المسلمين الذين ورثتهم الدولة الإسلامية عند فتحها للأراضي الزراعية في السواد موضعاً يستطيعون من خلاله إعالة أنفسهم، واستطاعت الدولة أن تضمن لهم رزقهم، الأمر الذي كان له انعكاسات إيجابية على اقتصاد الدولة، من حيث صيانتهم لهذه الأرض الزراعية، والحيلولة دون خرابها إذا ما وزعت على أناس لا خبرة لهم بها، وحفظ هذه الطبقة المهمة في المجتمع من الجوع والحرمان الذي قد يؤدي إلى هجرتهم إلى مناطق أخرى، فيكونون عبئاً على الدولة، لاسيما إذا هاجروا إلى المدينة وشاركوا أهلها في أرزاقهم. فكان هذا الرأي موضع استحسان عند الخليفة، لذلك أخبر الصحابة الذين ألحوا على توزيع الأراضي بأنه لا يستطيع أن يوزعها خوفاً عليهم من أن يختلفوا فيما بينهم بسبب المياه التي تسقي أراضي كل واحد منهم<sup>(١)</sup>، وهذا يؤدي إلى الضرر بالدولة كلها، لاسيما أنهم كانوا في حالة حرب.

وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب وزع هذه الأراضي على

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/ ٣٧، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١٩١/٢.

المقاتلين مدة من الزمن، ثم رأى أن هذا التوزيع أدى إلى انشغال المسلمين بالزراعة وتركهم الجيش، كما أنه سيؤدي إلى خراب الأرض إذا التحق هؤلاء بالجيش وتركوا الأرض، فاضطر إلى تعويض هؤلاء وإرجاع الأرض إلى الدولة<sup>(١)</sup>، وربما تكون هذا الرواية صحيحة، لاسيما أن الخليفة قبل رأي الإمام علي (عليه السلام) بسرعة عندما أشار عليه بإمسك الأرض وذلك لأنه رأى مساوى هذا التوزيع.

وبعد أن اقتنع الخليفة بإمسك الأرض، أرسل اثنين من الصحابة من أجل مسح أراضي السواد، هما عثمان بن حنيف<sup>(٢)</sup> وحذيفة بن اليمان<sup>(٣)</sup>. وهما من الأنصار ولديهما خبرة بالأراضي الزراعية، فمسح حذيفة الأراضي الواقعة في الجهة الشرقية لنهر دجلة، بينما تولى عثمان بن حنيف مسح الأراضي الواقعة على جهة دجلة الغربية<sup>(٤)</sup>، وذلك من أجل تقدير الضرائب على هذه الأراضي، لكن المؤرخين لم يتفقوا على نسبة الضرائب التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب، ويمكن ان نجمل الروايات التي ذكرت هذه النسبة بالشكل الآتي:

١- ابن حزم، المحلى، ٣٤٤ / ٧، الطوسي، النهاية، ٦٨ / ٢، النووي، المجموع، ٤٥٤ / ١٩، الحلي، تذكرة الفقهاء، ٤٢٨ / ١.

٢- عثمان بن حنيف الأوسي الانصاري، من قدماء الصحابة شهد مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) معركة أحد والمعارك التي تلتها، وولاه الخليفة عمر مسح ارض السواد، ثم أصبح واليا على البصرة في عهد الإمام علي، ينظر ابن الأثير، أسد الغابة، ٣ / ٣٧١.

٣- حذيفة بن اليمان حليف بني الأشهل من الأنصار، شهد مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) معركة احد والمعارك بعدها، وكان صاحب سر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، شارك في الفتوح في عهد الخليفة عمر، وولاه عمر على المدائن، ينظر ابن الأثير، أسد الغابة، ١ / ٣٩١ - ٣٩٢.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٤، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٢ / ٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢٢٣ / ٣.

- ١- وضعوا على كل جريب<sup>(١)</sup> من الأرض التي يصل اليها الماء ويمكن زراعتها، وتزرع بالمزروعات الحولية مثل الحنطة والشعير ضرائب متفاوتة، فوضعوا على الجريب المزروع شعيرا درهما وقفيزا<sup>(٢)</sup>، ودرهمين وقفيزين على جريب الحنطة، أو أربعة دراهم على جريب الحنطة، ودرهمين على جريب الشعير.
  - ٢- وضعوا على جريب النخل عشرة دراهم، أو ثمانية دراهم، وفي رواية انهم فرضوا على النخلة الواحدة الجيدة درهمين، وعلى الأقل منها درهما.
  - ٣- على جريب الكرم عشرة دراهم .
  - ٤- على جريب القطن خمسة دراهم .
  - ٥- على جريب الخضروات ثمانية دراهم<sup>(٣)</sup>.
- ولما انتهوا من مهمتهم، أخبروا الخليفة عمر بنسبة الضرائب التي وضعوها، فسألهم إن كانوا كلفوا الأرض أكثر مما تحتمل، فنفوا هذا الأمر، وأخبروه بأن الأرض، كانت تحتمل أكثر من هذا المقدار، فأقر الخليفة هذه الضرائب<sup>(٤)</sup> التي كانت تؤخذ في السنة مرة واحدة، والمبالغ الباقية من إنتاج الأرض كانت من حصة الفلاحين، ويذكر البلاذري إن الخليفة عمر بن الخطاب جبي من أرض السواد في سنة واحدة مائة ألف درهم أي مائة مليون درهم<sup>(٥)</sup>.

١- الجريب هو ١٣٦٦ م.

٢- القفيز هو ٢,٧٥١ كغم.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٤، ابن أبي شيبة، المصنف، ٥٩٢/٧، النووي، المجموع، ٤٥٤-٤٥٦، المجلسي، بحار الأنوار، ١٧/٣١.

٤- الصنعاني، المصنف، ٣٧١/١٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٣٧/٣، السرخسي، المبسوط، ٥١/٣.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٤.

ونتيجة لإبقاء أراضي السواد مملوكة للدولة، حسب الرأي الذي اتفق عليه الصحابة، بعدم توزيعها وإبقائها مورداً ثابتاً لجميع المسلمين المتواجدين في تلك الفترة والذين يأتون بعدهم، أصبح من غير الممكن بيعها أو إسقاط الخراج عنها لأنها ملك لجميع المسلمين، حتى لو دخل الفلاح الذي يعمل في هذه الأرض الإسلام، لأنها ليست أرض صلح بل فتحت عنوة، لذلك عندما جاء رجل من أهل السواد إلى الخليفة عمر بن الخطاب يطلب منه أن يرفع عن أرضه الخراج ويحولها إلى أرض عشر، رفض الخليفة الأمر لأن أرضه أخذت عنوة<sup>(١)</sup>.

والخراج الذي أخذه الخليفة عمر بن الخطاب من أراضي العراق السواد هو ما أطلق عليه خراج المساحة، ويبدو من خلال الروايات أن المسلمين في عهد الخليفة عمر أخذوا الخراج مرة واحدة في السنة من الفلاحين، لأنه كان يعتمد على نظام المساحة، كذلك يمكن القول إن أراضي السواد التي فتحت عنوة، تحولت إلى أراضي صلح حسب اجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب، الذي عقد اتفاقاً مع الفلاحين الذين يعملون فيها، لكن هذه الأرض بقيت مملوكة للمسلمين، ولا يحق للعاملين فيها بيعها أو التصرف بها.

وبعد أن استقر المسلمون في العراق، تحركوا نحو المناطق الشرقية والشالية الشرقية، واستطاعوا أن يفتحوا المدن الفارسية المجاورة للعراق، فبدأت هذه المدن تصالح المسلمين الواحدة تلو الأخرى وفق اتفاقيات تعهدوا بموجبها بدفع مبالغ مالية للمسلمين، وهذه المبالغ إما أن تكون جزية عن الرؤوس أو خراجاً عن الأراضي، أو تقسم جزئين بعضها عن الرؤوس وبعضها الآخر عن الأراضي، لأنه

١ - مالك، المدونة الكبرى، ١/ ٢٨٤.

لا يجوز أن يدفع الشخص الجزية والخراج في الوقت نفسه<sup>(١)</sup>، وفي مقابل ذلك تعهد المسلمون لهم بالحماية، وأن يأمنوا على أنفسهم وأموالهم وأراضيهم، ومن الجدير بالذكر أن بعض المدن والأراضي الزراعية فتحت عنوة، لذلك أصبحت ملكاً للمسلمين مثل أذربيجان والأهواز وغيرها، فوضعوا عليها الخراج وأبقوا الفلاحين يعملون فيها<sup>(٢)</sup>. ثم فتح المسلمون الجزيرة الفراتية التي تقع شمال العراق، فصالحوا أهلها على دفع مبالغ من المال<sup>(٣)</sup>.

أما بلاد الشام فقد كان فتحها متزامناً مع فتح السواد والمناطق الشرقية، إذ ابتدأت الفتوحات فيها منذ عهد الخليفة أبي بكر، ثم تواصلت في عهد الخليفة عمر<sup>(٤)</sup>، واستطاع المسلمون فتح بعض المدن والقرى التابعة لها عنوة، فيما صالحوا البعض الآخر من هذه المدن، وعقدوا مع أهلها اتفاقيات تقضي بدفع هؤلاء مبالغ مالية مقابل حمايتهم وبقائهم على دينهم وعدم التعرض لهم<sup>(٥)</sup>، وتذكر الروايات أن الخليفة عمر أراد أن يوزع الأراضي التي فتحت عنوة بين المسلمين الذين فتحوها، فنهاه الصحابي معاذ بن جبل<sup>(٦)</sup>، خوفاً من أن تتكون إقطاعيات عند مجموعة من

١- الكليني، الكافي، ٥٦٧/٣، الطوسي، الاستبصار، ٥٣/٢، الحلي، منتهى الطلب، ٩٦٦/٢، الكلانترى، الجزية واحكامها، قم ١٤١٦، ص ١٣٢-١٣٥.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٩٧ وما بعدها، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٢-١٩٨.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٩٦-٩٧، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٠/٢.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٨١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧١-٩٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٤٧/٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٨٠/٢.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٧١-٩٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٤٧/٢.

٦- معاذ بن جبل الأوسي الأنصاري من قدماء الصحابة الأنصار بايع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع السبعين الذين بايعوه في مكة قبل الهجرة، اشترك في معركة بدر وجميع معارك الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، توفي في سنة ١٨ هـ في طاعون الشام. ينظر ابن الأثير، أسد



المسلمين، ولا يبقى لمن يأتي بعد عهدهم من المسلمين شيء، لذلك قرر الخليفة إبقاء الأراضي بيد أهلها يزرعونها، وتعود ملكيتها لجميع المسلمين<sup>(١)</sup>.

أما مصر فقد فتحت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وكان فتح أكثر مناطقها عنوة، لذلك فرض المسلمون الجزية على من بقي على دينه، واحتفظوا بالأرض مملوكة للدولة، بعد أن أبقوا الفلاحين يعملون فيها مقابل دفع الخراج<sup>(٢)</sup>، وتذكر الروايات أن نسبة الخراج التي فرضت على أراضي مصر، كانت ديناراً وثلاثة أرباب على كل جريب<sup>(٣)</sup>، فكانت الأموال الواردة منها كبيرة جداً، إذ بلغت حسب بعض الروايات مليوني دينار في السنة<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من أن الخليفة عمر بن الخطاب التزم رأي الإمام علي (عليه السلام) وغيره من الصحابة بعدم توزيع الأراضي وإبقائها بيد الدولة، إلا أن بعض الروايات تشير إلى أنه أقطع بعض الصحابة والأشراف أراض زراعية<sup>(٥)</sup>، ومن هؤلاء زيد بن ثابت إذ تذكر الروايات أن الخليفة عمراً كان كلما رجع من سفر خارج المدينة يعطيه أرضاً ذات نخل، لأنه كان يستخلفه مكانه في المدينة<sup>(٦)</sup>، كما أقطع وادي العقيق الذي

الغابة، ٤/ ٣٧٦-٣٧٧.

١- ابن عساکر، تاریخ دمشق، ٢/ ١٩٤، ابن قدامة، المغني، ٢/ ٥٨٠، ابن حجر، فتح الباري، ٦/ ١٥٨.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٥٤.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٢، والأردب هو مكبال للحبوب مقداره أربعة وعشرون صاعاً، ينظر الشوكاني، نيل الأوطار، ٨/ ١٦٤، والصاع مقداره ثلاثة كيلو غرامات، ينظر السيستاني، منهاج الصالحين، ١/ ٣٨١.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٢.

5- Vercellin، op. cit.، p98.

٦- ابن عساکر، تاریخ دمشق، ١٩/ ٣١٨.

يقع في العاصمة المدينة للزبير بن العوام وغيره من الناس<sup>(١)</sup>، لكن على الرغم من هذه الإقطاعات فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب مقتصدا في هذا الأمر.

لكن هذا الاقتصاد الذي كان سائدا في عهده لم يستمر طويلا، إذ شهدت الفترة التي تولى فيها عثمان بن عفان الخلافة، توزيع الإقطاعات بصورة كبيرة، ولم تكن هذه الإقطاعات في الأراضي الموات بغية إحيائها، بل أن الخليفة منحها في أراضي الخراج التي كانت ملكا لجميع المسلمين، فيذكر ابن آدم أن أول من منح الإقطاعات هو الخليفة عثمان: (لم يقطع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا أبو بكر ولا عمر وأول من أقطعها وباعها عثمان)<sup>(٢)</sup>، وورد في الروايات أن الخليفة عثمان بن عفان أقطع مجموعة من الصحابة أراضٍ، وهؤلاء كانوا يعطونها للفلاحين من أجل زراعتها بالثلث والرابع، وقد كانت هذه الإقطاعات عن قرى كاملة<sup>(٣)</sup>، ويذكر المقرئ أن عثمان أول من وزع الأراضي: (وأول من أقطع القطائع عثمان وبيعت الأرضون في خلافة عثمان)<sup>(٤)</sup>، وقد باع بعض هؤلاء الصحابة الأراضي التي منحت لهم<sup>(٥)</sup>، وعلى الرغم من أن قرار الصحابة كان يقضي ببقاء أراضي السواد مملوكة للدولة، إلا أن الخليفة أقطع منه لعدد من الصحابة، وكان هذا الإقطاع هو إقطاع تمليك وليس

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٠٤، ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٦٤٠، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ١/ ١٥١- ١٥٢.

٢- الخراج، ص ٧٩، ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٦٤١.

٣- أبو يوسف، الخراج، ص ٦٢، أبو عبيد، الأموال، ص ٢٧٦، ابن أبي شيبة، المصنف، ٥/ ١٤٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٦، ابن سلمة، شرح معاني الآثار، ٤/ ١١٤، الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٩.

٤- المقرئ، الخطط المقرئية، ١/ ٩٦.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٦، المقرئ، الخطط المقرئية، ١/ ٩٦.

مزارعة<sup>(١)</sup>. ويذكر البلاذري أن: (اول من أقطع العراق عثمان بن عفان، أقطع قطائع من صوافي كسرى، وما كان من أرض الجالية)، أي أنه قسم أراضي الصوافي التي هي ملك لبيت المال على مجموعة اختارها من الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وبهذه السياسة التي اتخذها الخليفة عثمان أصبحت الأرض المملوكة لجميع المسلمين ملكاً لمجموعة منهم دون عامتهم، فحرم بيت المال من أراضٍ كثيرة تدر الأموال على المسلمين، ويبدو أن السبب في ذلك هو أن الخليفة أراد أن يخفف من التذمر الذي سببته سياسته المالية والإدارية، فسمح لمجموعة من الصحابة بشراء أراضي الخراج وأراضي الصوافي<sup>(٣)</sup>، وهذه الإقطاعات التي منحها الخليفة عثمان لم تكن كما كان عليه الحال في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعهد الخليفة عمر في منح الإقطاعات في الأراضي الموات أو غير المملوكة لأحد أو لفقراء الصحابة والمستحقين من المسلمين، بل كانت إقطاعاته في أراضي الخراج التابعة لبيت المال، والأشخاص الذين أعطيت لهم هذه الأراضي هم من الصحابة الأغنياء الذين يمتلكون ثروات كبيرة<sup>(٤)</sup>، ولأسرته من بني أمية ممن تأخر إسلامهم، والذين لم يكونوا موضع احترام من قبل المسلمين<sup>(٥)</sup>.

أما الكيفية التي اتبعتها الخليفة عثمان بن عفان مع الخراج، فكانت لا تختلف كثيراً

١- ابن رجب، الاستخراج، ص ٢٢.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٦، أبو عبيد، الأموال، ص ٢٣، ابن رجب، الاستخراج، ص ٢٢.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٣، الدوري، في التنظيم الاقتصادي، ص ٨٠، جودة، العرب والأراضي، ص ١٣٠.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٦.

٥- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٢/ ٢٠٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٦٩.

عن سياسة الخليفة عمر بن الخطاب، لاسيما أن القسم الأكبر من الأراضي الخراجية فتحت في عهد الخليفة عمر، فأكمل في عهده فتح بقية المناطق التي لم تفتح في عهد سلفه<sup>(١)</sup>، ما اختلف هو التغيير الذي أجراه الخليفة عثمان بن عفان على الكادر الإداري والعسكري، الذي كان يشرف على الخراج وقيادة جيوش المسلمين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، لاسيما توليته أسرته من بني أمية الولايات الإسلامية، كذلك توزيعه لأراضي الخراج والصوافي على أقربائه من بني أمية وغيرهم.

لقد كانت واردات الدولة الإسلامية من الخراج كبيرة جدا، بحيث أن العرب لم يتعودوا على هذه الكميات من الأموال، إذ تذكر الروايات إن الخليفة عمر جبي من السواد فقط مائة وعشرين مليون درهم<sup>(٢)</sup>، ومن مصر فقط مليوني دينار<sup>(٣)</sup>، وجبى الإمام علي (عليه السلام) (عليه السلام) من منطقة المدائن فقط، ما يزيد عن ثمانية عشر مليون درهم في سنة واحدة<sup>(٤)</sup>، لكن المشكلة التي حدثت لم تكن قلة هذه الأموال، بل السياسة المالية التي اتبعت في توزيع وإدارة هذه الأموال.

لذلك ركز الإمام علي (عليه السلام) على صيانة المصادر المالية المهمة للدولة، لاسيما الخراج الذي يعد أهم هذه المصادر، وذلك لأنه يدر على بيت مال المسلمين الكثير من الأموال، فباشر عند توليه الخلافة بصيانة هذا المورد وتطويره وإصلاحه، وكان الإصلاح الذي قام به الخليفة، يرتكز على عدة أسس، منها تغيير نوع الضرائب المفروضة على الأراضي الخراجية، وتغيير مقدار هذه الضرائب بما يتلائم وإنتاج

١- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٥، ١٢٠، ١٢١.

٢- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٢.

٤- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٤٨/٢، ٤٩.

الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى الحفاظ على إنتاجها، وعدم ظلم الفلاحين.

ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب كانت الضريبة الموضوعة على الأراضي الخراجية تعتمد على مساحة هذه الأراضي، على عكس ما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، عندما أخذ من يهود خيبر الضريبة على أساس المقاسمة<sup>(١)</sup>، لأن نظام المقاسمة فيه شيء من المراعاة للفلاحين، لاسيما أنه لا يأخذ الضريبة من الأرض غير المزروعة، كذلك إذا أصيب الحاصل بأفة زراعية أو غيرها، يكون الفلاح قادراً على دفع الضريبة لأنها تعتمد نسبة الإنتاج، علاوة على فائدته للدولة، لأنه دقيق في احتساب الضريبة المأخوذة من كل المحاصيل، فتكون الدولة مستفيدة من زيادة الإنتاج، والفلاحون مستفيدون في حالة تعرض محاصيلهم لمشاكل طبيعية أو غيرها.

ويبدو أن إنتاج الأرض في عهد الخليفة عمر بن الخطاب كان أكثر عندما فرض الخراج على السواد وغيره، لكن هذا الإنتاج ضعف بمرور الوقت نتيجة الزراعة المستمرة للأرض، لاسيما إذا لم تكن هناك عناية بهذه الأرض، ووجود مشاكل في الضرائب تؤثر على الإنتاج، وكما سبق القول في أن الخليفة عمر أخذ خراج المساحة الذي لا يراعي الأراضي المزروعة من غيرها، مع أن الخليفة كان حريصاً على عدم الإضرار بالأراضي الزراعية، إلا أن المشكلة كانت في طبيعة نظام الجباية الذي قد يؤدي إلى الضرر بمرور الوقت، لاسيما مع توالي أشخاص غير كفوءين وغير أمينين إدارة هذه الأموال، كما حدث في عهد الخليفة عثمان، لذلك أولى الإمام علي (عليه السلام) اهتمامه الكبير بالفلاح وإنتاج الأرض، لأنه كان يرى أن أموال الخراج، لا يمكن الحفاظ عليها بدون العناية بالفلاح والأرض، فاتبع مجموعة من الإجراءات من أجل تحقيق هذا الهدف، ومن هذه الإجراءات هو محاولته جعل الفلاح الذي

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/ ٣٠٤-٣٠٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣.

يعمل في أرض الخراج سيد هذه الأرض، وليس عبداً مربوطاً بها فرفع عنه الظلم والاستغلال، وجعله مسموع الكلمة فيما يتعلق بأرضه وإنتاجها، فوجه عماله بضرورة الاجتماع بالفلاحين، وسماع آرائهم فيما يتصل بأراضيهم والمشاكل التي يعانون منها، فقال لأحد ولاته: (اجمع أهل الخراج من كل بلد، ثم مرهم فليعلموك حال بلادهم، والذي فيه صلاحهم، وحال أرضهم وزجاء خراجهم، ثم سل عما يرفع إليك أهل العلم من غيرهم، فإن شكوا إليك ثقل خراجهم، أو علة دخلت عليهم من انقطاع شرب أو فساد أرض، غلب عليها غرق أو عطش أو آفة مجحفة، خففت عنهم ما ترجو أن يصلح الله به أمرهم، وإن سألوا معونة على إصلاح ما يقدر عليهم بأموالهم فاكفهم مؤنته)<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أن الإمام علياً (عليه السلام) كان يرى أن هؤلاء الفلاحين هم جزء رئيس في التركيبة الاجتماعية للدولة، وليسوا عبيداً عند المسلمين، لذلك يجب أن يكون رأيهم محترماً فيما يتعلق بأراضيهم، فإذا كان خراج الأرض ثقيلاً ولا يستطيع الفلاح دفعه لعدم تناسبه مع إنتاج الأرض، أو أن المحصول أصيب بآفة زراعية، بحيث لا يستطيع دفع المقدار المحدد من الضريبة، فيجب مراعاة ذلك وتخفيف نسبة من هذه الضريبة بالقدر الذي يستطيع من خلاله الحفاظ على إنتاجه وعلى أرضه، فتكون الدولة قد أسهمت في تعمير الأرض وزيادة إنتاجها، لأنها استغنت عن جزء من حقوقها لمساعدة الفلاح في مواجهة الكوارث الطبيعية، وأسهمت أيضاً في أن يشعر الفلاح أنه جزء مهم في الدولة، كذلك يشعر بالطمأنينة والرضى عن الدولة التي يراها تهتم به وبأرضه، فتشترك هذه الطبقة المهمة الكثيرة العدد والوفرة الإنتاج في الحفاظ على الدولة<sup>(٢)</sup>.

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/٣٦٢، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٧-١٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٧٤/٢٥٢-٢٥٣.

٢- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٨٧.

ثم تحول إلى إصلاح نسبة الضريبة المفروضة على الأراضي الخراجية، فأرسل أحد العمال إلى منطقة المدائن والمناطق المحيطة بها من أجل تقدير ضرائب جديدة، بالشكل التالي:

- ١- جريب الأرض المزروع بالحنطة الجيدة الزرع ضريبتة درهم ونصف، في حين كانت في عهد الخليفة عمر أربعة دراهم، وأخذ نصف هذا المقدار من الأرض المزروعة بالشعير التي كان يؤخذ منها سابقا درهمان.
- ٢- جريب الأرض المزروع بالحنطة المتوسطة الزرع ضريبتة درهم واحد، ونصف هذه النسبة من الجريب المزروع شعيرا، وهذه النسبة لم تكن موجودة سابقا.
- ٣- جريب الأرض المزروعة بالحنطة الخفيفة الزرع ضريبتة ثلثا درهم، ونصف ذلك من الأرض المزروعة شعيرا وهذه النسبة لم تكن موجودة سابقا.
- ٤- جريب الأرض المزروعة نخلا، أو كرما بلغ عمره ثلاث سنوات ودخل في الرابعة، أو مزروعة زراعة مختلطة نخلا وكرما ضريبتة عشرة دراهم، وفي عهد الخليفة عمر كانت تؤخذ النسبة نفسها تقريبا.
- ٥- أعفى القطن من الضريبة، في حين كان يؤخذ منه في عهد الخليفة عمر خمسة دراهم .
- ٦- أعفى الخضروات من الضريبة، في حين كان يؤخذ منها في عهد الخليفة عمر ثمانية دراهم من الجريب.
- ٧- أعفى النخل الخارج من الأراضي من الضرائب وجعله وقفاً لأبناء السبيل المارين بالقرب منه<sup>(١)</sup>.

١- أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٨، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٥، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٩٢/٢، قدامة، الخراج، ص ٣٦٨، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٤٨/٢، المفيد، المقنعة، ص ٢٧٥.

يمكن أن نلمس من نسب الضرائب التي وضعها الإمام علي (عليه السلام) انه استبدل النظام الضريبي الذي وضعه الخليفة عمر، وربما كان هذا الأمر ناتجاً عن ثقل هذه الضرائب على الفلاحين، لاسيما انها وضعت عندما فتح المسلمون أراضي السواد، وفي ذلك الوقت لم تكن لهم معرفة جيدة بالأراضي الزراعية، ومعدلات إنتاجها من أجل تقدير الضريبة المناسبة عليها، كما أن المسلمين ساروا على هذه النسب في عهد الخليفة عثمان دون تغيير أو معالجة لها، مع أنها كانت تضر بالفلاحين لأنها مقدره على أساس مساحة الأرض بدون مراعاة للكمية المنتجة، ويبدو أن الفترة التي سبقت خلافة الإمام علي (عليه السلام) شهدت شكاوى من نسب الخراج المأخوذة من الفلاحين.

وقد أورد المسعودي ما يؤيد هذا الأمر إذ قال: إن الناس شكوا من كثرة الخراج<sup>(١)</sup>، وحتى بدون هذه الشكوى، فإن الإمام علياً كانت لديه خطة متكاملة لإصلاح الإدارة والاقتصاد في الدولة الإسلامية، وأساس هذا الإصلاح كان مراعاة العدالة التامة في جباية وتوزيع الأموال، لاسيما أن الدولة التي يقودها هي دولة دينية فكرتها الأساس تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، وهذه المفاهيم موجودة كنظريات في مصادر الإسلام القرآن والسنة النبوية، فأراد الإمام إخراج هذه النظريات إلى حيز التطبيق وعدم الاكتفاء بها كشعارات لقيام الدولة، وازدادت الحاجة إلى هذا الأمر مع نهاية خلافة عثمان، التي تحولت فيها دولة المسلمين إلى دولة دنيوية، يحكمها مجموعة من المتفعين الذين لا يهتمهم إلا مصالحهم الشخصية، وسبب هذا لا يعود للخليفة عثمان فقط بل إلى البطانة التي كانت تحيط به، وهي بعيدة عن قيم الإسلام وما أراد أن يؤسس له، فكانت سياسة الإصلاح لا بد منها لتبقى دولة الإسلام، وقد

١- المسعودي، مروج الذهب، ٢/٣٤٦.



بيّن الإمام علي هذا الأمر في إحدى خطبه في الكوفة، إذ قال: (اضرب بطرفك حيث شئت من الناس، فهل تبصر إلا فقيراً يكابد فقراً، أو غنياً بدل نعمة الله كفراً، أو بخيلاً اتخذ البخل بحق الله وفراً)<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الخبرة العملية التي كان يتمتع بها الإمام علي (عليه السلام) كانت سبباً في هذا التغيير، إذ كان يعمل بالزراعة لمدة طويلة، بعد أن ابتعد عن العمل السياسي في الفترة التي سبقت خلافته، كذلك أراد أن يخفف الضريبة عن الفلاحين بالمقدار الذي لا يضر بهم أو باقتصاد الدولة، وعلى الرغم من أنه سار في جباية الضريبة على أساس المساحة، لكنه أدخل عنصر خصوبة التربة، وكمية الإنتاج كعناصر رئيسة في جباية الضريبة، فلم يأخذ الضريبة من مساحة الأرض سواء كانت مزروعة أو لا، بل إنه جباها من الأراضي حسب الكمية التي تنتجها هذه الأرض، وهذا يؤدي إلى العدالة في جباية الضريبة أولاً، ومساعدة الفلاح الذي تصاب أرضه بأفة تؤدي إلى قلة الإنتاج ثانياً، لكن هذه الطريقة في احتساب الضريبة كانت متعبة بالنسبة لموظفي الدولة الإسلامية، لأنها تحتاج إلى خبرة بالأراضي الزراعية، وأمانة في تحديد الضريبة، ومراقبة مستمرة لإنتاج الأرض، وهذا يعني أن الدولة تكون مراقبة لنسب الضرائب وقريبة من الفلاحين، ويتبع ذلك توظيف أعداد كبيرة من العمال من أجل التدقيق في النسب المأخوذة، ويمكن أن نلمس من هذه الأمور، أن الإمام علياً كان مصمماً على هذا الإصلاح، والذي لا يهتم بزيادة كمية الأموال المجدبة من الأراضي فقط، بل يسعى إلى إصلاح وعمارة الأراضي الزراعية أولاً، لأن ذلك صيانة لها من الخراب وقلة الإنتاج، وقد أكد الإمام علي (عليه السلام) هذا المعنى في كتاب وجهه لأحد عماله: (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٨/ ٢٤٤، المجلسي، بحار الأنوار، ١٠٠/ ١٠٨.

لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً<sup>(١)</sup>.

والأمر الآخر الذي نستنتجه من النسب المتقدمة أن الخليفة أعفى السلع الاستهلاكية الخضروات، وكذلك قسماً من السلع الإنتاجية القطن من الضريبة، وذلك لعدة أسباب منها إن الخضروات تزرع لأكثر من مرة وفي أوقات مختلفة من السنة، وهذا يجعل جباية الضريبة صعبة وغير مجدية لقلّة قيمة هذه المنتجات، كذلك فإن فرض الضريبة على هذه المنتجات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ويتبع ذلك الإضرار بالناس التي تعتمد على هذه المنتجات في استهلاكها اليومي، لذلك كان إعفاؤها من الضريبة تشجيعاً على زراعتها وإنتاجها بكميات كبيرة<sup>(٢)</sup>، وقد ساوى الخليفة بين المسلمين وأهل الذمة في الإعفاء من هذه الضريبة، لأنه أعفى المسلمين من دفع هذه الضريبة أيضاً<sup>(٣)</sup>، أما إبقاء الضريبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع غيرها على الكرم، فإنها ضريبة مانعة، لأن الكرم كان يستخدم في صناعة الخمر في تلك المناطق<sup>(٤)</sup>، وهو محرم في الشرع الإسلامي، لذلك أراد الخليفة من خلال رفع الضريبة الحد من إنتاجه في الدولة الإسلامية.

وتعد طريقة جباية الضريبة من الأمور التي اهتم بها الخليفة أيضاً، إذ راعى في هذا الأمر تطابق الجباية مع تعاليم الإسلام القاضية باحترام الإنسان، فراعى الوضع المالي للفلاح، ولم يسمح للجباة بإكراه الفلاحين من أجل الجباية، وإبداء المرونة

١- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧٠ / ١٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٦٠٦ / ٣٣.

٢- البجاوي، دراسات في الفكر الاقتصادي، ص ٨٧.

٣- الطوسي، النهاية، ص ١٧٦، الحلي، المعبر، ٤٩٦ / ٢.

٤- البجاوي، دراسات في الفكر الاقتصادي، ص ٨٧.

في وقت الجباية، فكتب إلى جميع الموظفين الذين يعملون في جباية الخراج من أجل توضيح الكيفية التي يجب بها الخراج، وكان من ضمن التعليمات التي أصدرها الإمام للموظفين هي إعطاء الفلاحين الحرية الكاملة في التنقل من أجل تنمية الأرض، لأن الفلاح يحتاج إلى حرية في عمله حتى يستطيع أن يكون إنتاجه أكبر، وكان الإمام علي (عليه السلام) يرى أن هؤلاء العمال كانوا ممثلين للخلافة الإسلامية، وسفراء لها أمام الناس، وعليه يجب أن يكونوا بمستوى هذا التكليف، على الرغم من كونهم موظفين صغار، ويترتب على ذلك حرص الخليفة على اختيار موظفين كفؤين من أجل تمثيل الدولة، كما أن الخليفة شدد على هؤلاء الموظفين أن لا يجبروا الفلاحين في حالة عدم امتلاكهم لمبالغ الضريبة أن يبيعوا ملبسهم أو دوابهم التي يعملون عليها، ويمكن تأجيل جباية الضريبة إلى وقت تيسر المال بيد الفلاح، وأعطاهم تعليمات مشددة تمنعهم من ضرب أي من الفلاحين بسبب الأموال<sup>(١)</sup>، والذي يبدو أن الفترة التي سبقتها شهدت مثل هذه الممارسات غير الإنسانية، إذ سجلت بعض مصادر التاريخ حالات من التعذيب الذي مارسه العمال على الفلاحين، بسبب عدم دفع مبالغ الخراج، ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الحالات قد تكون تصرفات فردية من العمال، وليس بالضرورة أن تكون برضى الخلفاء<sup>(٢)</sup>.

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٧٠، أبو عبيد، الأموال، ص ٤٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/١٩.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٤٧/٢، السهمي، تاريخ جرجان، ص ١٢٨.

وتأكيداً على المعنى السابق، كان الخليفة لا يسمح لعماله حتى بالتكبر على الناس، فكتب لأحد عماله يحثه على التواضع للناس<sup>(١)</sup>، على الرغم من أن هؤلاء الفلاحين هم بالغالب غير مسلمين، لكن هذا أمر لا يوجب عدم احترامهم أو الاعتداء عليهم، والاحترام هنا لا يعني الحماية فقط، بل هم كالمسلمين في الحقوق، وجباية الخراج من هؤلاء لا يعني إذلالهم، لأن الإسلام جاء لتكريم الإنسان مهما كان دينه واتجاهه الفكري والعقائدي، لذلك نرى الإمام علياً (عليه السلام) يحث عماله على إبداء أعلى درجات المرونة في الجباية، وهذا ليس أمراً طارئاً على الإسلام، بل هو أمر أساسي فيه، فهؤلاء يتمتعون بحقوق في الدولة الإسلامية، وهم محترمو النفس والمال والعرض، وقد نلمس في حرص الإمام علي (عليه السلام) على معاملة من يدفع الخراج دافعاً اقتصادياً أيضاً، علاوة على الدافع الإنساني، فالاعتناء بهؤلاء فضلاً عن انه يتوافق مع مبادئ الإسلام، فإن له بعداً آخر، إذ أن إفقارهم يعني الإضرار بهذا المورد الاقتصادي المهم والمفصل الحيوي من مفاصل الاقتصاد الذي تقوم عليه الدولة، لأن إفقار هؤلاء وظلمهم يضعف إنتاجهم، ويؤدي إلى خراب الأرض وضياع إنتاجها، وهذا الأمر يتوافق مع السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإمام (عليه السلام)، والمقترنة بمبادئ الإسلام الأساسية القائمة على العدل الاجتماعي، لاسيما إن المجتمع الإسلامي كان زراعياً بالدرجة الأولى، وبذلك كان كيان الأمة الاقتصادي يقوم على الأرض ومنتجاتها، والرفاهية الاقتصادية التي كان الإمام يسعى إلى إنشائها في دولته كانت تعتمد على صيانة هذا المورد، وذلك بأن تتوفر لهؤلاء الفلاحين أفضل الوسائل من أجل الارتفاع بإنتاج هذه الأرض، لذلك نجد الإمام علياً (عليه السلام) يوصي واليه على مصر مالك بن الحارث الاشر: (وأشعر قلبك الرحمة

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٣٧.

للرعية والمحبة لهم، واللفظ بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا، تغتتم أكلهم فإنهم صنفان، إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق<sup>(١)</sup>.

أما تعامل الإمام علي (عليه السلام) مع المسلم الذي يعمل في أراضي الخراج فهو لا يختلف عن غير المسلم، ففي احتساب الضريبة كان يؤخذ منه نفس المقدار المفروض على غيره دون تمييز، لأن ملكية المسلم لهذه الأرض غير حقيقية، فهو اشتراها من الفلاح الذي يعمل في هذه الأرض، والتي هي ليست ملكه، لأنها أرض خراج مملوكة في الأصل للدولة، ومن ثم هي ملك لجميع المسلمين، وعليه عندما يشتري المسلم هذه الأرض من الفلاح، يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المقدرة عليها<sup>(٢)</sup>، وقد أشارت الروايات إلى هذا المعنى إذ قال بعض العمال له إن أحد المسلمين اشترى من أرض الخراج، فأمرهم أن يأخذوا منه الضريبة نفسها التي تؤخذ من أهل الذمة<sup>(٣)</sup>، لكن الأمر المختلف هنا هو أن المسلم عليه ضريبة أخرى يدفعها للدولة هي ضريبة الزكاة، وتؤخذ من أموال المسلم التي تمضي عليها سنة، وفي حال شرائه لأرض الخراج تكون الأموال التي يحصل عليها من الأرض خاضعة لضريبة الزكاة، لذلك لا تؤخذ الزكاة من المسلمين الذين عندهم أرض خراجية، حتى لا تجتمع ضربيتان على المورد نفسه<sup>(٤)</sup>، أما أهل الذمة الذين يدخلون الإسلام، فتسقط ضريبة الخراج عن أراضيهم إذا كانت هذه الأراضي ملكا لهم، ويؤخذ منهم بدلا عن ذلك ضريبة العشر، كما هو حال المسلمين، أما إذا كان الذمي يعمل في أرض

١- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٢٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٢/١٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٦٠٠/٣٣.

٢- البيهقي، السنن الكبرى، ١٤٠/٩، الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٤٦/٤.

٣- الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٤٧/٤.

٤- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٠٨، ٢٠٧، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٢.

الخراج - أي الأراضي التي فتحت عنوة، والتي هي مملوكة للدولة فلا تسقط عن تلك الأرض ضريبة الخراج، ويؤكد ذلك إن أحد الفلاحين الذين يعملون في أرض السواد دخل إلى الإسلام، وجاء إلى الإمام علي من أجل إسقاط الضريبة عن الأرض التي يعمل فيها، لكن الإمام علياً رفض الأمر، لأن أرض السواد فتحت عنوة وهي مملوكة للدولة، لكنه أسقط عنه ضريبة الجزية لدخوله الإسلام، وقال له: (أما جزية رأسك فنرفعها، وأما أرضك فللمسلمين)<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت نفسه الذي كان الإمام علي (عليه السلام) قد راعى فيه الفلاحين في جباية الضريبة، واتبع سياسة الرفق واللين معهم وراعى ظروفهم وأحوالهم، وساعدهم عندما كانوا يتعرضون إلى آفات زراعية أو غيرها، وضمن تقديم الخدمات الزراعية لهم مثل حفر الأنهار وتخفيف المستنقعات<sup>(٢)</sup>، شدد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة الاهتمام بجباية هذه الضريبة، لأن اقتصاد الدولة يقوم على جباية هذه الضرائب، وحياة المسلمين تعتمد عليها، كما أن الدولة لا تستطيع أن تقدم الخدمات إلا إذا كانت تمتلك أموالاً كافية، فكان لا يسمح بأن يكون هناك تلاعب أو تهاون في جباية الضرائب، لأن هؤلاء الفلاحين يجب ان يؤديوا واجباتهم بالمقدار الذي تقدمه لهم الدولة من خدمات، فإذا عيّن أحد عمال الخراج يوصيه بمجموعة من التعليمات، سواء في النسبة المقررة للضريبة أو الجدة في جمع الخراج من غير ظلم للفلاحين<sup>(٣)</sup>، ويمكن أن نستشف هذا الأمر من الكتاب الذي وجهه إلى واليه على المدائن الصحابي حذيفة بن اليمان: (وأمرك أن تجبي خراج الأرضين على الحق والنصفه، ولا تتجاوز

١- ابن ادم، الخراج، ص ٦١، البيهقي، السنن الكبرى، ٩/ ١٤٢.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/ ٧٠.

٣- الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ٩٨.

ما تقدمت به إليك، ولا تدع منه شيئاً، ولا تبتدع فيه أمراً<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب يبين لنا أمراً آخر، هو إن الإمام علياً كان لا يسمح بأن يجتهد الوالي أو عامل الخراج ويزيد على الضرائب التي فرضتها الدولة، كما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الخليفة كان حريصاً على هذا المورد المالي المهم، لذلك عندما تعذر زياد بن أبيه والي فارس للعامل الذي أرسله الإمام علي (عليه السلام) من أجل أخذ أموال الخراج المخصصة للعاصمة، في أن الخراج ناقص لأن مجموعة من الفلاحين تمردوا على الدولة ولم يدفعوا الخراج المقرر عليهم، أرسل إليه كتاباً شديداً، لأنه كان يرى أن الوالي إما يكون سرق المال ويريد أن يغطي سرقته بهذا الادعاء، أو أن يكون مقصراً في جمع الخراج<sup>(٢)</sup>، والأمر إن فيهما تقصير غير مقبول من الوالي، والذي يعنينا هنا إن الإمام علياً (عليه السلام) كان لا يقبل من ولاته أي تقصير في جمع الخراج .

أما أهم المناطق التي كان يوليها الإمام علي عناية خاصة فهي العراق السواد، وذلك لأنه المصدر الرئيس لاقتصاد الدولة، إذ أن أغلب الخراج الوارد إلى الخزينة المركزية كان يأتي من أراضيه، كما انه كان تحت سيطرة الخلافة بالكامل، لذلك كان الإمام علي (عليه السلام) حريصاً كل الحرص على العراق، لأنه يعرف أهميته الاقتصادية من جهة، فهو يفتح على المشرق كله وإليه تجبى وارداته، فالوالي الذي يتولى البصرة أو الكوفة، يكون مسؤولاً عن ذلك كله، وأهميته النوعية من جهة أخرى، وعبر الإمام (عليه السلام) عن ذلك بالقول: (إن العراق بلد الرجال والأموال)<sup>(٣)</sup>، وإذا عرفنا

١- المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ٨٨.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٢٠٤.

٣- أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ٩٨، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٧١، الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٣.

أن العراق كان غنيا بالأموال، فإن الرجال الذين جاء ذكرهم في مقولة الخليفة تعني الصلابة والقوة والإيمان، لاسيما وأن الخليفة قد ترك المدينة، وهي العاصمة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلفاء الثلاثة الذين جاؤوا بعده، وترك في المدينة الصحابة وأبناءهم وهم الجيل الأول من المسلمين وبناء الدولة، واتجه إلى العراق لأن القبائل العربية التي أسست مدن العراق كانت أقوى القبائل العربية، وأبناء هذه القبائل هم من أشد المؤيدين للتغيير الذي يريده الخليفة، لأنهم أكثر المتضررين من السياسات المالية السابقة، لذلك قرر الخليفة نقل عاصمته والاعتماد على هذه القبائل وأبنائها وهم الجيل الثاني من المسلمين، كما التحق عدد كبير من الصحابة بالخليفة ممن آمن بضرورة التغيير .

وكان طلحة والزبير حريصين على أن يوليها الإمام (عليه السلام) البصرة والكوفة<sup>(١)</sup>، لكنه رفض الأمر لأنه يعرف أهمية العراق وثرواته لذلك كان يريد أن يولي من يأتونه عليه لاسيما ولاية الكوفة، لذلك عندما أعلن طلحة والزبير والسيدة عائشة التمرد على الخلافة كان الإمام مهموما لا يدري أين سيتوجهون، فلما عرف انهم أرادوا البصرة سر بذلك وقال: (الكوفة فيها رجال العرب وبيوتاتهم)<sup>(٢)</sup>، وهو القائل: أهل الكوفة أشد حبا إلي، وفيهم رؤوس العرب وأعلامهم، فكتب إليهم أني قد اخترتكم على الأمصار بالأثرة)<sup>(٣)</sup>.

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢١٦.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٧٧/٣.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٩٣/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٤.



## ب- الجزية

تعد الجزية المورد الثاني لبيت المال، وهي مثل الخراج تشكل أهمية كبيرة لبيت المال، إلا أن المعروف هو أن الجزية كانت أكثر ما تؤخذ من أهل الذمة الذين يسكنون في المدن، والذين لم تكن لديهم أراضٍ زراعية، أما إذا كان أهل الذمة يمتلكون أراضٍ فلا تؤخذ الجزية منهم والخراج من أراضيهم، بل تؤخذ منهم إحدى الضريبتين إما الجزية أو الخراج<sup>(١)</sup>.

وقد أخذت الجزية من أهل الكتاب على أساس الآية القرآنية ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، لذلك أخذت الجزية من اليهود والنصارى والمجوس<sup>(٣)</sup>، وبعض الصابئة<sup>(٤)</sup>، ولم تؤخذ من المشركين لأنهم ليسوا أهل كتاب<sup>(٥)</sup>، وفرضت الجزية على الرجال من أهل الكتاب الأصحاء العقلاء البالغين، دون النساء والعييد والأطفال والمجانين ورجال الدين مثل الرهبان<sup>(٦)</sup>.

١- الكليني، الكافي، ٥٦٧/٣، الطوسي، الاستبصار، ٥٣/٢، الحلي، منتهى الطلب، ٩٦٦/٢، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ١٣٢-١٣٥.

٢- سورة التوبة، الآية ٢٩.

٣- الطوسي، المبسوط، ٣٦/٢.

٤- الحلي، مختلف الشيعة، ٤/٤٣١، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٧٣-٧٨.

7.Bell ، op. cit.، p17.

٥- الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٧٨-٩٥.

7.Bell ، op. cit.، p17.

٦- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤.

وهذه المبالغ المالية التي تستوفي من هؤلاء كانت تؤخذ منهم نظير حماية الدولة لهم ولحريتهم في ممارسة شعائرهم، لذلك نرى أن هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر من أجل إعطاء غير المسلمين الذمة والعهد هي:

- ١- أن لا يقوم أهل الذمة بما يتنافى مع مفاد العقد المبرم كالتأمر على الإسلام ومصالح المسلمين، وشن الحرب ضدهم، ومساندة أعدائهم والمشركين .
- ٢- أن يلتزم أهل الذمة بأحكام الإسلام الجزائية التي تطبق بحقهم .
- ٣- دفع مبلغ سنوي من المال تحت عنوان الجزية للدولة الإسلامية<sup>(١)</sup> .

وفي مقابل ذلك ضمن لهم الإسلام احترام دياناتهم وعقائدهم وحقوقهم، وأبرم معهم أشبه بالمعاهدات على شكل عقود من أجل التعايش السلمي، والأموال التي تؤخذ منهم تصرف في مصالح الوطن الإسلامي الذي يستظل هؤلاء بظله، وينعمون بالأمن الذي يوفره لهم هذا الوطن، والدفاع عنهم إذا تعرضوا للخطر، دون أن يكلفهم في أي مهمة عسكرية<sup>(٢)</sup>، إلا بالقدر الذي يدافعون به عن مصالحهم التي قد تتعرض للخطر، وقد عبر الإمام علي (عليه السلام) عن هذا المعنى في معرض شرحه لأسباب أخذ الجزية من أهل الذمة إذ قال: (إنما بذلوا الجزية لتكون دماءهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا)<sup>(٣)</sup>.

والجزية تشبه ما يؤخذ من المسلمين بعناوين مختلفة مثل العشر والزكاة، فما تأخذه الدولة الإسلامية من الأقليات ليست ضريبة قاسية، وإنما هي في مقابل الخدمات

١- كديور، المشروعية السياسية، ص ١٤٨.

٢- فان فلوتن، السيادة العربية، ص ٥٠، الكلان تري، الجزية وأحكامها، ص ٣٢.  
Bell ، op. cit.، p178. ،Vercellin،op. cit.، pp31 - 32.

٣- ابن قدامة، المغني، ١٠/ ٤٧٩.

المختلفة التي تقدمها لهم، فهي إذا ضريبة ضئيلة يقابلها تأمين الإسلام لحياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فيبقى الكتابي على دينه وشعائره وفق شروط وأحكام، ويدفع شيئاً إلى الحكومة الإسلامية إزاء ما تؤمنه من ضروريات الحياة له. ولأجل ذلك نرى أن الجزية لا تؤخذ من المجانين والبُله والصبيان والنساء وذوي العاهات من الفقراء، وذلك لأنها مقابل الدخل وهؤلاء ليس لديهم دخل<sup>(١)</sup>، وقد قال الإمام الصادق (عليه السلام): (جرت السنة على أن لا تؤخذ الجزية من المعتوه ولا من المغلوب على عقله)<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف المفسرون في معنى الآية القرآنية التي تذكر الجزية، فمنهم من قال إنها تؤخذ منهم جزاء على كفرهم<sup>(٣)</sup>، وبعضهم الآخر رأى أنها تؤخذ فداء عن أنفسهم من اجل حمايتهم<sup>(٤)</sup>، لكننا نعتقد أن الرأي الثاني هو الأرجح، ويؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وما أوردناه من قول الإمام علي: إنما (بدلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا)، كذلك تأكيده المستمر على العمال بمراعاة أهل الذمة وعدم الاعتداء عليهم<sup>(٦)</sup>، وسنورد الأمثلة على ذلك.

١- أبو عبيد، الأموال، ص ٥١، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٩٧.

Bell، op.cit، p176.

٢- الكلانترى، الجزية واحكامها، ص ٧.

٣- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٢، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٢٠ - ٢٣.

٤- الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٣٦، ابن قدامة، المغني، ١٠/٥٦٧، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٢٣ - ٢٦.

٥- سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

٦- العيساوي، النظم الإدارية، ص ٢٧١.

ومن الصعب تحديد الوقت الذي أخذت فيه الجزية، لأن المبالغ المالية التي أخذها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من يهود خيبر ووادي القرى كانت ضرائب على الأرض التي أبقاها في أيديهم لمصلحة تخص المسلمين، ويمكن أن نطلق عليه اسم الخراج، لذلك لا يمكن أن نعد بداية أخذ الجزية عند فتح خيبر، لكن يمكن القول إنه أخذها منهم عندما نزلت سورة التوبة التي تحتوي على آية الجزية في السنة التاسعة للهجرة، أو في السنة العاشرة للهجرة عندما جاءه وفد من نصارى نجران في اليمن، فعرض عليهم الإسلام فلم يقبلوه وقبلوا بالجزية<sup>(١)</sup>، كما أخذها من يهود تيماء مقابل أن يبقوا في أرضهم، ويضمن لهم حرية العبادة وعدم التعرض لهم<sup>(٢)</sup>، وأن يصبحوا مواطنين في الدولة، لكنهم لا يشتركون في الجيش ويدفعون بدلاً من ذلك مبلغاً من المال.

ومن أجل أن نفهم طبيعة الجزية لا بد لنا أن نعرف الفرق بينها وبين الخراج، لأنها قد تتداخل معه في بعض الكتب الفقهية والتاريخية، ويمكن أن نجمل هذه الفروق بالآتي :

كان تشريع الجزية بنص في القرآن الكريم، أما الخراج فلم يكن كذلك إذ أنه وضع بناءً على الاجتهاد، كذلك فإن الجزية تسقط عن الشخص إذا أسلم، أما الخراج فلا يسقط بدخول الفرد الإسلام<sup>(٣)</sup>، كما تسقط الجزية عن غير المسلم، إذا شارك المسلمين في الدفاع عن الدولة، مع أنه غير ملزم بهذا الأمر، لأنه يدفع الجزية

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ٨٣.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٨، ابن حجر، فتح الباري، ٥ / ١٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ٤ / ٢٤٨.

٣- الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٥٣.

مقابل حماية المسلمين له<sup>(١)</sup>.

لذلك من الإنصاف القول إن الجزية لم تكن عقوبة لأهل الكتاب، كما ادعى بعض المستشرقين<sup>(٢)</sup>، الذين استقوا آراءهم من بعض الكتب الفقهية لبعض مذاهب المسلمين<sup>(٣)</sup>، التي تذهب إلى أن الجزية كانت بمثابة عقوبة لهؤلاء، بينما لا نجد في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ما يؤيد ذلك، كذلك في سيرة الخلفاء الذين أتوا بعده لاسيما الإمام علي (عليه السلام)، لأن أموال الجزية ترد على أهل الكتاب إذا اشتركوا في الحرب مع المسلمين، وإذا لم يستطع المسلمون الدفاع عنهم، يرجعون لهم الأموال المأخوذة منهم<sup>(٤)</sup>، ويمكن الاستدلال على ذلك من إرجاع أبي عبيدة بن الجراح المبالغ المالية التي أخذها من النصارى بعنوان الجزية، لأن المسلمين كانوا غير قادرين على حماية هؤلاء النصارى من الحشد العسكري الذي كان يقوده الإمبراطور البيزنطي هرقل من أجل مهاجمة بلاد الشام، فقال لهم أبو عبيدة: إنما رددنا عليكم أموالكم، لأنه قد بلغني ما جمع لنا من الجموع، وإنكم قد اشترطتم علينا أن نمنعكم، وإنا لا نقدر على ذلك، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم، ونحن لكم على الشرط، وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم<sup>(٥)</sup>، كما أنها كانت تؤخذ من غير المسلمين من أهل الكتاب لتصرف في مصالح الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء وللدفاع عنهم،

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٣٥٠، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٧.

٢- بيكر، الجزية في دار الإسلام، ص ٧، كيتاني، سنوات الإسلام، ص ٩، نقلا عن الكلانترى، الجزية وأحكامها.

٣- السرخسي، المبسوط، ١٧٩/٢، القرطبي، تفسير القرطبي، ١٠٩/٨-١١٠، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ٦٠٥/١٠.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٥٠.

٥- أبو يوسف، الخراج، ص ٨١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٨٧.

لأنهم غير ملزمين بالخدمة العسكرية كما هو حال المسلمين، واشترك أهل الكتاب في الفوائد المتحصلة من استقرار الدولة<sup>(١)</sup>.

وقد دافع بعض المستشرقين عن أخذ المسلمين للجزية، فقال توماس ارنولد في كتابه الدعوة إلى الإسلام: (لم يكن الغرض من فرض الجزية على المسيحيين لونا من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الإسلام، وإنما كانوا يؤدونها عن سائر أهل الذمة، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة، الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة في الجيش في مقابل الحماية التي كفلتها لهم سيوف المسلمين)<sup>(٢)</sup>، كذلك يقول ول ديورانت: (لم تكن هذه الضريبة تفرض إلا على غير المسلمين القادرين على حمل السلاح، ويعفى منها الرهبان والنساء والذكور الذين هم دون البلوغ، والأرقاء، والشيوخ، والعجزة، والعمي، والشديد الفقر، وكان الذميون يعفون في نظير هذه الضريبة من الخدمة العسكرية، ولا تفرض عليهم الزكاة، وكان لهم على الحكومة أن تحميهم)<sup>(٣)</sup>، ويمكن القول إن الجزية كانت تعني أن أهل الكتاب يشتركون في الدفاع عن الدولة، لكن ليس عن طريق القتال مع المسلمين، بل عن طريق دفع بعض الأموال، وكما قدمنا فمن غير المعقول أن تعتبر الجزية عقوبة لأهل الكتاب، بل هي مساهمة مادية من أجل الدفاع عن بلده الذي يسكنه، ولو كانت عقوبة لما أعفى منها المسلمون رجال الدين من أهل الكتاب، لأن الأولى أن تؤخذ منهم على أساس إنهم أصحاب الرأي في التمسك بدينهم، كذلك فهي تسقط عن الذمي إذا اشترك مع المسلمين في الدفاع عن الدولة، أو إذا لم يستطع المسلمون الدفاع عنهم يرجعون اليهم

١ - المطهري، الجهاد، ص ٦٦ نقلا عن الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ٣٢.

٢ - ص ٧٩.

٣ - ديورانت، قصة الحضارة، ١٣ / ٣٠ - ٣١.

الأموال التي أخذوها منهم<sup>(١)</sup>.

أما مقدار الجزية فلا يوجد مقدار ثابت لها بل تخضع لرأي الإمام الذي قد يراعي فيها قدر غنى وفقر أهل الذمة<sup>(٢)</sup>، وذلك لأن أهل الذمة يختلفون فيما بينهم في الغنى، واستدل فقهاء المسلمين في تقدير الجزية على ما أخذه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حياته من أهل الذمة، وجعلوه المقدار المحدد لأخذ الجزية، كما عد بعضهم الآخر المقدار الذي أخذه الخليفة عمر من أهل الذمة هو المقدار المحدد للجزية، وسنحاول أن نأخذ بعض الأمثلة في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لمعرفة مقدار الجزية المحددة.

ذكر المؤرخون أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر معاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن أن يأخذ من أهل الذمة من كل حالم ديناراً<sup>(٣)</sup>، وصالح أهل نجران عندما أتوه على ألفي حلة، النصف في صفر، والنصف الآخر في رجب<sup>(٤)</sup>، وفي رواية إنه جعلها ديناراً أو قيمته من الثياب<sup>(٥)</sup>، وفي رواية الشافعي إن الثياب التي فرضها على أهل نجران كانت قيمتها ديناراً على كل رجل<sup>(٦)</sup>، وقد بلغت الأموال المجبأة من

١- البيهقي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ص ١٣٥.

٢- المفيد، المقنعة، ص ٢٧٢.

٣- الدارقطني، سنن الدارقطني، ٨٧/٢، ابن قدامة، المغني، ٥٦٦/١٠، النووي، المجموع، ٤٠٢/١٩، الحلبي، منتهى الطلب، ٩٦٤/٢، ابن حجر، فتح الباري، ١٨٥/٦.

٤- أبو داود، سنن أبي داود، ٤٣/٢، البيهقي، السنن الكبرى، ١٩٥/٩، ابن قدامة، المغني، ٥٦٦/١٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤٥/١٢.

٥- الشافعي، كتاب الام، ١٨٩/٤، ابن أبي شيبة، المصنف، ٢٠/٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٨١/٢، البيهقي، السنن الكبرى، ١٩٣/٩.

٦- البيهقي، السنن الكبرى، ١٩٥/٩.

نجران مائة وستين ألف درهم في السنة<sup>(١)</sup>. بينما فرض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على نصراني يسكن مكة ديناراً في كل عام<sup>(٢)</sup>، وربما يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد راعى فقر النصارى في تلك المناطق، لذلك فرض ديناراً واحداً على النصارى الساكنين فيها.

وعندما فتح المسلمون الطائف كانت هناك مجموعة من اليهود يعملون في التجارة، وفرضت عليهم الجزية<sup>(٣)</sup>، لكنها لم تفرض على أهل الطائف لأنهم دخلوا الإسلام، وفرضت على أهل الكتاب الساكنين في تبالة وجرش وهي من المناطق التي تقع بين اليمن ومكة، بمقدار دينار على كل رجل<sup>(٤)</sup>، وصالح أهل تبوك على الجزية فوضع على كل رجل منهم ديناراً، واشترط عليهم أن يطعموا من مربيهم من الجيش الإسلامي، وتعهد لهم بالحماية وعدم التعرض<sup>(٥)</sup>، وهكذا كان الحال مع أذرح الذين صالحوه على مائة دينار في السنة، وأهل الجرباء وأهل مقنا الذين صالحوه على ربع صناعتهم وزراعتهم<sup>(٦)</sup>، كما فرضت الجزية على المجوس الذين كانوا يسكنون في اليمن، والذين لم يدخلوا الإسلام<sup>(٧)</sup>، وكذلك الحال مع المجوس واليهود في

١- لأن الجزية كانت أربعة الاف حلة في السنة، وثمان كل حلة أوقية، والأوقية أربعون درهما، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٢٨٧- ٢٨٨.

٢- الشافعي، كتاب الام، ٤/ ١٨٩، الصنعاني، المصنف، ٦/ ٨٦، البيهقي، السنن الكبرى، ٩/ ١٩٥.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤١.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٣.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٣٧٢.

٦- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٢٩٠، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٣.

٧- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٠.



البحرين<sup>(١)</sup>.

وقد كانت سياسة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أهل الكتاب تقوم على عدم الإكراه، وهذا الأمر جزء من تعاليم الإسلام التي تترك للإنسان الحرية في اختيار العقيدة، على عد أن الإسلام هو فكر إنساني منظم للحياة، والإنسان مخير في قبوله أو عدمه، فكان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يعرض على أهل الكتاب الإسلام، فإن رفضوه كان يفرض عليهم الجزية، ويمكن أن نستدل على هذا الأمر، من خلال الكتاب الذي أرسله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى والي نجران عمرو بن حزم الأنصاري (وأنه من أسلم من يهودي أو نصراني إسلاماً خالصاً من نفسه ودان بدين الإسلام، فإنه من المؤمنين، له مثل ما لهم، وعليه مثل ما عليهم، ومن كان على نصرانيته أو يهوديته، فإنه لا يرد عليهم، وعلى كل حالم: ذكر أو أنثى، حر أو عبد دينار واف من قيمة المعافر، أو عوضه ثياباً)<sup>(٢)</sup>.

والأموال المجموعة من الجزية كانت تنفق على المقاتلين في الدولة الإسلامية، وذلك لأن هؤلاء هم المسؤولون عن حماية الدولة، وليس لهم عمل سوى ذلك، وهذه الأموال أخذت من أهل الكتاب تحت عنوان حمايتهم وعدم اشتراكهم في الخدمة العسكرية، لذلك يكون المقاتلون هم المستحقون لها دون غيرهم من الطبقات الاجتماعية<sup>(٣)</sup>، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الجزية كانت تؤخذ من أهل الكتاب،

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٥.

٢- ابن هشام، السيرة النبوية، ٤/ ٢٠٠، المتقي الهندي، كنز العمال، ٥/ ٨٦٦.

8.Bell ، op. cit.، p17.

٣- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٢/ ٥٣، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ١١٨، فان فلوتن، السيادة العربية، ص ٥٠، زيدان، أحكام الذميين، ص ١٤٣.

من أجل حمايتهم وتأمين سلامتهم، وعدم إعطاء أموال الجزية لغيرهم، لأنها خاصة بالجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية، والدفاع عن الدولة الإسلامية، ومن ضمنها الدفاع عن أهل الذمة، على عدّ أنهم جزء من الدولة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

وموعد جباية الجزية في نهاية كل سنة أو في بداية العقد مع المسلمين<sup>(٢)</sup>، وقد تقسط هذه الجزية على جزئين أو أكثر حسب العقد المبرم بين الطرفين، لذلك كان اتفاق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع نصارى نجران على جزية مقدارها ألفا حلة، يدفعون نصفها في شهر صفر والنصف الباقي في شهر رجب<sup>(٣)</sup>، لكن هذا التقسيط لا يعني أنها تؤخذ أكثر من مرة في السنة، بل تؤخذ مرة واحدة فقط<sup>(٤)</sup>، والتقسيم يقصد منه التخفيف.

وقد يضاف إلى كمية الأموال المأخوذة شرط استضافة المسلمين المارين بمناطق أهل الذمة لمدة قليلة يوم أو يومين أو ثلاثة، وذلك لأن المسلمين الذين يذهبون إلى مناطق يسكنها أهل الذمة، سواء كانوا من الجنود أو الموظفين يكونون بعيدين عن مناطق سكنهم، وهم بحاجة إلى الطعام، فكان هذا الشرط بمثابة علاج لهذا الأمر، لذلك كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما يعقد عقدا مع أهل الذمة يشترط عليهم أن يضيفوا المسلمين لمدة محدودة، ويشترط حتى نوع الطعام المقدم من قبل أهل الذمة للمسلمين، حتى لا يستطيع أحد من المسلمين أن يأخذ من أهل الذمة

١- الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ١٤١.

٢- البيهقي، سنن البيهقي، ٩/١٩٥، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ١٥١.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/٢٨٨، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٨٣، البيهقي، سنن البيهقي، ٩/١٩٥.

٤- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٢/٤٨، المفيد، المقنعة، ص ٢٧٥.

أكثر من الاتفاق الذي عقده مع المسلمين، ومن الأمثلة على ذلك الصلح الذي عقده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أهل إيلة، إذ اشترط عليهم أن يضيفوا من مر بهم من المسلمين لمدة ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>، وإذا كانت هذه الضيافة غير مشروطة فليس في أموالهم للمسلمين شيء<sup>(٢)</sup>، وفي حالة تقديم أهل الذمة شيئاً للمسلمين، فيحسب ذلك لهم من أموال الجزية<sup>(٣)</sup>.

ومن جانب آخر فقد شدد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على احترام أهل الذمة وعدم التعدي على أموالهم بحجة الضيافة، لأن بعض أهل الذمة اشتكوا إليه من أن المسلمين استغلوا هذا الشرط، وقاموا بذبح مواشي اليهود الساكنين في خير، وقاموا بأكل ثمارهم من دون أن يدفعوا الثمن، وتعدوا على نسائهم بالضرب، فأمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحد الصحابة بالنداء على المسلمين المتواجدين هناك وقال لهم: (الجنة لا تحل إلا للمؤمن)، وعندما صلوا قال لهم: (أيحسب أحدكم متكأ على أريكته، قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن؟ ألا وإني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء، انها مثل القرآن أو أكثر، وإن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم)<sup>(٤)</sup>، ومن المعروف أن الكلام الذي يقوله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للصحابة هو قانون لا يجوز نقضه أو التجاوز عليه، لذلك عندما ولي زيد بن أرقم استيفاء مبالغ الجزية من أهل الذمة قال له: (ألا من ظلم معاهداً،

١- الشافعي، كتاب الام، ٤/١٨٩، البيهقي، السنن الكبرى، ٩/١٩٥، الطوسي، المبسوط، ٢/٣٨.

٢- الحلي، تذكرة الفقهاء، ١/٤٤١.

٣- أبو عبيد، الأموال، ١١٩.

٤- أبو داود، سنن أبي داود، ٢/٤٥، البيهقي، سنن البيهقي، ٩/٢٠٤، ابن قدامة، المغني، ١١/٧٦.

وانتقصه وكلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة)<sup>(١)</sup>، كذلك فإن آيات القرآن الكريم تركز على عدم الاعتداء على أهل الكتاب ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا الأساس فإن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ثبت على المسلمين أن لا يأخذوا من أهل الذمة إلا الأموال المقررة في الاتفاقيات المعقودة بينهم، وليس لهم أن يزيدوا على الأموال المقررة في الاتفاقيات<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن أموال الجزية كانت تشكل مورداً مالياً مهماً، يحتاج إليه المسلمون لتمشية حياتهم، وهو مورد ثابت يرد إلى خزينة الدولة كجزء من الضرائب التي تفرضها الدولة، على رعاياها سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين، وقد نظمه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وحدد مقاديره حسب الطاقة والإمكانية التي يتمتع بها دافعوها، وفي الوقت نفسه ضمن لهم حقوقاً وثقفاً بالكتب التي أرسلها إليهم.

وفي عهد الخليفة أبي بكر أخذ خالد بن الوليد قائد فتوح العراق الجزية من نصارى الحيرة، وهؤلاء كانوا عرباً من قبائل تميم وطيء وغسان وغيرهم<sup>(٤)</sup>، كما أخذها الخليفة عمر من أهل الكتاب، إلا أنه كان متردداً في أخذها من المجوس، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أنه سمع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول:

١- أبو داود، سنن أبي داود، ٤٥/٢، البيهقي، سنن البيهقي، ٢٠٥/٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ٣٦٤/٤.

٢- سورة الممتحنة، الآية ٨.

٣- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٤٨/٢.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٨.

(سنوا بهم سنة أهل الكتاب)، لذلك أخذها الخليفة عمر من المجوس كما أخذها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من مجوس هجر<sup>(١)</sup>، وعندما فتحت الشام كتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوا الجزية من البالغين من أهل الكتاب، وكانت مقاديرها التي حددها الخليفة بالشكل الآتي:

جعل عمر بن الخطاب الجزية على البالغين من الرجال أربعة دنانير، وأن يضيفوا جيش المسلمين إذا مر بهم، وحدد نسبة الطعام الذي يقدم للمسلمين، وكتب بذلك عقودا معهم<sup>(٢)</sup>، إلا أن هذه الجزية لم تكن ثابتة بل كانت مختلفة المقادير، فقد أخذ عياض بن غنم أربعة دنانير في السنة من كل رجل من أهل الذمة الذين كانوا يسكنون في الجزيرة الفراتية، وأن يقدموا للمسلمين بعض الأطعمة مقابل أن تحفظ كنائسهم وأموالهم<sup>(٣)</sup>، بينما لم يفرض عمر الجزية على بني تغلب الذين سكنوا في الجزيرة وأعفاهم منها، واكتفى بأن يؤخذ منهم صدقة مضاعفة، لأنهم أنفوا من دفع الجزية كونهم عربا<sup>(٤)</sup>، ونتيجة لذلك اعتقد أبو يوسف أن الجزية لا تؤخذ من العرب حتى لو كانوا من أهل الكتاب<sup>(٥)</sup>، وهذا تمييز غريب لأن الإسلام لم يكن خاصا بالعرب، بل هو دين أراد الله للناس كافة، فما ميزة العربي على غيره حتى لا

١- الشافعي، الرسالة، ص ٤٣١، أبو عبيد، الأموال، ص ٣٣.

٢- ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ٧/٥٨٢، البيهقي، السنن الكبرى، ٩/١٩٥-١٩٦، النووي، المجموع، ١٩/٣٩٤.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٨-١١٠، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ١٠/٦١٣-٦١٤.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٣-١١٤، السرخسي، المبسوط، ٢/١٧٨، النووي، المجموع، ١٩/٣٩٢.

Kennedy، op. cit.، p63.

٥- الشافعي، كتاب الام، ٧/٣٨٩، السرخسي، المبسوط، ١٠/٤٠، ابن قدامة، المغني، ١٠/٥٧١، لقد تحدثنا في موضوع الخراج عن هذا التمييز بين العربي وغيره في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

تؤخذ منه الجزية، مع العلم أن القرآن الكريم لم يميز العربي على غيره في آية الجزية، أما عدم اخذ الخليفة عمر الجزية من نصارى تغلب، فهو رأي رآه وليس له أساس في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وليس من المعقول أن يكون أساساً لتشريع الجزية عند المسلمين، مع العلم أن الرسول لم يأمر بذلك، وقد أخذ الجزية من نصارى نجران وهم عرب من اليمن، ولم يميزهم كونهم عرباً، كما أخذها من الغساسنة الساكنين في بلاد الشام، وغيرهم من العرب<sup>(١)</sup>، كما أننا رأينا أن الخليفة أبا بكر أخذ الجزية من أهل الحيرة التي كان يسكنها مجموعة من قبائل العرب<sup>(٢)</sup>.

أما في عهد الإمام علي فلم تردنا تفصيلات كثيرة عن الجزية، وقد يعود السبب إلى أن أكثر مقادير الجزية، كانت محددة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعهد الخليفة عمر بن الخطاب، لذلك لم تهتم المصادر بذكر الكثير عن هذا الأمر في عهد الإمام (عليه السلام)، كما أن أكثر الفتوح الإسلامية كانت في زمن الخليفة عمر بن الخطاب والخليفة عثمان بن عفان، ومقادير تلك الجزية بقيت ثابتة إلى زمن الإمام علي (عليه السلام)، لذلك لم تشر إليها المصادر، ولم تكن هناك فتوح في عهد الإمام علي (عليه السلام)، حتى تذكر المصادر مقدار الجزية المقررة على المناطق الجديدة، ولم تذكر إلا المعالجات التي أجراها الإمام في عهده على هذه الضريبة.

وأولى الخطوات التي اتخذها الإمام في عهده هي مراجعة العقود، التي أقرت في زمن الخلفاء الذين سبقوه، لكن هذا لا يعني إلغاء هذه العقود، لاسيما أنها كانت مطابقة لتعاليم الإسلام، وبعضها أبرم في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). فتذكر الروايات أن نصارى نجران طلبوا من الإمام علي (عليه السلام)، أن يردهم إلى

١- الخلي، تذكرة الفقهاء، ١/٤٣٨.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٨.

اليمن، وقد كان عمر رحّلهم إلى العراق بسبب تجميعهم للأسلحة، الأمر الذي أدى إلى تخوف الخليفة عمر منهم على الدولة الإسلامية، فأجابهم الإمام (عليه السلام) بأن تكون العقود معهم وفق الاتفاق الذي عقده مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث المال، وعلى ما عاهدوا عليه الخليفة عمر من حيث بقاءهم في العراق، وتعهدهم أن لا يؤخذ منهم شيء من غير حق: (إنكم أتيتموني بكتاب من نبي الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه شرط لكم على أن أنفسكم وأموالكم واني وفيت لكم بما كتب لكم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبو بكر وعمر، فمن أتى عليهم من المسلمين فليف لهم، ولا يضاموا ولا يظلموا ولا يتقص حق من حقوقهم)<sup>(١)</sup>، وقد قدمنا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اشترط على نصارى نجران مجموعة من الشروط، لكنهم نقضوا هذه الشروط لذلك أراد الخليفة عمر بن الخطاب أن يحفظ المسلمين من خطر هؤلاء، لاسيما إن الفترة التي نقضوا فيها عهدهم كان المسلمون فيها يجاربون على أكثر من جهة، لذلك لم يغير الإمام الإجراء الذي اتخذته الخليفة عمر بحقهم<sup>(٢)</sup>.

كما قرر الإمام علي (عليه السلام) أن يتعامل مع نصارى تغلب الذين لم يأخذ منهم الخليفة عمر الجزية لأنهم عرب بطريقة مختلفة إذا سمحت له الظروف، لأنهم اشترطوا على انفسهم أن لا يجبروا أو لا يهدموا على الدخول إلى النصرانية، فلم يلتزموا بهذا الشرط، لذلك قال الإمام (عليه السلام) (لئن تفرغت لبني تغلب ليكون لي فيهم رأي، لأقتلن مقاتليهم ولأسبين ذريتهم، فقد نقضوا العهد وبرئت منهم الذمة،

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٤.

٢- ابن قدامة، المغني، ١١/٤٠٥.

حين نصّروا أولادهم<sup>(١)</sup>، وربما أنه كان غير موافق على الاتفاقية التي أبرموها مع المسلمين في عهد الخليفة عمر من عدم دفع الجزية، لاسيما أنه كان يعتقد أنهم ليسوا نصارى ولا يعرفون النصرانية<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار سياسة الإصلاح التي انتهجها الإمام علي مع كل الموارد المالية للدولة الإسلامية في عهده، باشر بإصلاح ضريبة الجزية، وهذا الإصلاح لم يكن في مبالغها المجبأة من أهل الذمة فقط، بل شمل إصلاح طريقة الجباية أيضا والتعامل الذي يستحقه أهل الذمة، لأن هؤلاء تعرضوا إلى بعض أنواع الظلم في الحقبة التي سبقت عهد الإمام، ومن الأمثلة على ذلك أن والي حمص عياض بن غنم كان يعذب أهل الذمة الذين لا يدفعون الجزية، وذلك بأن يقيمهم تحت الشمس الحارة<sup>(٣)</sup>، وهذه الممارسات لا تنسجم مع تعاليم الإسلام، وهي لم تصدر عن الخليفة عمر بل من أحد عماله الذي استغل سلطته بظلم الناس، لكن الخليفة يؤخذ على أنه أعطاه تفويضا بالحكم دون ردع، وهو يعرف أن عياض سيتجاوز على أموال المسلمين، لأن الصحابة قالوا له: (كيف تقرر عياض بن غنم وهو رجل جواد لا يمنع شيئا يسئله؟ ونزعت خالد بن الوليد في أن كان يعطي دونك)، لكن جواب الخليفة كان غير مفهوم، إذ أخبرهم بأنه يعرف هذا الأمر، لكن على الرغم من ذلك أبقاه في منصبه، والسبب في ذلك كما يرى الخليفة عمر: (وإني مع ذلك لم أكن لأغير أمراً قضاه أبو عبيدة بن الجراح)<sup>(٤)</sup> وهذا الأمر غريب لأن الإسلام أكبر من أبي عبيدة والخليفة عمر، فكيف

١- قدامة، الخراج، ص ٨٠-٨١، الحلي، تذكرة الفقهاء، ٩/٢٨٧.

٢- الطبري، جامع البيان، ٦/١٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٦٣/٢٢.

٣- أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٥، ابن حنبل، مسند احمد، ٣/٤٠٣، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ٣/٢٩٠.

٤- الصنعاني، المصنف، ٥/٤٥٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٣٩، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤٧/٢٧٧.



يسمح لوالٍ بالتصرف بهذه الطريقة، فقط لأن الذي رشحه أبو عبيدة.

ونتيجة لذلك لم يعط الإمام علي لأي شخص تفويضاً مطلقاً بالحكم مهما كانت مكانته في عهد الرسول، أو قربه من الخليفة، أو تمتعه بميزة اجتماعية أو قبلية أو غيرها، وكان شديداً مع المقصرين من الموظفين، كما سيأتي عندما نتحدث عن الإدارة المالية، فكان الإمام يرى ضرورة الإصلاح في هذا الجانب، وقد مر بنا توصيته لأحد عماله، في عدم ضرب أي شخص أو اهانتة أو التكبر عليه بسبب المال، إذ قال للعامل: (اياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج، أو تبيع دابة عمل في درهم، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو)<sup>(١)</sup>، حتى لو أدى هذا الأمر إلى عدم جباية أي أموال، لأنه كان يرى إن بناء المجتمع واحترام الإنسان أهم من الأموال، فتذكر الروايات أن أحد العمال اعترض على الإمام علي، لأنه رأى أن توصيات الإمام تراعي أهل الذمة كثيراً، وأن هذا العامل سوف لن يجبي أي مبلغ مالي، إذا طبق هذه التوصيات، (يا أمير المؤمنين إذن أرجع إليك كما ذهبت من عندك، قال: وإن رجعت كما ذهبت، ويحك، إنا أمرنا أن نأخذ منهم العفو يعني الفضل)<sup>(٢)</sup>.

والأمر الآخر الذي عاجله الخليفة هو بعض الحالات الخاطئة التي استبد بها المسلمون على أهل الذمة، إذ على الرغم من أن هناك اتفاقيات أبرمها المسلمون مع أهل الذمة تقضي بدفع مبالغ مالية للدولة، إلا أنهم تجاوزوا عليهم وفرضوا ضرائب خارج نطاق الاتفاقيات التي أبرمها معهم، لذلك عمل الإمام علي (عليه السلام) على رفع الحيف الذي قد لحق بهؤلاء، ومن هذه الحالات أنه مر بالأنبار في طريقه إلى معركة صفين فخرج له بعض أهل الذمة ومعهم دواب كثيرة، وقد صنعوا طعاماً

١- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٤٠، المفيد، المقنعة، ص ٢٥٧، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ٩٨.

٢- البيهقي، السنن الكبرى، ٩/ ٢٠٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٢٤.

كثيراً، فسألهم الإمام (عليه السلام) عن السبب الذي أخرجهم، فقالوا هذا أمر تعودنا عليه مع المسلمين الذين يمرون علينا، فتفاجأ الإمام من هذا التصرف الذي يتعارض مع الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، كما إنه مخالف لتعاليم الإسلام، إذ إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حذر المسلمين من ظلم أهل الذمة، فقال: (ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة)<sup>(١)</sup>، فلم يرض الإمام علي (عليه السلام) بهذا التصرف، لأن أهل الذمة دفعوا ما عليهم من مستحقات، لذلك فإن هذه الزيادة هي ظلم يقع على هؤلاء الذين هم جزء من الدولة، فقال لهم: (وإنكم لتشقون به على أنفسكم وأبدانكم، فلا تعودوا له، وأما دوابكم هذه، فإن أحببتم أن أخذها منكم، وأحسبها لكم من خراجكم أخذناها منكم، وأما طعامكم الذي صنعتم لنا، فإننا نكره أن نأكل من أموالكم إلا بثمن، قالوا يا أمير المؤمنين: نحن نقدمه ثم نقبل ثمنه، قال: إذا لا تقومونه قيمته .. وإن غضبكم أحد فأعلمونا، قالوا: يا أمير المؤمنين إنا نحب أن تقبل هديتنا وكرامتنا، قال: ويحكم! فنحن أغنى منكم، وتركهم وسار)<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى إن المجوس أهدوا للإمام علي بعض الهدايا بمناسبة عيد النوروز<sup>(٣)</sup>، فوضع هذه الهدايا في بيت المال ووزعها بين المسلمين، ثم حسبها من جزيتهم التي يدفعوها

١- أبو داود، سنن أبي داود، ٢/٤٥، البيهقي، السنن الكبرى، ٩/٢٠٥.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١٤٤، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٣/٢٠٣-٢٠٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٢٠٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٤٢٥.

٣- النوروز أو النيروز حسب الترجمة العربية، هو عيد رأس السنة الفارسية ومعناه اليوم الجديد، يصادف اليوم العاشر من شهر آيار، ينظر ابن ادريس الحلي، السرائر، ١/٣١٥، الأنصاري، كتاب المكاسب، ٦/٣٣١.

للمسلمين<sup>(١)</sup>، على الرغم من أنهم أعطوها هدية شخصية له، ولم يقصدوا أن تقتطع من مبالغ الجزية، لأن أمر هدايا النوروز هو شيء تعودوا على دفعه للملوك الدولة الساسانية<sup>(٢)</sup>.

إن هاتين الروايتين اللتين ذكرناهما لم تكن حالة فردية صادفها الإمام، بل هي جزء من سياسة إصلاح شاملة لهذه الضريبة والناس الذين تجبى منهم، فليس الهدف من أخذ الجزية إذلال الإنسان حتى لو كان غير مسلم مادام جزءاً من دولة المسلمين، فهو منهم من حيث تساويه معهم في حقوق المواطنة الصالحة، لذلك يجب أن يشعر بقربه من الدولة التي ينتمي إليها من خلال الحفاظ على كرامته وما يمتلكه، والمسلمون ليسوا سيوفا مسلطة على هؤلاء يتربصون بهم الدوائر، بل بالعكس كانوا جزءاً من تكوين الدولة التي ينتمون إليها جميعاً، أما مسألة الدين فالناس أحرار في ما يعتقدون، وهذا ما جاء في القرآن الكريم، و ستتعرف على هذا الأمر من خلال دراستنا لتعامل الإمام مع الموظفين الذين يجبون الضرائب.

كما التزم الخليفة التزاماً دقيقاً بالدفاع عن أهل الذمة، ما داموا قد عقدوا اتفاقيات مع المسلمين تتضمن حمايتهم والاحتفاظ بعقائدهم، لذلك كان الخليفة يرى إنهم لا يختلفون عن المسلمين شيئاً، وكان حريصاً عليهم حرصه على المسلمين، لذلك عندما

١- المجلسي، بحار الأنوار، ٤١ / ١١٨.

٢- البيوزبكي، النظم الإسلامية، ص ١٦٤. من الجدير بالذكر إن معاوية طالب أهل السواد بهذه الضريبة عندما استولى على حكم الدولة الإسلامية (طالب أهل السواد أن يهدوا له في النوروز والمهرجان ففعلوا ذلك فبلغ عشرة آلاف درهم)، واستمرت هذه الحال في عهد الحكام الذين جاءوا بعده، حتى منعها عمر بن عبد العزيز ثامن حكام الدولة الأموية، ينظر أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٢٣ - ٢٤، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢ / ٢١٨، ٣٠٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك،

بلغه أن أصحاب معاوية أغاروا على إحدى الولايات، واعتدوا على من فيها من المسلمين وأهل الذمة، أبدى أسفه الشديد لهذا الأمر وقال: (لقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة، فينتزع قرطها وحجلها ما يمنع منها، ثم انصرفوا لم يكلم أحد منهم، فوالله لو أن امرءاً مسلماً مات من هذا أسفاً ما كان عندي ملوماً، بل كان جديراً<sup>(١)</sup>، وهنا لم يفرق الإمام بين المسلمين وغيرهم، فالدولة مسؤولة عن الجميع من دون استثناء، فأرسل حملة للدفاع لمطاردة جماعة معاوية، والدفاع عن الناس في تلك المنطقة<sup>(٢)</sup>.

وعندما بدأت عصابات معاوية تغير على أطراف العراق، تنهب وتسلب ما تجده في طريقها من أموال، وتقتل المسلمين وغيرهم، حاول الإمام علي أن يجنب أهل الذمة هذا الصراع الذي لا شأن لهم به، فكتب إلى معاوية بأن هذه الحرب التي يقودها ضد الخلافة، كان يدعي أنها للطلب بدم الخليفة عثمان، لكنه كان يفسد في الأرض، ويقتل أهل الذمة ويسلب أموالهم (ويحك وما ذنب أهل الذمة في قتل عثمان)<sup>(٣)</sup>، ولما لم تنفع هذه الكتب في تجنّب أهل الذمة وغيرهم هذا الصراع، بدأ الإمام علي (عليه السلام) بملاحقة هذه المجاميع التي كان يرسلها معاوية لإظهار الفساد في الدولة الإسلامية، وفي الوقت الذي كان فيه معاوية يوصي قائد الغارات، بنهب وسلب كل من يصادفوه من المسلمين وغيرهم، (سر حتى تمر بالمدينة فاطرد الناس وأخف من مررت به، وانهب أموال كل من أصبت له مالا ممن لم يكن يدخل في طاعتنا)، كان

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٠، أنظر الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢١٢، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٤١، الكليني، الكافي، ٥/ ٥، المفيد، الإرشاد، ١/ ٢٨٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٧٤.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٨٨.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٨٩.

الإمام علي يوصي جارية بن قدامة القائد الذي عينه للتصدي لهذه الغارات: (اتق الله الذي تصير إليه، ولا تحتقر مسلماً ولا معاهداً، ولا تغصبن مالا ولا ولداً ولا دابة وإن حفيت وترجلت)<sup>(١)</sup>، وفي هذه الرواية دليل على أن الخليفة كان حريصاً على أهل الذمة، يحافظ عليهم قدر ما يستطيع، لكن الذي تعرضوا له لم يكن أمراً خاصاً بهم وحدهم، بل هو بلاء شملهم وشمل المسلمين، وعلى الرغم من أن معاوية كان خارجاً عن القانون وتمرر دايقود مجموعة من العصابات، إلا أن الخليفة خاطبه عسى أن يتذكر إنه مسلم، وهؤلاء أصحاب ذمة لجميع المسلمين وكل ذلك حرص على أهل الذمة.

وتذكر روايات أخرى ان الإمام علياً (عليه السلام) كان يوصي الجنود إذا مروا بمنطقة من المناطق التي يسكنها أهل الذمة المكلفون بأداء الخراج والجزية للمسلمين، بعدم مضايقة هؤلاء أو الاعتداء عليهم تحت أي مبرر وفي الوقت نفسه الذي يشدد فيه على هذا الأمر في وصاياه للمسلمين يجعل الولاة الذين عينوا في مناطق أهل الذمة بمثابة مراقبين لأعمال الجيش وقادته، ويعطيهم هذه الصلاحية، وفي هذا دليل على أنهم جزء من دولة المسلمين، والعقود التي أبرمها مع المسلمين محترمة، ولا يمكن التجاوز عليها، استناداً إلى ما قرره الإمام (عليه السلام) بنفسه: (إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا).

وفي حالة تعرض أهل الذمة لأي مضايقة، فإن عمال في تلك المناطق كانوا يمثلون الضابط الرئيس لتصرفات الجيش في مناطقهم، لأنهم يكتبون مباشرة إلى الخليفة، وينقلون له أي سلوك غير صحيح، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزل قائد الجيش ومعاينة المسيء، وهذا واضح من الكتاب الذي وجهه الخليفة إلى الولاة والعمال: (من عبد الله

١ - الثقفى، الغارات، ٢/٦٠٠، ٦٢٤.

علي أمير المؤمنين إلى من مر به الجيش من جباة الخراج وعمال البلاد: أما بعد فإني قد سيرت جنوداً، هي مارة بكم إن شاء الله، وقد أوصيتهم بما يجب لله عليهم من كف الأذى وصرف الشذى، وأنا ابرأ إليكم والى ذمتكم من معرة الجيش، إلا من جوعة المضطر لا يجد عنها مذهباً إلى شعبة، فنكلوا من تناول منهم ظلماً عن ظلمهم، وكفوا يد سفهائكم عن مضادتهم، والتعرض لهم فيما استثنيناه منهم، وأنا بين أظهر الجيش، فارفعوا إلي مظالمكم، وما عراكم مما يغلبكم من أمرهم، ولا تطيقون دفعه إلا بالله وبى، أغيره بمعونة الله إن شاء الله<sup>(١)</sup>، وهذه الروايات تؤيد ما ذهبنا إليه من أن الجزية لم تؤخذ من أهل الذمة من أجل إجبارهم على الدخول في الإسلام.

وفي مجال حقوق أهل الذمة، فقد كان الإمام دقيقاً في إقامة التوازن بين المسلمين وبينهم، لأن المسلمين وخاصة العرب منهم، كانوا يشعرون إنهم مواطنون من الدرجة الأولى، وهذا الأمر ليس مع أهل الذمة فقط بل حتى مع المسلمين من غير العرب، لذلك كان الإمام علي (عليه السلام) يؤكد باستمرار على المساواة في المواطنة بين جميع شرائح المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك مخاطبته للجيش قائلاً: (أما بعد فإن الله جعلكم في الحق جميعاً سواء أسودكم وأحمركم)<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني إن المفاهيم التي يجب أن يعتادها المسلمون في الدولة هي إن المواطنة من حق الجميع في الدولة، سواء أكانوا عرباً أو لا، مسلمين أو أهل كتاب، لذلك عندما قتل أحد المسلمين رجلاً من أهل الذمة، حكم على المسلم بالقتل عقوبة على الجريمة التي قام بها، إلا إن أخو الذمي تنازل عن قتل المسلم، فسأله الإمام إن كان أهل المسلم هددوه أو خوفوه، فرد

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/١٤٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٤٨٦.

٢- ابن مزاحم المنقري، وقعة صفين، ص ١٢٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٩٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٤١٦.

الذمي إنه أخذ مبلغاً من المال نظير التنازل فقبل بالمال<sup>(١)</sup>.

أما المبالغ التي حددها الإمام للجزية في خلافته فلم تذكر الروايات الكثير عنها، وكما قدمنا ربما يعود السبب في ذلك إلى أنها كانت مقررة قبل خلافته، ولم يبرم عقوداً جديدة مع أهل الذمة، لكنها ذكرت إنه فرض على أهل الذمة، الساكنين في العراق جزية على ثلاثة مستويات، فجعل على الأغنياء الذين يلبسون الذهب ثمانية وأربعين درهماً في السنة، والتجار من متوسطي الحال أربعة وعشرين درهماً، والفقراء اثني عشر درهماً فقط<sup>(٢)</sup>، وهي المقادير نفسها التي حددها الخليفة عمر بن الخطاب، وتجبى الجزية في آخر كل سنة<sup>(٣)</sup>، وقد ذكرت الروايات أن الخليفة عمر حدد هذه المستويات الثلاث بناءً على مشورة قدمها له الإمام علي (عليه السلام)<sup>(٤)</sup>، أما مصرفها فكانت للمقاتلين الذين يدافعون عن الدولة<sup>(٥)</sup>، وستحدث عن هذا الأمر بالتفصيل في موضوع العطاء.

١- الشافعي، كتاب الام، ٣٣٩/٧.

٢- قدامة، الخراج، ص ٣٦٨، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٤٩/٢، المفيد، المنفعة، ص ٢٧٥.

٣- الحلي، قواعد الأحكام، ٥١٠/١.

٤- أبو يوسف، الخراج، ص ٣٩٠، أبو عبيد، الأموال، ص ٢٨٣، ابن شاذان الأزدي، الإيضاح، ص ٤٨٥، المفيد، المنفعة، ص ٢٧٢، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ١٥٣/١٥، الكلانترى، الجزية وأحكامها، ص ١٢٧.

٥- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣٨٠/١، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٥٣/٢، الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٣٦/٤.

## جـ- الزكاة

شدت تعاليم الإسلام على أن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء يجب أن يدفعوه لهم، لأن المال لله والإنسان أمين على هذا المال، فقرنها الله سبحانه وتعالى مع الصلاة في أكثر من خمس وعشرين آية قرآنية ومن هذه الآيات: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ، وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ، لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(١)</sup>، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ<sup>(٢)</sup>، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ<sup>(٣)</sup>.

والزكاة هي إحدى المعالجات للقضية الاقتصادية في الدولة الإسلامية، إذ أن الإسلام يهدف من خلالها إلى توزيع الثروة بشكل عادل، والحيلولة دون تراكم الثروات في يد مجموعة دون أخرى، علاوة على كونها مسألة اجتماعية تسعى إلى تأكيد تضامن وتكافل المجتمع، لأنها ضريبة نظامية تأخذ الأموال من الطبقات المترفة لتنفقها على المعوزين والمحتاجين والعاجزين من أفراد المجتمع، فتهدم السياج الذي يفصل بين الجماعات التي تتكون منها الدولة، وتحقق مبدأ أن المال للمجتمع كله، والإنسان مستخلف عليه يضعه حيث شاء الله تعالى.

وعلى الرغم من كثرة الآيات التي ذكرت الزكاة، إلا أن الذي يبدو أن المسلمين لم يلتزموا بهذا الأمر، فجاءت آيات القرآن الكريم لتوضيح الآثار السلبية لتراكم الثروات عند بعض الناس ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ

١- سورة المعارج، الآية ٢٣-٢٥.

٢- سورة النمل، الآية ٣.

٣- سورة البقرة، الآية ١١٠.



وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ<sup>(١)</sup>، ويبدو أن هذا التأكيد المستمر على الزكاة جاء نتيجة لثقلها على الكثير من المسلمين على أساس حب الإنسان الفطري للمال، كما جاء في القرآن الكريم ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا<sup>(٢)</sup>﴾، فقرن الله تعالى في آيات القرآن بين الصلاة - على أهميتها بالنسبة للدين الإسلامي - وبين الزكاة في كثير من آياته، وقد روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: (ما فرض الله على هذه الأمة شيئاً أشد عليهم من الزكاة وفيها تهلك عامتهم)<sup>(٣)</sup>.

أما وقت تشريع الزكاة فلم تذكر المصادر السنة التي شرعت فيها، واكتفت بالقول إنها شرعت في شهر رمضان، والذي يبدو إن تشريعها لم يكن في السنوات الأولى للهجرة، إذ كان المسلمون بحاجة للأموال، وحتى الموسرون من الأنصار كانوا يعيلون المهاجرين، إلا أن هناك روايات تشير إلى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعث المصدقين إلى الناس في السنة التاسعة للهجرة<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن الرسول حث الناس على الزكاة عندما نزلت الآية التي تأمر بها ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٥)</sup>﴾، وذلك في شهر رمضان، فكان فرضها على الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب، ثم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انتظر سنة كاملة إلى رمضان الذي يليه من أجل جمع زكاة

١ - سورة التوبة، الآية ٣٤ - ٣٥.

٢ - سورة الفجر، الآية ٢٠.

٣ - الكليني، الكافي، ٣/ ٤٩٧.

٤ - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/ ٣٢٩.

٥ - سورة التوبة، الآية ١٠٣.

الأموال، وعندها وجه عمال الصدقات من أجل جمعها من المسلمين<sup>(١)</sup>.

فكان ذلك إيذاناً من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بجباية هذا المورد المالي، وكانت هذه الأموال تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء في القبيلة أو المنطقة نفسها، ويحمل ما زاد منها إلى العاصمة المدينة المنورة<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤكد أن الصدقات كانت ترمي إلى إعالة المحتاجين من الفقراء، وتسهم في تقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع، من خلال هذا الإنفاق وعدم الاكتناز<sup>(٣)</sup>، لذلك نرى الأهمية الكبرى التي أولاها الإسلام لهذه الفريضة، لما لها من أثر في الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الإسلامي، وأثر في زيادة لحمة المجتمع وتقوية أواصره، والذين يعطونها قال الله تعالى عنهم: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، يستوفونه في يوم القيامة جنات تجري من تحتها الأنهار، وقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله فرض على الأغنياء ما يكفي الفقراء، فإن جاع الفقراء كان حقيقاً على الله أن يحاسب أغنياءهم ويكبهم في نار جهنم على وجوههم)<sup>(٥)</sup>.

ثم باشر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بجمع هذه الصدقة من الناس، فكان كلما أتاه وفد من وفود العرب الساكنين في الجزيرة أو خارجها ليعلن إسلامه أرسل معهم أحد الصحابة يعلمهم الدين، ويعين أحدهم لجمع الصدقات، ويشترط فيه الشرف والأمانة والقوة من أجل تولي هذا الأمر، أما في المدن العربية التي دخلت إلى

١- الكليني، الكافي، ٣/ ٤٩٧.

٢- أبو عبيد، الأموال، ص ٥٩٥.

٣- نجمان ياسين، الأوضاع الاقتصادية، ص ١٢٨.

٤- سورة الحديد، الآية ١٧.

٥- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٦١.

الإسلام فقد أرسل مجموعة من الصحابة إليها، فبعث المهاجر بن أبي أمية المخزومي إلى صنعاء لجمع صدقاتها، وزياداً بن لييد الأنصاري إلى حضرموت، والعلاء بن الحضرمي إلى البحرين، وغيرهم<sup>(١)</sup>، بينما أرسل أشرف القبائل إلى قبائلهم، فأرسل عدي بن حاتم إلى طيء وأسد، ومالكاً بن نويرة إلى بني حنظلة<sup>(٢)</sup>، وبعث الضحاك ابن سفيان الكلابي إلى بني كلاب<sup>(٣)</sup>، وبعث الزبرقان بن بدر إلى قومه، وكذلك قيس ابن مزاحم المنقري إلى قومه<sup>(٤)</sup>.

ومما تقدم نستنتج ان الزكاة كانت جزءاً من أموال المسلمين ومورداً من مواردهم، إلا أن أهميتها الاقتصادية تكمن في جانبها الاجتماعي الذي يتمثل في بناء وتقوية أواصر المجتمع، إذ تزول الطبقة ويستشعر أفرادها أنهم جسد واحد، فيترحموا ويتواصلوا فيما بينهم، وهذا هو البناء الذي سعى إليه الإسلام، فليس الهدف امتلاك الناس للأموال، لكن الهدف هو كيفية تصرفهم بها، لذلك نرى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حريصاً على جباية هذه الأموال، وحريصاً على أن تجبى وتوزع بعدالة، فعندما يعين أحدهم لجباية الصدقات يسأل عنه وعن سيرته، ولا يتركه يتصرف على هواه، ففي رواية إن أحد الوفود جاء إلى المدينة فكان أول أسئلته لهم هو عن سيرة العامل الذي بعثه ليجبي صدقتهم، فأجابوا: (سار فينا بكتاب الله وبسنتك التي أمرته، وإنه دعانا إلى الله فاستجبنا لله ولرسوله، وإنه أخذ الصدقة من أغنيائنا فردها على فقرائنا)<sup>(٥)</sup>.

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٤٧.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٤٧.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/ ٣٢٩.

٤- ابن هشام، السيرة النبوية، ٤/ ٢٠٤.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ١٤٥.

وبعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) امتنعت بعض قبائل العرب، عن دفع الزكاة لأسباب مختلفة، بعضها اعتبر أن وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كانت نهاية للعقود التي أبرموها معه، وهذا يعني أنهم في حل من دفع الزكاة، وبعضهم الآخر طالب برفع الزكاة مع بقاءه على الإسلام<sup>(١)</sup>، لكن الخليفة أبا بكر أرسل إلى مانعي الزكاة جيوشاً لمحاربتهم، على الرغم من أن عمر بن الخطاب الذي كان مقرباً من أبي بكر اعترض على الخليفة وقال له: (كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله فقال له أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقاباً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أني رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق)<sup>(٢)</sup>، على الرغم من أن بعضهم كانوا باقين على الإسلام ولم يرتدوا عنه<sup>(٣)</sup>، فخاضوا معهم

١- ابن حزم، المحلى، ١١/١٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/٢٠٩-٢١٠، للتفاصيل ينظر شرف الدين، النص والاجتهاد، ص ١١٧-١٣٨، النجيمي، أضواء على الصحيحين، ص ٣٧١-٣٧٨، مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ، ١/١٧٢-١٧٥.

٢- الشافعي، كتاب الأم، ٤/١٨١، البخاري، صحيح البخاري، ٢/١١٠، الطوسي، الخلاف، ٥/٣٣٨، ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ٢/٤٣٤.

٣- ومن الأمثلة على ذلك قتل خالد بن الوليد أحد قادة أبي بكر لمالك بن نويرة الذي عينه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لجمع زكاة قبيلته، وذلك لأنه كان متوقفاً في مسألة الزكاة على اعتبار وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكنه كان مسلماً مؤمناً هو وقبيلته، إلا أن خالداً رأى امرأة مالك فأعجب بها، فقتله من أجلها وتزوجها في اليوم نفسه قبل انقضاء عدتها، ولم يعاقبه الخليفة بل كافئه وجعله القائد الأعلى لجيش المسلمين، ينظر اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٣١-١٣٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/٥٠٣-٥٠٤، ابن حزم، المحلى، ١١/١٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/٢٠٩-٢١٠، شرف الدين، النص والاجتهاد، ص ١١٧-١٣٨.

معارك كبيرة قتل فيها من الطرفين عدد كبير، وانتهت بالقضاء على كل من رفض دفع الزكاة للخليفة أبي بكر<sup>(١)</sup>، لأن الخليفة اعتبر من امتنع عن دفع الزكاة مرتداً عن الإسلام، وبعدها التزم المسلمون بدفع الزكاة، وأستمر عمال الصدقة يمارسون عملهم في جمعها من الموسورين وإعطائها للفقراء، لكن حدثت بعض الانحرافات في عهد الخليفة عثمان إذ كان يعطي صدقات المسلمين لأقاربه<sup>(٢)</sup>، ولم يحافظ على أموال الزكاة التي كانت مخصصة للفقراء والمعدمين في المجتمع الإسلامي، لكن هذا الأمر لم يكن حالة عامة في عهد الخليفة عثمان، بل كان على نطاق ضيق وفي حالات خاصة.

ومن الجدير بالذكر ان الصدقة التي يرد ذكرها في الكتب الفقهية والتاريخية هي ليست الصدقة التطوعية التي يؤديها المسلمون لبعض المحتاجين، لأن هناك فرقاً بين الصدقة والزكاة يجب الالتفات إليه، وهو إن الزكاة واجبة أما الصدقة فهي تطوع من صاحب المال، يقصد به القربة إلى الله وذلك بمساعدة الفقراء<sup>(٣)</sup>، بل هي الزكاة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، التي هي في أغلب الأحيان يرتبط ذكرها بالصلاة، وهي نسب معينة تؤخذ من الأموال، لكن فقهاء المسلمين غير متفقين على مقاديرها، ونحن هنا لسنا بصدد احصاء الآراء الفقهية الخاصة بالزكاة، بل يهمننا معرفة تعامل الإمام علي (عليه السلام) مع هذا المورد المالي المهم.

النجمي، أضواء على الصحيحين، ص ٣٧١-٣٧٨، مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ، ١/١٧٩-١٩١.

١- ابن اعثم، الفتوح، ١/٦١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/٢١٠-٢١٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ٦/٣٤٢.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٦٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٣٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣١/٢١٩.

٣- الطبرسي، مجمع البيان، ٢/١٩٧، مرتضى العسكري، معالم المدرستين، ٢/٨٩.

والزكاة لا تؤخذ من جميع الأموال، بل يجب أن يتحقق فيها مجموعة من الشروط، منها الوقت والنصاب، ونقصد بالوقت مرور سنة كاملة على هذه الأموال، وتكون خارجة عن حاجة المسلم، لأن الأموال التي يستعملها المسلم في ملبسه ومسكنه، وغيرها من الاستعمالات لا يدفع عنها الزكاة، وإنما يدفعها عن الأموال الفائضة عن حاجته، أما النصاب فهو وصول مقادير الأموال إلى حد معين تؤخذ منه الزكاة، كما تؤخذ الزكاة مرة واحدة من الأموال في كل سنة، ولا تؤخذ مرة أخرى من الأموال نفسها، وسنركز البحث في هذا الموضوع لمعرفة هذه النسب، إذ تذكر الروايات أن الإمام علياً كان يأخذ الزكاة من الأموال المنقولة وغير المنقولة مثل الحيوانات وغيرها وفق النسب التالية :

١ - كان يأخذ من كل خمسة من الإبل شاة، وليس عليها شيء حتى تصل إلى عشرة، ففيها شاتان وكلما زادت خمسة أخذت شاة واحدة، حتى تصل إلى ست وعشرين وفيها بنت مخاض<sup>(١)</sup>، حتى تصبح ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون<sup>(٢)</sup>، وعندما تصبح ستاً وأربعين فيها حقة<sup>(٣)</sup>، ثم يؤخذ منها جذعة<sup>(٤)</sup> إذا بلغت إحدى وستين، وبتا لبون إذا بلغت ستاً وسبعين، وحققان إذا بلغت إحدى وتسعين، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين فصاعداً ففي كل خمسين منها حقة، وبت لبون لكل أربعين<sup>(٥)</sup>.

١ - وهي بنت الناقة التي دخلت في السنة الثانية.

٢ - وهي بنت الناقة التي دخلت في السنة الثالثة.

٣ - وهي بنت الناقة التي دخلت في السنة الرابعة.

٤ - وهي بنت الناقة التي دخلت في السنة الخامسة.

٥ - ابن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٨٧-١٨٨، المفيد، المنفعة، ص ٢٣٧، الطوسي، الاستبصار،

١٩/٢، السيستاني، المسائل المنتخبة، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٢- كان يأخذ من الأبقار إذا بلغت ثلاثين (تبيعاً) وهو ابن البقرة الذي أكمل سنة، وإذا بلغت أربعين ففيها (مسنة) وهي الداخلة في السنة الثالثة، وإذا وصلت إلى ستين ففيها تبيعان، وفي السبعين مسنة وتبيع، وإذا وصلت ثمانين ففيها مستنان، وفي التسعين ثلاث تبايع إلى مائة ففيها مسنة وتبيعان، وإذا وصلت أكثر من ذلك ففي كل ثلاثين تبيع وكل أربعين مسنة<sup>(١)</sup>، ويعامل الجاموس معاملة البقر نفسها.

٣- ويأخذ من الغنم من كل أربعين شاة واحدة، ولا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ المائة وإحدى وعشرين، فتكون فيها اثنتان، ولا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ مائتين وواحد ففيها ثلاث شياه، وإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة<sup>(٢)</sup>، وتعامل الماعز المعاملة نفسها.

أما الحيوانات الأخرى فقد أعفيت من الضريبة بما فيها الخيول، وسبب إعفاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للخيول من الزكاة، هو إنها كانت الوسيلة الأكثر استعمالاً في المعارك، فكان هذا الإعفاء تشجيعاً على تربيتها، وذلك لكونها تخدم المقاتلين الذين يدافعون عن الدولة<sup>(٣)</sup>، لكن الإمام وضع على إناث الخيل السائمة<sup>(٤)</sup> التي تنجب ولا تستعمل للركوب أو المعارك<sup>(٥)</sup> زكاة مقدارها ديناران في

١- ابن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٨٩ - ١٩٠، المفيد، المقنعة، ص ٢٣٧، السيستاني، المسائل المنتخبة، ص ٢٣٠.

٢- ابن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٨٧-١٨٨، المفيد، المقنعة، ص ٢٣٨، الطوسي، الاستبصار، ٢/ ٢٢.

٣- النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ٣٥، ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ٣/ ٤٢.

٤- السائمة هي المرسله في رعيها وغير موقوفة للحرب، ابن الأثير، النهاية، ١/ ٢٢٩، ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٣١١.

٥- الطوسي، الخلاف، ٢/ ٥١.

كل سنة، وعلى البراذين<sup>(١)</sup> السائمة دينار في كل سنة<sup>(٢)</sup>.

٤ - ويأخذ من الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً نصف مثقال، وإذا كان الذهب دنانيراً ففي كل عشرين ديناراً نصف دينار<sup>(٣)</sup>.

٥ - ويأخذ من دراهم الفضة من كل مائتي درهم خمسة دراهم<sup>(٤)</sup>.

وليس في الأموال المنقولة وغيرها زكاة دون المقادير التي ذكرناها، وتؤخذ الزكاة في وقت محدد من السنة، ولا تؤخذ مرة أخرى إلا عندما تمر عليها سنة، أي في الوقت نفسه من السنة الماضية<sup>(٥)</sup>، كما ان الحيوانات التي تستخدم للركوب أو العمل لا تؤخذ منها الزكاة<sup>(٦)</sup>.

أما زكاة الأموال الأخرى مثل الخنطة والشعير وغيرها، فإن نسب الزكاة كانت تختلف عما قدمناه، لأنها ترتبط بالأرض وكيفية سقيها والجهود المبذولة في الزراعة، إذ تدخل في هذه النسبة طريقة سقاية الأرض، فإذا كانت الأرض المزروعة بالمحاصيل أعلاه تسقى سيحاً من دون واسطة فيأخذ من تلك المحاصيل العشر، أما إذا كانت تسقى بواسطة فيؤخذ منها نصف العشر<sup>(٧)</sup>، ويشترط فيها أن تبلغ النصاب مثل بقية

١- هي نوع من انواع الخيول غير العربية، الزبيدي، تاج العروس، ١٣٨/٩.

٢- المفيد، المقنعة، ص ٢٤٦، الطوسي، الاستبصار، ١١/٢.

٣- زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٩٢، الكليني، الكافي، ٥٠٩/٣، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ١٤/٢.

٤- زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٩٢، الكليني، الكافي، ٥١٦/٣، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ١٤/٢.

٥- زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٩٢، الصدوق، الهداية، ص ١٧، الطوسي، النهاية، ص ١٨٢.

٦- الطوسي، الاستبصار، ٢٤/٢.

٧- الكليني، الكافي، ٥١٤/٣.



الأموال لتؤخذ منها الزكاة، وقد كان النصاب الذي أخذت منه الزكاة في عهد الإمام علي (عليه السلام) ثلاثمائة صاع<sup>(١)</sup>، لكن الفقهاء اختلفوا في تحديد الصاع لأنه مكيال وليس وحدة للوزن، والغلات تختلف في الخفة والثقل في الصاع، فمثلا صاع الحنطة أثقل من الشعير، كما ان صاع التمر غير المكبوس لا يأخذ حيزا مثل الحنطة في المكيال، وغير ذلك من الاختلافات، لكن يمكن تحديد النصاب بأنه ثمانمائة وسبعة وأربعون كيلو غراما<sup>(٢)</sup>، وسوف نبحث هذا الأمر عند الحديث عن العشر، أما الخضروات التي لا تبقى سنة كاملة، وتستخدم في الاستهلاك اليومي للناس، فقد أعفيت من الزكاة حتى لو كان ثمنها كبيرا، وكذلك أعفي القطن من الزكاة<sup>(٣)</sup>.

وهذه النسب التي قدمناها كانت تؤخذ في عهد الإمام من الأموال، وسار عليها المصدقين دون زيادة أو نقصان، ومن نفس الأصناف التي كانت مقررة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والإبل والبقر والغنم<sup>(٤)</sup>، لكن هذا لا يعني انه أعفى بقية الأموال من الزكاة، لأنها تؤخذ من الذرة وغيرها من الحبوب مثل السمسم والدخن<sup>(٥)</sup>، واتبع الخليفة في جباية الزكاة سياسة مالية هدفها التخفيف عن المسلمين الذين يدفعون الزكاة، وهذه السياسة تقوم على أخذ زكاة الأموال من نفس هذه الأموال،

١- المفيد، المقنعة، ص ٢٣٦، الطوسي، المبسوط، ٢١٤.

٢- السيستاني، المسائل المنتخبة، ص ٢٣٥.

٣- الكليني، الكافي، ٣/ ٥١٠-٥١٢.

٤- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٠٩، الصدوق، الهداية، ١٦٩.

٥- الكليني، الكافي، ٣/ ٥١١، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٢٦٥، الأردبيلي، مجمع الفائدة،

٤/ ٤٣-٤٢، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ٩/ ٦١.

فمثلا كان يأخذ الإبل من الإبل والبقر من البقر والتمر من التمر<sup>(١)</sup>، وهذا الأمر لا يجعل أصحاب الصدقات يضطرون لبيع حيواناتهم ومنتجاتهم من أجل استحصال الأموال الأمر الذي قد يضر بهم، والأمر الثاني الذي اتبعه أن تنفق الأموال المجبأة في مناطقها، ولا تحمل إلى مناطق أخرى<sup>(٢)</sup>، وهذا الأمر يزيد من الترابط الاجتماعي بين المسلمين، لأن الموسرين الذين يدفعون من أموالهم تكون أموالهم عائدة على المحتاجين من أهل تلك المناطق، فيشعر المحتاجون إن هناك مجموعة من الذين يمتلكون الأموال يقتطعون جزءاً من أموالهم لتدفع لهؤلاء، فيختفي عندها الحقد الطبقي، وتسود المحبة بين أفراد المجتمع الإسلامي، وهذا هو الأمر الذي أراده الإسلام من تشريعه للزكاة.

أما المسلمون الذين يستحقون الزكاة فقد جاء ذكرهم في القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ومعنى الأصناف الثمانية عند فقهاء المسلمين: (الفقراء هم الذين لهم أموال لكنها دون كفايتهم، والمساكين هم الذين لا يملكون شيئاً، و[العاملين] عليها هم السعاة في جبايتها، والمؤلفة قلوبهم هم الذين أعطاهم رسول الله بعض الأموال ليحبب لهم الإسلام، ويأمن شرهم لاسيما انهم كانوا من أشد أعدائه، وفي الرقاب هم العبيد الذين يسعى الإسلام إلى تحريرهم، والغارمين هم من ركبتهم الديون من غير معصية لله تعالى، وفي سبيل الله فهو الجهاد، ويجوز استخدامه في عمارة الجسور والحج وتكفين الأموات،

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٢٥٢.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٢٥٢.

٣- سورة التوبة، الآية ٦٠.

الذين لا يجدون كفنًا، وابن السبيل هو المنقطع عن أهله<sup>(١)</sup>، لذلك لم تعط الزكاة لغير هذه الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، لكن هناك بعض الأصناف لم يعد لها وجود بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مثل المؤلفلة قلوبهم، لأن المسلمين أصبحوا قوة كبيرة، وأصبحت لهم دولة واسعة، ولا يمكن لمجموعة من الأشخاص أن يؤثروا عليها.

وقد وضع الإمام حدا معينًا لامتلاك المال ليكون المسلم مستحقًا للزكاة، وهذا الحد هو امتلاك المسلم لخمسين درهما فما فوق، أما دون هذا الحد فيكون مستحقًا للزكاة<sup>(٢)</sup>، لذلك كان أمر الزكاة يعتمد المعلومات التي يديها الشخص نفسه، لأن الدولة لا تستطيع تحديد الأشخاص الذين يمتلكون الأموال من غيرهم، لاسيما تلك الأموال التي تسمى الباطنة، وهي الذهب والفضة لأنها يمكن إخفاؤها، على عكس الأموال الظاهرة مثل الماشية والحبوب والثمار، التي لا يمكن للإنسان أن يخفيها<sup>(٣)</sup>، وبهذا يكون المسلم المستحق للزكاة من الفقراء والمساكين وغيرهم هم الذين يبينون للدولة حاجتهم، كذلك المسلمون الذين في أموالهم زكاة، هم الذين يبادرون إلى دفع المستحقات التي في أموالهم للدولة من أجل توزيعها على المستحقين، وعلى الرغم من أن الإمام كان حريصًا جدًا على جباية هذه الأموال، لأنها تتعلق بمجموعة معدمة في المجتمع أولاً، كذلك أثر هذه الأموال في الترابط الاجتماعي ثانياً، وضرورة التمسك بسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي كان يرسل عمال الصدقات من

١- ابن زهرة الحلبي، غنية النزوع، ص ١٢٣، الحلبي، تذكرة الفقهاء، ١/ ٢٣٠.

٢- زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٩٣.

٣- الطوسي، المبسوط، ١/ ١٩٦.

أجل جمعها من المناطق المختلفة<sup>(١)</sup>، لكنه اتبع سياسة عدم الإكراه في جمع الزكاة، لأن الزكاة هي فريضة دينية تتعلق بعبادة المسلم، وآيات القرآن الكريم بينت للمسلمين أهمية دفعها، وحذرت من العقوبة الإلهية التي سيواجهها المسلم في الآخرة إذا امتنع عن دفعها، كما هو شأن بقية الفرائض مثل الصلاة والصوم وغيرها، لذلك لا توجد حاجة في إكراه المسلم على دفعها .

ومن أجل ذلك كانت السياسة المتبعة في عهد الإمام تعتمد بالدرجة الأساس على قبول هؤلاء أداء الزكاة، وهذا واضح من خلال التعليمات التي وضعها الإمام لعمال الصدقات، فعندما يرسل أحد العمال إلى منطقة من المناطق من أجل جباية الزكاة، يوصيه بعدم الدخول إلى بيوت المسلمين إلا بإذنهم، ولا يفرض عليهم دفع أموال الزكاة، بل يسألهم إن كان في أموالهم حقوق يؤدوها للدولة، فإذا قال أحدهم إنه لا توجد في أمواله زكاة يدفعها لهذا العامل، فلا يجوز له أن يرد على صاحب المال ويجبره على دفع الزكاة<sup>(٢)</sup>، لأن هذا الأمر يتعلق بإيمان الشخص ومدى تمسكه بالإسلام، وهي قضية بين العبد وربّه كما هو شأن الفرائض الأخرى، وهذا يعني أن الإمام علياً (عليه السلام) ربط بين موافقة صاحب المال في دفع الزكاة وبين جبايتها، فأمر المصدق أن يجبي الزكاة وفق رغبة أصحاب الأموال، وحتى إذا أبدى هؤلاء الاستعداد في دفع الزكاة، فإن المصدق لا يجوز له أن يأخذ من الأموال من دون إذن صاحبها<sup>(٣)</sup>.

١- الطوسي، المبسوط، ١/ ٢٤٤.

٢- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٣٦، المفيد، المنفعة، ص ٢٥٤، الطوسي، الخلاف، ٢/ ٢٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٥١.

٣- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٣٦، المفيد، المنفعة، ص ٢٥٤، الطوسي، الخلاف، ٢/ ٢٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٥١.

أما الطريقة التي وضعها الإمام علي لجباية الزكاة، فقد كانت تعتمد أسلوب اللين والرفق مع أصحاب الأموال، وإشعارهم بأنهم سادة أموالهم وليس للدولة الحق في التسلط عليهم، وهذا يتناسب مع تعاليم الإسلام المبنية على الحرية واحترام الإنسان، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال توصيات الإمام علي لعمال الصدقات، إذ يعرف المصدق بمهمته المحددة التي أرسل من أجلها، والتي تتلخص بأخذ أموال الزكاة فقط دون أن تكون له أي سلطة على صاحب المال، لأن هذا المال هو ملك لصاحبه وليس للدولة، إلا نسبة قليلة منه، وهذه النسبة لا تستطيع الدولة استيفاءها دون موافقته، لذلك يجب أن يعرف المصدق صلاحياته البسيطة التي أعطها له الإمام: (فإذا قدمت فانزل بئاهم من غير أن تخالط بيوتهم، ثم امض إليهم بسكينة ووقار حتى تقوم بينهم، فتسلم عليهم، ثم قل: يا عباد الله أرسلني إليكم ولي الله، لآخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم حق فتؤدوه إلى وليه، فإن قال لك قائل: لا، فلا تراجع، وإن أنعم لك منهم منعم، فانطلق معه من غير أن تخيفه، أو تعده إلا خيراً، فإذا أتيت ماله فلا تأخذه إلا بإذنه، فإن أكثره له)<sup>(١)</sup>، وهذه الصلاحيات تتلخص بأن يدخل مع صاحب المال، ويقسم المال إذا كان ماشية أو غيرها إلى قسمين، ويختار صاحب المال أحدهما، ثم يقسم الجزء الآخر إلى قسمين، فيختار صاحب المال أحدهما، ويفعل ذلك عدة مرات حتى يصل إلى مبلغ الزكاة، ومع هذا التساهل في جباية الزكاة فإن الإمام يوصي المصدق في حالة طلب صاحب المال تأجيل الدفع أن يمهل ولا يلح عليه في التسديد ويبقي هذه المسألة مرتبطة به (وقل: يا عبد الله أتأذن لي في دخول مالك؟ فإذا أذن لك فلا تدخله دخول متسلط عليه، ولا عنيف به، فاصدع المال صدعين، فخيره أي الصدعين شاء، فأيهما اختار فلا

١ - الكليني، الكافي، ٣/ ٥٣٦، المفيد، المقنعة، ص ٢٥٤.

تعرض له، ثم أصدع الباقي صدعين، ثم خيره، فأيهما اختار فلا تعرض له، فلا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله عز وجل في ماله، فإذا بقي ذلك فاقبض حق الله منه، وإن استقالك فأقله<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الإمام يوصي المصدق بالتساهل مع أصحاب الأموال، يشدد عليه أن يحافظ على هذه الأموال، ويراعي فيها تعاليم الإسلام، فلا يجوز له أن يأخذ من الماشية وغيرها إلا أفضل الأنواع، ولا يأخذ الرديء منها مثل الحيوانات التي تشكو من عاهات، لأنها زكاة لأموال المسلمين، والله تعالى أمرهم أن يعطوا أفضل الأنواع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وبعد جمع الأموال تعطى لموظفين يكونون مسؤولين عن نقلها إلى والي المنطقة من أجل توزيعها في المدينة نفسها أو الولاية التي جمعت فيها<sup>(٣)</sup>، وذلك وفقا للسياسة التي كانت مقررة في عهد الإمام علي (عليه السلام) في إنفاق الأموال التي تجمع من الولايات المختلفة في تلك الولايات<sup>(٤)</sup>، ولا يحمل من هذه الأموال إلى العاصمة إلا ما فاض عن حاجتها، لكن في بعض الحالات كان الإمام يوصي المصدق بإرسال الأموال إلى العاصمة، إذ تذكر إحدى الروايات إنه كتب إلى أحد المصدقين: (ثم احذر إلينا ما اجتمع عندك نصيره حيث أمر الله به)<sup>(٥)</sup>،

١- الطوسي، الخلاف، ٢/٢٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٥١.

٢- سورة البقرة، الآية ٢٦٧.

٣- الكليني، الكافي، ٣/٥٣٦، المفيد، المتقنة، ص ٢٥٤، الطوسي، الخلاف، ٢/٢٩، ابن أبي الحديد،

شرح نهج البلاغة، ١٥/١٥١.

٤- الطوسي، الخلاف، ٤/٢٢٨، ابن قدامة، المغني، ٢/٥٣١، ابن حجر، فتح الباري، ٣/٢٤٧.

٥- الكليني، الكافي، ٣/٥٣٦، المفيد، المتقنة، ص ٢٥٤.

وقد يكون السبب أن هذا المصدق كان يعمل في المناطق التابعة للكوفة، أو أن المنطقة التي يعمل بها المصدق، لا يتواجد فيها من المستحقين ما يغطي الأموال المأخوذة منها، وهذه الأموال التي طلب الإمام منه إرسالها هي ما تبقى عنده فقط.

وتدل النصوص التي بين أيدينا على أن الإمام علياً (عليه السلام) كان حريصاً جداً على أموال الزكاة، فلا يولي على هذه الأموال إلا من له ثقة بدينه وأمانته، على الرغم من ذلك يوصيه بأن يحافظ على هذه الأموال، لأنها تتعلق بحقوق الطبقة الفقيرة بالمجتمع الإسلامي، حتى أن الروايات تذكر أنه أوصى العمال الذين ينقلون أموال الزكاة من منطقة إلى أخرى أن يراعوا هذه الأموال لاسيما الحيوانات، إذ يجب عليه أن لا يفصل بين الحيوانات وبين صغارها، ولا يجهد الحيوانات بالركوب ويعدل بينها في هذه المسألة، ويسير بها سيرا بطيئاً ويمر بها على المراعي ومنابع المياه، حتى تصل إلى بيت المال وهي بحالة جيدة<sup>(١)</sup>.

لذلك يمكن القول إن الإمام علي الرغم من انشغاله بالحروب في عهده، وكثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقه، كان لا يترك أي جزئية مهما كانت بسيطة للصدفة، بل كان يباشر كل أمور الحكم بنفسه حتى يستطيع أن يكون قريباً من المسلمين، ويزداد هذا الأمر بصورة طردية مع الأموال، لأنها تتعلق بحياة المسلمين، وتمثل مصداقية الحكم وعدالته، وبما أن الإمام كان يمثل دولة دينية، فإن حرصه كان أكبر على أموال المسلمين، لأن ذلك ينعكس على الصورة المثالية التي أراد الإسلام تأسيسها.

١- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٣٧، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ٩٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،

## د - الفياء والغنائم

### ١ - الفياء

هي الأموال التي حصل عليها المسلمون دون قتال<sup>(١)</sup>، وتكون نقداً أو غيره ويدخل ضمنها الأراضي التي جلى عنها أصحابها وتركوها<sup>(٢)</sup>، وبينت آيات القرآن الكريم كيفية توزيع هذه الأموال: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُم مَّا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كِنٍّ اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كانت هناك مجموعة من أموال الفياء، ومن هذه الأموال التي أفاءها الله على رسوله أراضى بني النضير إحدى قبائل اليهود التي كانت تسكن المدينة، الذين وقعوا عهداً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينص على التعايش السلمى بينهم وبين المسلمين<sup>(٤)</sup>، إلا أنهم نقضوا هذا العهد عندما حاولوا اغتيال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك أجلاهم عن المدينة، واشترط عليهم أن لا يأخذوا معهم إلا ما حملته الابل<sup>(٥)</sup>، فكانت لهؤلاء أموال وأراضٍ كثيرة، حصل عليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من دون

١ - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٩ .

٢ - الحلي، المعبر، ٢/ ٦٣٣ .

٣ - سورة الحشر، الآيات ٦، ٧ .

٤ - ابن هشام، السيرة النبوية، ٢/ ٣٥١-٣٥٠ .

٥ - البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨- ١٩، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٣٢ .



قتال، فكان ينطبق عليها اسم الفيء، لكن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قام بتوزيع الأموال على المهاجرين بالتساوي، ولم يعط الأنصار من هذه الأموال إلا رجلين منهم هما سهل بن حنيف، وأبو دجاجة سماك بن خرشة، لأن المهاجرين كانوا محتاجين ولا يملكون شيئاً<sup>(١)</sup>، أما الأرض فقد أقطع منها بعض صحابته، فأعطى لأبي بكر وعبد الرحمن بن عوف وأبي دجاجة سماك بن خرشة الساعدي وغيرهم<sup>(٢)</sup>، واحتفظ بالباقي لنفسه ولم يوزعه، فكان ينفق منه على نفسه وأهله ويعطي منها من يشاء<sup>(٣)</sup>، استناداً إلى الآيات التي جاءت في سورة الحشر<sup>(٤)</sup>.

ثم توجه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى خيبر التي يسكنها اليهود لأنهم ساندوا الأحزاب التي حاصرت المدينة، واستطاع أن يفتح خمسة حصون من حصونها السبعة بالقوة، بينما فتح الحصنين الباقيين صلحا وهما الوطيح والسلام فكانت فيئا خالصا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٥)</sup>، ثم أن أهل فدك اليهود لما سمعوا بما جرى في خيبر، أرسلوا إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وصالحوه على أن يدفعوا نصف حاصلات أراضيهم له، فكانت هذه الأموال فيئا خالصا له<sup>(٦)</sup>.

وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يساعد المسلمين المحتاجين من

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨-١٩، المفيد، الإرشاد، ١/٩٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٩٣/٢٠٧.

٢- الشيباني، السير الكبير، ٢/٦١١، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/١٩٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩-٢٠.

٣- الشافعي، كتاب الأم، ٤/١٤٦، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩-٢٠، الطوسي، الخلاف، ٤/١٨٢.

٤- الشافعي، كتاب الام، ٤/١٤٦.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٣٨٩، الطوسي، المبسوط، ٨/١٣٣.

٦- ابن هشام، السيرة النبوية، ٣/٣٣٤، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٥٠، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٥، المفيد، الامالي، ص ٤٠.

أموال الفيء، ويشترى أيضاً أسلحة للمسلمين من تلك الأموال<sup>(١)</sup>، ولم يكن هناك اختلاف في حياة رسول الله على هذه الأموال، لأن القرآن واضح في تحديد الجهة التي يحق لها امتلاكها، وقد أكد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما طلب منه عمر بن الخطاب توزيع أراضي بني النضير، بالقول: (لا أجعل شيئاً جعله الله لي دون المؤمنين مثل ما هو لهم)<sup>(٢)</sup>، لذلك تسالم المسلمون على هذا الأمر من دون اختلاف، إلا إنهم اختلفوا بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ أن الخليفة أبا بكر لم يعط هذه الأموال التي كانت ملكاً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لابنته فاطمة (عليها السلام) التي كانت وريثته<sup>(٣)</sup>، والتي استندت في مطالبتها إلى أمرين، هما الوراثة والهبة أو النحلة، كما تسميها المصادر الإسلامية، فأما الوراثة فهي أراضي الفيء التي كان يملكها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي عديدة مثل أراضي بني النضير وبعض أراضي خيبر ووادي القرى وغيرها<sup>(٤)</sup>، وأما الهبة فهي أرض فدك التي كانت ملكاً خالصاً لها، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منحها إياها في حياته<sup>(٥)</sup>، لكن الخليفة أبا بكر لم يعط فاطمة (عليها السلام) هذه الأراضي، مستندا في ذلك إلى حديث قال إنه سمعه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (إنا معشر

١- الشافعي، كتاب الأم، ٤/١٤٦، الواقدي، المغازي، ١/٣٧٧، الطوسي، الخلاف، ٤/١٨٢.

٢- الشيباني، السير الكبير، ٢/٦١١، الواقدي، المغازي، ١/٣٧٧.

٣- البخاري، صحيح البخاري، ٤/٤٢، مسلم، صحيح مسلم، ٥/١٥٥.

٤- للمزيد من المعلومات مرتضى العسكري، معالم المدرستين، ٢/١٣٠ وما بعدها.

٥- أبو يعلى، مسند أبي يعلى، ٢/٣٣٤، الصدوق، الامالي، ص ٦١٩، النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٣/٢٧، ابن عدي، الكامل، ٥/٨٤، المفيد، المنفعة، ص ٢٨٩، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ٤٣٠، السرخسي، المبسوط، ١٢/٢٩، الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ١/١٤٨، ابن كثير، تفسير ابن كثير، ٣/٣٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ٣/٧٦٧، السيوطي، الدر المنثور، ٤/١٧٧.

الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)، وسانده على هذا الأمر عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>، وأكثر المصادر تروي هذا الحديث عن أبي بكر ولم تروه عن غيره<sup>(٢)</sup>، على الرغم من أنه يتعارض مع القرآن الكريم الذي ذكر في آياته أن الأنبياء يورثون لأبنائهم ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا، وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا، يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾<sup>(٤)</sup>، لكن الخليفة أبا بكر لم يصدق دعوى السيدة فاطمة (عليها السلام) في فذك، على الرغم من أنها جاءت بشهود على كلامها، وهم زوجها علي وخادمتها أم أيمن وابناها الحسن والحسين<sup>(٥)</sup>، وحاججته بالقرآن إلا أن هذه المطالبة لم تكن ذات جدوى مع إصرار الخليفة على موقفه.

وعلى الرغم من أن الخليفة كان مدعياً عليها في ذكره أنه سمع الحديث أعلاه من النبي، لكنه لم يجلب شهوداً على صحة ادعائه وبالمقابل طالب السيدة فاطمة

١- مالك، الموطأ، ٩٩٣/٢، البخاري، صحيح البخاري، ٨/٤، مسلم، صحيح مسلم، ١٥٥/٥، الصنعاني، المصنف، ٤٧٢/٥، أبو داود، سنن أبي داود، ٢٣/٢، ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ٦١/٤، الطبراني، المعجم الأوسط، ٣٥٤/٧.

٢- للتفصيل راجع، مرتضى العسكري، معالم المدرستين، ١٤١/٢ وما بعدها.

٣- سورة النمل، الآية ١٦.

٤- سورة مريم، الآيات ٤-٧.

٥- ابن أبي شبة النميري، تاريخ المدينة، ١٩٩/١، النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٣٢/٣، العياشي، تفسير العياشي، ٢٨٧/٢، المفيد، المقنعة، ص ٢٨٩، السرخسي، المبسوط، ١٢٤/١٦، الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٤٨/٤، الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ٤٤٤/١.

(عليها السلام) التي كانت الأرض تحت يدها، وعندما طالبه الإمام علي (عليه السلام) بهذا الأمر، استنادا إلى القاعدة القانونية الإسلامية (البينة على من ادعى) لم يفعل<sup>(١)</sup>، ورفض إرجاع هذه الأرض إلى فاطمة (عليها السلام)، ورفض أن يعطيها بقية أراضي الفيء التي كانت ملكا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، الأمر الذي أدى إلى أن تبقى السيدة فاطمة (عليها السلام) مخاصمة لأبي بكر حتى توفيت، وأوصت زوجها أن يدفنها ليلا، ولا يصلي عليها أبو بكر، أو أي شخص آخر من المسلمين، سوى عائلتها لأن موقفهم كان سلبيا من مطالبها<sup>(٢)</sup>، وهناك مفارقة في هذا الأمر، إذ لم يسترجع الخليفة أبو بكر الأراضي التي أعطها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لبعض الصحابة من أرض بني النضير، وهو أحد هؤلاء الصحابة الذين منحهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من تلك الأراضي، ولم يدع عليهم أن هذه الأراضي صدقة، بل انه عندما أدركته الوفاة منح بعضاً من حصته من تلك الأراضي إلى ابنته عائشة<sup>(٣)</sup>، كذلك فإن نساء النبي كن يسكن في بيوت النبي الملاصقة للمسجد، وهي أيضا كانت ملكا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن الخليفة لم يخرج نساءه من هذه البيوت، لأنها صدقة حسب ادعائه<sup>(٤)</sup>، وطلب من ابنته عائشة أن يدفن بجانب النبي في حجرتها التي ورثتها عن النبي<sup>(٥)</sup>.

١- أبو القاسم الكوفي، الاستغاثة، ١٢/١، الطبرسي، الاحتجاج، ١/١١٩-١٢٣، المجلسي، بحار الأنوار، ١٢٤/٢٩.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٤٨/٢، المسعودي، التنبيه والأشرف، ص ٢٥٠، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٠٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٤٦.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/١٩٥.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/٤٩٩-٥٠٠.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢٠٩.

لقد تصرف الخليفة أبو بكر بأموال الفيء التي كانت ملكاً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حسب رأيه الخاص، الذي يقضي بأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يأخذ من أموال الفيء نفقة أهله لسنة كاملة، وما بقي منها جعله لشراء السلاح، وهذا يعني أن الخليفة أبا بكر نقل ملكية هذه الأموال من ورثة النبي إلى الخليفة الذي أتى من بعده، وتصرف الخليفة عمر بن الخطاب بنفس الطريقة التي تصرف بها سلفه، لكن يبدو أنه بعد مدة من توليه الخلافة، أعاد أراضي بني النضير إلى ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يعد بقية الأراضي إليهم، ويمكن أن نستدل على ذلك من الرواية التي ذكرتها بعض المصادر، والتي تقول إن الإمام علياً (عليه السلام) والعباس بن عبد المطلب اختلفوا في إدارة أموال بني النضير، التي استطاع الإمام علي فيما بعد إدارتها لوحده<sup>(١)</sup>، ثم بقيت بيد أبنائه ولم ينازعهم أحد عليها<sup>(٢)</sup>، ومن خلال دراسة هذه الروايات يمكن أن نعرف أن هذه الإدارة لا تعني تملك الإمام علي (عليه السلام) لها بل الإشراف عليها فقط، لأنها سحبت منه في عهد الخليفة أبي بكر، وأصبحت ملكاً للخلافة، والخلفاء يتصرفون بها بالطريقة التي يريدونها، كذلك فإن الخليفة عمر لم يرجع كل أموال الفيء إلى الورثة مثل فديك وغيرها بل أرجع جزءاً منها<sup>(٣)</sup>، واشترط عليهم أن يعملوا بهذه الأموال وفق الطريقة التي وضعها قبله الخليفة أبو بكر، وتدلل الروايات التي على أن الخليفة عثمان أعطى فديك لابن عمه مروان بن الحكم<sup>(٤)</sup>، على أن بقية أموال الفيء كانت تحت سيطرة

١- الشافعي، كتاب الأم، ١٤٦/٤، البخاري، صحيح البخاري، ٤٢/٤.

٢- البخاري، صحيح البخاري، ٢٥/٥.

٣- مسلم، صحيح مسلم، ١٥٦/٥.

٤- أبو داود، سنن أبي داود، ٢٤/٢، أبو القاسم الكوفي، الاستغاثة، ٥١/١، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣٨٥/١، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٠١/٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،

الخلفاء يتصرفون بها وفق قناعاتهم.

واستمر الحال في عهد الخلفاء الثلاثة وفق الطريقة التي تعامل بها الخليفة أبو بكر مع أموال الفيء، إلا أن الخليفة عثمان بن عفان تصرف بطريقة تدل على أن تلك الأراضي ليست ملكا للخلافة، بل ملكا شخصيا له لذلك منح أراضي فدك لابن عمه مروان بن الحكم كما ذكرنا، أما الأراضي الجديدة التي أفاءها الله على المسلمين، فقد تعامل معها الخلفاء الثلاثة وفق المبدأ الذي أقره الخليفة أبو بكر، والذي يقضي بأن أموال وأراضي الفيء يتصرف بها الخليفة وفق ما يريده، لأنه ولي الأمر بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك اختلف تعاملهم مع أراضي الصلح التي حصل عليها المسلمون، وقد بينا ذلك في موضوع الخراج.

وعندما تولى الإمام علي الخلافة تصرف بأراضي الفيء بطريقة لا تختلف عن تعامل أبي بكر وعمر، إذ أبقاها ملكا للدولة، مع قناعته التامة بمشروعية المطالبة بتلك الأراضي، لاسيما أرض فدك التي منحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لابنته فاطمة (عليها السلام)، وقد بين ذلك في رسالته إلى واليه على البصرة عثمان بن حنيف: كانت عندنا فدك من كل ما أظلمت السماء، فشحت عليها نفوس قوم - أي أبو بكر وجماعته، وسخت عنها نفوس آخرين - أي الإمام علي وأسرته، ونعم الحكم الله..<sup>(١)</sup>، كما أكد الإمام علي أحقية أهل بيته بالخمس، وأنهم المعنيون بآية الخمس (نحن والله الذي عنى بذي القربى الذي قرننا بنفسه وبرسوله، فقال تعالى: فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله

١/١٩٨، ابن حجر، فتح الباري، ٦/١٤١، الشوكاني، نيل الأوطار، ٦/٥١.

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/٢٠٨.

شديد العقاب،.. ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً<sup>(١)</sup>، أما السبب الذي دفعه إلى عدم تغيير هذا الأمر، هو أنه كان يكره أن يقولوا فيه إنه خالف أبا بكر وعمر<sup>(٢)</sup>، في الوقت الذي كان يخوض فيه معارك مع مجاميع من المتمردين وفي مناطق مختلفة، وكان يحتاج إلى التأييد في هذه المعارك، والحقبة التي سبقت خلافته كانت قد وضعت فيها مجموعة من الأحكام لم تكن موجودة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لاسيما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فأخذها المسلمون بحكم المسلمات، لأنه حكم بعد فترة قليلة من وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والغالبية العظمى من المسلمين في الأمصار الإسلامية لم يلتقوا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو يسمعوا منه، وعرفوا أحكام الإسلام عن طريق الخليفة والولاة الذين كان يرسلهم إلى تلك المناطق، وهؤلاء الولاة لا يحق لهم الحديث كما يريدون، بل كما تريد الخلافة، حتى بلغ الأمر بالخليفة عمر بن الخطاب أن منع الولاة والصحابة المتوجهين إلى الأمصار من إشاعة أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، علما بأنها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، بحجة الخوف من اختلاط هذه الأحاديث بالقرآن الكريم، وخوفا على المسلمين من الانشغال بالأحاديث وترك الاهتمام بالقرآن، وهي حجج غير مقنعة، لأن الله سبحانه وتعالى حفظ القرآن من التحريف وغيره، بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، كما أن الأحاديث وسيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مهمة أيضا لأنها كما أسلفنا المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، وفي هذا الباب تذكر الروايات إنه أرسل جماعة من الصحابة إلى العراق،

١- الكليني، الكافي، ٦٣/٨، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/١٢٦.

٢- ابن سلمة، شرح معاني الأخبار، ٣/٣٠٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/٢٣١-٢٣٢.

٣- سورة الحجر، الآية ٩.

وعندما أرادوا الخروج إلى هناك مشى معهم إلى أطراف العاصمة، وقال لهم: (أتدرون لم شيعتكم؟ قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا، قال: إن مع ذلك حاجة، إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله، أمضوا وأنا شريككم، قال قرظة<sup>(١)</sup>: فما حدث بعده حديثا عن رسول الله)<sup>(٢)</sup>، والقسم الآخر من الصحابة الذين لم يشغلوا ووظائف إدارية في الولايات الإسلامية، فلم يكن لهم الحق بالذهاب إلى هناك إلا بإذن الخليفة، إذ فرضت عليهم أشبه بالإقامة الجبرية، فتذكر الروايات إن الصحابة ملوا من الخليفة عمر نتيجة لهذه السياسة (لم يمت عمر حتى ملته قريش وقد كان حصرهم بالمدينة وسألوه أن يأذن لهم في الخروج إلى البلاد فامتنع عليهم، وقال إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة انتشاركم في البلاد، حتى إن الرجل كان يستأذنه في غزو الروم أو الفرس، وهو ممن حبسه بالمدينة من قريش لاسيما المهاجرين، فيقول له: إن لك في غزوك مع رسول الله صلى الله عليه وآله ما يكفيك)<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لهذا الأمر أصبح من الصعب على الإمام علي (عليه السلام) أو غيره تغيير أي من الأحكام التي وضعها الخليفة أبو بكر أو عمر، لأن المسلمين في الولايات الإسلامية عرفوا أن هذه الأحكام هي جزء من الإسلام بعد أن عايشوها لمدة تزيد على خمس وعشرين سنة، وهم لا يفرقون بين ما وضعه الخليفة عمر وبين ما كان سائدا في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأي تغيير لشيء مما ألفوه يعني

١- قرظة بن كعب الأنصاري أحد الصحابة الذين أرسلهم عمر إلى العراق، وهو صاحب الرواية أعلاه.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٦، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ١٢/١، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ١٠٢/١.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٢٦/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/١١، المتقي الهندي، كنز العمال، ٧٦/١٤.



تحريفاً للإسلام، كما أن هذه الإجراءات التي اتخذها الخليفة عمر أدت إلى تقديس مقام الخليفة عمر بن الخطاب والخليفة أبي بكر، وقد رأينا في الفصل الأول كيف اشترط عبد الرحمن بن عوف إتباع سيرة الخليفين أساساً لتولي الخلافة، وكان رفض الإمام علي لهذا الشرط أحد أسباب استبعاده عن الخلافة وتولي عثمان بن عفان لها.

لقد كان الإمام علي يعرف صعوبة هذا الأمر، لاسيما أن الغالبية من جيشه كانوا من المسلمين الذين لم يلتقوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والذين عرفوا أحكام الإسلام عن طريق الخلافة، وقد جرب تغيير احد الأشياء التي وضعها الخليفة عمر، لكنه جوبه بمعارضة شديدة من جيشه والمسلمين في الكوفة، لأنهم اعتادوا على هذا الأمر لمدة طويلة، وفي هذا الأمر يقول الإمام علي: (لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا فريضة، وأعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعة فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي: يا أهل الإسلام غيرت سنة عمر ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعاً، ولقد خفت أن يثوروا في ناحية جانب عسكري)<sup>(١)</sup>، فإذا كان حال المسلمين بهذا الشكل مع أمر واضح وبسيط، فكيف يستطيع الإمام علي تغيير مسألة الخمس وتوزيع الغنائم والأموال، مع معرفتنا حب الإنسان الفطري

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٢٦/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/١٢، المتقي الهندي، كنز العمال، ٧٦/١٤.

- الكليني، الكافي، ٦٢/٨ - ٦٣، الطبرسي، الاحتجاج، ١/٣٩٣. لقد أمر الخليفة عمر المسلمين في شهر رمضان أن يصلوا بعد صلاة العشاء جماعة خلف إمام، وتسمى صلاة التراويح وما يزال قسم كبير من المسلمين يصلونها اليوم، على الرغم من معرفتهم بأنها لم تكن موجودة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك فهي صلاة ابتدعتها الخليفة عمر، وهو يقول عنها بعد أن طبقها الناس نعم البدعة هذه، ينظر البخاري، صحيح البخاري، ٢/٢٥١، ابن قدامة، المغني، ٧٩٨/١.

للمال وحرصه عليه، كما عبر القرآن الكريم ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾<sup>(١)</sup>، كذلك فإن قصر فترة خلافته وانشغاله بالإصلاح والحروب الداخلية جعلته يتخلى عن بعض الأمور لاسيما الخمس الذي كان من الممكن أن يتركه على اعتبار أنه يتعلق بحقوق خاصة له ولأسرته، وليست مثل بقية الأموال التي كانت للمسلمين ولا يستطيع أن يتركها، كما فعل مع القطائع التي منحها الخليفة عثمان، أو تغيير سياسة توزيع العطاء التي وضعها الخليفة عمر، لذلك يمكن القول إنه تنازل عن حقوقه الخاصة، ولم يسترجعها على الرغم من انه كان خليفة للمسلمين وقادراً على فعل هذا الأمر، والإجراء الذي اتخذه في هذا الشأن، هو انتزاع أرض فدك من يد مروان بن الحكم، وإرجاعها إلى ملكية الدولة، ويدل على ذلك ما أوردناه في أن الخليفة عثمان أقطعها لمروان<sup>(٢)</sup>، ثم ذكرت روايات أخرى أن معاوية أقطع أرض فدك لمروان بن الحكم بعد استشهاد الإمام علي وتولييه حكم المسلمين بالقوة<sup>(٣)</sup>، لذلك تصور بعض المؤرخين أن معاوية هو الذي أقطع هذه الأرض لمروان، والحقيقة إن الروايتين صحيحتان إذ أن الخليفة عثمان أقطعها لمروان، ثم أرجعها الإمام علي إلى ملكية الدولة، مع ما أرجع من الأموال التي أخذت من الدولة بغير حق، ثم أن معاوية قسمها على ثلاثة أقسام فأعطى لمروان ثلثاً وأعطى لعمر وبن عثمان بن عفان ثلثاً وأعطى لابنه يزيد ثلثها<sup>(٤)</sup>،

١- سورة الفجر، الآية ٢٠.

٢- أبو داود، سنن أبي داود، ٢/٢٤، أبو القاسم الكوفي، الاستغاثة، ١/٥١، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/٣٨٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٥/١٧٩، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٠١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/١٩٨، ابن حجر، فتح الباري، ٦/١٤١، الشوكاني، نيل الأوطار، ٦/٥١.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٣٨٨.

٤- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/٢١٦.

ثم انتزعها منه معاوية عندما عزله عن المدينة، وبعد ذلك أعادها إليه عندما أرجعه إلى ولاية المدينة مرة أخرى<sup>(١)</sup>، وعندما تولى مروان بن الحكم أخذ فدك كلها له<sup>(٢)</sup>.

## ٢. الغنائم

الغنائم هي ما حصل عليه المسلمون من أعدائهم عند القتال<sup>(٣)</sup>، وتقسم على خمسة أقسام، أربعة من هذه الأقسام توزع على المقاتلين الذين اشتركوا في المعركة، والقسم الأخير الذي يسمى الخمس يوزع وفق آية الغنائم: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ أُمَّتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، لذلك كان الأمر واضحاً في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في كيفية توزيع أموال الغنائم على المسلمين، وكانت أول غنيمة كبيرة حصل عليها المسلمون في معركة بدر، لكنهم اختلفوا في كيفية توزيعها، فالذين جمعوا هذه الغنائم ظنوا أنها لهم، وكذلك ظن الذين يجاربون، وقال الذين كانوا مسؤولين عن حماية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنهم يستحقون هذه الغنائم، فنزلت آية الأنفال التي بينت ملكية هذه الغنائم: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، فأصبحت هذه

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٨٨/٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ١٧٣/٤.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢١٦/١٦.

٣- الماوردى، الأحكام السلطانية، ص ٢٢١.

٤- سورة الأنفال، الآية ٤١.

٥- سورة الأنفال الآية ١.

الأموال التي حصلوا عليها في معركة بدر لله والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، الذي قام بتوزيعها على جميع من اشترك في هذه المعركة بالتساوي<sup>(١)</sup>.

وفي الحالات الفردية التي يخرج بها مجموعة من الصحابة في سرية ويحصلون على غنائم يؤخذ منها الخمس، ويوزع الباقي بالتساوي على المشتركين في تلك السرية، ومن الأمثلة على ذلك تقسيم الصحابي عبد الله بن جحش غنائم سرية نخلة بين أصحابه ممن اشترك في هذه السرية، بعد أن أخرج خمس الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منها<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض الحالات كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يوزع الأموال على المسلمين حتى لو لم تكن غنيمة، ومن الأمثلة على ذلك توزيعه أموال بني النضير على المسلمين، على الرغم من أنها لم تكن غنيمة لأن المسلمين لم يجاربوا فيها، بل كانت من الأموال التي أفاءها الله على رسوله، وهي ملك خالص للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن الحاجة التي كان يعاني منها المسلمون، لاسيما المهاجرون منهم دفعت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى توزيع الأموال التي حصل عليها من بني النضير على المهاجرين، ولم يعط الأنصار من هذه الأموال، لأنهم كانوا أفضل حالا من المهاجرين الذين يسكنون مع الأنصار في بيوتهم، فكان إجراؤه هذا يلائم الوضع القائم في المدينة، لكنه لم يوزع أراضي بني النضير بل أعطى بعض الصحابة منها فقط<sup>(٣)</sup>. وتعامل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الغنائم التي حصل عليها من خيبر بطريقة تختلف عن أموال بني النضير، لأن المسلمين دخلوا إلى خمسة

١- الواقدي، المغازي، ١/١٠٠، ١٠٣، الطبري، جامع البيان، ٩/٢٢٦.

٢- ابن هشام، السيرة النبوية، ٢/١٨٠.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/٤٩، المجلسي، بحار الأنوار، ١٩/١٦٢.

من حصونها السبعة بالقوة، فكانت هذه الحصون غنيمة لهم، بينما دخلوا إلى حصنين منها بدون قتال، فكانتا فياً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(١)</sup>، فقسم أموال الحصون الخمسة التي كانت غنيمة بالتساوي بين المسلمين، فنال كل واحد منهم حصة متساوية مع الآخرين، بعد أن أخذ خمس هذه الأموال<sup>(٢)</sup>، وورد في الروايات أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قسم أموال خيبر إلى ستة وثلاثين سهماً، نصفها له أي ثمانية عشر سهماً وهي أموال الفيء والنصف الآخر قسمه بين المسلمين بالتساوي<sup>(٣)</sup>، وكان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قسم السهم الواحد من السهام الثمانية عشر إلى مائة سهم فكان مجموعها ألف وثمانمائة سهم<sup>(٤)</sup>، بينما أبقى الأرض بيد أصحابها يزرعونها ويقاسمون المسلمين محصولها، ولم يوزعها على المسلمين<sup>(٥)</sup>.

ثم تعامل الرسول مع الغنائم التي حصلوا عليها من معركة حنين التي وقعت في السنة التاسعة للهجرة بين المسلمين وبين قبيلتي هوازن وقيظ اللتين كانتا جمعتهما الجموع من أجل محاربة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لأنهم كانوا يعتقدون أن المسلمين عندما فتحوا مكة كانت وجهتهم التالية مدينة الطائف،

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣٠١/٢، السرخسي، المبسوط، ٣/١٥.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣٠٦/٢.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١١٣/٢، أبو داود، سنن أبي داود، ٣٦/٢، السرخسي، المبسوط، ٢/١٥، الطوسي، المبسوط، ١٣٣/٨، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣١٧.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١١٣/٢، أبو داود، سنن أبي داود، ٣٧/٢، ابن حنبل، مسند أحمد، ٣٧/٤، السرخسي، المبسوط، ٣/١٥.

٥- الشافعي، كتاب الام، ٣٦/٢، البخاري، صحيح البخاري، ١١٣/٣، الطوسي، الخلاف، ٣/٤٧٥، ابن حزم، المحلى، ٢١٣/٨.

فجهزوا أنفسهم للحرب، وبالفعل وقعت هذه المعركة وانتهت بهزيمة قبيلة هوازن وحصول المسلمين على غنائم كبيرة جداً<sup>(١)</sup>، وكما أسلفنا كانت سياسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تقوم على المساواة في منح العطاء، لكنه أعطى مجموعة من القرشيين الذين أسلموا عند فتح مكة، وغيرهم من كبار زعماء القبائل العربية الذين لم يدخل الإسلام إلى قلوبهم بصورة مطلقة نسباً من الأموال قبل أن يعطي المسلمين من المهاجرين والأنصار ليتألفهم إلى الإسلام ويأمن شرهم، ومن هؤلاء أبو سفيان وولده معاوية ويزيد والنظر بن الحارث بن كلدة وحكيم بن حزام بن خويلد وأسيد ابن جارية وعيينة بن حصن الفزاري وغيرهم، ثم قسم الأموال الباقية بين المسلمين بالتساوي<sup>(٢)</sup>، لكن الذي يبدو أن الأنصار لم يرضوا بهذا التقسيم، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أعطى القرشيين هذه الأموال، إلا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أفتعهم بعد أن قال لهم: (يا معشر الأنصار، أما ترضون أن يرجع الناس بالشاء والبغير، وترجعوا برسول الله إلى رحالكم، قالوا: رضينا بك يا رسول الله حظاً وقسماً)<sup>(٣)</sup>.

وعلى ما تقدم فإن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قد تعامل مع توزيع الغنائم وفق آيات القرآن الكريم التي بينت كيفية التوزيع، وراعى الظروف الاقتصادية التي يمر بها المسلمون في كثير من الحالات، لكنه كان لا يعطي من لم يشترك في الفتوح من أموال الغنائم، ويؤكد هذا ما أورده ابن آدم في أن الغنائم كانت

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/١٤٩-١٥٦.

٢- ابن هشام، السيرة النبوية، ٤/١٢٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/١٥١-١٥٢، الكليني، الكافي، ٤١١/٢.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/١٥٤.

توزع على المقاتلين المشتركين في المعارك، أما الذين كانوا يعملون في أعمال أخرى مثل التجارة وغيرها فليس لهم من الغنائم حصة، إلا من كانوا محتاجين لا يملكون شيئاً<sup>(١)</sup>.

وكانت نسبة الخمس ثابتة تؤخذ من كل الغنائم في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يكن هناك اختلاف على هذه النسبة، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، يأخذها ويوزعها على المستحقين وفق آية الغنائم على ستة حصص هي: حصة لله وحصة لرسوله وحصة لذوي قربي الرسول، وثلاثة حصص لليتامى والمساكين وابن السبيل من أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٢)</sup>، وذلك لأن هؤلاء كانت محرمة عليهم الزكاة، ولا يأخذون مثل بقية الفقراء من هذه الأموال<sup>(٣)</sup>، لذلك خصصت لهم هذه النسب من أموال الخمس، وإن رأى الكثير من الفقهاء أن الفقراء والمساكين وابن السبيل المذكورين في الآية هم ليسوا فقط من أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بل من عامة المسلمين<sup>(٤)</sup>، لكن هذا الأمر لا يمكن قبوله لأن هؤلاء قد خصصت لهم نسب من أموال الزكاة، كما جاء في آيات القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>، كذلك فإن الروايات لم تذكر إن الرسول أعطى من الخمس لعموم فقراء المسلمين، بل أعطى

١- ابن آدم، كتاب الخراج، ص ١٩.

٢- المفيد، المقنعة، ص ٢٧٦، الحلي، تذكرة الفقهاء، ٥/٤٣٣.

٣- الكليني، الكافي، ٤/٥٩، الصدوق، الخصال، ص ٦٢، ابن قدامة، المغني، ٧/٣٣١.

٤- الشافعي، كتاب الام، ٤/١٥٤، الطوسي، الخلاف، ٤/٢١٧، الحلي، المعبر، ٢/٦٣٠.

٥- سورة التوبة، الآية ٦٠.

للمستحقين من أقربائه<sup>(١)</sup>، أما الاسهم الباقية فسهم الله يصرف في المصالح التي يراها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإن كان هناك اختلاف بين الفقهاء في هذا السهم، لأن قسماً منهم يقول إن هذا السهم هو واحد مع سهم الرسول فيكون الخمس خمسة اقسام<sup>(٢)</sup>، لكن هناك آخرون قالوا إن هذا السهم مستقل والخمس يوزع على ستة حصص<sup>(٣)</sup>، ويؤيد ذلك إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يعطي من الخمس لكسوة الكعبة ويعطي منه المحتاجين من المسلمين<sup>(٤)</sup>، أما سهم الرسول فقد كان ينفقه على نفسه وأهله<sup>(٥)</sup>، أما سهم ذوي القربى فهو لآل بيت رسول الله، وقد أعطاه لهم في حياته<sup>(٦)</sup>، وقد بيّن الإمام علي هذا الأمر في أكثر من مناسبة في أن ذوي القربى هم أهل البيت<sup>(٧)</sup>، ولم يختلف المسلمون فيما بينهم على إعطاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سهم ذوي القربى لأهل بيته، لكن الاختلاف وقع بعد وفاته، عندما تولى أبو بكر الخلافة، إذ أن السيدة فاطمة (عليها السلام) طالبت أبا بكر بالخمسة، لكنه لم يعطها إياه لأنه يرى انه ليس لهم، وإنما يصرف على مصالح

١- ابن سلمة، شرح معاني الآثار، ٣/ ٢٣٩، الحلي، المعبر، ٢/ ٦٣٠، ابن قدامة، المغني، ٧/ ٣٠٥.٣٠٤، النووي، المجموع، ١٩/ ٣٧٤.

٢- النووي، المجموع، ١٩/ ٣٧٤، ابن قدامة، المغني، ٧/ ٣٠١، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٥/ ٣٤٠.

٣- الصدوق، المقنع، ص ١٧١، الطوسي، المعبر، ٢/ ٦٢٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/ ٢٢٠، النووي، المجموع، ١٩/ ٣٧٣.

٤- النسائي، سنن النسائي، ٧/ ١٣٤-١٣٥، ابن قدامة، المغني، ٧/ ٣٠٠.

٥- الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ١٢٥، ١٢٧.

٦- الشافعي، الرسالة، ص ٦٨، النسائي، سنن النسائي، ٧/ ١٣٤، الكليني، الكافي، ١/ ٥٣٩، الصدوق، الهداية، ص ١٧٧، ابن حزم، المحلى، ٧/ ٣٢٨.

٧- الشافعي، كتاب الام، ٤/ ١٥٦، المفيد، المنفعة، ص ٢٧٦، الطبرسي، الاحتجاج، ١/ ٣٩٣.



المسلمين من أسلحة وغيرها<sup>(١)</sup>، واحتج عليها بأن الخمس هو شيء أعطاه الله لهم في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكنه عندما توفي عادت أموال الخمس لبيت المال، واستند في هذا الأمر إلى حديث قال إنه سمعه من رسول الله: (إذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم بعده)<sup>(٢)</sup>، وهذا الأمر غريب لأنه لا يوجد في القرآن والسنة ما يؤيد ذلك، والخليفة استند إلى رأي رآه في هذه الأموال، وهذا الرأي مفاده انهم لا يستحقون سوى جزء بسيط منها، وحتى هذا الجزء يكون حسب رأي الخليفة وهو الذي يتولى إنفاقه عليهم<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي لم يُرض السيدة فاطمة (عليها السلام) لأنها ترى أنه مخالف للقرآن وسنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم تطالبه بعد ذلك بأي شيء حتى توفيت<sup>(٤)</sup>، وحتى هذا الجزء من الخمس فإن أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حرموا منه في خلافة عمر بن الخطاب، ويتضح هذا من الروايات التي ذكرت أن سهم ذوي القربى كان يدفع لهم، لكن مجيء أموال كثيرة من الفتوح جعلت الخليفة عمر يتردد في دفعه كاملا لهم، وتعذر بأن المسلمين كانوا بحاجة إلى هذه الأموال<sup>(٥)</sup>، ثم ذكرت الروايات أن أنه كان

١- ابن حنبل، مسند احمد، ٤/١، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ١٢٨/٢.

٢- ابن حنبل، مسند احمد، ٤/١، أبو داود، سنن أبي داود، ٢٤/٢، أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ١١٩/١٢، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٠٣/٦، عبد الله بن قدامة، المغني، ٣٠٣.٣٠٢/٧، المتقي الهندي، كنز العمال، ٦٠٥/٥.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٥/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢١٩/١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٣١/٤.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٥/٢، البخاري، صحيح البخاري، ٤٢/٤.

٥- الشافعي، كتاب الام، ٤/١٥٦، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣٨٧.٣٨٦/١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ٣٤٧، ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ٥٢/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٠٨/٩٣.

مختلفاً مع أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في النسبة، فدفعت لهم قسماً من هذا المال حسب رأيه، لأنه يعتقد إن من حقه التصرف بهذه النسبة، إلا أنهم رفضوا استلام هذه الأموال، لأنها دون الحق المقرر لهم، ولم يطالبوا بعد ذلك بحقوقهم من الخمس<sup>(١)</sup>.

فكان تصرف الخلفاء الثلاثة مع أموال الغنائم وفق المبادئ التي وضعها الخليفة أبو بكر هي أن يوزعوا أربعة أخماس الغنيمة بين المقاتلين بعد أخذ الخمس من هذه الغنائم، لكن إنفاق هذا الخمس لم يكن كما كان عليه الحال في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل وفق طريقة جديدة وهي أن يبقوا ثلاثة سهام لمستحقيها وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل، لكن من عامة المسلمين وليس من أقارب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بني هاشم فقط، والسهام الثلاثة الباقية سهم الله والرسول وذوي القربى لم يعطوها لآل بيت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بل أنفقوها في شراء الأسلحة وغيرها من مصالح المسلمين<sup>(٢)</sup>، ونتيجة للفتوح الكبيرة التي شهدتها الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الثلاثة، سواء في العراق وبلاد الشام وفي مصر والمغرب وبلاد فارس، تدفقت أموال الغنائم إلى بيت المال بكميات كبيرة جداً، وكما قدمنا فإن الغنائم كانت تقسم في عهدهم على المقاتلين الذين اشتركوا في هذه المعارك، بعد خصم نسبة الخمس منها.

١- أبو داود، سنن أبي داود، ٢٦/٢، النسائي، سنن النسائي، ١٢٩/٧، الطوسي، الخلاف، ٢١٦/٤، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٤٥/٦، السرخسي، المبسوط، ١١/١٠.

٢- النسائي، سنن النسائي، ١٣٣/٧، الطبري، جامع البيان، ١٠/١٠، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ١٢٨/٢، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٤٣/٦، ابن قدامة، المغني، ٣٠٣/٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ٣٢٤/٢.

وفي عهد الإمام علي (عليه السلام) فإن الغنائم التي كانت واردة للدولة قليلة، وذلك لتوقف الفتوح في عهده، لكنه حصل على بعض الغنائم من المعارك التي خاضها، والتي يمكن من خلال دراستها التعرف على تعامله مع هذا المورد المالي، لكن قبل الخوض في هذا الموضوع، لا بد أن نتعرف على الأسباب التي أدت إلى توقف الفتوحات في عهد الإمام علي (عليه السلام)، والتي قد يتبادر إلى الذهن أن أسبابها تعود إلى الحروب الداخلية التي شهدتها في خلافته، على الرغم من أن هذا الأمر يحمل جانباً من الصحة، لأن الخليفة وجه جزءاً كبيراً من جهده إلى القضاء على حركات التمرد، لكن الذي يبدو أنه كان له رأي في مسألة الفتوحات، إذ لم يتبع السياسة التي كانت سائدة في عهد الخلفاء الذين سبقوه والمتمثلة بكثرة الفتوح، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم إيمانه بأهداف هذه الفتوح، فعلى الرغم من أن التاريخ يشهد أن النسبة الغالبة من المسلمين الذين اشتركوا في هذه الفتوح كان هدفهم نشر الإسلام والجهاد في سبيل الله، ولم يكن هدفهم الرئيس الحصول على الغنائم، إلا أن هذا لا يعني أن الجميع كانوا بنفس المستوى، فقد أشارت الروايات التاريخية إلى أن أهداف الكثير من الفتوح كانت الحصول على الغنائم أكثر من أي شيء آخر، وسنسوق بعض الأمثلة التاريخية على هذا الأمر.

ذكرت الروايات التاريخية أن الخليفة عمر بن الخطاب عندما تولى الخلافة أرسل أبا عبيد الثقفي إلى العراق من أجل إكمال فتوحه التي ابتدأت في عهد الخليفة أبي بكر، فأقبل هذا القائد (لا يمر بقوم من العرب إلا رغبهم في الجهاد والغنيمة فصحبه خلق)<sup>(١)</sup>، وفي هذا دلالة على أن قسماً من المسلمين كان يدفعهم إلى الفتوح الجهاد في سبيل الله ونشر الإسلام، والقسم الآخر من قبائل العرب اشتركت في الفتوح من

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٢-١٥٣.

أجل الغنائم، ويمكن أن نتعرف على هذا الأمر من خلال الرواية التي تذكر أن المسلمين لم يقدموا على الذهاب إلى العراق لخطورة المعارك فيه، وقوة الساسانيين الذين كانوا يحكمون العراق في ذلك العهد، لاسيما بعد أن خسر المسلمون في معركة الجسر، وقتل القائد المسلم أبو عبيد الثقفي ومعه عدد كبير من المسلمين<sup>(١)</sup>، لذلك أضطر الخليفة عمر إلى ترغيب القبائل العربية في الذهاب إلى العراق مقابل قسم كبير من الغنائم: (ثم أن عمر ندب الناس إلى العراق فجعلوا يتحامونه ويتناقلون عنه، حتى هم أن يغزوا بنفسه، وقدم عليه خلق من الأزد يريدون غزو الشام فدعاهم إلى العراق، ورغبهم في غناء آل كسرى، فردوا الاختيار اليه فأمرهم بالشخص، وقدم جرير بن عبد الله من السراة في بجيلة، فسأل أن يأتي العراق على أن يعطى وقومه ربع ما غلبوا عليه، فأجابه عمر إلى ذلك، فسار نحو العراق)<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن قسماً كبيراً من المسلمين كانت تدفعهم الغنائم للاشتراك في الفتوح.

وفي عهد الخليفة عثمان أصبحت الغنائم اهم الرئيس لكثير من القادة والولاة الأمويين الذين سيطروا على مرافق الدولة، لاسيما مع كثرة الأعطيات التي كان يمنحها الخليفة لهم كما قدمنا في الفصل الأول، فأخذ الولاة الأمويون يتسابقون على الفتوح، ومن الأمثلة على ذلك إن سعيد بن العاص الأموي والي الكوفة، وعبد الله بن عامر الأموي والي البصرة كانوا يتسابقون على فتح المناطق الواقعة في الجهة الشرقية للعراق<sup>(٣)</sup>، لأن المنطقة التي يفتحها أهل الكوفة تكون تابعة لهم ماليا وإداريا، وكذلك المناطق التي يفتحها أهل البصرة، ومن الأمثلة الأخرى إن معاوية والي الشام أرسل

١- البلاذري، فتوح البلدان، ١٥٣.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٤.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٠١.

حملة من أجل فتح أرمينيا، إلا أنها واجهت مقاومة كبيرة، فاضطر القائد إلى طلب المعونة العسكرية من الخليفة عثمان، الذي كتب بدوره إلى معاوية والي الشام من أجل إرسال المساعدة: (فكتب إلى عثمان يسأله المدد، فكتب إلى معاوية يسأله أن يشخص إليه من أهل الشام والجزيرة قوما ممن يرغب في الجهاد والغنيمة)<sup>(١)</sup>، وعندما حدث التمرد ضد الخليفة عثمان بن عفان، جمع الأخير مستشاريه من بني أمية من أجل معرفة كيفية التعامل مع المعارضين على سياسته، وهؤلاء أشاروا على الخليفة بآراء مختلفة، والذي يهمننا من هذه الآراء ما اقترحه والي البصرة عبد الله بن عامر، ونصه (رأيي لك يا أمير المؤمنين أن تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك، وأن تجمرهم في المغازي، حتى يذلوا لك، فلا يكون همة أحدهم إلا نفسه، وما هو فيه من دبرة دابته وقمل فروته)، وبالفعل طبق الخليفة عثمان هذا الأمر فوجه عماله وولاته (بالتضييق على من قبلهم وأمرهم بتجمير الناس في البعوث)<sup>(٢)</sup>.

ولو نظرنا إلى هذه الروايات بصورة جيدة، نجد بعض الذين اشتركوا في الفتوح وبعض قادتها لم تكن تهمهم مصالح الإسلام العليا، بل كانت من أجل إرضاء طموحاتهم وإشباع غرورهم، لاسيما مع المكاسب المادية المتحققة من هذه الفتوح، كما استخدموها من أجل تقوية أمرهم وتوسيع نفوذهم ونفي المعارضين على سياساتهم، لذلك لم يكن الجهاد ونشر الإسلام بحسب هؤلاء إلا شعاراً يخدم أهدافهم.

أما موقف الإمام علي (عليه السلام) من مسألة الفتوح، فلم تبينه لنا الروايات بصورة واضحة، لكن نستطيع أن نتعرف على موقفه منها من خلال دراسة السياسة التي اتبعها الإمام في خلافته والمتعلقة بالفتوح، كذلك بعض الروايات التي أشارت

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٢٢.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٧٣.

إلى موقفه منها في عهد الخلفاء الذين سبقوه، إذ تذكر الروايات أن الخليفة عمر بن الخطاب اقترح على الإمام علي (عليه السلام) قيادة الجيش الإسلامي المتوجه إلى العراق، بعدما جمع الفرس قوات كبيرة من أجل القضاء على الجيش الإسلامي المتواجد هناك، إلا أنه رفض هذا الأمر ولم يستجب لرغبة الخليفة<sup>(١)</sup>، ولم يشارك في أي من الفتوح التي حدثت في عهد الخلفاء الثلاثة، سواء في الذهاب إلى المناطق المفتوحة، أو قيادة الجيوش المتوجهة للفتح، على الرغم من الخبرة العسكرية التي كان يتمتع بها، والتي كان يعرفها المسلمون، إذ كان يقود الكثير من الحملات في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويحمل رايته في كل المعارك التي خاضها ضد المشركين.

أما الرواية التي ذكرتها المصادر التاريخية، والتي تتضمن مشورة للإمام علي (عليه السلام) على الخليفة عمر بن الخطاب في مسألة الفتوح، فهي لا تدل على اشتراكه في هذه الفتوحات كما سنوضح ذلك، إذ تذكر هذه الرواية أن الخليفة جمع الصحابة، عندما علم باجتماع الفرس قرب مدينة نهاوند من أجل استشارتهم في الإجراء المناسب لهذه المشكلة، فكان للصحابة آراء متعددة، ومن الآراء التي طرحت عليه، ما اقترحه عثمان بن عفان على الخليفة (أرى يا أمير المؤمنين أن تكتب إلى أهل الشام فيسيروا من شامهم، وتكتب إلى أهل اليمن فيسيروا من يمنهم، ثم تسير أنت بأهل الحرمين إلى المصريين، البصرة والكوفة، فتلقى جمع المشركين بجمع المسلمين)، لكن الخليفة لم يقتنع بهذه الآراء، وطلب من الإمام علي (عليه السلام) أن يبين رأيه في هذه المسألة، فكان رأي الإمام (عليه السلام) هو (أقم مكانك، واكتب إلى أهل الكوفة، فإنهم أعلام العرب ورؤساؤهم، وليشخص منهم الثلثان، وليقم الثلث، واكتب إلى

١ - البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٥.

أهل البصرة أن يمدونهم ببعض ما عندهم، ولا تشخص الشام ولا اليمن، إنك إن أشخصت أهل الشام من شامهم، سارت الروم إلى ذراريهم، وإن أشخصت أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة إلى ذراريهم، ومتى شخصت من هذه الأرض، انتقضت عليك الأرض من أطرافها وأقطارها، حتى يكون ما تدع وراءك أهم إليك مما بين يديك من العورات والعيالات، إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدا قالوا هذا أمير العرب وأصلهم، فكان ذلك أشد لقلبهم عليك، وأما ما ذكرت من مسير القوم، فإن الله هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر على تغيير ما يكره، وأما ما ذكرت من عددهم، فإننا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة، ولكننا كنا نقاتل بالصبر والنصر<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية لا تدل على اشتراكه في الفتوح، بل هو رأي أدلى به من أجل مصلحة الإسلام والمسلمين، لما رأى أن الخطر الذي يشكله الفرس في تلك المرحلة قد يؤدي إلى إنهاء الإسلام، كذلك فإن جيوش المسلمين في تلك المرحلة كانت تقاتل عند حدود العراق، وهذه المنطقة على الرغم من سيطرة الساسانيين عليها، فإنها كانت منطقة سكن القبائل العربية.

وإذا انتقلنا إلى خلافة الإمام علي (عليه السلام) نجد أن القوة العسكرية التي يمتلكها والمقاتلين المنتشرين في أمصار الدولة الإسلامية كانوا قادرين على الاستمرار بالفتوحات، وهذا يعني ان الحرب الداخلية التي شهدتها خلافته لم تكن السبب في توقف هذه الفتوحات، بل انه أراد تنظيم أمور الدولة من الداخل، وحماية الإسلام وتحقيق العدالة بين المسلمين، وابعاد أصحاب المصالح والنفعيين عن مراكز القوة في الدولة الإسلامية، لاسيما أن الفتوح استغلت من قبل الكثير من الولاة والقادة

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢١١- ٢١٢، المفيد، الإرشاد، ١/ ٢٠٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/ ٩٩- ١٠٠.

من أجل جمع الثروات، فلم يكن همّ هؤلاء نشر الإسلام أو تحقيق أهدافه بقدر الحصول على الغنائم، لكن هذا الأمر لم يكن عاماً عند جميع المسلمين المشتركين في هذه الفتوح، لأنّ قسماً كبيراً منهم كان من الصحابة والتابعين الذين آمنوا بمبادئ الإسلام السامية، وكانوا مستعدين لبذل أنفسهم في سبيل تحقيق أهدافه، ولم تكن الغنائم المتحصلة من هذه الفتوح تهمهم كثيراً، لذلك فإنّ الإمام علياً كان يعي هذه الحقيقة، ويريد أن يوصل المسلمين إلى قناعة مفادها أن مبادئ الإسلام أكبر من مجموعة من الأموال، لذلك أوقف كل الفتوح على الرغم من أنه كان يمتلك القدرة والقوة على الاستمرار فيها، من أجل إعادة تنظيم الدولة الإسلامية من الداخل، وتربية المسلمين على مبادئ الإسلام.

ولتأكيد ما ذهبنا إليه سنسوق بعض الأمثلة على القوة التي كانت تمتلكها الخلافة في عهد الإمام علي، إذ تذكر الروايات أن الإمام علياً (عليه السلام) خير المسلمين قبل معركة صفين بين الذهاب إلى هذه المعركة أو الخروج من الكوفة، والذهاب إلى الحدود الشمالية الشرقية للدولة الإسلامية، لصد غارات الديلم المستمرة على تلك الحدود، فخرج إلى تلك المنطقة أربعة آلاف مقاتل أو خمسة آلاف<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى انه أرسل حملة إلى تلك المنطقة بقيادة الربيع بن خثيم<sup>(٢)</sup>.

وعندما تمرت بعض المدن على الخلافة بعد معركة صفين، استطاع الإمام علي

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩٤، وهؤلاء كانوا يسكنون في منطقة تسمى بلاد الديلم وهي محاذية لمدينة قزوين، ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/ ٣٤٢-٣٤٣.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٨٦، وهو أحد التابعين ومن الزهاد المعروفين ومعروف بولائه للإمام علي، ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/ ١٨٢-١٩٣.



إخضاع هذه المدن بسرعة كبيرة جداً، ومن المدن التي تمردت مدينة اصطخر، فأرسل والي البصرة عبد الله بن عباس حملة عسكرية من أجل السيطرة عليها<sup>(١)</sup>، كما أرسل والي البصرة بأمر الخليفة حملة أخرى إلى مدينة سجستان تعدادها أربعة آلاف مقاتل من أجل السيطرة عليها إثر تمردها<sup>(٢)</sup>، وعندما تمردت مدينة خراسان أرسلت الخلافة حملة للقضاء على هذا التمرد<sup>(٣)</sup>.

كذلك فإن الحملات التي كانت ترسلها الخلافة لمطاردة المتمردين من أتباع معاوية، تدل على قدرة الخلافة على مواصلة الفتوح، لكن الخليفة استثنى عن هذه الفكرة، عندما رأى أن قسماً كبيراً من المسلمين لا يفرقون بين الغنيمة، وبين أهداف الإسلام العليا، فأصبحت الأموال هي الهدف الرئيس لكثير من القادة والجنود، وهذا ما كان يخشاه الإمام علي (عليه السلام). لكن المدة التي قضاها الإمام علي (عليه السلام) في الخلافة لم تكن كافية من أجل تغيير هذا الواقع، لذلك بعد وفاته عادت الأمور إلى ما كانت عليه، بل زاد الوضع سوءاً عندما استلم معاوية والأمويين حكم الدولة الإسلامية، فأخرجوا جيوش المسلمين لتحارب في الشرق والغرب من أجل الغنائم، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الموضوع، لا نريد الخوض فيها تجنباً للإطالة، وسنكتفي بمثال واحد على هذا الأمر ذكرته بعض المصادر التاريخية، مفاده أن أحد قادة المسلمين المتوجهين إلى منطقة خراسان أصاب غنائم كثيرة في تلك المنطقة، لذلك كتب زياد بن أبيه والي العراق في عهد معاوية إلى ذلك القائد: أما بعد فإن

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٣.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٦.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/٤٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٥٧.

أمير المؤمنين كتب ليصطفي له البيضاء والصفرَاء، ولا يقسم بين المسلمين ذهباً ولا فضة، فرفض ذلك القائد هذا الأمر؛ لأن هذه الغنائم ليست من حق معاوية بل هي حقوق الجنود، فقسمها بين الجنود ولم يلتزم بأمر معاوية، لذلك حبسه وقيده حتى مات في قيوده<sup>(١)</sup>. وهذا الأمر يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الفتوح أصبحت وسيلة لجمع الأموال، وإسباغ غرور الكثير من القادة والحكام، وأصبح الإسلام مجرد شعار يخدم هؤلاء في مجال تقوية سلطانهم.

ومن أجل أن نفهم طبيعة الغنائم في عهد الإمام علي (عليه السلام)، كونها أحد مصادر بيت المال في عهده، لا بد لنا أن نأخذ بعض النماذج على تعامله معها، إذ تذكر الروايات أن الإمام علياً خاض معركة الجمل مع الناكثين لبيعته في البصرة، الذين كان يقودهم الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله والسيدة عائشة زوجة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي صاحبة الجمل الذي سميت المعركة باسمه، وانتهت هذه المعركة بانتصار الإمام علي (عليه السلام) عليهم ومقتل طلحة والزبير، فتعامل الإمام علي (عليه السلام) مع غنائم هذه المعركة وفق تعاليم الإسلام، فلم يأخذ كل الأموال التي خلفها المنهزمون في هذه المعركة، إذ قسم بين الجنود ما وجده من أسلحة كانوا يقاتلون بها<sup>(٢)</sup>، أما أموال هؤلاء المقاتلين في البصرة فلم يقسمها، على الرغم من أن جنوده أرادوا منه تقسيمها عليهم، لأنه كان يرى أنهم مسلمون تحرم أموالهم بحرمة الإسلام<sup>(٣)</sup>، إلا أن بعض الروايات تدل على أنه قسم الأموال بين

١- ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ٧/٢٧٠، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/١٨٧، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ٣/٤٤٢، ابن حجر، الإصابة، ٢/٣٨١.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢٦٢، يحيى بن الحسين، الأحكام، ٢/٥٠٧، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/٣٩٥، ابن حزم، المحلى، ١١/١٠٣.

٣- الطوسي، المبسوط، ٧/٢٦٦، السرخسي، المبسوط، ١٠/١٢٦، الحلي، مختلف الشيعة، ٤/٤٥٠.

المقاتلين الذين اشتركوا في المعركة<sup>(١)</sup>، ويمكن أن نجمع بين الروايتين بأن الإمام علياً قسم الأسلحة التي قاتل بها هؤلاء والحيوانات وغيرها بين المقاتلين، ومنع أصحابه من الاستيلاء على الأموال الموجودة خارج المعسكر الذي قاتلوا فيه، أي الأموال التي كانت موجودة في البصرة<sup>(٢)</sup>.

وكان تعامل الإمام علي مع الأموال التي غنمها أصحابه من معركة النهروان مع الخوارج الذين انشقوا عن جيشه، بنفس الطريقة؛ إذ قسم بين جنوده الأسلحة وغيرها من الأموال التي استعملوها في المعركة بين المقاتلين<sup>(٣)</sup>.

لذلك يمكن القول إن المعارك الثلاث التي خاضها الإمام علي، كانت مع مجموعات من المسلمين، لذلك لم يتبع السياسة التي اتبعها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع غير المسلمين بأخذ جميع أموالهم وتقسيمها على المقاتلين، فاكتفى الإمام بتجريدهم من الأسلحة وغيرها من المعدات، التي استعملوها في المعارك وقسمها بين المقاتلين.

١- الشافعي، كتاب الأم، ٤/٢٣٨، يحيى بن الحسين، الأحكام، ٢/٥٠٧، ابن قدامة، المغني، ١٠/٦٥، الحلبي، مختلف الشيعة، ٤/٤٥٢، ٤٥٣.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/٣٩٥.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٧٥.

## هـ - العشر

### ١ - عشر الأرض

تعد ضريبة العشر التي تفرض على الأراضي التي يملكها المسلمون من الموارد المهمة لبيت المال، وتتخذ من الأرض التي يملكها المسلم أو التي أسلم عليها أصحابها، لكن هناك تفاوتاً في نسبة هذه الضريبة، إذ يؤخذ العشر كاملاً من الأراضي التي تسقى بماء المطر، والأراضي المزروعة بالأشجار التي لا تحتاج إلى سقي، ويؤخذ نصف العشر من الأراضي التي تسقى بآلات السقي<sup>(١)</sup>.

وهذه النسب من الضريبة حددها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما جاءه أهل اليمن ليعلنوا إسلامهم في السنة التاسعة للهجرة التي تسمى عام الوفود، فأخذ العشر كاملاً من الأراضي التي يسقيها المطر، ونصف العشر من الأراضي التي تسقى بالآلات<sup>(٢)</sup>، كذلك تعامل مع أراضي البحرين وفق مبدأين فأخذ الخراج على النصف من الأراضي التي لم يدخل أهلها الإسلام<sup>(٣)</sup>، وأخذ العشر من الذين عرض عليهم الإسلام وأسلموا<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أن العشر قرره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على أراضي المسلمين كضريبة لبيت المال، شملت المسلمين الذين يمتلكون الأراضي، وامتدت إلى الأشخاص الذين دخلوا الإسلام من أهل الكتاب، وهؤلاء أعفوا من ضريبة

١ - الصدوق، المقنع، ص ١٥٦، المفيد، المقنعة، ص ٢٣٦.

٢ - ابن هشام، السيرة النبوية، ٤ / ١٩٤ - ١٩٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٠.

٣ - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٥.

٤ - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٥.

الجزية التي كانوا يدفعونها نتيجة لبقائهم على دينهم، لكن هذا الإعفاء لا يشمل الذين يعملون بأراضي الخراج، لأن هذه الأراضي مملوكة للدولة، ولا تسقط عنها الضريبة حتى لو دخل الشخص الذي يعمل عليها إلى الإسلام، لأن عمله فيها كان بناءً على اتفاق مع الدولة الإسلامية، يدفع بموجبها نسبة متفقاً عليها إما حسب مساحة الأرض أو نسبة المنتج من هذه الأرض .

كذلك فإن العشر لا يجتمع مع الخراج، لأن الأرض إما أن تكون لمسلم فلا يؤخذ منها إلا العشر، أو أن تكون فتحت صلحا، فلا يدفع أهلها إلا نسبة معينة من المال بالاتفاق مع المسلمين، وهذه النسبة من المال إما أن توضع على الأشخاص فتسمى الجزية<sup>(١)</sup>، أو على الأرض فتسمى الخراج، لكن المسلمين ليس لهم الحق بامتلاك هذه الأرض، أو أن تكون الأرض فتحت بالقوة، فتكون ملكاً للدولة الإسلامية، لذلك فإن العشر يتعلق بالأراضي التي فتحت صلحا، وبقيت بيد أصحابها فأسلموا عليها، أما الذي يعمل بأرض الخراج فإن دخوله الإسلام يعفيه من الجزية، لكن الأرض التي يعمل فيها تبقى تدفع الخراج<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن العشر الذي يؤخذ من الأراضي الزراعية التي يملكها المسلمون هي عبارة عن زكاة للأموال<sup>(٣)</sup>، لكن نسبتها تختلف عن نسب الزكاة في الأموال النقدية والحيوانات وغيرها، لذلك فإن إنفاق أموال العشر يشمل الفئات التي ذكرها القرآن الكريم بآية الصدقات ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ

1 - Vercellin، op. cit.، p96. Bell ، op. cit.، p176.

٢- عبد الرحمن بن قدامة، الشرح الكبير، ٢ / ٥٧٥.

٣- الصدوق، الهداية، ص ١٧٠، المفيد، المنفعة، ص ٢٨٨.

فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾.

وعلى الرغم من قلة الروايات التاريخية التي تعالج موضوع العشر بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، إلا أننا نلمس من خلال الروايات التاريخية أن النسب بقيت ثابتة بدون تغير، ويمكن أن نعزو قلة الروايات في هذا الباب إلى أنها ركزت على أراضي الخراج ونسب الأموال المجبأة منها، وذلك لأهميتها من ناحية، وكثرة الفتوح في عهد الخلفاء الثلاثة من ناحية أخرى.

وهذا الأمر ينطبق على عهد الإمام علي (عليه السلام)، إذ لم تفصل الروايات التاريخية في هذا الموضوع، لاسيما أنها ذكرت موضوع العشر في معرض الحديث عن الزكاة، وليس بصورة مستقلة مثل الخراج، لكنها بينت حدود الضرائب التي قررها الإمام علي (عليه السلام) على المنتجات الزراعية التي تزرع في هذه الأراضي، فذكرت هذه الروايات أنه أخذها من مجموعة من المنتجات الزراعية مثل الزبيب والتمر والحنطة والشعير والأرز وغيرها، فيما أعفى منها الخضروات<sup>(٢)</sup>، لأنها تعد مستهلكاً يتعلق بالحياة اليومية للناس، لذلك أعفيت من الضريبة من أجل تشجيع الفلاحين على زراعتها، كذلك لأن هذه المنتجات تتلف في وقت قصير ولا تبقى حتى رأس السنة<sup>(٣)</sup>، والشرط في استيفاء ضريبة العشر مقرون بمرور سنة كاملة على المنتج الفائض عن الحاجة، أما المقدار الذي تؤخذ منه هذه الضريبة فهو بلوغ المنتج الفائض عن الحاجة خمسة أوسق أي ثلاثمائة صاع (ثمانمائة وسبعة وأربعين كيلو غراما تقريبا)<sup>(٤)</sup>.

١- سورة التوبة، الآية ٦٠.

٢- زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ص ١٩٦.

٣- الكليني، الكافي، ٣/ ٥١٠.

٤- السيستاني، المسائل المنتخبة، ص ٢٣٥.

## ٢- عشور التجارة

هي ضريبة تؤخذ من أموال التجارة، وقد فرضت هذه الضريبة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، إذ يذكر أبو يوسف أنه أخذ هذه الضريبة من التجار في الدولة الإسلامية، بعد أن جمع الصحابة واستشارهم في هذا الأمر، فأشاروا عليه بفرض العشر، لذلك أخذه من التجار وفق ثلاثة مستويات، ففرض على تجار أهل الحرب أي الذين لا يخضعون لحكم المسلمين العشر كاملاً، وأخذ من تجار أهل الذمة الذين يسكنون في الدولة الإسلامية نصف العشر، فيما أخذ ربع العشر من التجار المسلمين<sup>(١)</sup>، وتؤخذ هذه الضريبة مرة واحدة في السنة مهما تعددت مرات التجارة<sup>(٢)</sup>، كما لا تفرض هذه الضريبة على التجارة الداخلية (أي بين الولايات الإسلامية)، بل تؤخذ من السلع الداخلة من خارج حدود الدولة الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

وفي عهد الإمام علي (عليه السلام) لم تذكر المصادر انه جبي هذه الضريبة، وربما يكون السبب في ذلك هو أن تجار المسلمين كانوا يدفعون ضريبة الزكاة عن الأموال التي تمر عليها سنة كاملة، وتجار أهل الذمة يدفعون الجزية عن أموالهم وفق المعاهدات التي عقدها مع المسلمين.

لكن بعض الروايات تنقل لنا اهتمام الإمام علي بالتجارة، ودورها في التنمية الاقتصادية للمجتمع وتطوره، لذلك كتب لأحد عماله من أجل الاهتمام بالتجار ورعايتهم (ثم التجار وذوي الصناعات فاستوص وأوص بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق بيده، فإنهم مواد للمنافع وجلابها في البلاد في برك

١- كتاب الخراج، ص ١٤٥، البيهقي، النظم الإسلامية، ص ١٦٠، فوزي، النظم الإسلامية، ص ١٠٧.

٢- البيهقي، النظم الإسلامية، ص ١٦٠.

٣- أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ١٣٣.

وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها من بلاد أعدائك من أهل الصناعات التي أجرى الله الرفق منها على أيديهم، فاحفظ حركتهم وأمن سبلهم، وخذ لهم بحقوقهم، فإنهم سلم لا يخاف بائقته، وصلح لا تحذر غائلته، أحب الأمور إليهم أجمعها للأمن، وأجمعها للسلطان، فتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك، واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا، واحتكارا للمنافع، وتحكما في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاية، فامنع الاحتكار فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عنه، وليكن البيع والشراء بيعا سمحا بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين مع البائع والمبتاع، فمن قارف حكرة بعد نهيك فنكّل وعاقب من غير إسراف<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب يبين لنا مجموعة من الأمور، ففيما يخص الضرائب لم يتطرق الإمام إلى ضريبة العشر، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه ألغى هذه الضريبة، ويبدو أن إلغاء الضريبة لم يشمل التجار المسلمين وأهل الذمة فقط، بل تعداه إلى غيرهم من تجار المناطق المجاورة (تجار أهل الحرب)، والتي لا يستطيع التجار المسلمون وغيرهم من رعايا الدولة الوصول إليها، وهذا واضح من خلال توصيته لعامله بضرورة رعاية التجار والاهتمام بهم، وذلك لدورهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة، وقدرتهم على جلب المنتجات الضرورية من المناطق التي لا يستطيع تجار الدولة الإسلامية الدخول إليها، ويمكن أن نلمس من هذا الكتاب التنظيم الذي وضعه الإمام علي (عليه السلام) للحركة التجارية، وانعكاس هذا الأمر على حركة السوق والأموال في الدولة الإسلامية، وذلك من خلال تأكيده على أهمية التجارة ورعاية التجار، وتوفير البيئة الآمنة لحركة رؤوس الأموال وحمايتها من المتجاوزين، وفي الوقت نفسه الذي

١- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٤٠ - ١٤١، المجلسي، بحار الأنوار، ٧٤/٢٥٦.



منح فيه هذه الرعاية لهم شدد على الوالي في ضرورة مراقبة هؤلاء التجار، ومنعهم من احتكار السلع بما يضر الناس، كما طبق سياسة الأسعار العادلة التي لا تجحف بالفريقين، وأكد على ضبط الموازين والمكاييل، والسماحة في البيع والشراء، وقد باشر الإمام هذا الأمر بنفسه في العاصمة<sup>(١)</sup>، إذ تذكر الروايات أنه كان يطوف في الأسواق يراقب الحركة التجارية ويعاقب المخالفين، فقال له أحد المسلمين (أنا أكفيك هذا، يا أمير المؤمنين، واجلس في بيتك)، لكنه رفض هذا الأمر لأنه كان يشعر أن هذه المسؤولية تقع على عاتقه<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاهتمام الذي أولاه الإمام علي (عليه السلام) للتجارة يصب في سياسة الإصلاح التي انتهجها، على الرغم من أن أموالها لا تصب بصورة مباشرة في بيت المال، لكنها تسهم في الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، وتوفر الكثير من فرص العمل للمسلمين، إذ ليس بمقدور الدولة أن توفر فرص العمل لجميع رعاياها، لذلك عندما رأى أن هناك نظرة تمييزية ضد الموالي في الدولة الإسلامية، أمرهم بالعمل في التجارة لما لها من أثر اقتصادي عليهم وعلى الدولة الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

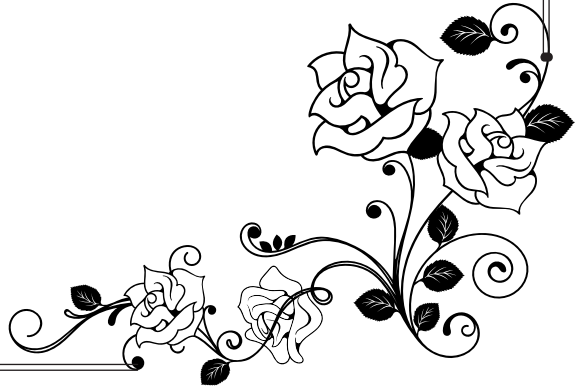
١- الطبرسي، مكارم الأخلاق، ص ١١١، ابن كثير، البداية والنهاية، ٨/ ٥-٦.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ٥٣٨.

٣- الكليني، الكافي، ٥/ ٣١٨-٣١٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٤٢/ ١٦٠.



الفصل الثالث  
نفقات بيت المال





لقد تحدثنا في الفصل السابق عن أهم الموارد المالية لبيت مال المسلمين، وفي هذا الفصل سنتحدث عن النفقات التي تكفلت بها الخزينة المركزية، وأهم الإصلاحات التي قام بها الإمام علي في هذا المجال، وذلك من خلال مناقشة كيفية إنفاق الأموال الموجودة في الخزينة.

يمكن أن نقسم هذه النفقات وفق النقاط الآتية:

### أ - العطاء ورواتب الموظفين

يعد العطاء من أهم نفقات بيت المال، لأن أكثر الأموال التي ترد إليه توزع على شكل مرتبات للمسلمين الذين يشتركون في بناء الدولة سواء في الجيش أو الوظائف المدنية، وقد ابتدأت الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بتوزيع العطاء، لكن العطاء الذي كانت تمنحه الدولة في ذلك العهد لم يكن بالشكل الذي أصبح عليه العطاء في عهد الخلفاء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك لأن الدولة في عهده لم تكن تمتلك موارد كبيرة كما هو عليه الحال فيما بعد، فعندما كانت الدعوة في مكة، لم يكن المسلم يأخذ شيئاً من المال، بل كان قسم منهم ينفقون أموالهم في سبيل الإسلام، حتى أصبحوا مفلسين نتيجة هذا الإنفاق كما هو الحال مع أبي طالب عم النبي وخديجة بنت خويلد زوجته<sup>(١)</sup>، لكن عندما هاجر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة حاول أن يجد علاجاً للضائقة الاقتصادية التي يمر بها المسلمون الذين هاجروا بعد أن تركوا كل أموالهم في مكة، لذلك أمر المسلمين أن يتشاركوا فيما بينهم في الأموال، فأوجد نظاماً خاصاً

١ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٣١/٢، الشراهاني، السيدة خديجة بنت خويلد، ص ١٣٩ - ١٥٠.

أطلق عليه نظام المؤاخاة، الذي يستند إلى تقاسم الأموال بين المهاجرين والأنصار، فكل واحد من المهاجرين الذين قدموا إلى المدينة نزل في بيت واحد من الأنصار من أهل يثرب، وقدم له الأخير نصف ما يمتلك، فكان هذا الإجراء بمثابة حل مؤقت للضائقة الاقتصادية التي يمر بها المسلمون لاسيما المهاجرون منهم، أما الفقراء الذين لم تكن عندهم عوائل، فقد كان يطلق عليهم تسمية أهل الصفة، وهؤلاء سكنوا في المسجد، وكانت أوضاعهم الاقتصادية بالغة الصعوبة، لذلك كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يدعو بعضهم إذا أكل، ويفرق القسم الآخر على أصحابه، فكان هؤلاء الصحابة يعيلونهم<sup>(١)</sup>.

وبعد أن توسعت الدولة الإسلامية في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لتشمل مناطق واسعة من الجزيرة العربية، توفرت مصادر للأموال مثل الغنائم والفيء والزكاة وغيرها، فكانت سياسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تقوم على مبدأين؛ أولهما توزيع الأموال بسرعة وبدون تأخير نتيجة لحاجة المسلمين الماسة لها، وثانيهما المساواة في العطاء بين المسلمين وعدم التمييز بينهم<sup>(٢)</sup>، لأي سبب سواء على الخدمات التي يقدمها المسلم للدولة، أو مكانته الاجتماعية أو الدينية أو غيرها، لأن الجهاد والذب عن الإسلام ثوابهما عند الله تعالى، وهو الذي يجزيهم ويثيبهم على ما قدموه للإسلام، لاسيما أن الإسلام لم يكن همه الوحيد الأموال على الرغم من أهمية المسألة الاقتصادية، بل تعدى ذلك إلى بناء الإنسان من كل النواحي، ليكون إنساناً نموذجاً وليس إنساناً مرتزقاً، فهو- أي الإسلام- تربية قبل أن يكون عملاً، وهو إيثار قبل أن يكون استئثاراً، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال نظام المؤاخاة

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ١٢٣، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ٣/ ١٥- ١٦.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢/ ٣٠٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣.

الذي أوجده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما هاجر إلى المدينة، إذ كان الهدف منه تحطيم الاعتبار الطبقي، فأخى بين المهاجرين مع بعضهم ثم بينهم وبين الأنصار، وكذلك تحطيم للاعتبارين القبلي والاقتصادي، فتآخى المولى<sup>(١)</sup> والصريح، وزعيم القبيلة والعبد، فزالت جميع الفوارق بين المسلمين، ولم يبق إلا اعتبار العمل الصالح، فكان هذا النظام بمثابة تعبير عن مبدأ المساواة والمؤاساة الإسلاميين، إلى جانب ترسيخ النواحي الإيمانية<sup>(٢)</sup>، فتقاسم المهاجرون والأنصار كل شيء؛ الأموال والأراضي والبيوت وتجاوزوا مسألة المال.

ثم قام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بإيجاد حلول لسكن هؤلاء الوافدين، فأمر المهاجرين ببناء دورهم بأنفسهم بعد أن قام الأنصار بالتبرع بالأراضي لبناء تلك الدور، كذلك وزع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الأراضي التي لم تكن مملوكة لأحد على المهاجرين<sup>(٣)</sup>، إذ ذكر السمهودي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أقطع (أصحابه هذه القطائع فما كان من عفائن الأرض فإنه أقطعهم إياه، وما كان من الخطط المسكونة العامرة فإن الأنصار وهبوه له فكان يقطع من ذلك)<sup>(٤)</sup>.

وبعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تأسست دولة المسلمين التي يمكن أن نطلق عليها الدولة الإسلامية الثانية، بعد أن أوجدوا نظاما للحكم مكتملا لدولة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووضعوا نظاما سياسيا لهذا الغرض، على الرغم من الاعتراضات عليه من قبل جهات ذكرناها في الفصل الأول، والتي يمكن

١- يقصد بالمولى هنا هو العبد الذي نال حريته، أو شخص يتحالف مع قبيلة غير قبيلته الأصلية.

٢- شمس الدين، نظام الحكم، ص ٥٢٦.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١، ابن سيد الناس، عيون الأثر، ص ٥٠.

٤- السمهودي، وفاء الوفا، ١/ ٥١٨.

تلخيصها بثلاث جهات هي: الهاشميون وهم أسرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويقف على رأسهم الإمام علي بن أبي طالب، وانضم اليهم بعض الصحابة من المهاجرين وغيرهم، ثم المعارضة التي مارسها الأنصار ضد خلافة أبي بكر بقيادة زعيمهم سعد بن عباد، والجهة الثالثة التي عارضت خلافة أبي بكر هي بعض قبائل العرب، لكن هذه المعارضة سرعان ما انتهت، وذلك لأن الإمام علياً (عليه السلام) فضل مصلحة الإسلام على مسألة الترشح لمنصب الخليفة، وكذلك فعل الأنصار، فيما قضت الخلافة على معارضة القبائل العربية بالقوة.

ثم اتجه المسلمون إلى إيجاد حلول للمشكلة المالية، وكان من الطبيعي أن يرجعوا إلى تشريعات دولة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن كثرة الأموال الواردة إليهم من الفتوحات الإسلامية جعلتهم أمام مسائل جديدة تحتاج إلى اجتهاد في حلها، وتحتاج إلى مراعاة الواقع الجديد في التعامل معها، فاجتهد خلفاء المسلمين كل بسياسة مالية من أجل إدارة الدولة.

فعندما تولى أبو بكر الخلافة سار على مبادئ وتشريعات الإسلام التي وضعها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في توزيع العطاء، فلما جاءت الأموال من الأمصار الإسلامية أشارت جماعة من المسلمين عليه برأي مفاده التمييز بين المسلمين حسب مجموعة من المعايير منها الخدمات التي قدمها الفرد للإسلام، وتاريخ دخوله للإسلام، فقالوا له: (فلو فضلت أهل السوابق والقدم، والفضل بفضلهم)<sup>(١)</sup>، وهذا أمر خطير على المجتمع الإسلامي وما أسس في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من المساواة، وما جاء في القرآن من آيات تؤكد التساوي بين المسلمين: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٥، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٤٨، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤/٦.



عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ<sup>(١)</sup>، كذلك ما روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في المساواة بين المسلمين: (ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى)<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني أن الإسلام لم يرفع الناس على أساس أنسابهم أو ألوانهم أو أموالهم أو قومياتهم أو أي شيء آخر، وإنما كان مقياسه التقوى والعمل الصالح والسلوك القويم، والرأي الذي طرح على الخليفة أبي بكر كان يريد إعادة مقولة جاهلية، وهي التفريق بين الناس في معاشهم على أسس معينة، وعلى الرغم من اختلاف هذه الأسس في الجاهلية عما اقترحه هؤلاء الصحابة، لكنها تتطابق معها من حيث المبدأ، ونتيجة الاثنين واحدة، وهي خلق فجوة في المجتمع من خلال خلق طبقات اجتماعية ألغاهها الإسلام، وهذه الطبقة أخطر من الأولى لأنها ارتدت رداء الإسلام، لكن الخليفة أبا بكر رفض هذا الأمر وقال لهم: (إنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة)<sup>(٣)</sup>، ومن الملاحظ إن الذين أشاروا على الخليفة بهذا الرأي هم الصحابة، ويقف على رأسهم عمر بن الخطاب، إذ قال له: (يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أتجعل الذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له، كمن إنما دخلوا في الإسلام كرها؟) فرفض الخليفة هذا الرأي على الرغم من العلاقة الوثيقة بينهما<sup>(٤)</sup>، ووزع الأموال الواردة إلى الدولة الإسلامية في عهده وفق مبدأ المساواة (فخرج على سبعة دراهم وثلث لكل

١- سورة الحجرات، الآية ١٣.

٢- ابن حنبل، مسند احمد، ٤١١/٥، الطبراني، المعجم الأوسط، ٨٦/٥، ابن حجر، فتح الباري، ٣٨٢/٦، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢٦٦/٣.

٣- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٦، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٤٨/٦، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٤/٦.

٤- الشافعي، كتاب الأم، ١٦٢/٤، البيهقي، السنن الكبرى، ٣٤٨/٦، ابن قدامة، المغني، ٣٠٩/٧.

إنسان، فلما جاء العام المقبل أتى مال كثير هو أكثر من ذلك، فقسمه بين الناس فأصاب كل إنسان عشرين درهما<sup>(١)</sup>.

لذلك يمكن القول إن الخليفة أبا بكر رفض مبدأ المفاضلة الذي اقترحه بعض الصحابة ممن يريدون أخذ امتيازات على حساب الآخرين، ومكافأة على دخولهم الإسلام في وقت مبكر، واستمر بهذه السياسة حتى نهاية خلافته.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب تغيرت السياسة المالية للدولة الإسلامية، إذ وردت كميات كبيرة من الأموال، فأصبحت هناك حاجة إلى إيجاد نظم إدارية ومالية دقيقة من اجل إدارة هذه الأموال الواردة، لاسيما في الموازنة بين ما يرد إلى الدولة من أموال والكيفية التي تنفق فيها، لاسيما أن المسلمين في الحقبة التي سبقت عهد الخليفة عمر، لم تكن عندهم حاجة إلى إيجاد نظم لإدارة هذه الأموال، فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوزع ما اجتمع عنده من مال بعد مدة قليلة من وصوله اليه على المستحقين من المسلمين وفق مجموعة من القواعد سبق الكلام عنها، والتي تتناسب مع واقع المسلمين في ذلك الوقت، فلم يكن هناك بيت مال بالمعنى المعروف، كذلك لا يوجد ديوان لتسجيل المسلمين أو لتسجيل النفقات والمصروفات، وذلك لأن النفقات كانت قليلة والواردات كانت كذلك، أما الأراضي المملوكة للدولة الإسلامية لم تكن كثيرة أو واسعة بحيث تحتاج إلى ديوان لإدارتها ومراقبتها، لذلك لم تظهر الحاجة إلى نظم إدارية ومالية إلا في عهد الخليفة عمر، ولم يكن الحال مختلفاً في عهد الخليفة أبي بكر.

لذلك فإن الحاجة دفعت عمر إلى السعي من اجل إيجاد نظم مالية وإدارية،

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٥، ابن سلمة، شرح معاني الآثار، ٣/ ٣٠٥.

تتناسب مع حجم الأموال الواردة، وذلك بعد أن وردت كمية كبيرة من الأموال إلى العاصمة المدينة، فجمع الصحابة واستشارهم في الطريقة التي يوزع بها هذه الأموال، لأنه لا يعرف كيف يتعامل مع هذا المال المتجمع لديه، وأين يضعه، ولمن يعطيه، فقال للمسلمين في المسجد: (إن شئتم أن نكيل لكم كلنا، وإن شئتم أن نعد لكم عددا، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا)، لكنه على الرغم من ذلك كان يعرف أن هذا الإجراء لا يتناسب مع اقتصاد الدولة، فأراد الاستفادة من خبرة بعض الصحابة الذين عملوا في التجارة والذين اكتسبوا معرفة بالإدارة من خلال احتكاكهم بالدول المجاورة للجزيرة العربية، وهؤلاء أشاروا على الخليفة بأراء مختلفة من أجل إيجاد سياسة مالية ثابتة للدولة الإسلامية، فقال له أحدهم إنه يجب أن يحصي المسلمون الذين يأخذون الأموال، ويسجل أسماءهم في سجلات خاصة لهذا الغرض: (يا أمير المؤمنين دوّن الناس دواوين يعطون عليها فدون عمر الديوان)<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى أنه قال له: (قد جئت من الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديوانا وجنّدوا جندا فدون ديوانا وجنّد جندا)<sup>(٢)</sup>، وعندما سمع الخليفة عمر هذا الرأي قبله لأنه وجد فيه حلاً لمشكلة توزيع الأموال التي كانت مشكلة حقيقية لا يعرف الخليفة كيف يتعامل معها، فبدأ بتأسيس سجل خاص لإحصاء المسلمين الذين يجب أن يأخذوا العطاء، وقد سمي هذا السجل بديوان الجند أو ديوان العطاء، وقد أطلق المسلمون عليه اسم الديوان، لأنه لم يكن في زمن الخليفة عمر ديوان غيره<sup>(٣)</sup>، وهو يشمل كل من يأخذ العطاء من المسلمين، أي إن المسجلين فيه تكفل الدولة لهم عطاءهم، لاسيما

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٥، اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ص ١١٣.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٩٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩٤/ ١٢.

٣- صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ص ٣١٣. Kennedy ، op. cit.، p69.

القادرين على الاشتراك في المعارك التي كان يخوضها المسلمون، لأن الدولة الإسلامية لم يكن عندها جيش بالمعنى المعروف، بل كانت السياسة العسكرية منذ زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تقوم على النفير العام كما جاء في القرآن الكريم ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فليس هناك جيش ثابت بل كل مسلم يستطيع حمل السلاح يكون مقاتلاً، لكن هذا العطاء لم يكن يشمل جميع المسلمين، بل انه شمل أهل المدينة الذين هم مركز الدولة الإسلامية، وكذلك المقاتلين والموظفين الذين يسكنون في الأمصار الإسلامية، ولم يكن يشمل الأعراب الذين يسكنون في الصحراء من غير المقاتلين، بل كان ينفق على المستحقين منهم من أموال الصدقات<sup>(٢)</sup>.

لذلك شكّل الخليفة عمر بن الخطاب لجنة من أجل تسجيل الناس في الديوان، حتى يستطيع توزيع العطاء عليهم، وتتكون هذه اللجنة من عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم<sup>(٣)</sup>، وأمرهم أن يبدأوا بتسجيل الناس حسب قرابتهم برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فبدأوا ببني هاشم، وأتبعوهم أبا

١- سورة التوبة، الآية ٤١.

٢- الدوري، النظم الإسلامية، ١٩٠، اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ص ١١٣.

٣- عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن عم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخو الإمام علي، دخل إلى الإسلام عند فتح مكة سنة ثمان للهجرة، وكان عالماً بأنسب العرب، أنظر ترجمته ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٤٢٣ - ٤٢٤، ومخرمة بن نوفل الزهري القرشي ابن عم سعد بن أبي وقاص أسلم يوم فتح مكة وكان من المعروفين بحفظ الأنساب، ينظر ترجمته ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/ ٣٣٧، وجبير بن مطعم النوفلي القرشي أحد أشرف قريش ومن الذين كانت تربطهم صلة برسول الله، إذ كان أحد الذين كسروا الحصار عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبني هاشم في السنة العاشرة للبعثة، أسلم بعد سنة ست للهجرة، وفي رواية إنه أسلم عند فتح مكة، وكان من العارفين بأنسب العرب، ينظر ابن الأثير، أسد الغابة، ١/ ٢٧١.

بكر وقومه، ثم عمر وقومه، فإذا استوى الناس في القرابة قدموا أهل السابقة، ثم انتقلوا إلى الأنصار فسجلوهم ثم سائر العرب<sup>(١)</sup>.

وبعد أن اكتمل تسجيل الناس، أصبح عند المسلمين سجل معتمد فيه إحصاء لجميع المسلمين القادرين على حمل السلاح والموظفين الذين يعملون في الدولة الإسلامية، والمستحقين لأخذ الرواتب من الدولة، وهي أول مرة يكون هناك تنظيم في إدارة الدولة على الرغم من مرور مدة طويلة على تأسيسها، وذلك نتيجة للحاجة إلى هذا التنظيم، إلا أن المؤرخين اختلفوا في السنة التي أنشأ فيها الديوان على قولين؛ أولهما إن الخليفة عمر دونه في سنة ١٥ هـ<sup>(٢)</sup>، وثانيهما إنه دونه في سنة ٢٠ هـ<sup>(٣)</sup>، لكننا نرجح الرأي الأول لأن الأموال تدفقت للدولة الإسلامية في بداية خلافة عمر، وليس من المعقول أن تترك الأموال بدون حل على الرغم من مرور مدة من الزمن.

وبعد أن انتهى الخليفة من تسجيل الناس انتقل إلى الجزء الثاني من هذا التنظيم، وهذا الجزء هو المتعلق بنسب الرواتب التي يجب أن يأخذها كل واحد من المسلمين، لذلك وضع الخليفة مجموعة من القواعد من أجل تحديد مقدار هذا الراتب، فأسس سياسة خاصة لتوزيع العطاء، عبّر عن هذه السياسة الجديدة بالقول: (لا أجعل من قاتل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كمن قاتل معه، ففرض لأهل السوابق

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢٩٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٢٧٨.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/١٠٨.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢٩٦، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٣٠.

والقدم من المهاجرين والأنصار...<sup>(١)</sup>.

وهذه السياسة التي وضعها الخليفة عمر، تعني التمييز بين المسلمين في العطاء حسب سبقهم إلى الإسلام والخدمات التي قدمها كل شخص من هؤلاء للإسلام، لأنه كان يرى إن هؤلاء يجب أن يكافئوا على ما قدموه، فخالف السياسة التي اتبعها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقسم المسلمين إلى مجموعة من الطبقات حسب نسبة العطاء، ويمكن أن نلخص هذه الطبقات كالآتي:

١- طبقة نساء النبي وتأخذ أعلى نسبة عطاء في الدولة، وألحق بها العباس بن عبد المطلب لأنه عم النبي وهذه الطبقة تأخذ ما بين اثني عشر ألف درهم إلى عشرة آلاف درهم<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الروايات أنه أعطى عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر بن الخطاب ألفي درهم زيادة على ما أعطى لبقية نساء النبي<sup>(٣)</sup>، فيكون راتب عائشة وحفصة ألف درهم في الشهر الواحد، وبقية نساء النبي ثمانمائة وثلاثاً وثلاثين درهماً تقريباً في الشهر، وهؤلاء يأخذون رواتب أشبه بالتقاعد من دون أن يقوموا بأي عمل للدولة.

٢- طبقة المهاجرين والأنصار وهي أغنى الطبقات الاجتماعية، وتأخذ أعلى نسبة عطاء في الدولة الإسلامية بعد الطبقة الأولى، إذ تذكر الروايات إنه

١- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢٩٦، ابن أبي شيبة، المصنف، ٦/٦١٥، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٥٠.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨، ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/٦١٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/١٠٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٥٤.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٥٢، ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/٦١٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/١٠٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٥٤.

أعطاه خمسة آلاف درهم<sup>(١)</sup>، لكن هناك روايات أخرى ذكرت أن الخليفة عمر، فرق بين المهاجرين والأنصار في العطاء، فأعطى للمهاجرين الذين شهدوا معركة بدر خمسة آلاف<sup>(٢)</sup>، وأعطى لمن اشترك في هذه المعركة من الأنصار أربعة آلاف<sup>(٣)</sup>، وهو أمر أقرب للصحة لأن المهاجرين أسلموا قبل الأنصار، إذا أخذنا بنظر الاعتبار انه استند في إنشاء هذه الطبقات على الأسبقية في الدخول للإسلام، ويؤيد ذلك ما جاء في رواية أبي عبيد من أن الخليفة عمر قال: أفأجعل من تكلف السفر وابتاع الظهر بمنزلة قوم إنما قاتلوا في ديارهم<sup>(٤)</sup>، فقال أحد الأنصار: إن كان الله تبارك وتعالى ساق الهجرة إلينا في ديارنا فنصرناها وصدقناها أذاك الذي يذهب حقنا؟، لكن هذا الاعتراض الذي واجهه الخليفة عمر لم يغير رأيه في التوزيع<sup>(٥)</sup>.

كما قام الخليفة بإلحاق الحسن والحسين أبناء الإمام علي (عليه السلام) بهذه الطبقة وذلك لقربتهما من رسول الله<sup>(٦)</sup>، ثم ألحق أبا سفيان بن حرب ومعاوية ابنه ولا نعرف سبب إلحاقهما بهذه الطبقة<sup>(٧)</sup>، مع العلم انهما لم يسلموا إلا في السنة الثامنة للهجرة بعد فتح مكة، فضلاً عن كونهما من أشد المعارضين للدعوة الإسلامية في

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٠٨.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٥٤.

٣- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٥٤.

٤- يقصد لا أساوي بين المهاجرين الذين اشتروا الحيوانات من أجل ركوبها عند هجرتهم، وبين الأنصار الذين جاءهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وقاتلوا معه في المدينة.

٥- الأموال، ص ٣٧٤.

٦- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٠٨.

٧- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٥٢.

مكة وفي المدينة، وعليه يكون مرتب المهاجر الشهري أربعمائة وسبعة عشر درهما تقريبا، والأنصاري ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين درهما تقريبا.

٣- طبقة أبناء المهاجرين والأنصار الذين اشترك آبؤهم في معركة بدر، إذ أعطى لكل واحد منهم ألفي درهم<sup>(١)</sup>، فيكون مرتباتهم الشهرية مائة وستة وستين درهما.

٤- طبقة من شارك في أحد إلى الذين أسلموا حتى صلح الحديبية في السنة السادسة للهجرة أربعة آلاف درهم<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الروايات إنه أعطى الذين اشتركوا في معركة أحد أربعة آلاف درهم<sup>(٣)</sup>، فيكون مرتبهم الشهري ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين درهما تقريبا.

٥- طبقات المسلمين الذين أسلموا بعد صلح الحديبية، تراوح عطاؤهم بين الفين وخمسمائة درهم، إلى ألفي درهم لكل واحد منهم<sup>(٤)</sup>، فتكون مرتباتهم بين مائتين وثمانية دراهم في الشهر إلى مائة وستة وستين درهما.

٦- تكونت هناك مجموعة من الطبقات تأخذ عطاء قليلاً، وهذه الطبقات انضم تحتها أغلب المسلمين الذين فتحوا الأراضي المجاورة للجزيرة العربية، ووقع عليهم عبء القتال، فكانت الأموال التي جاءت إلى الدولة الإسلامية نتيجة عمل هؤلاء، وهذه الطبقات كانت تسكن الأمصار الإسلامية التي تأسست حديثاً مثل البصرة والكوفة ومصر وحمص وفلسطين ودمشق

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٠٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٥٤.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨.

٤- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٧-٢٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٠٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٥٤.



وصنعاء ونجران وغيرها من الأمصار الإسلامية<sup>(١)</sup>، هؤلاء يأخذون على طبقات تتراوح مرتباتهم بين مائة وستة وستين درهماً في الشهر، إلى خمسة وعشرين درهماً في الشهر<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن المؤرخين لم يتفقوا على نسب العطاء التي منحها الخليفة عمر للمسلمين، إلا أنهم اتفقوا على أنه قسم المجتمع الإسلامي إلى مجموعة من الطبقات، حسب مقدار العطاء الذي تأخذه كل طبقة من هذه الطبقات، ثم تحولت هذه الطبقات الاقتصادية إلى طبقات اجتماعية، حسب نسبة الثراء الذي تتمتع به فأصبح الجهاد والسابقة في الإسلام سبباً إلى أن يكونوا طبقة اراستقراطية غنية لا تقدم للدولة أي خدمات سوى كونها أسلمت ودافعت عن الإسلام في بداية الدعوة، ثم اتكلت على هذه الميزة، فأصبحت النسبة الغالبة منها تأخذ العطاء وهي لا تؤدي أي عمل، وكان عطاؤها المرتفع هذا بمثابة مرتبات تقاعدية.

وبعد ذلك استشار الخليفة عمر الصحابة في مقدار المرتب الذي يستحقه، لأنه كان قبل تولي الخلافة تاجراً وعندما تولى الخلافة لم يعد لديه عمل<sup>(٣)</sup>، فطرحوا عليه آراء عدة، لكنه رفض هذه الآراء، وتوجه إلى الإمام علي من أجل معرفة رأيه في هذا الأمر، فقال له: (ما تقول أنت يا أبا الحسن؟ فقال: ما أصلحك وأصلح عيالك بالمعروف، وليس لك من هذا المال غيره، فقال: القول ما قاله أبو الحسن)<sup>(٤)</sup>. فقبله

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ١٠٨/٣.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٦٨، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ١٥٣/٢.

Kennedy ، op. cit.، p69.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٦١٦/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٢٠/١٢.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٦١٦/٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٢٠/١٢.

الخليفة عمر، لاسيما أنه كان رأياً يتناسب مع مبادئ الإيثار والزهد التي التزم بها الصحابة في بداية الدعوة، فكان رأي الإمام يقضي بأن يأخذ الخليفة من المال بالمقدار الذي يسد به حاجته وحاجة عياله، ويبقى الخليفة يأخذ من المال حسب القناعة التي يفرضها عليه دينه وورعه وزهده .

وبعد تحديد المرتبات في عهد الخليفة عمر وتوزيع الأموال على المسجلين في ديوان العطاء، أصبح هناك فائض من هذه الأموال في خزينة الدولة، لأن الزيادة في الأموال الواردة لا توزع، بسبب تحديد مقدار المرتبات التي يستحقها المسلمون، وهذا الفائض في الخزينة جعل الخليفة يفكر في طريقة ينفق بها هذه الأموال، فجمع المهاجرين والأنصار وفيهم علي بن أبي طالب وقال لهم: (ما ترون في فضل فَضْلَ عندنا من هذا المال؟ فقال الناس: يا أمير المؤمنين إنا شغلناك بولاية أمورنا عن أهلك وتجارتك وصنعتك فهو لك)<sup>(١)</sup>، لكنه لم يقتنع بهذا الرأي، فتوجه للإمام علي (عليه السلام) ليجد له حلاً فالتفت إليه فقال: (ما تقول أنت، قال: قد أشاروا عليك، قال فقل أنت، فقال له: لم تجعل يقينك ظناً فلم يفهم عمر قوله، فقال: لتخرجنا مما قلت، قال: أتذكر حين بعثك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ساعياً، فأتيت العباس بن عبد المطلب، فمنعك صدقته فكان بينكما شيء، فجيئتما إلي وقتلتما انطلق معنا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فجيئنا إليه فوجدناه خائراً فرجعنا ثم غدونا عليه، فوجدناه طيب النفس، فأخبرته بالذي منع العباس، فقال: لك يا عمر أما علمت إن عم الرجل صنو أبيه، فذكرنا له ما رأينا من فتوره في اليوم الأول، وطيب نفسه في اليوم الثاني، فقال: إنكم أتيتم في اليوم الأول وقد بقي عندي من مال

١- ابن حنبل، مسند احمد، ١/ ٩٤، ابو يعلى، مسند أبي يعلى، ١/ ٤١٤-٤١٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج

البلاغة، ١٢/ ١٠٠، الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٠/ ٢٣٨.

الصدقة ديناران، فكان ما رأيتم من خئوري ذلك، وأتيتم في اليوم الثاني وقد وجهتها فذاك الذي رأيتم من طيب نفسي، أشير عليك أن لا تأخذ من هذا الفضل شيئاً وأن تفضيه على فقراء المسلمين، فقال: صدقت والله لأشكرن لك الأولى والآخرة<sup>(١)</sup>، وهذا يعني ان الخليفة عمر أسس النواة الأولى لنظام الضمان الاجتماعي، بناءً على المشورة التي قدمها له الإمام علي (عليه السلام)، ثم تطور هذا النظام في زمن الإمام علي (عليه السلام) ليكون سياسة ثابتة تبنتها الدولة، وأنفقت عليه من بيت المال.

وبعد تبني الخليفة عمر لسياسة الضمان الاجتماعي، تكون الدولة الإسلامية قد غطت بعطائها الطبقة الفقيرة التي لا يوجد عندها أحد يستطيع حمل السلاح فيكون من العسكريين الذين يتسلمون المرتبات، أو يعمل موظفاً في الدولة، أو يكون من أهل السابقة في الإسلام فيأخذ مرتباً تقاعدياً، كذلك هي محرومة من أي مورد اقتصادي، سوى أموال الزكاة التي ربما لا تسد حاجتها، لذلك أراد الإمام علي من الخليفة أن يقسم ما يفضل من الأموال على فقراء المسلمين، حتى لا يترك معوزاً في المجتمع، فكان رأيه يقوم على تكفل الدولة لمعيشة كل أفرادها بما يحفظ لهم إنسانيتهم.

ومن خلال عرضنا للروايات المتقدمة يتضح أن الخليفة عمر بن الخطاب كان له آراء خاصة بالأموال، اجتهد بها على عكس ما عرفناه في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لأن له رؤية خاصة بررها بأنه يريد أن يكافئ من جاهد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، واستشار الإمام علياً (عليه السلام) في مسائل عديدة وقبل ببعض آرائه، وطبقها فعلاً على أرض الواقع، لكن هذه الاجتهادات أدت بعد مدة إلى بروز مشاكل في المجتمع الإسلامي، إذ نشأ تفاوت مادي كبير بين المسلمين،

١- ابن حنبل، مسند احمد، ١/ ٩٤، أبو يعلى، مسند أبي يعلى، ١/ ٤١٤- ٤١٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/ ١٠٠، الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٠/ ٢٣٨.

فبعضهم يستلم ألف درهم في الشهر، والبعض الآخر يستلم خمسة وعشرين درهما فقط .

ثم ازدادت المشكلة تعقيدا عندما أخذت الأموال تتدفق على الدولة الإسلامية، إذ تكدست الثروات عند الكثير من الصحابة الذين أخذوا النسبة العالية من العطاء، والذين منعهم عمر بن الخطاب من الخروج إلى الأمصار الإسلامية، وألزمهم البقاء في المدينة<sup>(١)</sup>، فأخذت ثروات هذه الطبقة تتضخم من خلال عمل المتمين إليها بالتجارة، وبمرور الوقت أصبح ثراؤهم فاحشا فاق حد الوصف، حتى انهم عندما ماتوا تركوا من الأموال ما يكسر بالفؤوس<sup>(٢)</sup>، ورافق هذا الثراء وجود طبقة فقيرة من المسلمين الجدد لا تجد ما تعيل به نفسها، فكانت هذه السياسة التي أسسها الخليفة عمر سببا في إثارة المشاكل للدولة المسلمين، إذ أسس لطبقة مالية وطبقية اجتماعية، فتوزيعه العطاء حسب أعمال قام بها المسلمون في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان سابقة خطيرة ميزت الناس عن بعضهم، وأوجدت شرخاً في المجتمع، فهناك طبقة من المسلمين كانت جالسة في المدينة لا تعمل، وغير نافعة للجماعة الإسلامية يأتيها رزقها رغداً من دون أي جهد، وهؤلاء يمكن أن نسميهم الطبقة الارستقراطية في المجتمع الإسلامي، في مقابل طبقتين الأولى منها هي التي تعمل وتجاهد وتبني الدولة، وهم من أصحاب العطاء الذين يأخذونه بناءً على دفاعهم عن الدولة ضد أعدائها، والثانية من الفقراء الذين لا يقوون على العمل<sup>(٣)</sup>، فنظرت

١- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة المنورة، ٧٠١/٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٨/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤٢٦/٣، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٥٠٠/٤٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/١١.

٢- قدامة، الخراج، ص ٣٦٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/٢٦٩.

٣- القريشي، حياة الإمام الحسين، ١/٢٨٦.

هاتان الطبقتان إلى تلك الطبقة نظرة حقد وحسد، ما دامت تأخذ العطاء الأكثر في الدولة دون أن تؤدي أي عمل، أما التبريرات التي قدمت في تفضيل هذه الطبقة فلم تكن مقنعة لطبقة العاملين في الدولة، إذ أنهم يرون أنفسهم الآن يجاهدون كما جاهد من فضل عليهم، ويقتل منهم بقدر ما قدمت تلك الطبقة من تضحيات، ورأوا أنهم يحصلون على الغنائم، ويفتحون الأراضي التي تدر الأموال على الدولة من دون أن يستفيدوا من ثمار عملهم إلا بقدر يسير جداً، وهذه الأموال يتنعم بها غيرهم .

وزادت الخلافة بأن جعلت الناس مفضلين حسب قربهم من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن الزعماء، بينما أُدرج العاملون الحقيقيون في الدولة في نهاية القائمة، ففي الوقت الذي تم فيه التفريق بين الناس على أساس الجهاد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، تم تفريقهم مرة أخرى في التسجيل في سجل العطاء حسب قبائلهم وقومياتهم، الأمر الذي ألغاه الإسلام، كما جاء في القرآن الكريم ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>، فأصبح الناس في ظل هذا الوضع مميزين حسب قبائلهم وقومياتهم، فالموالي من الناحية الاجتماعية، يأتون في الدرجة الثانية بعد العرب، والعرب يأتون في الدرجة الثانية بعد قريش والأوس والخزرج ومن كان معهم، وبهذا تكون الخلافة تجاوزت الرابطة الدينية التي هي أرقى الروابط، إلى رابطة النسب والقومية التي ألغها الإسلام، بعد أن ألزم السلطة بالمساواة والعدالة بين الناس على اختلاف قومياتهم وأديانهم حتى لا تحدث أي ثغرة في المجتمع<sup>(٢)</sup> .

Kennedy ، op. cit.، p69.

١- سورة الحجرات، الآية ١٣ .

٢- القرشي، الإمام الحسين، ١/ ٢٨٤ .

وهذا الشرخ الذي أوجده هذه السياسة الاقتصادية أدى إلى إيجاد طبقة من الأشراف المتعاليين على الآخرين نتيجة لتمييز الدولة لهم بالعطاء عن غيرهم، وهؤلاء لا يستمدون قوتهم من الإسلام وإنما من الغنى والامتيازات، وانضم إلى هذه الطبقة بعض زعماء القبائل ممن لا سابقة لهم في الإسلام، وهؤلاء فضلوا على غيرهم من المسلمين، على الرغم من أن بعضهم كان من أشد أعداء الإسلام على مدى عشرين عاما مثل أبي سفيان بن حرب وابنه معاوية، لذلك شعر المسلمون الجدد من العرب والموالي وكذلك الفقراء والضعفاء بالدونية<sup>(١)</sup>، بينما شعر هؤلاء الأشراف بالاستعلاء، فتدفقت الأموال إلى جيوب الأغنياء وحرم الفقراء منها، لذلك نجد إن هؤلاء الأشراف قاموا بمعارضة كل حركة إصلاح في البلاد، واشتدت معارضتهم في أثناء خلافة الإمام علي، لأنهم شعروا بأن سياسة الإصلاح التي قرر أن يتبعها فيها خطر على مصالحهم، وستحدث عن ذلك بالتفصيل في تناولنا لسياسة الإصلاح في خلافته .

وقبل أن يتولى عثمان بن عفان الخلافة كان الخليفة عمر بن الخطاب قد أدرك وهو في أواخر أيام خلافته الأثر السلبي لسياسة التفريق في العطاء فكان يقول: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين)<sup>(٢)</sup>، لكن هذا الإدراك كان متأخرا، فضلا عن كونه لم يعالج الخلل الذي تركته سياسة التفريق، إذ كان من المفروض أن يرجع الأموال التي أخذت بدون حق من خزينة الدولة، كونها ليست ملكا للخليفة أو لمن أخذها، بل هي ملك لجميع المسلمين، ويجب أن توزع عليهم بالتساوي، كما كان عليه الحال في زمن رسول الله

١- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٤٠ .

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٢٩١، ابن حزم، المحلى، ٦/ ١٥٨ .

(صلى الله عليه وآله وسلم).

وقد أدرك الخليفة عمر أيضاً إن الدولة ستعرض لمشاكل كبيرة إذا تولى عثمان الخلافة، لكنه على الرغم من ذلك جعله من ضمن الستة الذين رشحهم للخلافة، وانتهى الأمر بتوليته للخلافة، وقد قال له قبل أن يتولى الخلافة إنه إذا تولاها فإنه سيحمل بني أبي معيط وبني أمية على رقاب الناس وإعطائهم مال الله، ولئن ولي ليفعلن والله، ولئن فعل لتسيرن العرب إليه حتى تقتله في بيته<sup>(١)</sup>، وهذا يعني إن الخليفة عمر يعرف حب عثمان لأقاربه، كما إنه عندما رشح ستة أشخاص ليختاروا من بينهم شخصاً ليتولى الخلافة بعده، كان يرى أن هؤلاء الستة توفي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو راض عنهم، وإنهم أفضل أصحاب النبي الذين كانوا يعيشون في تلك الفترة<sup>(٢)</sup>، لكنه في الوقت نفسه كان لديه ملاحظات على جميع المرشحين لتولي الخلافة فقال لهم: (والله ما يمنعني أن استخلفك إلا شدتك وغلظتك مع إنك رجل حرب - يعني سعد بن أبي وقاص، وما يمنعني منك يا عبد الرحمن إلا إنك فرعون هذه الأمة، وما يمنعني منك يا زبير إلا إنك مؤمن الرضا كافر الغضب، وما يمنعني من طلحة إلا نخوته وكبره، ولو وليها وضع خاتمه في إصبع امرأته، وما يمنعني منك يا عثمان إلا عصبيتك وحبك لقومك وأهلك، وما يمنعني منك يا علي إلا حرصك عليها، وإنك أحرى القوم إن وليتها أن تقيم الحق المبين والصراط المستقيم)<sup>(٣)</sup>، كذلك كان يعرف الآثار السلبية التي تركتها سياسة

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١١٠، وقد أوردت هذه الرواية مصادر أخرى بألفاظ مختلفة ينظر،

ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٨٨٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٦.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٣٨١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٨٥، المجلسي، بحار

الأنوار، ٣١/ ٣٩٥.

٣- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٤٣.

التفريق في العطاء، التي أخذت بوادرها تظهر في أواخر خلافته.

وفي عهد الخليفة عثمان لم تتغير السياسة المالية للدولة الإسلامية، بل استمرت على نفس الطريقة التي أسسها الخليفة عمر، فأدى هذا الأمر إلى ازدياد ثروات بعض الصحابة بشكل كبير جداً، وسوف نعرض بعض النماذج على كثرة أموال هؤلاء الصحابة:

تذكر الروايات أن الخليفة عثمان بن عفان كان يمتلك في المدينة فقط سبعة قصور، وامتلك أموالاً عظيمة كان يستثمرها في الزراعة والتجارة، إذ كان عنده ألف عبد مملوك وخلف في خزائنه ثلاثين مليون درهم وخمسمائة ألف درهم ومائة وخمسين ديناراً فنهبته وذهبت، وترك ألف بعير بالريذة وترك صدقات كان تصدق بها ببراديس وخيبر ووادي القرى قيمتها مائتي ألف دينار<sup>(١)</sup>، وكذلك كان الزبير بن العوام يمتلك دوراً وخططاً وضياعاً في الحجاز والعراق ومصر<sup>(٢)</sup>، وكان عنده ألف عبد وأمة يؤدون إليه الخراج<sup>(٣)</sup>، وترك عند موته إحدى عشرة داراً بالمدينة، ودارين بالكوفة، وداراً بمصر<sup>(٤)</sup>، وكان ماله يبلغ مائة وخمسين مليوناً ومائتي ألف درهم<sup>(٥)</sup>،

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٧٦-٧٧، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٥٠، الذهبي، دول الإسلام، ١/ ٢٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ٢١٤، الدميري، حياة الحيوان الكبرى، ١/ ٤٩.

٢- المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠.

٣- المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠، الذهبي، دول الإسلام، ١/ ٣٠.

٤- ابن أبي شيبة، المصنف، ٨/ ٧١٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٠٨، البخاري، صحيح البخاري، ٤/ ٥٣-٥٢، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢٨٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٨/ ٤٣١.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٥٨-٥٩، البخاري، صحيح البخاري، ٤/ ٥٣، البيهقي، السنن الكبرى، ٦/ ٢٨٦، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١/ ٦٧.



وكانت أرباح طلحة من أراضيه في العراق فقط أربعمئة ألف دينار<sup>(١)</sup>، وترك عند وفاته مليونين ومائتي ألف درهم ومائتي ألف دينار<sup>(٢)</sup>، وفي رواية إن طلحة عندما قتل كان في يد خازنه مليونان ومائتا ألف درهم وقيمت أصوله وعقاره ثلاثة ملايين درهم<sup>(٣)</sup>، كما ترك كميات كبيرة من الذهب<sup>(٤)</sup>، وترك عبد الرحمن بن عوف ألف بعير، وثلاثة آلاف شاة<sup>(٥)</sup>، وكان لديه عند وفاته (ذهب قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال منه)<sup>(٦)</sup>، وطلق إحدى نسائه في مرضه الذي مات فيه، فصولحت بعد وفاته فكانت حصتها مائة ألف دينار<sup>(٧)</sup>، ناهيك عن باقي الورثة، وفي رواية ان عبد الرحمن بن عوف كان يخاف من كثرة ماله، فجاء إلى أم سلمة زوجة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وقال لها: (يا أمه قد خفت أن تهلكني كثرة مالي، أنا أكثر قریش مالا، فقالت له: يا بني فانفق)<sup>(٨)</sup>، وتذكر الروايات ان سعد بن أبي وقاص ابنتى قصره بالعقيق على بعد عشرة أميال من المدينة، ورفع سمكها ووسع فضاءها وجعل

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٢١ - ٢٢٢، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١/ ٣٢-٣٣.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٢١، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٥/ ١٢٠، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١/ ٣٣.

٣- المزي، تهذيب الكمال، ١٣/ ٤٢٣، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١/ ٣٩ - ٤٠.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٢٢، القرطبي، تفسير القرطبي، ٣/ ٤٢٠، الذهبي، دول الإسلام، ١/ ٣١.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٣٦، المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠، الذهبي، دول الإسلام، ١/ ٢٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ١٨٤.

٦- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٣٦، المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٣١٧، الذهبي، دول الإسلام، ١/ ٢٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ١٨٤.

٧- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٣٦، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٧٠.

٨- المفيد، الأمالي، ص ٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ٢٢.

أعلاها شرفات، وبلغت زكاة عين ماله خمسة آلاف درهم، وترك عند وفاته مائتي ألف وخمسين ألف درهم<sup>(١)</sup>، وبلغت ثروة زيد بن ثابت عند وفاته (من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار)<sup>(٢)</sup>.

وهذه الكميات التي ذكرناها مجرد نماذج من الأموال لعينة من الصحابة أشارت إليها المصادر التاريخية، وهؤلاء استفادوا من سياسة التمييز في العطاء، علاوة على الهبات والغنائم التي كانوا يحصلون عليها من الفتوح، وعمل بعضهم في مجال التجارة، ونحن هنا لا نلوم الصحابة على امتلاكهم للأموال، كذلك لسنا ضد امتلاك الإنسان للمال لأنه حق طبيعي مادام يأتي عن طريق الكسب المشروع، بل نوجه نقدنا إلى السياسة المالية التي جعلتهم يمتلكون هذه الأموال وبهذه الكثرة، فيما لم يحصل غيرهم من المسلمين على مثل هذه الكميات الكبيرة من الأموال، ولو أن الغالبية العظمى من المسلمين كانوا يتمتعون بهذا الثراء لما كان في الأمر مشكلة، لكن الأمر لم يكن كذلك لأن سياسة التمييز بالعطاء قسمت المجتمع الإسلامي إلى أغنياء وفقراء، فتبع ذلك بروز العديد من المشاكل بسبب هذه السياسة.

وزاد في الأمر سوءاً سياسة توزيع الإقطاعات في عهدي الخليفين عمر وعثمان، لأن منح الصحابة وغيرهم أراضٍ أسهم في زيادة ثراء هذه الطبقة، على الرغم من أن الإمام علياً (عليه السلام) نصح الخليفة عمر بعدم منح الإقطاعات، وإبقاء الأرض مملوكة للدولة لتكون فائدتها لجميع المسلمين، لكن الخليفة عمر لم يلتزم بهذا الأمر بصورة كاملة، فأخذ يوزع الإقطاعات على كبار الصحابة في المدينة، إذ

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٤٨- ١٤٩، المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠.

٢- ابن حنبل، العلل، ٢/ ٥، المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٠.

يذكر الواقدي إن الخليفة عمر خرج من المدينة، ونزل في وادي العقيق القريب من المدينة، وأخذ يقطع الصحابة منه حتى أقطعه كله، ولم تذكر لنا المصادر انه كانت هناك قاعدة ثابتة لهذه الاقطاعات، إذ طلب منه الزبير بن العوام أرضاً فأقطعها إياه، كما طلب منه غيره أرضاً فأعطاهما إياهم<sup>(١)</sup>، وأعطى بعض الإقطاعات للمسلمين، فقد قام بتوزيع أرض خيبر بعد أن طرد منها اليهود، الذين عقدوا مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عقداً بأن يعملوا بالأرض مقابل نصف الحاصل<sup>(٢)</sup>، وقسمها بين من اشترك في هذه المعركة من الصحابة<sup>(٣)</sup>، وأعطى لأزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذه الأرض أيتكن شاءت أخذت الضيعة فكانت لها ولورثتها، وأقطع الخليفة عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وخباب بن الأرت وأسامة بن زيد فباع الأرض التي أقطعت له<sup>(٤)</sup>، كما اقطع من أراضي الصوافي التي كانت لأكاسرة الفرس<sup>(٥)</sup>.

لذلك عندما استلم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الخلافة شرع في اليوم الأول بتطبيق برنامج الإصلاح في الهيكل الاقتصادي للدولة الإسلامية، واستند في برنامجه هذا إلى أمرين رئيسيين هما:

أولاً: إعادة النظر في الأشخاص القائمين على تسيير اقتصاد الدولة وستحدث

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤-١٥.

٢- الصنعاني، المصنف، ٤/ ١٢٢ - ١٢٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣.

٣- الصنعاني، المصنف، ٤/ ١٢٥، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣.

٤- ابن ادم، الخراج، ص ٧٨ للمزيد من التفاصيل عن اقطاعات الخليفة عمر راجع نجهان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية، ص ١٩٨ - ٢١٠.

٥- أبو يوسف، الخراج، ص ٥٨.

عن هذا الأمر لاحقاً.

ثانياً: معالجة الخلل الذي أحدثته التفاوت في العطاء، وهذا الأمر باشر به في يوم تسلمه للخلافة، وكان تطبيقه عملياً، إذ قال للمسلمين الذين بايعوه في مسجد المدينة: (إذا كان غداً إن شاء الله، فاغدوا علينا فإن عندنا ما لا نقسمه فيكم، ولا يتخلفن أحد منكم، عربي وأعجمي، وكان من أهل العطاء أو لم يكن إلا حضر)<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من بساطة هذا الإجراء من الناحية النظرية، لكنه كان صعباً جداً من الناحية العملية، والإمام علي (عليه السلام) كان يعرف هذا الأمر، لأن السياسة التي وضعها الخليفة عمر مضي عليها فترة طويلة من الزمن، والمسلمون تعودوا عليها لأكثر من عقدين من السنين، فأزعج هذا الأمر بعض المتنفعين من السياسة السابقة، والذين تعودوا على امتيازات تختلف عن الآخرين، لذلك كرهوا ما قام به الخليفة علي، لاسيما أنهم كانوا يستلمون مبالغ أكثر من الآخرين، وهؤلاء كانوا من كبار الصحابة، وكبار رجال القبائل ممن لهم تأثير واسع على المجتمع الإسلامي، لكن الخليفة أصر على تطبيق سياسته الجديدة، لأنه يرى إنها السبيل الوحيد لتطبيق العدالة في المجتمع الإسلامي، وحل للمشاكل التي خلفتها السياسة السابقة، لهذا أمر كاتبه عبيد الله بن أبي رافع أن ينادي بأسماء الناس من أجل استلام عطائهم، وأمره أن يبدأ بالمهاجرين ثم بالأنصار ثم سائر الناس، وأمره بإعطاء الناس ثلاثة دنانير دون تمييز<sup>(٢)</sup>.

١- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/٣٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/٣٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/١٨.

٢- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/٣٧-٣٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/٣٧-٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/١٨.

وبعد قيام الخليفة بهذه الخطوة بدأت الاعتراضات ضدها، لأنها نسف للنظام المالي القديم، ومن الطبيعي أن تكون هناك معارضة، لأن المستفيدين من ذلك النظام لا يستطيعون تركه بسهولة، ويمكن أن نقسم هؤلاء المعترضين على ثلاثة أقسام حسب مواقفهم التي اتخذوها بعد إعلان التغيير في السياسة المالية:

**القسم الأول:** هم من الصحابة الذين رأوا أن هذا التغيير أفقدهم بعض مكاسبهم التي كانوا يحصلون عليها في زمن الخليفين عمر وعثمان، ولا يعدوا اعتراضهم هذا الأمر، وهم يشكلون النسبة الكبيرة من الصحابة، وقد عبر عن موقفهم سهل بن حنيف، وهو من أصحاب الخليفة المقربين بالقول: يا أمير المؤمنين، هذا غلامي بالأمس، وقد أعتقته اليوم فرد عليه الإمام: (نعطيه كما نعطيك، فأعطى كل واحد منهما ثلاثة دنائير)<sup>(١)</sup>، وانتهى الأمر عندهم عندما رؤوا إصرار الخليفة على الإصلاح، بل إن الكثير منهم ساندوه في برنامج الإصلاح، واشتركوا معه في الجيش، وعمل قسم منهم في إدارة الدولة.

**القسم الثاني:** هم الصحابة الذين حرضوا على الخليفة عثمان وكانوا يعتقدون إنهم سيتحكمون بإدارة الدولة، ويقف على رأس هؤلاء الزبير وطلحة، وهم يمثلون طبقة لا يستهان بها، لاسيما إنهم من كبار صحابة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويحضون باحترام كبير في المجتمع الإسلامي نتيجة لدخولهم الإسلام في زمن مبكر، واشتراكهم في الدفاع عنه في المعارك التي خاضها الرسول ضد المشركين وغيرهم، كما إن مكانتهم ارتفعت عندما رشحهم الخليفة عمر لتولي الخلافة إلى جانب علي وعثمان، لذلك استطاعوا فيما بعد الخروج إلى البصرة معارضين لسياسة الخليفة

١- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/٣٧-٣٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/١٨.

علي، وجمع أعداد كبيرة من الأتباع ليحاربوا خلافة الإمام علي، وهؤلاء كان الإمام حريصاً عليهم لأنهم من كبار الصحابة، وكانوا في الأمس القريب يقفون معه في نفس الخط يحاربون الشرك ويدافعون عن الإسلام، ولهم مكانة في المجتمع الإسلامي لأنهم الجيل الأول الذي آمن بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو لا يريد أن يخسرهم، لذلك على الرغم من قناعته ببطلان دعواهم، ومعرفته بأن اعتراضهم لم يكن من أجل المال فقط، لأنهم غير محتاجين له وقد عرضنا جانباً من ثرواتهم فيما سبق، بل يخفون تحت اعتراضهم هذا أسباباً اجتماعية تتلخص بعدم الرغبة بالمساواة مع الآخرين ممن يشعرون بأنهم أفضل منهم، وسياسية تتلخص في رغبتهم في إدارة الدولة، لاسيما أنهم شعروا بعد ترشيح الخليفة عمر لهم لتولي الخلافة بعده بأنهم ليسوا أقل شأناً من علي بن أبي طالب، ونتيجة لما قدمناه أرسل الإمام علي (عليه السلام) إلى طلحة والزبير، وعاتبهما على السلوك الذي انتهجهما ضده، فكان التبرير الذي قدماه يرتكز على مسألتين، الأولى هي عدم إشراكهما بإدارة الدولة، وقد عبرا عن ذلك بالقول: (أعطيناك بيعتنا على أن لا تقطع الأمر دوننا وأن تستشيرنا في الأمور، ولا تستبد بها عنا، ولنا الفضل على غيرنا ما قد علمت، فأنت تقسم القسوم، وتقطع الأمور، وتمضي الأحكام بغير مشورتنا، ولا رأينا ولا علمنا)، والمسألة الثانية هي: (خلافك عمر بن الخطاب في القسم، إنك جعلت حقنا في القسم كحق غيرنا، وسويت بيننا وبين من لم يمثّلنا في ما أفاء الله تعالى علينا بأسيافنا ورماحنا وأوجفنا عليه بخيلنا ورجلنا، وظهرت عليه دعوتنا)<sup>(١)</sup>، فرد الإمام (عليه السلام) على هذه الاعتراضات التي اعتبرها لا ترقى إلى مستوى العداء، بأن قال لهما: (أما ما ذكرتماه من الاستشارة بكم، فوالله ما كانت لي في الولاية رغبة، ولكنكم دعوتوني إليها،

١- أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ١١٣، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/ ٤١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/ ٤١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٢١.

وجعلتموني عليها، فخفت أن أردكم فتختلف الأمة، فلما أفضت إلي نظرت إلى كتاب الله وسنة رسوله، فأمضيت ما دلاني عليه واتبعته، ولم أحتج إلى آرائكما فيه، ولا رأي غيركما، ولو وقع حكم ليس في كتاب الله بيانه ولا في السنة برهانه، واحتيج إلى المشاورة فيه، لشاورتكما فيه، وأما القسم والأسوة، فإن ذلك أمر لم أحكم فيه بادئ بدء، قد وجدت أنا وأنتما رسول الله صلى الله عليه وآله يحكم بذلك، وكتاب الله ناطق به، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وأما قولكما جعلت فيئنا وما أفاءته سيوفنا ورماحنا، سواء بيننا وبين غيرنا، فقد بما سبق إلى الإسلام قوم ونصروه بسيوفهم ورماحهم، فلم يفضلهم رسول الله صلى الله عليه وآله في القسم، ولا آثرهم بالسبق والله سبحانه موف السابق والمجاهد يوم القيامة أعمالهم، وليس لكما عندي ولا لغيركما إلا هذا<sup>(١)</sup>، هذه المحاورة تؤكد الرأي الذي ذهبنا إليه من أن هؤلاء المعترضين كانوا يخفون أهدافاً أخرى من خلال إبداء المعارضة للتسوية بالعطاء، لاسيما أن الإمام علياً (عليه السلام) ذكرهم بأن المساواة في العطاء سنّها الرسول، وهم متمسكون بما سنّه الخليفة عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>، لذلك لما يأسوا من الأمر بدأوا بتحريض الناس ضد الخليفة، فاتصلوا بالصحابة الذين لهم نفس الرأي، وغيرهم من الأشراف من أجل الثورة على الخلافة، مستندين إلى أن الإمام علياً (عليه السلام) غير سنة عمر بن الخطاب في التفضيل بالعطاء، وكما سبق

١ - ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤٢/٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤٢-٤١/٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٢/٣٢.

٢ - هناك فهم خاطئ عند بعض المؤرخين مفاده أن الإمام علياً (عليه السلام) عندما سنّ سياسة المساواة في العطاء، كان قد رجع إلى سياسة الخليفة أبي بكر، وهذا أمر غير دقيق لأننا رأينا أن سياسة المساواة سنّها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا واضح من خلال رد الخليفة على طلحة والزبير، ينظر اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ص ١١٤.

القول فإن نسبة كبيرة من المسلمين لا يقبلون أي تغيير في تلك السنّة، فاستطاعوا جمع الكثير من الأتباع نتيجة لحب هؤلاء للمال وعدم استعدادهم لفقدان مكاسبهم<sup>(١)</sup>، مقابل إصلاح المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، وانتهى الأمر بحرب الجمل التي فقد فيها المسلمون الكثير من الضحايا.

**القسم الثالث:** هو أقوى المعترضين على السياسة الجديدة، ويتكون هذا القسم من أسرة الخليفة عثمان بن عفان، وهؤلاء شعروا بأنهم سيتأثرون بدرجة كبيرة بسياسة الإصلاح الجديدة، لأنهم فقدوا امتيازاتهم المالية والسياسية والإدارية وحتى الاجتماعية بمقتل الخليفة عثمان، كما أنهم أحسوا بأن الخليفة علياً سيعيد النظر في كل الأموال التي أخذت من الخزينة، بعد أن أعلن عن ذلك بالقول: (والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وملكت به الإماء، لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيّق)<sup>(٢)</sup>، ثم بدأ بتطبيق هذا الأمر، وذلك بإرجاع أراضي الصوافي التي أقطعها الخليفة عثمان لبعضهم إلى أملاك الدولة<sup>(٣)</sup>، وأعطى لورثة الخليفة عثمان حقهم الطبيعي، بعد أن صادر ما أخذ من أموال المسلمين بغير حق<sup>(٤)</sup>، وهذا دفع الأمويين في المدينة إلى الاجتماع بالخليفة من أجل التفاوض معه، وكان طلبهم يرتكز على أن لا يحاسبهم الخليفة على الأموال التي أخذوها في عهد الخليفة عثمان، (نحن إخوانك ونظراؤك من بني عبد مناف، ونحن نبايعك اليوم على أن تضع عنا ما أصبنا من المال في أيام عثمان، وأن تقتل قتلته، وإننا إن خفناك تركناك،

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١ / ١١.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١ / ٤٦، المجلسي، بحار الأنوار، ١٦/ ٣٢.

٣- ابن اعثم، الفتوح، ٢/ ٢٤٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٦٩.

٤- المسعودي، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٧٠.



فالتحقنا بالشام<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية تدل على خوفهم من البرنامج الذي يريد الخليفة تطبيقه، علاوة على انها تدل على انهم كانوا يشعرون بامتلاكهم عنصر قوة يستندون إليه، وهو معاوية بن أبي سفيان الذي كان يتمتع بشبه استقلال في ولاية الشام منذ عهد الخليفة عثمان، وهو بدوره لا يستطيع أن يفقد الامتيازات التي حصل عليها خلال حقبة ولايته الطويلة على تلك المنطقة، والتي ابتدأت منذ عهد الخليفة عمر، وهو يعرف ان الخليفة علياً سوف لن يتركه يتصرف بأموال المسلمين التي أخذها في الفترة السابقة كما يشاء، لاسيما ان عمرو بن العاص كتب له بعد تولي الإمام علي (عليه السلام) الخلافة كتابا يحذره من ان الخليفة علياً سيرجع كل الأموال التي أخذت من بيت مال المسلمين: (ما كنت صانعا فاصنع، إذا قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه كما تقشر العصا لحاها)<sup>(٢)</sup>، لذلك أعلن تمرده في بلاد الشام ولم يبايع الخليفة، بحجة الأخذ بثأر الخليفة عثمان.

لكن هذه المعارضة التي واجهتها السياسة الجديدة للخليفة لم تثنه عن عزمه، لأن الدولة الإسلامية كانت بحاجة إلى إصلاح لاسيما في الجانب الاقتصادي، وقد استند الخليفة في إصراره على التغيير إلى التأييد الكبير الذي حظيت به خلافته، إذ رأينا أن بيعته كانت جماهيرية شارك فيها المسلمون في العاصمة والولايات الإسلامية، ومحور هذه البيعة كان يقوم على إجراء تغييرات في إدارة الدولة وفي سياستها المالية، لذلك عندما سمع بالاعتراضات ضد السياسة الجديدة، صعد المنبر وألقى خطبة في المسلمين قال فيها: (ليس لأحد عندنا فضل إلا بطاعة الله وطاعة الرسول، هذا

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٨/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٩/٧، المجلسي، بحار الأنوار، ١٩/٣٢.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٧٠/١، الأميني، الغدير، ٢٨٨/٨.

كتاب الله بين أظهرنا، وعهد رسول الله وسيرته فينا، لا يجهل ذلك إلا جاهل معاند عن الحق منكر، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ثم صاح بأعلى صوته: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن توليتم فإن الله لا يحب الكافرين. ثم قال: يا معشر المهاجرين والأنصار أتمنون على الله ورسوله بإسلامكم، بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان، إن كنتم صادقين، ثم قال: أنا أبو الحسن وكان يقولها إذا غضب، ألا إن هذه الدنيا التي أصبحت تمنونها وترغبون فيها، وأصبحت تغضبكم وترضيكم، ليست بداركم ولا منزلكم الذي خلقتم له، فلا تغرنكم فقد حذرتكموها، واتقوا نعم الله عليكم بالصبر لأنفسكم على طاعة الله، والذل لحكمه جل ثناؤه، فأما هذا الفيء فليس لأحد فيه أثره، وقد فرغ الله من قسمته فهو مال الله، وأتم عباد الله المسلمون، وهذا كتاب الله به أقرنا وله أسلمنا، وعهد نبينا بين أظهرنا فمن لم يرض به فليتول كيف يشاء، فإن العامل بطاعة الله والحاكم بحكم الله لا وحشة عليه<sup>(١)</sup>، وهذه الخطبة كانت موجهة للقسمين الأول والثاني من المعترضين، وقد نجح بعدها بتقليل حجم المعارضة للسياسة الجديدة، إذ كسب إلى جانبه القسم الأول من المعترضين وهم أغلب الصحابة الذين اشتركوا معه في القضاء على التمرد وإدارة الدولة، وقلل حجم التأييد للقسم الثاني من المعترضين، بحيث استطاع القضاء على تمردهم في البصرة، ولم يبق له سوى القسم الثالث الذي يقوده معاوية، وهذا القسم دخل معه في معارك كبيرة أهمها معركة صفين، وقد انتصر فيها جيش الخلافة لولا الخُدع التي استخدمها معاوية ومعاونوه، وكان في نية الخليفة القضاء عليه نهائياً، من أجل أن يطبق برنامجه بصورة كاملة في جميع أرجاء الدولة الإسلامية، وقد عبر عن ذلك بالقول: (والله

١- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٨٤، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/ ٤٠، ابن أبي الحديد،

شرح نهج البلاغة، ٧/ ٤٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٢٠.

إن بقيت وسلمت لهم لأقيمتهم على المحجة البيضاء والطريق الواضح<sup>(١)</sup>، لكن اغتياله في سنة ٤٠ هـ حال دون إكمال مشروعه، لكن هذا لا يعني انه لم يطبق سياسته الجديدة، بل على العكس استطاع تغيير السياسة المالية والإدارية في جميع أرجاء الدولة الإسلامية عدا الشام.

وقبل أن ندخل في تفاصيل التطبيق العملي للسياسة الجديدة، لا بد أن نعرف الهدف من هذه السياسة، والسبب الرئيس الذي أدى إلى إصرار الخليفة عليها من أجل تكوين صورة واضحة عن الإصلاح الذي تبناه الخليفة.

يبدو من خلال ما قدمناه من روايات أن الإمام علياً (عليه السلام) أراد تطبيق العدالة في المجتمع الإسلامي، فيجعل جميع المسلمين متساوين أمام الله والقانون، ولا فروقات بينهم لاسيما بالمعاش، وهذا الأمر يجعل الطبقات العليا لا تطغى وتغتر، والطبقات السفلى لا تشعر بالحيف والضعف والاستغلال، وبذلك تتقلص الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين المسلمين، ولا يتحول المجتمع إلى مجموعة من المتصارعين، لأن هذا الأمر إذا حدث قد يؤدي إلى اندثار منابع الفضيلة، وعندها لا يستطيع المجتمع أن يطلب من الجائع أن يكون فاضلاً، لأن حرمانه لا يدفعه إلى ذلك بل يدفعه إلى التمرد والإجرام، ويظهر بصورة جلية الصراع الطبقي المقيت، وقد كان الإسلام واعياً المسألة، فأراد صيانة المجتمع من أخطار التفاوت الطبقي، فجعل الناس كافة متساوين ولا فوارق بينهم إلا بتقوى الله، كذلك كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أحاديثه يؤكد هذا المعنى، وطبقه بصورة فعلية على أرض الواقع، فلم يميز بين مسلم وآخر لحسابات مادية أو اجتماعية أو غيرها، بل كان جل أصحابه

١- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/٣٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/١٨.

المقربين من الفقراء والعبيد وبسطاء الناس، وعلى هذا الأساس فإن الخليفة علياً لاحظ سيادة فريق وعبودية فريق آخر، والمجتمع لا يمكن أن يستمر مدة طويلة، لأن أفرادهم تتنازعهم الأحقاد نتيجة للظلم الذي تمارسه طبقة على أخرى، فعلى أساس هذا الوعي جعل الخليفة علي الإصلاح الاقتصادي أساساً لإصلاح المجتمع، لذلك كان قد شخص هذه الحالة بدقة فقال: (ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع)<sup>(١)</sup>، فكان أول برامجه للإصلاح حل مشكلة الغنى والفقر، لاسيما ذلك الغنى والفقر الذي تسهم الدولة في إنشائه، إذ تعطي فريقاً أكثر من الآخر، وهذا الأمر هو من أهم الأمور التي واجهها الإمام علي (عليه السلام) في بداية حكمه، فأصحاب العطاء المرتفع من الصحابة وغيرهم من قريش مثل معاوية وغيره، يعدون أنفسهم طبقة فوق باقي الطبقات، وأخذوا ينظرون إلى المسلمين من غير طبقتهم بنظرة دونية، لاسيما غير العرب ممن يسمون بالموالي، ثم انسحبت هذه النظرة على باقي طبقات المجتمع، إذ جاءت للخليفة علي امرأتان إحداهما من العرب والأخرى من الموالي فسألتاه، فدفعت إليهما دراهم وطعاماً بالسواء، فقالت إحداهن: (إني امرأة من العرب وهذه من العجم، فقال: إني والله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الشيء فضلاً على بني إسحاق)<sup>(٢)</sup>، ثم تحولت هذه النظرة إلى حالة متأصلة في المجتمع، وأصبح تغييرها عسيراً جداً، حتى إن معارضي خلافة الإمام علي اتخذوها سبباً لمعارضتهم، ويتضح هذا الأمر من خلال قول معاوية لأهل الشام: (يا أهل الشام قد عرفتم حبي لكم وسيرتي فيكم، وقد بلغكم صنيع علي بالعراق وتسويته بين الشريف وبين من لا يعرف قدره)<sup>(٣)</sup>، هذه الرواية تدل على المستوى الذي وصل إليه المجتمع الإسلامي،

١- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٤٠.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٠- ٢٠١، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٣٧.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/ ٥٤٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٢٧٨.

بحيث ان المسلمين يعجبون ممن يعود بهم إلى ما كان متبعاً في دولة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، لذلك نرى معاوية ينتقد الإمام علياً (عليه السلام) بأنه ساوى بين الشريف والوضيع في العطاء والمعاملة، وهذا الأمر يبدو انه أصبح موضع انتقاد من المسلمين الذين عادوا إلى ما كان سائداً في الجاهلية من تمايز بينهم حسب الأموال والأنساب والأحساب، الأمر الذي دفع بعض أصحاب الخليفة المقربين يقترحون عليه تأجيل تطبيق برنامجه الإصلاحية لمدة من الزمن، بعد أن رأوا حجم المعارضة التي تعرض لها، وهروب الكثير من المتفعين من السياسة القديمة إلى معاوية، فقالوا له: (يا أمير المؤمنين لو أخرجت هذه الأموال ففرقتها في هؤلاء الرؤساء والأشراف، وفضلتهم علينا حتى إذا استوسقت الأمور عدت إلى أفضل ما عودك الله من القسم بالسوية والعدل في الرعية)، والملاحظ في هذه الرواية أن هؤلاء الذين نصحوا الخليفة باتباع سياسة المراوغة على حساب المبادئ هم من أكثر الناس معرفة بالخليفة علي، لكنهم مع قوة التيار المعاكس لسياسة الزهد والمبادئ التي كان عليها الإمام علي (عليه السلام)، اضطروا إلى ابداء هذه النصيحة، فرد عليهم الخليفة بالقول: (أتأمروني ويحكم أن أطلب النصر بالظلم والجور فيمن وليت عليه من أهل الإسلام، لا والله لا يكون ذلك ما سمر السمير، وما رأيت في السماء نجماً، والله لو كانت أموالهم مالي لساويت بينهم فكيف وإنما هي أموالهم)<sup>(١)</sup>، فكان هذا الرد يعني أن الأخلاق والدين ليست حالة مؤقتة عند الإمام علي (عليه السلام) يخفيها عندما تكون هناك ضرورة ومصالحة، ثم يظهرها إذا انتهت هذه الضرورة، بل كان الخليفة مدرسة للأخلاق والمبادئ التي استقاها وتعلمها من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو لا ينظر إلى الأمور نظرة آنية بل كان يرى ببعد نظر كبير جداً، لأن الانسجام مع السراق يعني

١- الثقفى، الغارات، ١/ ٧٥، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٨٥، الكليني، الكافي، ٤/ ٣١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٢٢.

إعطاءهم حجة لتكون السرقمة مشروعة بإقرار من الخليفة، وتكون حجة لمن يأتي بعدهم، وهذه ليست أخلاق الخليفة أو الإسلام الذي يريد تحقيقه، لذلك كان رد الإمام علي (عليه السلام) واضحاً في هذا المجال، إذ قال لهم إن سياسته تقوم على المساواة بين الناس، ولو كان المال له لساوى بينهم، فكيف الحال والمال لهؤلاء الناس وهو مجرد أمين عليه<sup>(١)</sup>.

### طريقة توزيع العطاء ووقته

اتخذ الإمام علي (عليه السلام) مجموعة من الإجراءات من أجل صيانة أموال الدولة، وأول معالجته لهذه المسألة هي إرجاع الأموال التي صودرت من الخزينة، وهذه الأموال شملت أموالاً نقدية وأشياء عينية مثل الأسلحة، كذلك شملت الأراضي التي كانت تابعة للدولة، ووهبها الخليفة عثمان لمجموعة من أقاربه وغيرهم، وقد عبر عن ذلك بالقول: (ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود إلى بيت المال، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ولو وجدته تزوج به النساء، وفرق بين البلدان لردده إلى حاله، فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيّق)<sup>(٢)</sup>، فبدأ بالأسلحة التي كانت في بيت الخليفة عثمان، وكان قد أخذها طلحة عندما نهبت دار عثمان، فاستردها الإمام علي (عليه السلام) وأعادها

١- الثقفى، الغارات، ١/ ٧٥، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٨٥، الكليني، الكافي، ٤/ ٣١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٢٢.

٢- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٦٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١١٦.

إلى بيت المال<sup>(١)</sup>، وكف عن الأموال التي وجدها في بيته<sup>(٢)</sup>، ثم أمر برد الأموال التي أعطها الخليفة السابق عثمان لبعض الناس أثناء حصار المسلمين له<sup>(٣)</sup>، ثم باشر باسترجاع الأموال التي استولى عليها الولاة في زمن الخليفة عثمان، فطالب الأشعث بن قيس والي أذربيجان بمائة ألف درهم أعطها له الخليفة، ولما رفض هده بالعقوبة الشديدة على الرغم من وزنه القبلي، كونه زعيم قبيلة كندة العربية إحدى القبائل القوية في الكوفة، وأرجع هذه الأموال إلى بيت المال، وكذلك فعل مع الولاة الآخرين الذين ثبت استيلاؤهم على أموال المسلمين بغير حق، وغرمهم الأموال التي أنفقوها أو أتلفوها<sup>(٤)</sup>، وبعدها أرجع الأراضي التي أقطعها عثمان لبعضهم<sup>(٥)</sup>.

١- ابن عبدربه، العقد الفريد، ٦/ ٢١٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٧٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ١٣٧.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٧٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ١٣٧.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٧٠، الاميني، الغدير، ٨/ ٢٨٧، الهمداني، الإمام علي، ص ٦٦٤.

٤- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٦.

٥- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٦٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١١٦.

ثم بدأ بتطبيق سياسته المالية في توزيع العطاء والتي تقوم على أربعة محاور هي:

- ١ - المساواة بين المسلمين في العطاء.
  - ٢ - توزيع الأموال الموجودة في بيت المال دون تأخير، أي في حال وصولها إلى بيت المال.
  - ٣ - إبقاء الأراضي تابعة للدولة الإسلامية وعدم توزيعها على المسلمين من أجل أن تكون موردا ثابتا لبيت المال.
  - ٤ - حجز كمية من الأموال لتكون مادة للضمان الاجتماعي وللإنفاق على الخدمات التي تقدمها الدولة.
- وفيما يخص راتب الخليفة فقد امتنع عن استلام أي مبالغ مالية مقابل وظيفته التي يؤديها، واعتمد في حياته على أملاكه الخاصة في المدينة العاصمة<sup>(١)</sup>.

وهذه القواعد المالية التي وضعها الإمام علي (عليه السلام) كانت منسجمة مع الواقع الاقتصادي الذي يعيشه المسلمون، إذ أن سرعة توزيع الأموال الموجودة في بيت المال كانت تتسجم مع حاجة المسلمين في ذلك الوقت، لذلك رأى الخليفة أنه يجب أن توزع عليهم، إذ لا توجد حاجة إلى حرمان الناس منها، مادامت هناك موارد مالية ثابتة، مثل الأراضي الزراعية التي يؤخذ منها الخراج، وضريبة العشر والجزية والزكاة، وهذه لاتصل في وقت واحد بل في أوقات متفاوتة، ولا يوجد وقت محدد لوصولها.

وكان أول توزيع للعطاء في اليوم الثاني لتوليته الخلافة، إذ وجد بعض الأموال في بيت المال علاوة على الأموال التي أرجعها، فأمر صاحب بيت المال بجمع الناس من

---

١- يمكن ملاحظة هذا الأمر بوضوح من خلال محاورته لأخيه عقيل عندما جاء يطلب منه المال، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/ ٢٤٥- ٢٤٦.



أجل استلام حصصهم، فنال كل واحد من سكان العاصمة ثلاثة دنانير<sup>(١)</sup>، ويبدو انه اعتمد في هذا التوزيع على ديوان العطاء الموجود منذ عهد الخليفة عمر، وهذا التوزيع الذي قام به قصد من خلاله تحقيق هدفين هما تأكيد مبدأ المساواة في العطاء الذي أعلن عنه أولاً، وتطبيق المبدأ الثاني في سياسته والقائم على عدم إبقاء الأموال في بيت المال.

ومن خلال تتبع الروايات نرى أن الخليفة كان يمنح العطاء لكل أفراد المجتمع الإسلامي، حتى نساء المسلمين كنَّ يأخذن من هذا العطاء<sup>(٢)</sup>، لكن الروايات لا تذكر إن كان عطاء النساء مثل عطاء الرجال أم أن هناك فرقاً بينهما، وإن كنا نرجح وجود فرق في الأعطيات، وذلك لأن التكاليف الاجتماعية في تلك الحقبة تختلف فيما بينها، وهي أثقل على الرجال منها على النساء، كذلك فإن الخليفة علياً فرض العطاء للأطفال، وهذا العطاء يبدأ من أول يوم لولادتهم، ويؤيد ذلك ما أورده بعض المصادر من أن أحد الأشخاص جاء إلى الإمام علي (عليه السلام) بمولوده الجديد، ففرض له الخليفة مائة درهم<sup>(٣)</sup>، كذلك فإن الأطفال اللقطاء -الذين لا يُعرف أبواهم- فرض لهم الخليفة مائة درهم<sup>(٤)</sup>.

كما كان العطاء يعتمد على أنواع الأموال الواردة إلى بيت المال، فكل فئة كانت تأخذ من الأموال المخصصة لها، فأموال الزكاة كانت توزع حسب ما جاء في القرآن

١- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٦/ ٣٧- ٣٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧/ ٣٧، المجلسي، بحار الأنوار، ١٨/ ٣٢.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٠- ٢٠١، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٣٧.

٣- أبو عبيد، الأموال، ص ٣٣٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ٤/ ٥٨٤.

٤- المتقي الهندي، كنز العمال، ٤/ ٥٨٤.

الكريم على مجموعة من الفئات هي: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، أي ان مال الزكاة لا يشمل المقاتلين أو غيرهم، بل يشمل الذين جاء ذكرهم في القرآن الكريم فقط، وأموال الجزية توزع على المقاتلين الذين يدافعون عن الدولة<sup>(٢)</sup>، على اعتبار ان هذه الأموال هي بدل مالي يدفعه أهل الذمة عوضاً عن عدم اشتراكهم في الخدمة العسكرية، ونظير حمايتهم لذلك توزع أموال الجزية على المقاتلين، أما عطاء الطبقات الأخرى من غير المقاتلة، فيبدو أنها كانت تؤخذ من الأموال المجباة من الخراج، كما يشترك المقاتلون والموظفون مع بقية الطبقات في أموال الخراج، والمساواة في العطاء وفقاً لما قدمناه، كانت تتم في الطبقة نفسها، فمثلاً يتساوى المقاتلون عندما تقسم عليهم أموال الجزية أو الغنائم، كما تتساوى الفئات المستحقة للزكاة في تلك الطبقة، ويتساوى المسلمون في أموال الخراج.

أما الكيفية التي توزع فيها الأموال بين العاصمة والولايات الإسلامية، فقد كانت سياسة الخليفة تقوم على إنفاق الأموال في الولايات نفسها التي جبيت منها، أي توزع رواتب الموظفين والعسكريين، وتوزع أموال الزكاة على المستحقين، وتوزع أموال الضمان الاجتماعي على المحتاجين، وينفق على المشاريع الزراعية وغيرها والخدمات العامة، وبعد ذلك يحمل ما يفيض منها إلى العاصمة الكوفة، ويؤيد هذا الرأي ما أورده بعض الروايات، إذ جاء فيها أن عبد الله بن عباس والي البصرة، أرسل أحد الأشخاص إلى الكوفة، وهو يحمل ستمائة ألف درهم فائضة عن الحاجة بعد أن أخذ

١- سورة التوبة، الآية ٦٠ .

٢- الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٥٣/٢، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/١١٨ .

الناس عطاؤهم<sup>(١)</sup>، وذلك بعدما كتب الخليفة اليه أن يقسم الأموال التي عنده بين المسلمين في تلك الولاية حتى يصلوا إلى حد الاكتفاء، ولا يكون هناك حاجة ثم يرسل ما بقي عنده إلى العاصمة<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى ان الخليفة عندما أرسل محمد ابن أبي بكر واليا على مصر، أمره أن يجبي الخراج منها، ثم ينفق هذه الأموال على أهل العطاء في تلك الولاية<sup>(٣)</sup>، وعندما ولي الخليفة عمرو بن سلمة على اصبهان حمل الأموال الفائضة من تلك الولاية إلى العاصمة الكوفة<sup>(٤)</sup>، وكتب أيضا إلى سليمان بن صرد الخزاعي وهو واليه على الجبل أن يحصي الأموال التي اجتمعت عنده ويعطي الموظفين عطاءهم ثم يبعث الباقي إلى العاصمة<sup>(٥)</sup>، وهذه الروايات تبين إن الخليفة كان يريد تحقيق العدل في توزيع الأموال، فليس معقولا أن المسلمين في الولايات يواجهون الأعداء ويقاتلون ويعملون في تلك الولايات، ثم تحمل الأموال التي كانت تأتي للدولة، والتي كانوا سببا في جلبها إلى العاصمة ويظلم هؤلاء ولا يأخذون ما يستحقونه، علاوة على ان العاصمة الكوفة كانت فيها مصادر مالية كثيرة مثل الخراج والجزية والزكاة والعشر وغيرها.

والأمر الآخر الذي باشر به الإمام علي (عليه السلام) هو تقسيم جميع الأموال التي يحتويها بيت المال، لأنه يعتقد ان حاجة المسلمين إلى الأموال أهم من خزنها، لذلك عندما دخل إلى البصرة بعد انتصاره في معركة الجمل، حصل على أموال

١- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢ / ٧٤.٧٣.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١٠٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢ / ٤٠٢.

٣- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٣٩٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٥٥٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٥٤٠.

٤- أبو نعيم الاصبهاني، ذكر أخبار اصبهان، ١ / ٧٢، ابن الدمشقي، جواهر المطالب، ١ / ٢٧٤.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٦.

وغنائم من هذه المعركة، تصرف فيها وفق المبدأ الذي ذكرناه في أنه يوزع الأموال وفق مبدأ المساواة على المقاتلين المشتركين في المعركة، ثم وجد في بيت مال البصرة ستة الاف درهم والمقاتلين كانوا اثني عشر ألفاً، فوزعها بين المقاتلين فحصل كل واحد منهم على خمسمائة درهم<sup>(١)</sup>. ثم قسم ما وجدوه في معسكرهم من سلاح ودواب وغيرها<sup>(٢)</sup>. وذلك أيضاً اتبع فيه مبدأ المساواة، وهذا الإجراء الذي اتخذه الخليفة مع أموال البصرة قد يدفع بعضهم إلى الاعتقاد انه راعى فيه ضرورات عسكرية، أي إنه أراد إرضاء المقاتلين الذين اشتركوا في هذه المعركة، لكن هذا الاعتقاد يخالفه الواقع، ولا يقوم على دليل، لاسيما ان تصرف الإمام علي مع مال البصرة كان قائماً على إيمانه بأن هذه الأموال كانت غنيمة حرب، وليس جزية أو صدقات أو خراج أو عشر، لذلك قسمها بين المقاتلين، والدليل على ذلك ان الصحابي أسامة بن زيد أرسل إليه يريد منه نصيباً من الأموال (ابعث إلي بعطائي، فوالله إنك لتعلم إنك لو كنت في فم الأسد لدخلت معك. فكتب إليه إن هذا المال لمن جاهد عليه ولكن لي مالاً بالمدينة فأصاب منه ما شئت<sup>(٣)</sup>)، وكان أسامة من الذين لم يبايعوا الإمام علياً (عليه السلام) بالخلافة، أي انه رفض الانخراط مع إجماع المسلمين، وفضل البقاء خارج الإجماع، لذلك عليه أن يتحمل نتيجة عمله، وهو غير مغصوب عليه، إذ أن الإمام لم يجبره على البيعة ولم يفرضها عليه، فكيف يكون له عطاء من الدولة وهو خارج الخدمة فيها، ولا يقدم لها ما فرض عليه من واجبات، وليس عنده ما يمنعه من المشاركة من مرض أو عجز، وكذلك الحال مع المتخلفين الآخرين عن البيعة مثل عبد الله

١- المنقري، وقعة صفين، ص ١٦٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٤٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٤٩.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٢٥٠.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/ ٥٧٧، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/ ١٠٤.

ابن عمر والمغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص وغيرهم. إذ قال لهم الإمام علي: (ألستم تعلمون إن عثمان كان إماماً بايعتموه على السمع والطاعة، فعلام خذلتموه إن كان محسناً، وكيف تقاتلوه إذ كان مسيئاً؟ فإن كان عثمان أصاب بما صنع فقد ظلمتم إذ لم تنصروا إمامكم، وإن كان مسيئاً فقد ظلمتم إذ لم تعينوا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، قد ظلمتم إذ لم تقوموا بيننا وبين عدونا بما أمركم الله به، فإنه قال: وقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فردهم ولم يعطهم شيئاً)، وتبيان هذا الأمر يوضح الأمر الأول في تقسيم أموال المتمردين في البصرة، فهؤلاء كانوا خارج إطار الدولة وإجماع المسلمين متكاسلين فكيف يأخذون العطاء وهم لم يلبوا ما عليهم من واجبات لذلك لا يستحقون شيئاً من المال، لأن ذلك يساعد على الكسل والابتعاد عن المشاركة الفاعلة في بناء الدولة، وهم لم يكونوا فقراء لا يستطيعون العمل حتى يشملوا بالضمان الاجتماعي، أما الأموال الأخرى الموجودة في البصرة وغيرها من الولايات فلا توزع بالطريقة أعلاه، أي على العسكريين فقط بل توزع وفق ما ذكرناه سابقاً، أي على جميع المسلمين المستحقين للعطاء.

وكذلك الحال مع الأموال التي ترد من الولايات الإسلامية إلى بيت مال العاصمة الكوفة، لكن الأمر المختلف هنا تعامل الخليفة مع هذه الأموال، إذ يشرف عليها بنفسه إشرافاً مباشراً، فعند وصولها توضع في بيت المال، ويقوم العمال بإحصائها ثم توزع دون تأخير، وفي الحالات التي ترد فيها أموال كثيرة لا يستطيع بيت المال استيعابها، توضع في مكان قريب من بيت المال أو في المسجد<sup>(١)</sup>، ثم يبدأ العمال بمجرد هذه الأموال سواء كانت نقداً من الذهب أو الفضة، أو أشياء عينية، ويقسمها بين

١- الثقفى، الغارات، ١/ ٥٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٩٩-٢٠٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٣٥.

المسلمين في اليوم نفسه أو اليوم الذي يليه، ويؤيد هذا أن الإمام علياً (عليه السلام) كان يكنس بيت المال بعد أن يوزع ما فيه من أموال ويقول: (ينبغي لبيت مال المسلمين أن لا يأتي عليه يوم إلا كان هكذا، ليس فيه شيء، قد أخذ كل ذي حق حقه)<sup>(١)</sup>، إلا إن إحصاء الأموال وتوزيعها في اليوم نفسه كان صعباً على هؤلاء العمال لكثرة هذه الأموال وصعوبة حسابها وتقسيمها، فكانوا يعترضون على هذا الإجراء، لكن الإمام علياً (عليه السلام) كان مصرّاً على هذا الأمر<sup>(٢)</sup>، نتيجة لنظرته القاضية بعدم خزن المال وإعطائه للمسلمين، وعدم إذلالهم وذلك بجعلهم ينتظرون عطاءهم، ما دامت الدولة تمتلك هذه الأموال، وغير محتاجة لادّخارها، لأنه رأى في بداية خلافته تراكم الأموال في خزائن الولايات الإسلامية، مع وجود حاجة عند المسلمين لهذه الأموال، فتذكر الروايات إنه عندما عاد من معركة الجمل، وقرر اتخاذ الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية، وجد في بيت مال الكوفة كميات كبيرة من الأموال، فتعجب من الأمر نتيجة لكثرة الأموال المتواجدة مع حاجة الناس إليها، لذلك قال لهم: (هذا ههنا والناس يحتاجون)، فقسم هذا المال بين المسلمين<sup>(٣)</sup>.

والأمر الآخر الذي ذكرته الروايات، هو أن الخليفة كان يقسم الأموال بنفسه في العاصمة الكوفة، وذلك بعد عملية الجرد والإحصاء التي يقوم بها العمال، يتم استدعاء رؤساء الأسباع وهم المسؤولون عن قبائل الكوفة، إذ قسمت إلى سبعة أجزاء على كل منها رئيس، فيعطيه الأموال دون إبقاءها في بيت المال<sup>(٤)</sup>، ثم يكنس

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، الصدوق، الأمالي، ص ٣٥٧.

٢- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/ ٥٤.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ١/ ١٣٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/ ٤٧٦.

٤- الثقفى، الغارات، ١/ ٥٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/ ٤٧٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٩٩ - ٢٠٠.

بيت المال بنفسه كل جمعة ويصلي فيه ركعتين ويقول: (ليشهد لي يوم القيامة)<sup>(١)</sup>، أي لم يبق في هذا البيت أية أموال، مع استغناء الدولة وعدم حاجتها لها، وكونها حقوقاً للمسلمين، وهذا ناتج عن نظرة دينية مفادها ان الحاكم مجرد أمين على أموال الناس، ومن ثمّ ليس له الحق بالتصرف بها وفق رغباته، ونظرة إنسانية تتعلق بكرامة الإنسان وحقوقه على الدولة، وذلك بتوفير العيش الكريم له، وعدم تركه يقاسي من العوز، لاسيما إذا كانت الدولة قادرة على رفع معاناته.

ومن خلال ما تقدم من روايات يمكن أن نستنتج مجموعة من الأمور نجملها بالنقاط الآتية:

**أولاً:** إن الأموال الواردة لبيوت الأموال مصادرها معروفة، وهي الخراج والجزية والعشر والزكاة والهدايا وغيرها، ومصرف هذه الأموال أيضا يمكن أن نحدده بأن الجزية والغنائم هي عطاء المقاتلة أو العسكريين ولا يشاركون أحد فيه، والزكاة تعطى لمجموعة من الفئات ذكرناها عندما ذكرنا الآية القرآنية التي تبين مصرف هذه الأموال، أما الخراج والعشور فهي تصرف على جميع طبقات المجتمع الإسلامي، بما فيها الطبقات التي تأخذ من أموال الجزية والغنائم والزكاة، ومن خلال ذلك يمكن القول إن العطاء كان يشمل جميع المسلمين المستظلين بظل الدولة، والذين يؤدون الأعمال الملقاة على عاتقهم، سواء في الجيش أو الوظائف المدنية، كذلك المقاتلون الذين كانوا في الجيش في عهد رسول الله وبعده، ولم يعودوا قادرين على العمل يأخذون رواتب تقاعدية، محتفظاً بمبدأ التسوية في العطاء بين المسلمين وفق الفئة التي ينتمي إليها كل واحد منهم، ولم يحرم من عطاء الدولة سوى الذين لا يعملون

١- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٧٩/٢، الصدوق، الأمالي، ص ٣٥٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٧٦/٤٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩٩/٢.

فيها، سواء في فترة خلافة الإمام علي أو الفترة التي سبقتها، وفي الوقت نفسه فهم غير محتاجين حتى يأخذوا من أموال الزكاة.

**ثانياً:** من خلال قراءة الروايات يتبين أن الإمام علياً (عليه السلام) كان يعطي العطاء مراراً في السنة الواحدة، لأن الروايات التي قدمناها والتي تذكر إنه كان يكنس بيت المال ويصلي فيه تدل على ذلك، فكلما اجتمع له مال أرسل إلى الرؤساء وقسم المال بينهم، ولا يترك في بيت المال شيئاً، ولم نجد في الروايات أن هناك وقتاً محدداً لوصول الأموال إلى العاصمة، بل على العكس فإن كل الروايات التي وجدناها تدل على أن الخليفة كان إذا وصل إليه المال وزعه على المسلمين دون أن يبقى في بيت المال<sup>(١)</sup>، وهذا يبين بما لا يقبل الشك أنهم كانوا يأخذون الأموال أكثر من مرة في السنة، وقد تكون هناك أوقات محددة لاستلام النسبة الأكبر من العطاء، وهي الأوقات التي تتزامن مع جمع الخراج والجزية في الأمصار، وإرسال الفائض منها إلى العاصمة، ويؤيد ذلك ما ذكرته بعض المصادر: (أعطى علي الناس في سنة ثلاث عطيات، ثم قدم عليه مال من أصبهان، فقال: هلموا إلى عطاء رابع فخذوا)<sup>(٢)</sup>. زيادة على منحه هذه الأعطيات فإنه عندما يبعث حملة عسكرية ويوجهها إلى جهة معينة، يعطي المشتركين في هذه الحملة أموالاً من أجل أن يتجهزوا لها، ولا يعتمدون على عطائهم المخصص لهم، لأن هذا العطاء هو من أجل معيشتهم وأسرهم، وفي هذا العطاء الخاص كان الخليفة يساوي بينهم أيضاً، ويؤيد ذلك الرواية التي تذكر

١- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٧٩/٢، الصدوق، الأمالي، ص ٣٥٧، أبي الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ٢٧٩/١، أبو نعيم الاصبهاني، ذكر أخبار اصبهان، ٧٢/١، ابن الدمشقي، جواهر المطالب، ٢٧٤/١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩٩/٢.

٢- الثقفى، الغارات، ٨٣/١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٧٧/٤٢، المتقي الهندي، كنز العمال، ٥٨٤/٤.



إنه أرسل حملة لمطاردة النعمان بن بشير وجماعته الذين أرسلهم معاوية للإغارة على عين التمر، إحدى المدن التي تقع غرب العراق، فأعطى كل واحد من المقاتلين سبعمائة درهم<sup>(١)</sup>.

**ثالثا:** على الرغم من أن هناك عمالاً في بيت المال، فإننا نلاحظ من خلال الروايات أن الخليفة كان يباشر عملية التوزيع بنفسه، ففي رواية عن الشعبي إنه دخل مسجد الكوفة وهو غلام، فرأى الخليفة علياً وبين يديه أموال من الذهب والفضة، وهو يوزع المال على الناس حتى لم يبق منه شيء، فيقول الشعبي (إني عدت فأخبرت أبي، قلت: لقد رأيت خير الناس أو أحق الناس، قال: من هو يا بني، قلت: علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، رأيت يصنع كذا، فقصصت عليه، فبكى، وقال: يا بني بل رأيت خير الناس)<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الخليفة كان يريد أن يعلم الناس أن منصب الخلافة هو من أجل خدمة الناس لا من أجل التسلط عليهم، وهو أيضاً ناتج عن القيم الإسلامية التي يحملها الخليفة، في أنه يريد أن يشعر الناس إنه واحد منهم، فلا يخاف أحد من صاحب هذا المنصب، ولا يتردد في إبداء النقد من أجل الإصلاح، وللدلالة على ما قدمناه نذكر وصف أحد الكوفيين للإمام علي (عليه السلام)، عندما سأله معاوية عن طباعه وعلاقته بالناس، فقال عنه في كلام طويل نأخذ منه ما يخص الرأي المتقدم: (كان فينا كأحدنا، يخبينا إذا سألناه، ونبئنا إذا استفتيناه، ونحن والله مع تقربه إيانا، وقربه منا لا نكاد نكلمه هيبة له، يعظم أهل الدين ويقرب المساكين، لا يطمع القوي في باطله

١- الثقفى، الغارات، ٢/٤٥٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٣٠٤.

٢- الثقفى، الغارات، ١/٥٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٩٨، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٥/٤١.

ولا يبيئس الضعيف من عدله<sup>(١)</sup>.

رابعاً: كان العطاء لا يشمل الأموال النقدية فقط، بل تعدى ذلك إلى المواد العينية، لأن سياسة الخليفة كانت لا تقوم على جباية الأموال فقط، بل كان يستحصل الضريبة من الأشياء العينية أيضاً، من أجل أن لا يرهق الفلاحين والصناع وغيرهم، فقد كان يأخذ من دافعي الضرائب سواء أكانوا مسلمين أم غيرهم، من نفس المواد التي ينتجونها<sup>(٢)</sup>، وذلك من أجل حماية هؤلاء لأن نسبة الضريبة إذا كانت تؤخذ أموالاً فقط، فهذا يعني إنهم سيضطرون إلى بيع منتجاتهم من أجل استحصال أموال الضريبة، وقد تؤدي العجلة في البيع إلى عدم حصولهم على أسعار تتناسب مع قيمة سلعهم، لذلك يأخذ منهم مواد عينية، فكان بيت المال في عهد الإمام علي (عليه السلام)، ترد إليه الأقمشة والحبال والأطعمة، وكان الخليفة ينادي على الناس أن يأخذوا الأشياء البسيطة إلا إنهم يزهدون فيها، الأمر الذي كان لا يرضي الخليفة فيجبرهم على أخذها<sup>(٣)</sup>، لأنها حقهم وفي هذا الأمر تذكر الروايات انه قسم بين المسلمين حبالاً من كتان، وردت إلى بيت المال لكنهم رفضوا أخذها، ثم تبين لهم انها قيمة فعادوا وأخذوها<sup>(٤)</sup>، وقد خصص الخليفة أمكنة خاصة في بيت المال من أجل وضعها، لاسيما الأغذية التي كانت توضع في بيت خاص يسمى بيت الطعام<sup>(٥)</sup>، كما

١- ابن عساکر، تاریخ دمشق، ٤٠١/٢٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٢٤/١٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٢٧٥.

٢- الكوفي، مناقب امير المؤمنين، ٦٢٣/٧، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ١٥٢/٢.

٣- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٧٨/٢، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، ١٣٦.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٢، الثقفى، الغارات، ٨٣/١.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣١٨/٩، اليوزبكي، النظم الإسلامية، ص ١٥٥.

سبق الحديث عن هذا الأمر في الفصل الثاني، وفي بعض الحالات كان الإمام (عليه السلام) يدعو المسلمين إلى تناول الأطعمة الواردة إلى بيت المال، لأن كميتها كانت قليلة وغير كافية عندما تقسم بينهم<sup>(١)</sup>، علاوة على أنها تسهم في توثيق العلاقة بين المسلمين، إذ يجتمعون ويتحدثون وتتوثق صلاتهم مع بعضهم ومع خليفتهم.

وفي حالات أخرى كان الإمام علي (عليه السلام) يضع الأطعمة مثل العسل والسمن عندما تصل في رحبة المسجد، ثم يوزعها بعد وقت قصير<sup>(٢)</sup>، كذلك كانت تصل إلى بيت المال أنواع من الأبقار، فيقوم الخليفة بتوزيعها بين المسلمين (يقسم بين المسلمين أنواع الأبقار من الخردل والحرف والكمون والكزبرة حتى وزعه بينهم يصرونه صرا حتى لم يبق منه شيء)<sup>(٣)</sup>، كما ان النساء كان لها حصة أيضا من الأشياء العينية، فكان يخصص لهن العطور الواردة إلى بيت المال<sup>(٤)</sup>.

والأمر الأخير الذي ينبغي الإشارة إليه في هذا الموضوع هو حماية الخليفة لأموال المسلمين من تجاوزات أقرباء الخليفة، وذلك من اجل أن يشعر المسلمون بأنهم متساوون لا فرق بينهم، لاسيما ان أحد أهم الانتقادات التي وجهت إلى الخليفة عثمان هي محاباته لأقربائه على حساب المسلمين بغير حق، مما أدى إلى ثورة انتهت بقتله، وفتحت من جرائها على الدولة الإسلامية مشكلات كثيرة، فأقرباء الإمام علي (عليه السلام) سواء كانوا أبناءه أو غيرهم كانوا يأخذون عطاءهم مثل غيرهم من

١- الكوفي، مناقب امير المؤمنين، ٦٢٣/٧، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٧.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٦، أبي الشيخ، طبقات المحدثين باصبهان، ١/ ٢٧٩.

٣- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٧٨/٢، أبو جعفر الاسكافي، المعيار والموازنة، ص ٢٥٢.

٤- البخاري، صحيح البخاري، ١٢٦/٧، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٧، الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٧٨/٢.

المسلمين، ويجب أن يكتفوا بهذا العطاء، ولا يطلبوا شيئاً آخر من أموال المسلمين، لأنهم ليس لهم أي امتياز على غيرهم.

وابتدأ الخليفة في هذا الأمر بنفسه، إذ كان يعمل بيده يصلح الأراضي دون الاعتماد على أحد معأنه كان يأخذ العطاء، لكنه كان يعطيه كله في سبيل الله، فأحيا أراضٍ بوار كثيرة بكده، ثم تصدق بها على المسلمين، إذ لم يورث أبناءه إلا مجموعة من الدراهم القليلة<sup>(١)</sup>، وتذكر الروايات انه كان يطعم الناس ويأكل هو من شيء كان يأتونه به من قبل أرض له بالمدينة<sup>(٢)</sup>، وهذا الأمر لا يمكن أن نناقشه بمعزل عن نظرة الخليفة للمال، علاوة على تسلمه لهرم السلطة في الدولة الإسلامية، الأمر الذي يدفعه إلى أن يكون قدوة للموظفين المسؤولين عن أموال المسلمين، ففي مسألة الرؤية الشخصية التي اشتهر بها الخليفة علي للأموال، تذكر الروايات إنه كان زاهداً بمتاع الدنيا، لا يوجد في تفكيره أي مجال للملذات الحياة ومن ضمنها الأموال، فيقول: (والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن اعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلته، وإن دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها، ما لعلني ولنعيم يفنى، ولذة لا تبقى، نعوذ بالله من سيئات العقل وقبح الزلل)<sup>(٣)</sup>، وفي كتاب له وجهه لأحد عماله، عندما بلغه انه حضر وليمة لأحد أغنياء ولايته: (ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه<sup>(٤)</sup>، ومن طعامه بقرصيه<sup>(٥)</sup>، ألا وإنكم لا تقدرون

١- النعمان المغربي، شرح الأخبار، ١/١٨٠، المفيد، الارشاد، ٢/٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٤٦.

٢- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/٧٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/٤٨٢.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/٢٤٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/١٦٣.

٤- يقصد بالطمير الثوب البالي، وقوله طمريه أي الإزار والرداء اللذين كان يرتديهما الخليفة علي.

٥- يقصد بالقرص هو رغيف الخبز أي إنه اكتفى من الطعام بقرصين في اليوم.

على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد، وعفة وسداد، فوالله ما كنت من دنياكم تبراً، ولا ادخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً<sup>(١)</sup>، بلى كانت في أيدينا فذك من كل ما أظلمته السماء، فشحت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، ونعم الحكم الله، وما أصنع بذك وغير فذك والنفس مظانها إلى جدث<sup>(٢)</sup>، تنقطع في ظلمته آثارها وتغيب أخبارها، وحفرة لوزيد في فسحتها وأوسعت يدا حافرها لأضغظها الحجر والمدر، وسد فرجها التراب المتراكم، وإنما هي نفسي أروضها بالتقوى، لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر، وتثبت على جوانب المزلق، ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جسعي إلى تخير الأطعمة، ولعل أحدهم بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له بالشعب، أو أبيت مبطانا وحوالي بطون غرثى وأكباد حرى<sup>(٣)</sup>، أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءً أن تبيتَ ببطنهٍ      وحوالكُ أكباد تحنُّ إلى القدِّ

أقع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش، فما خلقت ليشغلني أكل الطيبات كالبهيمة المربوطة همها علفها...<sup>(٤)</sup>، وعندما انتهت معركة الجمل تكلم مع أهل البصرة: (ما تنقمون عليّ يا أهل البصرة؟ وأشار إلى قميصه وردائه، فقال: والله إنها لمن غزل أهلي، ما تنقمون مني يا أهل البصرة؟ وأشار إلى صرة في يده فيها نفقته، فقال: والله ما هي

١- وهنا يخاطب الخليفة أتباعه بأنه لم يكنز ذهباً، ولا ادخر مالا، ولم يعد ثوباً إذا تقطع أحد ثوبه.

٢- الجدث هو القبر.

٣- مبطانا يعني عظيم البطن من كثرة الأكل، وبطون غرثى أي بطون جائعة، وأكباد حرى أي عطشانة.

٤- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/٢٨٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢٠-٣٢١.

إلا من غلتي بالمدينة، فإن أنا خرجت من عندكم بأكثر مما ترون فأنا عند الله من الخائنين<sup>(١)</sup>، كما أن الخليفة كان يمتلك أراضٍ زراعية في المدينة المنورة، وهي أراضٍ موات أحيائها بيده من خلال العمل فيها لفترة من الزمن، وحفر فيها آباراً من أجل سقيها<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من أن هذه الأراضى كانت وارداتها السنوية أربعين ألف دينار ذهباً<sup>(٣)</sup>، إلا إنه خصص عوائدها للإنفاق على الفقراء والمحتاجين حتى بعد وفاته<sup>(٤)</sup>، دون أن يبقى لنفسه منها شيئاً، فيصل به الأمر في بعض الأحيان إلى أن يبيع سيفه من أجل أن يشتري عشاءً له ولعائلته، لأن واردات أراضيه وراتبه يذهب إلى هذه الطبقات المحتاجة<sup>(٥)</sup>، كما ذكرت الروايات انه كان يرقع ثوبه الذي يلبسه مرات عدّة، لأنه لا يمتلك ثمن ثوب جديد، فكان يقول: (والله لقد رقعت مدرعتي هذه حتى استحيت من راقعها)<sup>(٦)</sup>، وهذا الأمر لا يتعلق بالزهد والدين الذي يدفعه إلى عدم التبذير فقط، بل انه كان يواصي بعمله هذا الفقراء والمحتاجين، ويعيش حياتهم، من أجل أن يكون قريباً من الفقراء، ويتعرف على أثر الجوع عليهم، فيجوع مثلهم ويشعر

١- المفيد، الجمل، ص ٢٢٤، ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٦٧.

٢- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ١/ ٢٢١ - ٢٢٢، الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/ ٨١ - ٨٣.

٣- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ١١٧، ابن حنبل، مسند احمد، ١/ ١٥٩، الشريف الرضي، خصائص الأئمة، ص ٧٩، ابن طاووس الحسيني، كشف المحجة، ص ١٢٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ٢٦.

٤- ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ١/ ٢٢١ - ٢٢٢، الكليني، الكافي، ٤/ ٢٢ - ٢٣، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٢/ ٧١، الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/ ٨٣، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٤٦٩، ٤/ ١٧٦، ابن حجر، الإصابة، ٧/ ٣٤٣.

٥- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ١١٧، الشريف الرضي، خصائص الأئمة، ص ٧٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/ ٤٨٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ٢٦.

٦- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٧٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/ ٢٣٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٤٠/ ٣٤٦.

بمعاناتهم، ويلبس الملابس البسيطة مثلهم، فيستطيع أن يجد الحلول لمشاكلهم، كذلك حتى لا يشعر الفقير بامتهان لكرامته، وهو لا يمتلك ما يكفيه للمعيشة، عندما يرى الخليفة يعيش مثل حياته، فلا يستنكف من فقره، لكن هذا لا يعني ان الخليفة كان يريد الناس أن تعيش حياة الفقر، بالعكس فقد كان يريد الرفاه للجميع، والزهد شيء اختص به لنفسه، ففي الرواية انه كان يأكل الطعام البسيط المتمثل بالخبز اليابس والزيت، فيما يطعم الناس اللحم والخبز<sup>(١)</sup>، وكان لا يرضى عن الذين يتكون الدنيا، ويتجهون إلى الزهد الشديد، بحيث يضررون بأنفسهم وعوائلهم، فقال لأحد أصحابه الذين اعتنقوا الزهد: (أما استحيت من أهلك؟ أما رحمت ولدك؟ أترى الله أحل لك الطيبات وهو يكره أخذك منها، أنت أهون على الله من ذلك، أو ليس الله يقول: والأرض وضعها للأنام، فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام)، وعندما سألوا الإمام علياً (عليه السلام) عن سبب الحياة البسيطة التي يعيشها، كان جوابه يرتكز على مواساة الفقراء: (يا أمير المؤمنين فعلى ما اقتصرت في مطعمك على الجشوبة وفي ملبسك على الخشونة؟ فقال ويحك إن الله عز وجل فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبيغ بالفقير فقره)<sup>(٢)</sup>.

إن الروايات المتقدمة تبين لنا الزهد الذي كان يتمتع به الخليفة في التعامل مع أمواله الخاصة، لذلك فمن الطبيعي أن يكون حرصه أكبر على أموال المسلمين، وعدم المساس بها وهذا الأمر ليس مجرد تصحيح للسياسة المالية التي سبقتها، بل كان تأسيساً لسياسة جديدة تركز على كون الخليفة مجرد موظف يدير الأموال، ويجب

١- الثقفى، الغارات، ١/٦٨، الحميري، قرب الإسناد، ص ١١٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٦/٦٣.

٢- أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ٢٤٣-٢٤٤، الكليني، الكافي، ١/٤١٠-٤١١، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢/٣٧٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٦/٤١.

عليه أن يكون أميناً عليها، لذلك نراه عندما دخل الكوفة وأعلنها عاصمة للدولة الإسلامية، خاطب الناس فيها بالقول: (يا أهل الكوفة إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحتي وغلامي فأنا خائن)<sup>(١)</sup>، أي إنه أعلن عما يملكه عندما دخل الكوفة، وأعطى الولاية الكاملة للمسلمين من أجل مراقبة أذائه، سواء في الناحية المالية أو غيرها، وفي الوقت نفسه فإنه استغنى عن الحق الطبيعي له بأن يتساوى مع بقية المسلمين في المأكل والملبس، كونه موظفاً في الدولة يتقاضى راتباً عن عمله، لذلك نراه حريصاً جداً على أن يعيش المسلمون عيشاً هنيئاً، بينما كان هو يعيش عيشة الفقراء الذين لا يجدون ما يسدون به جوعهم<sup>(٢)</sup>، وعندما سأله أحد الكوفيين عن سبب ذلك، قال له إنه يريد أن يواسي أفقر المسلمين، ولا نريد هنا الاسترسال في هذا الموضوع لأنه يحتاج إلى بحث منفرد<sup>(٣)</sup>.

أما فيما يتعلق بأسرته فقد كان الخليفة حريصاً على أن لا يتجاوز أحد منهم على أموال المسلمين، فأبعدهم عن أي مسؤولية مالية سوى تعيينه لأبناء عمه العباس على بعض الولايات الإسلامية، وكان يراقبهم مراقبة شديدة ويحاسبهم على أي تصرف على الرغم من قربهم منه، وفيما يتعلق بأخوته وأبنائه فقد وردت روايات كثيرة في

١- الثقفى، الغارات، ١/٦٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٢٠٠، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٧/٤١.

٢- الثقفى، الغارات، ١/٦٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٢٠٠، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٧/٤١.

٣- للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر البلاذري، أنساب الأشراف، ص ١٢٨-١٤١، الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/٥٣-٨٣، الثقفى، الغارات، ١/٤٥-١٢٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/٤٧٧-٤٨٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/١٩٧-٢٠٣، العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص ٢٤٤-٢٦١.



هذا الباب، سنأخذ منها بعض الأمثلة للدلالة على ما قدمناه من حفاظ الخليفة على أموال المسلمين، فقد أوردت بعض المصادر إن الحسن والحسين أبناءه كانا يأكلان طعاما خشنا متواضعا، فتعجب من أكلهما هذا الطعام، ورحبة المسجد تحتوي على أطعمة طيبة، فكان جوابها له يدل على مدى حفاظ الإمام علي (عليه السلام) على أموال المسلمين حتى في هذه الأشياء البسيطة، إذ قال له: (ما أغفلك عن أمير المؤمنين)<sup>(١)</sup>، أي أنت لا تعرف حرص أمير المؤمنين على هذه الأموال، وفي رواية ان أحد الأشخاص نزل ضيفا على الحسن ابن الخليفة، فاشترى الحسن خبزا للضيف، وطلب من قنبر خادم الخليفة أن يقرضه شيئا من العسل الموجود في بيت المال، ويرجعه عندما يستلم حصته، فلما أراد الخليفة قسمة العسل بين المسلمين، لاحظ وجود نقص في أحد أواني زقاق العسل، الأمر الذي جعله يغضب غضبا شديدا ويعاتب الحسن على ما فعله، على الرغم من إنه لم يتجاوز على أموال المسلمين، وله حق مثلهم تماما وأخذ العسل على سبيل الاستعارة، لكن هذا الأمر مرفوض من الخليفة، لأنه يرى ان ابنه يجب أن لا يأخذ حصته قبل بقية المسلمين (فقال له: ما حملك على أن أخذت من هذا العسل قبل أن نقسمه؟ قال يا أمير المؤمنين إن لنا حقا فإذا أعطيتنا حقنا رددنا من حقنا، قال: فداك أبوك وإن كان لك فيه حق فليس لك أن تنتفع بحقك منه قبل أن ينتفع المسلمون بحقوقهم)<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى ان ابنة الخليفة طلبت من خازن بيت المال عقد لؤلؤ تزين به أيام العيد، على أن تضمنه هذه الفترة وترجعه كما هو دون أي ضرر، لكن الخليفة عندما علم بهذا الأمر حاسب خازن بيت المال، لأنه تصرف بأموال المسلمين من دون علم الخليفة، (فبعث إلي أمير

١- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٧٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١١٣.

٢- الكوفي، مناقب أمير المؤمنين، ٢/ ٧٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٤٢/ ١١٧.

المؤمنين (عليه السلام) فجئته فقال لي: أتخون يا ابن أبي رافع؟ فقلت له: معاذ الله أن أخون المسلمين فقال: كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير أذني ورضاهم؟ فقلت: يا أمير المؤمنين انها ابتك وسألتي أن أعيرها إياه تتزين به، فأعرتها إياه عارية مضمونة مردودة فضمنته في مالي وعلي أن أرده سليما إلى موضعه، قال: فرده من يومك وإياك أن تعود لمثل هذا فتناك عقوبتي)، وعندما استفسرت ابنته عن سبب غضبه من استعارتها للعقد، كان جواب الخليفة يدل على مدى حرصه على تطبيق العدالة بين المسلمين، فليس لابنته الحق في أخذ شيء من بيت المال حتى لو كان استعارة، لاسيما إن نساء المسلمين لا يستطعن فعل ذلك، (يا أمير المؤمنين أنا ابتك وبضعة منك، فمن أحق بلبسه مني، فقال لها: يا بنت علي بن أبي طالب لا تذهبن بنفسك عن الحق أكل نساء المهاجرين تتزين في هذا العيد بمثل هذا؟ قال فقبضته منها ورددته إلى موضعه)<sup>(١)</sup>، وقد لخص أحد المسلمين تعامل الإمام علي (عليه السلام) مع أبنائه في مسألة المال بالقول: (ما تؤمل من رجل سألته أن يزيد في عطاء ابنه الحسن والحسين دريهمات لما رأيت من حالتهما، فأبى علي وغضب من سؤالي إياه ذلك)<sup>(٢)</sup>.

أما بقية عائلته فقد كان الخليفة يتصرف معهم بنفس الطريقة التي كان يتصرف بها مع أبنائه، فتذكر الروايات أن عقيل بن أبي طالب أخا الخليفة جاء إليه يسأله مالا، وأحضر أبنائه معه من أجل أن يستدر عطف أخيه، فيقول: (فجمعت صبياني وجئته بهم والبؤس والضر ظاهران عليهم، فقال: اتئني عشية لأدفع إليك شيئا،

١- الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٥٢/١٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣٨/٤٠.

٢- النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٩٧/٢، أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٥٠/١٠، الهمداني، الإمام علي، ص ٧٠٢.

فجئته يقودني أحد ولدي<sup>(١)</sup>، فأمره بالتنحي، ثم قال: ألا فدونك، فأهويت حريصا من غلبة الجشع أظنها صرة.. فوضعت يدي على حديدة تلتهب نارا، فلما قبضتها نبذتها وخرت كما يخور الثور تحت يد جزاره، فقال لي: ثكلتك أمك، هذا من حديدة أوقدت لها نار الدنيا، فكيف بك وببي غدا إن سلكتنا في سلاسل جهنم، ثم قرأ: إذا الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون ثم قال: ليس لك عندي فوق حقك الذي فرضه الله لك إلا ما ترى فانصرف إلى أهلك<sup>(٢)</sup>، ويصف الإمام علي (عليه السلام) حال عقيل عندما جاءه يطلب منه المال، بالقول: (والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهدا<sup>(٣)</sup>)، أو أجر في الأغلال مصفدا، أحب إلي من ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد، وغاصبا لشيء من الحطام، وكيف اظلم أحدا لنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها<sup>(٤)</sup>، والله لقد رأيت عقيلاً وقد أملق حتى استماحني من بركم صاعا<sup>(٥)</sup>، ورأيت صبيانه شعث الشعور، غير الألوان من فقرهم، كأنها سودت وجوههم بالعظم<sup>(٦)</sup>، وعاودني مؤكداً، وكرر علي القول مردداً، فأصغيت إليه سمعي، فظن أني أبيعه ديني، وأتبع قياده مفارقاً طريقي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد أن يحترق

١- لأن عقيل كان في هذه الفترة قد فقد نظره وأصبح أعمى.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١ / ٢٤٥ .

٣- السعدان هو نبات تأكله الإبل له ثمر يسمى الحسك مليء بالأشواك، ومسهدا سهران، ومصفدا مقيد.

٤- البلى الفناء، والثرى التراب.

٥- البر هو الخنطة، والصاع وحدة لوزن الحبوب.

٦- شعث الشعور تعني الشعر المتلبد بالوسخ، والعظم هو أحد أنواع الصبيغ.

من ميسمها<sup>(١)</sup>، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل! أتئن من حديدة أحماها إنسانها للعبة، وتجبرني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أتئن من الأذى ولا أئن من لظى<sup>(٢)</sup>، وفي هذا الموضوع مفارقة غريبة، ففي الوقت الذي لم يفرط الإمام علي (عليه السلام) في أموال المسلمين، وكان يحافظ عليها أكثر من حفاظه على أمواله الخاصة، ولم يعط أخاه درهما من أموال المسلمين، على الرغم من معرفته بحاجته وحاجة أسرته إلى هذه الأموال، وذلك لأنه لا يعدُّ نفسه سوى موظف مسؤول أمام الله أولاً والمسلمين ثانياً عن هذه الأموال، وهذه قمة التغيير الذي أجراه الخليفة على السياسة المالية للدولة الإسلامية، ذهب عقيل إلى الشام عند معاوية، فأكرمه وأعطاه مائة ألف درهم من أموال المسلمين، ثم سأله عن حرمان الخليفة علي، فقال له: يا أبا يزيد، أنا خير لك أم علي؟ فأجابه عقيل (وجدت علياً أنظر لنفسه منه لي، ووجدتك أنظر لي منك لنفسك)<sup>(٣)</sup>، وفي رواية إن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب جاءه يطلب منه مالا، ولم يكن يملك ما يتقوت به إلا أن يبيع راحلته، فأجابه الخليفة: (لا والله ما أجد لك شيئاً إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك)<sup>(٤)</sup>، مع أن الخليفة كان يجب أخاه جعفرًا حبا شديداً، لكن ذلك لم يدفعه إلى مخالفة مبادئه فيعطي عبد الله غير حقه.

وهذا التغيير الذي أجراه الخليفة في سياسة العطاء أدى إلى رخاء في أرجاء الدولة الإسلامية، على الرغم من قصر مدة خلافته، وقد عبر الخليفة عن الرفاه الذي عاشه

١- الدنف هو المرض، والميسم هو المكواة.

٢- الشريف المرتضى، علي بن الحسين ت ٤٣٦هـ، رسائل المرتضى، تحقيق مهدي رجائي، دار القرآن، قم ١٤٠٥، ٣/١٣٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/٢٤٥-٢٤٦.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/٥٥٠-٥٥١، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/٩٢.

٤- الثقفى، الغارات، ١/٦٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٢٠٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/١٣٧.

أهل الكوفة بالقول: (ما أصبح بالكوفة أحد إلا ناعما، إن أدناهم منزلة ليأكل البر، ويجلس في الظل، ويشرب من ماء الفرات)<sup>(١)</sup>، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار الرواتب في عهد الخليفة علي، بسبب قلة الروايات التي تناولت المسألة المالية في عهده، وحتى لو وجدت مثل هذه الروايات فإنها لا تعطي تفاصيل دقيقة عن هذا الموضوع، لكن الشيء الذي يمكن استنتاجه مما قدمناه من ان نسبة العطاء قد زادت بشكل كبير، لاسيما للطبقات الفقيرة لأن الأموال التي كانت تأخذها الطبقات العليا عادت لتوزع عليها، كذلك عدم خزن الأموال في بيت المال وتوزيعها بعد فترة من وصولها، يدل على أن المسلم كان يستلم المال طيلة أيام السنة، وهذا يعني أن مستواه المعاشي ارتفع بدرجة كبيرة، ويمكن أن نستدل من إحدى الروايات على هذا الارتفاع، وكذلك على الحد الأدنى الذي كان يستلمه المسلم من العطاء، إذ تنقل هذه الرواية عن الإمام علي (عليه السلام) قوله: (من دخل في الإسلام طائعا، وقرأ القرآن ظاهرا فله في كل سنة مائتا دينار في بيت مال المسلمين)<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني إن الإمام علياً (عليه السلام) حدد الحد الأدنى من العطاء بألفي درهم في السنة<sup>(٣)</sup>، أي أكثر من مائة وستة وستين درهما في الشهر، لكن هذا لا يعني أن العطاء اقتصر على هذا المبلغ فقط بل أكثر منه بكثير، إذ كلما زادت العوائد المالية للدولة كلما زاد عطاء المسلمين، لأن هناك تناسبا طردياً بين الاثنين يستند إلى سياسة الخليفة القاضية بتوزيع الأموال حال وصولها وامتناعه عن خزنها، ويمكن أن نستدل على ارتفاع نسبة العطاء من

١- ابن شبة النميري، المصنف، ٨/ ١٥٧، ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٦٨، المتقي الهندي، كنز العمال، ١٤/ ١٧٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٤٠/ ٣٢٧.

٢- الصدوق، الخصال، ص ٦٠٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٨٩/ ١٨٠.

٣- الدينار يعادل عشرة دراهم في تلك الفترة، ينظر الطوسي، الخلاف، ٥/ ٢٢٧، الأردبيلي، مجمع الفائدة، ١٤/ ٣١٠.

خلال الرواية التي ذكرت ان أحد الدهاقين أرسل هدية للإمام علي (عليه السلام)، هي عبارة عن ثوب من الحرير منسوج بالذهب، فأراد بيعها ووضع ثمنها في بيت المال، فاشتراها أحد المسلمين بأربعة الاف درهم من عطائه<sup>(١)</sup>، وهذا يعني ان عطاء هذا الشخص كان أكثر من هذا المبلغ، لأنه ليس من المعقول أن يشتري ثوبا بعطائه كله، وهذا العطاء الذي نتحدث عنه هو النسبة الكبيرة منه، أي التي يستلمها عند ورود أموال الخراج والجزية، وليس الأموال التي يستلمها المسلمون باستمرار من بيت المال، كما إن هذه الرواية تعني إن بقية المسلمين يستطيعون شراء الثوب بهذا الثمن، لأنهم يأخذون العطاء نفسه تبعاً لسياسة المساواة.

كما يمكننا أن نستدل على العدالة والرفاهية التي تحققت في المجتمع الإسلامي في عهد الخليفة علي من خلال الرواية التي أوردتها بعض المصادر، والتي تفيد بأن أهل الكوفة طالبوا الوالي الذي أرسله عبد الله بن الزبير إلى الكوفة بعد وفاة الإمام علي (عليه السلام) بخمس وعشرين سنة<sup>(٢)</sup> بأن يطبق فيهم سياسة الإمام علي (عليه السلام) المالية، لأنهم يرون ان هذه السياسة حققت لهم العدالة، وعاشوا في ظلها منعمين مترفين، لاسيما إن مسألة الفقر كانت قد انتهت في عهد الإمام علي (عليه السلام)، إذ لم تذكر المصادر التاريخية وجود فقراء في عهده، لذلك فإن أهل الكوفة رفضوا أن تطبق فيهم سياسة الخليفين عمر وعثمان التي اقترحها الوالي الجديد كبديل لسياسة بني أمية في العراق، والتي تقضي بحرمان المسلمين في العراق وغيره من مناطق الدولة الإسلامية من الامتيازات التي حصلوا عليها في عهد الإمام علي

١- ابن أبي شيبه، المصنف، ٣٤ / ٥، الثقفى، الغارات، ١ / ٦٢، ابن حزم، المحلى، ٤٤٦ / ٨.

٢- بعد أن توفي مروان بن الحكم رابع حكام الدولة الأموية سنة ٦٥ هـ، أعلن عبد الله بن الزبير نفسه خليفة للمسلمين فسيطر على منطقة الحجاز وأرسل ولاته إلى العراق، ينظر الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ٤٩٠.

(عليه السلام)، إذ منع الأمويون كل من كان مع الإمام علي (عليه السلام) من العطاء، كما منعه عن كل من أحب أهل بيته، ومنحوه لمن كان على رأيهم، فعادت الطبقة بأسوأ مما كانت عليه قبل عهد الخليفة علي<sup>(١)</sup>، فقال لهم هذا الوالي: (أما بعد فإن أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير بعثني على مصركم وثغوركم وأمرني بجباية فيئكم وأن لا أحمل فضل فيئكم عنكم إلا برضى منكم ووصية عمر بن الخطاب التي أوصى بها عند وفاته، وبسيرة عثمان بن عفان التي سار بها في المسلمين)، لكن أهل الكوفة رفضوا هذا الأمر وقالوا له: (إنا لا نرضى أن تحمل فضل فيئنا عنا، وأن لا يسار فينا إلا بسيرة علي بن أبي طالب، التي سار بها في بلادنا هذه حتى هلك رحمة الله عليه، ولا حاجة لنا في سيرة عثمان في فيئنا، ولا في انفسنا فإنها إنما كانت أثرة وهوى، ولا في سيرة عمر بن الخطاب في فيئنا)<sup>(٢)</sup>.

## ب. الرعاية الاجتماعية والمساعدات

لقد ذكرنا فيما سبق أن الإمام علياً (عليه السلام) اقترح على الخليفة عمر بن الخطاب أن يكون هناك أموال تخصص للضمان الاجتماعي كما كان سائداً في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٣)</sup>، وهذه الأموال تؤخذ من الفائض بعد توزيع العطاء، وهذا يعني إن الفقراء والمساكين والمعدمين وغير القادرين على العمل، أو الذين يعملون لكن عملهم لا يدر عليهم الكثير من الأموال، أو الذين يأخذون

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/٢١٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١/٤٤-٤٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/١٨٠-١٨٢.

٢- أبو مخنف الأزدي، مقتل الحسين، ص ٣١٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/٤٩٠.

٣- ابن حنبل، مسند احمد بن حنبل، ١/٩٤، ابو يعلى، مسند أبي يعلى، ١/٤١٤-٤١٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢/١٠٠، الهيثمي، مجمع الزوائد، ١٠/٢٣٨.

العطاء، لكن هذا العطاء لا يسد حاجة عوائلهم، تخصص لهم نسب من الأموال من الخزينة العامة للدولة.

والمشمولون بهذا النظام كانوا يأخذون أموال الزكاة، لكن هذه الأموال ربما لم تكن كافية لسد حاجتهم، لذلك طبق الإمام علي (عليه السلام) مبدأ الضمان الاجتماعي، أما الطبقات المشمولة بالضمان الاجتماعي فهي:

١- اليتامى والأرامل: وهؤلاء لا يوجد لهم مورد مالي يكفيهم ليعيشوا حياة كريمة شأنهم شأن غيرهم، إذ فقد هؤلاء من يعيلهم سواء في الحروب، أو توفوا وفاة طبيعية، وبقوا بدون معيل، فشملمهم الإمام علي (عليه السلام) بالضمان الاجتماعي، إذ تذكر الروايات التاريخية أن الأموال عندما تأتي إلى بيت المال من الولايات الإسلامية يدعو اليتامى من أجل أخذ حصصهم من هذه الأموال<sup>(١)</sup>، وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا من الموظفين أو العسكريين، ويبدو أن هذه الحصص كانت تؤخذ من فائض العطاء، وقد كان الخليفة يباشر هذه الأمور بنفسه دون أن يتركها للموظفين الذين ربما لا يشعرون بالحاجة الفعلية لهذه الطبقة، لذلك نجد في الروايات أن الخليفة كان يتابع هذه الطبقة بنفسه، على الرغم من كونه خليفة المسلمين، ورأس السلطة في الدولة الإسلامية، ففي إحدى هذه الروايات نجد أن الخليفة يلتقي بامرأة وهي تحمل قربة ماء ثقيلة فحملها عنها، وسألها عن حالها فأخبرته بأن زوجها قتل في إحدى المعارك، وهي تعمل في خدمة الناس من أجل إعالة ابنائها، فأتاها في اليوم التالي وهو يحمل أطعمة لها، ثم ساعدها في عمل الطعام للصبيان، والمرأة لا تعرف إنه الخليفة، وعندما ساعدها في عمل الخبز للأطفال لفحه لب التنور، فقال لنفسه: (ذق يا علي هذا جزاء من ضيع الأرامل واليتامى)، وهو يعتذر من الأطفال ويقول: (يا بني اجعل علي بن

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٦.



أبي طالب في حل مما مر في أمرك)، فلما عرفت المرأة إنه الخليفة قالت: (واحيائي يا أمير المؤمنين)، فقال لها: (بل واحيائي منك يا أمة الله فيما قصرت في أمرك)<sup>(١)</sup>، ويبدو من خلال هذه الرواية أن الإمام تابع هذه الطبقة وسد حاجتها بشكل كامل، ولم يتركها بدون رواتب، وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية لا تبين لنا بشكل دقيق مقدار هذه الرواتب، إلا أنها ذكرت انه خصص جزءاً من أموال بيت المال لهؤلاء، ويؤيد ذلك الكتاب الذي أرسله الخليفة لعبد الله بن عباس عندما علم انه أخذ بعض الأموال من ولايته، إذ قال له: (فحملت أموالهم إلى الحجاز رحيب الصدر، تحملها غير متأثم من أخذها كأنك إنما حزت تراثك عن أبيك وأمك، سبحان الله أفما تؤمن بالمعاد؟ ولا تخاف سوء الحساب؟ أما تعلم أنك تأكل حراماً وتشرب حراماً؟ وتشترى الإماء وتنكحهن بأموال اليتامى والأرامل والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم)<sup>(٢)</sup>، ولا يخفى أن الإمام عندما يشير إلى اليتامى والأرامل في الكتاب أعلاه، يعني انهم طبقة تختلف عن طبقة العسكريين الذين ذكرهم في نفس الكتاب، الذين يأخذون رواتبهم من خراج الأراضي، وهذا يؤكد رأينا في أن الخليفة خصص جزءاً من أموال الخراج من أجل الرعاية الاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة باليتامى والأرامل، وربما يكون السبب في ذلك هو أن هؤلاء فقدوا آباءهم في المعارك، أي انهم كانوا جنوداً، وكما ذكرنا فإن الجنود يأخذون رواتبهم من الخراج والجزية، فكان هذا الراتب الذي يأخذه اليتامى والأرامل هو أشبه براتب تقاعدي .

## ٢- طبقة الفقراء والمساكين: وهي من الطبقات المدعمة في المجتمع التي كانت

١- ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/ ٣٨٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ٥٢.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٧٥، الدمشقي، جواهر المطالب، ص ٨٤، المجلسي، بحار الأنوار،

تعيش على أموال الزكاة، وهذه الأموال لم تكن كافية لإعالة هؤلاء، لذلك التفت الخليفة إليهم، وأمر في كتابه إلى واليه على مصر مالك بن الحارث الأشتر أن يخصص هؤلاء رواتب ثابتة من خلال تخصيص حصة من بيت المال، ومن عائدات أراضي الصوافي التابعة لبيت المال، فكتب له: (ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين.. واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافي الإسلام في كل بلد.. ولا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييع التفاه لأحكامك الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم، وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم، ممن تقحمه العيون، وتحقره الرجال، وفرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم)<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب يدل على ان هذا الأمر طبقه الخليفة في كل أرجاء الدولة، إذ ليس من المعقول ان يوصي واليه على مصر به فقط، كذلك إشارته على الخليفة عمر بتخصيص مبلغ من المال هؤلاء تدل على أنه طبقه في جميع أرجاء الدولة وبصورة منظمة، ويبدو ان الخليفة باشر هذه الأمور بنفسه في العاصمة، وأمر ولاته بمباشرتها بأنفسهم في مناطق مسؤولياتهم، وأمرهم بتعيين أشخاص موثوقين من أجل إخبار الوالي عن الفقراء والمساكين الذين ربما يستحون من طلب الأموال من الوالي أو غيره رغم حاجتهم لها، ويدخل ضمن هؤلاء المعوقون الذين يشكون من عاهات دائمة تقعدهم عن العمل، والمرضى الذين يشكون من أمراض مزمنة<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الحالات التي تفيض فيها أموال في بيت المال، كان الخليفة ينتخب أشد الناس حاجة ليعث بها إليهم، وفي كثير من الأحيان تبقى بعض الأموال سواء كانت نقداً أو غيره في بيت المال، فيكون تخصيص هذه

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧ / ٨٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٦٠٧-٦٠٨.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧ / ٨٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٦٠٧-٦٠٨.

الأموال لهؤلاء المحتاجين<sup>(١)</sup>، كذلك تذكر الروايات انه كتب إلى ولاته أن يعملوا ولائم في شهر رمضان من أجل إطعام الفقراء المحتاجين، وهذه الولائم ينفق عليها من بيت المال<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض الحالات نجد ان هؤلاء المحتاجين غير مسجلين في بيت المال، لأن بعضهم قد يكون فقيراً في بعض أيام السنة فقط، أو انه أصابه الفقر ولم يسجل مع الذين شملهم الضمان الاجتماعي، لذلك كان هؤلاء يأتون إلى الخليفة مباشرة من أجل طلب المساعدة، وفي بعض الحالات التي لا يوجد فيها أموال في بيت المال، يلجأ الخليفة إلى إعطاء هؤلاء من أمواله الخاصة<sup>(٣)</sup>، ومن العطاء الذي خصص للخليفة، والذي تذكر المصادر التاريخية انه لم يأخذ منه شيئاً، بل خصصه للفقراء والمحتاجين<sup>(٤)</sup>.

٣ - السجناء: اهتم الخليفة بهذه الطبقة وحدد لها رزقا تعيش عليه في داخل السجون، ويشمل العطاء المقدم لهم الألبسة والأطعمة، وكان الإمام علي (عليه السلام) أول من قام بهذا العمل، لكن هذا العطاء لا يشمل جميع السجناء الموجودين في السجن، بل كان يشمل الذين لا يمتلكون المال<sup>(٥)</sup>، ويشير أبو يوسف إلى هذا المعنى إذ قال: (إن الخلفاء لم تنزل تجري على أهل السجون ما يقوتهم في طعامهم

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٣٤.

٢- الثقفى، الغارات، ١/ ٨٢ - ٨٣.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٤١.

٤- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١٣٧.

٥- أبو يوسف، الخراج، ص ١٦١.

وكسوتهم في الشتاء والصيف، وأول من فعل ذلك علي كرم الله وجهه بالعراق<sup>(١)</sup>، كما أن هذه الرعاية الاجتماعية شملت الرعاية الصحية لهؤلاء المساجين، وفي بعض الحالات يعطي هؤلاء مبالغ من المال بعد إطلاق سراحهم من أجل العودة إلى اهلهم<sup>(٢)</sup>، كما قام الإمام علي بتأسيس ديوان خاص بأهل الحاجة من السجناء من أجل توزيع الصدقات على هؤلاء<sup>(٣)</sup>.

٤ - الفقراء من غير المسلمين: لم تقتصر الرعاية الاجتماعية على المسلمين، بل شملت غيرهم من أهل الكتاب الذين لا يمتلكون الأموال، فتذكر الروايات إن الخليفة شاهد أحد النصارى يتكفف الناس، فسأل عنه، فأخبروه أنه نصراني هرم، وصار لا يقوى على العمل فأخذ يتسول: فقال لهم الخليفة: استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعموه، ثم أمر أن يجري له من بيت المال مرتبٌ يكفيه لمعيشته<sup>(٤)</sup>، وهذا الأمر قمة العدالة الاجتماعية التي طبقها الإمام علي (عليه السلام) في حكمه، إذ لم يفرق بين الناس لمنزلتهم الاجتماعية أو الدينية، لأن العطاء يتعلق بكرامة الإنسان التي سعى الإسلام لصيانتها، كما أنه يبين ان ظاهرة التسول غير مقبولة في عهد الإمام علي (عليه السلام)، ويجب أن تعالج الدولة حاجة هؤلاء الذين لا يمتلكون أموالاً تكفيهم حياتهم اليومية، لاسيما إنه كان يرى ان كرامة الإنسان ومعاشه، ليس لهما علاقة بالدين الذي يعتنقه، فحاول الإمام علي إزالة كل أنواع التمييز ضد الآخرين في دولته، لاسيما ان هذا التمييز أصبح متأصلا في نفوس المسلمين، وذلك

١- الخراج، ص ١٦١.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ٤٧٠ - ٤٧١، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٤/ ٦٣، الطوسي، تهذيب الأحكام، ١٠/ ١٢٧.

٣- الحصونة، نشأة السجون، ص ١٨١.

٤- الطوسي، تهذيب الأحكام، ٦/ ٢٩٣، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ١٥/ ٦٦.

عندما صنف الخليفة عمر الناس وفق طبقات، وفرض الجزية على أهل الكتاب من غير العرب، ولم يأخذ الجزية من أقرانهم من العرب، بل فرض عليهم صدقة مضاعفة، وقد تعدى هذا التمييز أهل الكتاب إلى المسلمين، فأصبح المسلم العربي يتكبر على المسلم من غير العرب، إذ تذكر الروايات أن امرأتين مسلمتين فقيرتين جاءتا إلى الخليفة من أجل طلب مساعدة مادية، فأعطى كل واحدة منهما مائة درهم، فأخذت غير العربية المال وذهبت، بينما بقيت العربية لتقول للإمام علي: (فضلني بما فضلك الله به وشرفك، قال: وبما فضلني الله وشرفني؟ قالت برسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: صدقت وما أنت؟ قالت: أنا من العرب وهذه من الموالي، فتناول أمير المؤمنين شيئاً من الأرض ثم قال: قد قرأت ما بين اللوحين، فما رأيت لولد إسماعيل على ولد إسحاق عليهما السلام فضلاً ولا جناح بعوضة)<sup>(١)</sup>، لذلك أراد الخليفة معالجة هذه الأمور، وذلك بإزالة كل أنواع التمييز في الدولة الإسلامية، ومن ضمن هذه المعالجات ما ذكرناه من تغيير سياسة توزيع الأموال، وجعل الناس متساوين أمام القانون، ولم تكن هذه المعالجة خاصة بالمسلمين فقط، بل تعدت إلى غير المسلمين أيضاً، ففي رواية أن أحد المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة، فحكم الإمام على المسلم بالقتل نتيجة للجريمة التي اقترفها، إلا أن أخا الذمي تنازل عن الدعوى ضد المسلم، فقال له الإمام: (فلعلهم هددوك أو فرقوك)<sup>(٢)</sup>، فقال الذمي إن قتل هذا المسلم لا يرجع أخي، وقد أعطاه أهل المسلم مبلغاً من المال كتعويض، فرضي بهذا الحل وترك الدعوى<sup>(٣)</sup>، ومن أجل أن نصل إلى فهم حقيقي لموقف الخليفة من

١- البلاذري، أنساب الأشراف، ص ١٤١، النووي، المجموع، ٣٨٥/١٩، المجلسي، بحار الأنوار، ١٣٤/٣٢.

٢- فرقوك: خوفوك.

٣- الشافعي، كتاب الأم، ٧/٣٣٩.

غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية، نقتبس هذا النص من كتاب كتبه إلى أحد عماله، يحثه على احترام غير المسلمين: (فإنهم صنفان - اي البشر - إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق)<sup>(١)</sup>.

### ج. النفقات العامة

لم يقتصر إنفاق الدولة الإسلامية على الرواتب والرعاية الاجتماعية فقط، بل شمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ويمكن أن نحصر هذا الإنفاق بالمجالات الآتية:

١ - الإصلاح الزراعي : على الرغم من قلة الروايات الواردة عن هذا الموضوع، إلا ان هناك بعض الإشارات التي من الممكن الاستفادة منها في معرفة سياسة الخليفة في هذا الباب، إذ تبين الروايات ان الخليفة حاول إصلاح اقتصاد الدولة الإسلامية بشكل كامل دون أن يترك فيه ناحية بلا إصلاح، ومن أجل استحصال أكبر فائدة من الإنفاق الحكومي كان الخليفة يستمع مباشرة إلى المقترحات التي تقدم له من الأمصار، سواء من المسلمين أو أهل الذمة، وكانت سياسته تقوم على الإنفاق على المشاريع من بيت المال، لأن الإصلاح فيه زيادة لواردات بيت المال، فضلاً عن أن مشاريع كهذه تحتاج إلى جهد الدولة، فالأفراد مهما بلغت إمكانياتهم لا يستطيعون الإيفاء بمتطلبات المشاريع الكبيرة، ومن هذه المشاريع ما ورد ذكره في الروايات في أن أهل الذمة كتبوا إلى الخليفة من أجل حفر أحد الأنهار القديمة، والذي بدوره يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وهم غير قادرين على القيام به لأنه يتطلب جهداً

١ - ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٢٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٢ / ١٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٦٠٠.

حكومياً، فكتب إلى قرظة بن كعب وهو عامل الخراج على منطقة عين التمر التابعة لولاية المدائن<sup>(١)</sup>، أن يياشر بحفر النهر ويجعلهم يعملون فيه وينفق عليه من بيت المال، ولا يجبر أحداً على العمل فيه، وبنفس الوقت يكون النهر لمن عمل عليه<sup>(٢)</sup>، وكان هذا العمل زيادة على فائدته للفلاحين، فإنه يسهم في انتعاش الأراضي الزراعية التي تقع في تلك المنطقة ويعود بالفائدة على اقتصاد الدولة، وهذا ينسجم مع رؤية الخليفة الاقتصادية، التي عبر عنها في كتابه إلى والي مصر مالك الأشتر، إذ قال له: (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فاجمع إليك أهل الخراج من كل بلدانك ومرهم فليعلموك حال بلادهم وما فيه صلاحهم ورخاء جبايتهم، ثم سل عما يرفع إليك أهل العلم به من غيرهم، فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم ما ترضون أن يصلح الله به أمرهم، وإن سألوا معونة إصلاح ما يقدرون عليه بأموالهم فاكفهم مؤونته، فإن عاقبة كفايتك إياهم صلاحاً، فلا يثقلن عليك شيء خففت به عنهم المؤونات، فإنه ذخري يعودون به عليك لعمارة بلادك وتزيين ولايتك مع اقتنائك مودتهم وحسن نياتهم)<sup>(٣)</sup>، لقد قدم الإمام علي (عليه السلام) في هذا الكتاب عمارة الأرض على جباية الضرائب، وعمارة الأرض تعني تحسين الحالة الاقتصادية لها، بحيث يكون إنتاجها مرتفعاً، فكانت

١- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٤٦، الثقفي، الغارات، ٢/٤٤٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٣٠٢-٣٠٤.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٣.

٣- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٦-١٣٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/٧٠-٧١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٦٠٦.

جباية الضرائب تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية، بعد أن تنفق الدولة الأموال على الإصلاح الزراعي، لذلك أُلزم الإمام علي (عليه السلام) الدولة المتمثلة بالولاية بتفقد الفلاحين ومعرفة حاجاتهم، من أجل تقديم المعونات اللازمة لهم، ورفع إنتاجية الأرض، كذلك أُلزمهم بالإنفاق على مشاريع الإصلاح الزراعي في الحالات التي تتعرض فيها الأراضي الزراعية إلى آفات مثل الفيضانات، وقلة المياه التي تحتاج إلى حفر الأنهار، لأن الفلاحين في هذه الحالات لا يكونون قادرين على معالجتها، ومن ضمن هذا الإنفاق الاستغناء عن ضريبة الخراج في بعض الحالات التي تصاب بها المحاصيل الزراعية بآفات طبيعية.

وهنا نستطيع القول إن الخليفة أراد من الدولة أن تكون مسؤولة على الإنفاق على الأراضي الزراعية، ولا تكون وظيفتها جباية الضرائب فقط، وهذا الأمر هو بمثابة استثمار في القطاع الزراعي، فالتخفيف عن الفلاح وأرضه هو لزيادة إنتاجيته، ومن ثم توسيع في الموارد التي تمتلكها الدولة، وتعود المنفعة على المجتمع بأكمله، وهذه السياسة علاوة على كونها مراعية للفلاح، وتطبيقاً للعدالة في الدولة الإسلامية، فإنها تحمل بعداً اقتصادياً يتلخص في الابتعاد عن استنزاف الموارد الزراعية للأرض والفلاح، هو ما يؤدي إلى التخلف الاقتصادي وضعف إنتاجية الأرض، وهنا يشير الخليفة إلى هذا المعنى بقوله: (وإنما يؤتى خراب الأرض لإعواز أهلها، وإنما يعوز أهلها لإسراف الولاية، وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر، فاعمل عمل من يجب أن يدخر حسن الشاء من الرعية، والمثوبة من الله، والرضا من الإمام)<sup>(١)</sup>، كذلك كانت سياسة الخليفة تحمل بعداً اجتماعياً مهماً هو التصاق الفلاح بالدولة

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/٣٦٣، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٧٤/٢٥٤.



والولاء لها، لأنه يرى أنها تراعيه وتراعي أرضه، وهذا الأمر فيه ضمان لاستقرار الدولة، وعلاج للمشاكل الاقتصادية فيها، وذلك بإنفاق القليل من الأموال على هذا الإصلاح، هو في الحقيقة بمثابة استثمار لهذه الأموال يعود على الدولة بأرباح كبيرة.

٢- **الديات:** هي الأموال التي تدفع للأشخاص كتعويض عن القتل غير المتعمد، وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، والدية كما مبين في الآية عن القتل غير المتعمد، وقد تكون شخصية يدفعها بعض الناس لبعضهم الآخر نتيجة لقيامهم بقتل غير متعمد، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك ان الخليفة عمر بن الخطاب أرسل إلى إحدى النساء من أجل أن يسألها عن أمر، فلما تكلم معها أجهضت طفلها من الخوف، فاستشار الصحابة فقالوا له: (إنما أنت مؤدب لا شيء عليك)، لكنه سأل الإمام علياً عن هذا الأمر، فأجابه الإمام: (إن اجتهدوا فقد أخطأوا، وإن تعمدوا فقد غشوك، عليك الدية)، فدفعت الدية من قبيلة عمر بن الخطاب إلى أسرة المرأة<sup>(٢)</sup>، وقد تكون هذه الديات عامة يتحملها بيت المال، وهذا هو الموضوع الذي نحن بصددده، لأنه من نفقات بيت المال، لكن هذا الأمر لم يكن عاماً بل في حالات محددة، لأن بيت المال ليس مسؤولاً عن أخطاء الأفراد، ومثال هذه الحالات ان الجيش الذي كان ذاهباً إلى

١- سورة النساء، الآية ٩٢.

٢- الشافعي، كتاب الأم، ٦/١٨٧، الطوسي، الخلاف، ٥/٢٧٦، النووي، المجموع، ١٩/١٤٣-١٤٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/١٧٤.

البصرة للقضاء على المتمردين، مر على امرأة حامل في الطريق، فخافت من الجيش فأجهضت حملها، وماتت هي والطفل، وعندما عرف الخليفة بالأمر دفع لزوج المرأة، وورثتها ديتهما ودية الطفل الميت من بيت المال<sup>(١)</sup>، كذلك فقد دفع الإمام علي دية أحد الأشخاص قتل في ازدحام الناس بعد خروجهم من صلاة الجمعة من بيت المال، وفي الحالات التي يقتل فيها شخص من دون أن يعرف قاتله، تدفع ديته من بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup>، كذلك فإن الخليفة علياً كان يدفع الدية عن أخطاء القضاة، من بيت المال<sup>(٣)</sup>، لأن الدولة الإسلامية هي التي عينت هؤلاء، وهم لا يقصدون الخطأ في أحكامهم، بل كانوا يحسبون إنهم أصدروا حكماً صحيحاً.

- 
- ١- الكليني، الكافي، ١٣٨/٧ - ١٣٩، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٣٠٩/٤، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٣٧٦/٩، الجواهري، جواهر الكلام، ص ٢٣٧.
- ٢- الكليني، الكافي، ٣٥٤/٧، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٢٠٢/١٠، ابن قدامة، المغني، ٩/١٠، الجواهري، جواهر الكلام، ص ٢٣٦، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ١٤٥-١٤٦.
- ٣- الكليني، الكافي، ٣٥٤/٧، الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ٧/٣، الجواهري، جواهر الكلام، ص ٢٣٦، الحر العاملي، وسائل الشيعة، ٢٧/٢٢٦.



## الفصل الرابع

الإدارة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)



## المبحث الأول

### معايير اختيار الولاة والعمال

يعد إصلاح الإدارة المالية من أهم أركان الإصلاح الذي قام به الإمام علي (عليه السلام)، وذلك لأن المسلمين كانوا يشكون من سوء تصرف الولاة والعمال، الذين كانوا مسؤولين عن إدارة أموال المسلمين، وقد كان الإمام علي (عليه السلام) قريبا من الأحداث التي شهدتها الدولة الإسلامية، لاسيما في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وطرح مجموعة من الآراء في كيفية التعامل مع أموال المسلمين على الخليفة عمر بن الخطاب، الذي أخذ جزءاً منها وترك الجزء الآخر، وهذه الآراء كانت تركز على عنصرين رئيسيين هما التعامل مع الأرض والأموال من جهة، وضرورة اختيار أشخاص مناسبين للقيام على إدارة أموال المسلمين وصيانتها من جهة أخرى، لكن الحقبة التي سبقت خلافته شهدت مجموعة من الأخطاء، سببت مشاكل سياسية ودينية لازال المسلمون يعانون من آثارها لهذا اليوم، وجزء كبير من هذه المشاكل كان سببه التعامل غير الصحيح مع الأموال، وعلى الرغم من أن الخليفة عمر بن الخطاب كان شديداً مع الولاة وعمال الخراج والجزية بحيث لم يجراً أحد على مخالفة أوامره، كذلك لم تظهر آثار التمايز في العطاء وغيرها من السياسات في عهده، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما برزت الآثار السلبية لهذه السياسات في عهد الخليفة

عثمان بن عفان، وزادت المشكلة عندما بدأ الخليفة عثمان، بعزل ولاية عمر الذين كانوا يحظون بقبول عامة المسلمين، ويولي بدلاً منهم أقرباءه من البيت الأموي، ممن لم تكن لهم سابقة في الإسلام، ولم يتمتعوا باحترام المسلمين نتيجة لسلوكهم السيئ، وحتى الآخرين الذين كانوا ولاية في عهد الخليفة عمر مثل معاوية، لم يكن أحدهم يجراً على القيام بأي تصرف يخالف سياسة الخليفة، بينما في عهد الخليفة عثمان أصبح معاوية متفرداً بعمله وشبه مستقل في ولايته، لذلك كان إصلاح الإمام علي (عليه السلام) - كما قدمنا - قائماً على معالجة الخلل الاقتصادي المبني على السياسة المالية الخاطئة، وتكوين جهاز إداري يقوم على صيانة أموال المسلمين.

لذلك عندما تولى الخلافة سعى لتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، بعد أن شخص العلل وحاول أن يضع لها حلولاً، وكان رأيه ان إحدى الآفات الرئيسية التي سببت الأزمة السياسية والاقتصادية هي تعيين أشخاص غير مناسبين في المواقع الإدارية<sup>(١)</sup>، لاسيما ماله مساس مباشر بأموال المسلمين، ولدينا أمثلة كثيرة على هذا الموضوع، إذ ان الولاية السابقين كانت الولاية بالنسبة لهم وليمة يأخذون منها الذي يشاءون وكيفما يشاءون، دون أن يحسبوا أن هذه الولاية ملك للمسلمين، وقد قدمنا رؤية عمال الخليفة عثمان لولاياتهم، لذلك أكد الإمام لعماله أنهم مجرد خدام للرعية، وليست الولاية تشريفاً لهم بقدر ما كانت خدمة عامة يأخذون عليها أجراً، ويتغنون الفضل والثواب من الله إذا أحسنوا عملهم، لذلك عندما أراد أن يولي الزبير اليمامة والبحرين، ويولي طلحة اليمن قال له: (وصلتك رحم)، لذلك استرد كتاب تعيينهم، وقال لهما: (إنما وصلتكما بولاية أمور المسلمين) واسترد العهد منهما، فأغضبها ذلك وقال له: (آثرت علينا) فكان جواب الخليفة واضحاً في هذا الأمر:

١ - بخيت، عصر الخلفاء الراشدين، ص ٢٤٦.

(لولا ما ظهر من حرصكم لقد كان لي فيكما رأي) (١)، وهذا يعني ان العمال كانوا يريدون إسناد الوظائف الحكومية لهم من اجل الاستفادة القصوى منها وليس خدمة المسلمين، وهذا ما ألفوه سابقاً فأرادوا أن يحصلوا على ما حصل عليه من سبقهم، إذ تذكر الروايات ان الخليفة عمر بعد وفاة يزيد بن أبي سفيان أعطى ولايته لأخيه معاوية فقال الأخير لعمر: (وصلتك رحم) (٢)، لأنه يعدّ هذه الولاية له ومن حقه أن يتصرف بها كيف يشاء، وبالفعل حدث ذلك فأصبح معاوية والياً تابعاً للدولة الإسلامية بالاسم فقط، ثم جاءت صلة الرحم الثانية من الخليفة عثمان عندما عزل ولاية الشام وجمعها لمعاوية (٣)، لكن بالرغم من استغلال معاوية لمنصبه في تعزيز استقلاله، فإنه كان يخاف من مخالفة الخليفة عمر، وبقي مجرد أحد الولاة الأقوياء في الدولة الإسلامية، بعد أن عينه الأخير والياً على دمشق والأردن (٤)، لكن هذه الحال لم تستمر طويلاً لأن وفاة الخليفة عمر ومجيء عثمان للخلافة هيأ له حكم الشام بصورة مطلقة (٥)، الأمر الذي مكّنه من إحكام قبضته على تلك المنطقة الواسعة، وكون فيها جيشاً قوياً جداً أنفق عليه من أموال الدولة الإسلامية، دون أن تكون عليه رقابة من أحد بحكم شبه الاستقلال الذي ناله في عهد الخليفة عثمان، كما ان

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٨٠.

٢- الصنعاني، المصنف، ٥/ ٤٥٦، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٣/ ٨٣٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٩، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٤٧/ ٢٨٤، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/ ٤٨٥-٤٨٦.

٣- الصنعاني، المصنف، ٥/ ٤٥٦، البخاري، التاريخ الصغير، ١/ ٧٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٩، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٩/ ٢٥٢.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٤٠٢، ابن أعثم، الفتوح، ٢/ ٤١٦-٤١٧.

٥- الصنعاني، المصنف، ٥/ ٤٥٦، البخاري، التاريخ الصغير، ١/ ٧٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٣٩، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٩/ ٢٥٢.

مدّة حكمه الطويلة جعلت أهل الشام يتعودون عليه، لاسيما انهم لم يعرفوا الإسلام إلا منه ومن أخيه يزيد بن أبي سفيان الذي كان واليا قبله، لذلك تعلقوا به أشد التعلق على اعتبار انه ابن عم الرسول، وهم لا يعرفون من الإسلام إلا ما علمهم إياه وما يريد أن يتعلموه، وبذلك يكون الخليفة عثمان الذي أطلق يد معاوية في تلك المنطقة قد مهد لانتقال حكم المسلمين إلى البيت الأموي، الذي لم يستطع أن يواجه دعوة الإسلام وهو في الجانب المعارض لها، وخسر نفوذه السياسي والاجتماعي بعد قيام الدولة الإسلامية، فاستغل مقتل الخليفة عثمان للوصول إلى هذا الهدف، فأعلن نفسه متمردا على خلافة علي بن أبي طالب بذريعة الأخذ بدم عثمان<sup>(١)</sup>، فأصبحت بلاد الشام ملجأ للمتمردين على الخلافة من السراق والمجرمين، ثم جاءت الفرصة عندما اغتيل الإمام علي (عليه السلام) فأعلن نفسه حاكما مطلقا للمسلمين، بدون أن يكون لهم أي رأي في اختياره أو تنصيبه، فأسس لسياسة الاستيلاء على السلطة بالقوة التي لازالت حتى هذا اليوم مستحكمة على الوضع السياسي في العالم الإسلامي والعربي<sup>(٢)</sup>.

لذلك كان رأي الإمام علي (عليه السلام) معالجة هذه المشكلة بالتحديد، وأول إجراء اتخذه هو تغيير الكادر الإداري في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وهذا التغيير لم يكن من أجل التغيير فقط، بل من أجل معالجة المشكلة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدولة الإسلامية، وهذه المعالجة كانت تركز على إصلاح الإدارة

١- البيوزبكي، النظم الإسلامية، ص ٥٥.

٢- نستطيع أن نتعرف على هذا الأمر من خلال النظم السياسية القائمة في الدول العربية والتي جاءت بالقوة وعن طريق الانقلابات العسكرية، بناءً على ما أسسه معاوية من التسلط على المسلمين بالقوة، وما ثبته في الفكر السياسي الإسلامي من جواز انتزاع الحكم بالسيف، والذي كان يجد على طول الوقت من يؤيده ويحبّه.



المالية للدولة الإسلامية، وهذا الإصلاح يقوم على اختيار موظفين كفؤين قادرين على صيانة أموال المسلمين، وهؤلاء الموظفون هم الولاة وعمال الخراج والجزية والصدقات، واختيارهم كان يعتمد على مجموعة من المعايير وضعها الإمام علي (عليه السلام)، مع ارتباط هذا الاختيار للموظفين الكفؤين بنظام رقابي شديد طبقه على ولايات الدولة الإسلامية، وستحدث عنه لاحقاً.

وسنبتدأ بالكلام عن معايير اختيار الموظفين في الإدارة المالية التي وضعها الخليفة من أجل معالجة الخلل، وهذه المعايير لخصها الإمام علي (عليه السلام) في كتاب تعيين مالك بن الحارث الأشتر والياً على مصر، إذ كتب له: (انظر في أمور عمالك الذين تستعملهم، فليكن استعمالك إياهم اختياراً، ولا يكن محاباة ولا إثارة، فإن الأثرة بالأعمال والمحاباة بها جماع من شعب الجور والخيانة لله، وإدخال الضرر على الناس، وليست تصلح أمور الناس، ولا أمور الولاة إلا بصلاح من يستعينون به على أمورهم، ويختارونه لكفاية ما غاب عنهم، فاصطفِ لولاية أعمالك أهل الورع والفقه والعلم والسياسة، وألصق بذوي التجربة والعقول والحياء من أهل البيوتات الصالحة وأهل الدين والورع، فإنهم أكرم أخلاقاً وأشد لأنفسهم صوناً وإصلاحاً، وأقل في المطامع إسرافاً، وأحسن في عواقب الأمور نظراً من غيرهم، فليكونوا عمالك وأعوانك، ولا تستعمل إلا شيعتك منهم، ثم أسبغ عليهم العمالات، وأوسع عليهم الأرزاق، فإن ذلك يزيدهم قوة على استصلاح أنفسهم، وغنى عن تناول ما تحت أيديهم، وهو مع ذلك حجة لك عليهم في شيء إن خالفوك في أمرك، وتناولوا من أمانتك، ثم لا تدع مع ذلك من القوة، واحذر أن تستعمل أهل التكبر والتجبر والنخوة، ومن يجب الإطراء والثناء والذكر ويطلب شرف الدنيا، ولا شرف إلا بالتقوى)<sup>(١)</sup>.

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٦١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٧، المجلسي،

ويمكن من خلال هذا النص التعرف على المعايير التي ذكرناها، لأنه مادام أُلزم أحد ولاته بإتباعها في ولايته، فهذا يعني انه طبقها أيضا في اختيار عماله، ويمكن أن نلخص هذه المعايير في اختيار الولاة بالنقاط الآتية:

### ١- الدين والورع والفقہ والحياء :

عدَّ الإمام علي الالتزام بالدين والورع عن الحرمات التي أوصى الإسلام باجتنابها، والعلم بالتشريعات الدينية التي أقرها الإسلام، من الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في الوالي أو العامل الذي يتم اختياره، وذلك لأن الإنسان بطبعه يميل إلى التسلط على الآخرين، وهذا الميل نحو هذه الغريزة سببه القوة والهبة والنفوذ الذي يوفره له تولى منصب يتحكم بالناس، فتصبح هذه الغريزة سببا في الإيذاء للآخرين إذا ما استغلت في غير موقعها، فاحتاط لهذا الأمر ووضع هذه الشروط من أجل تجنب الإساءة إلى الرعية، لاسيما ان الولاة والعمال هم واجهة الدولة أمام رعاياها، والمرآة التي ينظر بها الناس إلى طبيعة الحكم، فأوجب الخليفة وجود مستوى أخلاقي راق مرتبط بالالتزام ديني يمنع صاحبه عن ظلم الناس<sup>(١)</sup> من أجل تولى هذه الوظائف، وعندما نطلع على قائمة الأسماء التي اختارها الإمام علي (عليه السلام) لشغل هذه المناصب، نجد أن الكثير منهم تتوفر فيهم سابقة دخول الإسلام علاوة على تميزهم بالالتزام الديني والخلقي والمعرفة بالفقہ، الذي يمنعهم من التجاوز على الأموال التي هم مؤتمنون عليها أو ظلم الرعية، وذلك لأنهم متدينون ورعون يخافون من الله، وتمنعهم أخلاقهم عن القيام بهذه الأمور، لاسيما الحياء الذي هو من الصفات الأساسية التي اشترطها الخليفة في هؤلاء، وهذا

بحار الأنوار، ٧٤/٢٥٣.

١- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٦٨-٦٩.

الحياء ليس من الناس فقط بل الحياء من النفس، والترفع عن الوقوع في الخيانة، لأن الناس لا تعرف كل شيء ولها ما تراه أمامها فقط، لكن الوالي أو العامل لا يستطيع إخفاء أي عمل سيء عن نفسه، فإذا كان يستحي منها، عصمه هذا الأمر من الوقوع في الخطأ.

والقائمة التي اختارها الإمام علي (عليه السلام) للعمل كولاة وعمال خراج تتوفر فيها هذه الصفات، فقسم كبير من هؤلاء الذين اختارهم لهذه الوظائف هم من الصحابة الأوائل الذين سبقوا الناس في دخول الإسلام، وهم من أهل الورع والتقوى وعاشوا مع الرسول مدة من الزمن تعلموا من خلالها الفقه الإسلامي، ولم يؤثر عليهم سلبيات في الحقبة التي سبقت خلافة علي بن أبي طالب، لذلك فإنهم قادرون على تطبيق تعاليم الإسلام في الولايات والمدن التي تقع تحت سلطتهم، وهو أمر مهم في الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجه الخليفة، لأن هؤلاء يتحلون بصفات الإيمان والعلم بالأحكام الشرعية، والشجاعة والبذل والتضحية، وهذه هي صفات المسلمين الأوائل<sup>(١)</sup>.

ومن هذه الأسماء عثمان بن حنيف الذي ولاه الخليفة علي ولاية البصرة، وهو أحد الصحابة من الأنصار أسلم عند هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة، واشترك في معركة احد وجميع المعارك التي بعدها<sup>(٢)</sup>، وكذلك اخوه سهل ابن حنيف الذي ولاه الإمام علي (عليه السلام) على المدينة، كان من خيار الصحابة الأوائل أسلم عند هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو من الصحابة الذين اشتركوا في معركة بدر الكبرى وجميع المعارك التي بعدها، ومن الذين ثبتوا

١- العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص ٨٦.

٢- ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٣٧١، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٣٧٢.

يدافعون عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في معركة احد عندما حاصره المشركون وفر أغلب الصحابة، إذ بايعه على الموت في تلك المعركة<sup>(١)</sup>. كما عين الخليفة أبا ايوب الأنصاري على المدينة، وهو من الصحابة الأوائل من الأنصار أسلم قبل هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى المدينة، وبايع بيعة العقبة عندما كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة، وبعد وصول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى المدينة سكن في بيته، واشترك أبو ايوب في معركة بدر وجميع المعارك التي بعدها<sup>(٢)</sup>، ومن الولاة الآخرين حذيفة بن اليمان الذي كان واليا على المدائن، وهو من الصحابة الأوائل من حلفاء الأنصار، اشترك في معركة احد وجميع المعارك التي بعدها، وكانت له مكانة كبيرة عند الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٣)</sup>، واشترك في الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان أحد قادة الجيوش الإسلامية في هذه الفتوحات<sup>(٤)</sup>.

ومن الولاة الآخرين عبد الله بن عباس الذي ولاه الخليفة على البصرة، وهو من قدماء الصحابة، أسلم في مكة وهاجر مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة، وكان يسمى البحر لسعة علمه وهو ابن عم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام علي (عليه السلام)، ومن المقربين من الخليفة وسيرته كانت محمودة في عهد الخلفاء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو من الفقهاء

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٤٧١، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٢٦٤-٢٦٥، ابن حجر، الإصابة، ٣/ ١٦٦.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٤٨٤، ابن حجر، الإصابة، ٢/ ٢٠٠.

٣- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/ ١٧٤، ابن الأثير، أسد الغابة، ١/ ٣٩١.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٠٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ١/ ٣٩١.

المعروفين في عهدهم<sup>(١)</sup>.

وهناك مجموعة أخرى من الصحابة ولاها الإمام علي (عليه السلام) على الولايات الإسلامية، مثل قيس بن سعد وأبو قتادة الأنصاري وقرظة بن كعب وعمر بن أبي سلمة ومخنف بن سليم وسليمان بن صرد وقثم بن عباس وتمام بن عباس وجعدة بن هبيرة وسعيد بن وهب وغيرهم، وهؤلاء جميعاً من الصحابة الأجلاء الذين لم يكن في سيرتهم إلا الأعمال الصالحة، والسير على تعاليم الإسلام، وسنحاول اختصار سيرتهم من أجل التعرف على مدى حرص الإمام علي (عليه السلام) على أموال المسلمين، لذلك أعطى إدارة الدولة لهذه الشخصيات التي لم يسجل عليها التاريخ أية مساوئ، سواء قبل تولي الوظائف أو عندما أصبحوا يعملون في الجهاز الإداري للدولة.

كان قيس بن سعد بن عبادة والي مصر من أوائل الصحابة، وهو ابن سعد بن عبادة أحد سادات الخزرج الذين بايعوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل هجرته إلى المدينة، وأحد النقباء الإثني عشر الذين اختارهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ليكونوا ممثلين عنه في المدينة<sup>(٢)</sup>، وقيس من شجعان العرب وكرمائم المشهورين، وذو رأي صائب ومن بيت سيادة، وكان صاحب شرطة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٣)</sup>. وكان أبو قتادة الأنصاري والي المدينة من أوائل الصحابة من الأنصار، اشترك في معركة احد وجميع معارك المسلمين، وكان يسمى فارس رسول

١- النسائي، السنن الكبرى، ٥/٥١، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/١٩٢-١٩٤، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣/٣٣١-٣٣٢.

٢- الصنعاني، المصنف، ١١/٦٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣.

٣- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٩/٤٠٦، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/٢١٥-٢١٦، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٩/٣٤٥.

الله (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(١)</sup>، وكان قرظة بن كعب الأنصاري من الصحابة الأوائل، اشترك في معركة احد مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والمعارك التي تلتها، وكان أحد أبطال المسلمين في الفتوحات الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ومن الولاة الآخرين الذين اعتمد عليهم الخليفة في إدارة الدولة الإسلامية عمر ابن أبي سلمة الذي ولي البحرين وفارس قبل معركة صفين، وهو ابن الصحابي أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومي أول من هاجر إلى المدينة من المسلمين، ثم اشترك في معركة بدر وأحد، فجرح في معركة أحد ثم توفي بعد هذه المعركة متأثراً بهذا الجرح<sup>(٣)</sup>، وعندما استشهد تزوج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أمه أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة، فكان عمر قد تربى في حجر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان يسمى ربيب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٤)</sup>، وكان مخنف بن سليم والي الإمام على أصبهان، وهو من الصحابة أسلم في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وسكن في الكوفة<sup>(٥)</sup>، وكذلك كان الصحابي سليمان بن صرد الخزاعي أحد عمال الإمام على منطقة الجبل، وهو من الصحابة أسلم في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/ ١٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ١/ ٣٢٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٤٩-٤٥٤/٢.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩٢، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٢٠٢.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١/ ١٥٠، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ١٣١-١٣٣.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨/ ٨٧، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٤٨٧.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٥، البخاري، التاريخ الكبير، ٨/ ٥٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/ ٣٣٩.

وآله وسلم)، وكان فاضلاً خيراً له دين وعبادة سكن الكوفة بعد تأسيسها<sup>(١)</sup>، وكان عبد الرحمن بن أبيزي الذي ولاه الخليفة خراسان<sup>(٢)</sup> من الصحابة الأوائل وروى عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض الأحاديث<sup>(٣)</sup>.

وسنكتفي بهذا الإيجاز السريع عن سيرة الولاة والعمال الذين اختارهم الإمام علي (عليه السلام) من أجل العمل في الولايات الإسلامية، وهؤلاء الذين ذكرناهم هم من الصحابة فقط، أما الآخرون فقد كانوا من التابعين الذين عاشوا مع الصحابة وتعلموا منهم، والهدف من هذا الإيجاز التعرف على دقة اختيار الخليفة لعماله، والذي يعني معالجة للمشاكل الاقتصادية والمالية التي خلفتها الحقبة الماضية، فهؤلاء لم يكن من بينهم من اتهم بسرقة أموال المسلمين أو قصر في المهمة الموكلة إليه، إذ لم تسجل كتب التاريخ وغيرها أي تصرف سيء قام به هؤلاء الموظفون، سواء لأموال المسلمين أو لإدارة الدولة أو للرعايا الذين كانوا ولاة عليهم، ومن هنا يمكن القول ان الخليفة عندما اشترط توفر الدين والورع والأخلاق في هؤلاء الموظفين أراد علاج أزمة الثقة التي كانت سائدة بين الرعايا والجهاز الإداري للدولة، وبالفعل نجح في هذا الأمر إلى حد كبير، في الحفاظ على أموال المسلمين وعدم التجاوز على غير المسلمين، لأن هؤلاء كانوا من الأتقياء الذين يمنعهم دينهم عن السرقة والخيانة، وتردعهم أخلاقهم لاسيما الحياء عن التجاوز على الأموال والأنفس.

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ٢٩٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/ ٣٥١.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤٤، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٢٧٨، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٢٣٨.

٣- ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/ ٢٧٨، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٢٣٨، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢/ ٦٩.

## ٢. الانتساب إلى أسرة شريفة صالحة

قد يتبادر إلى الذهن ونحن نتحدث عن اشتراط الإمام علي (عليه السلام) أن يكون الوالي أو العامل من الأسر الشريفة الصالحة أن في هذا تمييز وإرجاع المجتمع إلى طبقية أبناء زعماء القبائل والأسر الغنية المتنفذة، وإبعاد للبسطاء عن المشاركة في إدارة الدولة، إلا ان هذا التصور ليس صحيحاً، فهذه الميزة التي أرادها الخليفة ملازمة لعماله، ليس القصد منها تلك الأسر المترفة الغنية، بل أراد البيوتات الصالحة المتدينة العفيفة، ولم يكن معيار الغنى والفقر وارداً في هذه الميزة، بل أراد أن تكون التربية العالية التي اكتسبها هؤلاء في أسر ترعى أبناءها وتربيههم على الفضيلة سببا في توليهم الإدارة، لتكون هذه التربية رادعاً لهم عن التجاوز على الرعية أو الأموال، كذلك فإن تلك الحقبة لم يكن فيها مدارس من أجل إعداد الموظفين الإداريين، لتعلمهم الثقافة الإدارية والحفاظ على الأموال العامة، فيكون اختيارهم من هذه الأسر المحافظة على التقاليد سببا في أمانتهم، لأنهم كانوا قد تربوا وفق طراز عال من التربية النموذجية<sup>(١)</sup>. كذلك كانت هذه الميزة مهمة في الإدارة في تلك الحقبة، لأن هؤلاء الذين يتتمون إلى أسر شريفة هم أكثر تأثيرا في أبناء قومهم لما يتمتعون به من مكانة في نفوسهم، الأمر الذي يؤدي إلى تأمين الولاء للخليفة والهدوء في أنحاء الدولة، كما أنهم يستطيعون حشد أبناء قبائلهم ومواليهم إذا ما تعرضت الدولة إلى أي خطر<sup>(٢)</sup>، وقد حدث هذا الأمر بالفعل، وأسهم هؤلاء في تكوين جيش قوي موالٍ للخليفة والمنهج الإصلاحية الذي سار عليه.

ولا يمكن لنا أن نفصل هذه الميزة عن المزايا الأخرى من الورع والتقوى والحياء،

١- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٦٩.

٢- العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص ٨٣.



والخبرة الإدارية والسياسية، والولاء للخليفة والمبادئ التي يعتنقها، لأنها مجموعة واحدة متكاملة، يؤثر بعضها في البعض الآخر، فالإنسان الذي تربى تربية عالية يجب أن ترتبط تربيته هذه بدين وورع يمنعه عن الوقوع في الحرمات، لاسيما الظلم وخيانة الأمانة، كذلك لا يستطيع أن يدير ولايته بدون أن تكون له خبرة إدارية، ومعرفة بالسياسة تعطيه قدرة السيطرة على رعيته، وإذا كان مؤمنا بمبادئ الحكم الذي يمثله نجده يتفانى في تطبيق هذا المنهج، وقد راعى الخليفة في هذا الأمر كل هذه المزايا المتقدمة، ومن أجل التعرف على مدى تطبيقه لها على ولاته وعماله، ينبغي لنا أن نراجع الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء الولاة والعمال.

لقد كانت المجموعة التي اختارها الخليفة لإدارة الدولة ليست بعيدة عن هذا المعنى المتقدم، فكان والي أذربيجان قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري ابنُ أحد زعماء قبيلة الخزرج التي ناصرت الدعوة الإسلامية، كذلك كان أحد النقباء الذين اختارهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لتبليغ الدعوة في المدينة قبل الهجرة<sup>(١)</sup>، وكان يسمى الكامل قبل الإسلام<sup>(٢)</sup>، وهو من أسرة مسلمة مؤمنة دخلت الإسلام كلها، كما اشتهرت بالكرم وبذل الأموال للناس في الجاهلية والإسلام<sup>(٣)</sup>، ولم يؤشر على هذه العائلة أي مؤشر سلبي في الجاهلية والإسلام، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الصفات الإيجابية على شخصيات أبنائها.

١- ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢٨٣، ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٥.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣، ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٥.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢٨٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٦٥، ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٥.

وكان عبد الله والي البصرة، وعبيد الله والي اليمن، وقثم والي مكة، وتمام والي المدينة أبناء العباس بن عبد المطلب ينتسبون إلى بني هاشم الأسرة التي ينتسب إليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والتي كانت سيدة قريش قبل الإسلام وبعده، كما كانت تحظى باحترام العرب وتقديرهم قبل الإسلام، لأنهم كانوا الذين يطعمون ويسقون الحجاج في تلك الحقبة، وجدّ هذه الأسرة هاشم هو الذي سنّ أهم المعاهدات التجارية قبل الإسلام والتي سُميت بالإيلاف، كما ان عبد المطلب كان أمير مكة وسيد البطحاء، حفر بئر زمزم الذي كان يعتمد عليه كل الحجاج القادمين إلى مكة، ولم يعرف عن هذه الأسرة في الجاهلية والإسلام إلا مكارم الأخلاق<sup>(١)</sup>، وهذه الأسرة هي التي حمت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والدعوة الإسلامية من المشركين عندما كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي قدمناه هو مجرد نماذج من الموظفين والعمال الذين اختارهم الخليفة لإدارة الدولة والإشراف على أموال المسلمين، وهو ينطبق على باقي الموظفين، لأنه أراد هذا المستوى من التنشئة الاجتماعية، لكي يكون رادعاً لهم عن خيانة الأمانة، ويؤكد ذلك إن الخليفة عزل مجموعة من العمال الذين تجاوزوا على أموال المسلمين، وفي كتب العزل التي وجهها لهم، أشار الخليفة أن اختياره لهم كان بناءً على انتسابهم إلى أسر شريفة كريمة، فنجد في كتابه إلى المنذر بن الجارود العبدي عامل مدينة اصطخر، الذي تجاوز على أموال المسلمين المعنى الذي قدمناه: (أما بعد فإن صلاح

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٧٥-٩٢، ابن حبيب، المنق، ٤٢-٦٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١/ ٢٤٣-٢٥٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٨-١٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ٢٠٠-٢٣٥.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٢٠١-٢١١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٣١-٣٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٦٢-٨٠.

أيك غرني منك، وظننت أنك تتبع هديه وتسلك سبيله<sup>(١)</sup>، وهذا الكتاب يؤكد أن الخليفة عندما اختاره للعمل، كان يظن أنه يحمل الصفات الإيجابية التي كان يتصف بها أبوه، لهذا اختاره لكي يكون عاملاً على هذه المدينة، وأبوه الجارود العبدي كان من خيرة الصحابة، إذ تذكر الروايات انه كان سيد قومه قبيلة عبد القيس، وكان نصرانياً فوفد على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأعلن إسلامه، واشترك في الفتوح الإسلامية وقتل في منطقة فارس في خلافة عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>.

كذلك كان الحال مع النعمان بن عجلان الزرقى الأنصاري، الذي ولّاه الخليفة على البحرين بعد عمر بن أبي سلمة، فبلغه أنه أخذ من أموال المسلمين، فكتب له الخليفة: (فخف الله أنك من عشيرة ذات صلاح، فكن عند صالح الظن بك)<sup>(٣)</sup>، وهذا الجزء من الكتاب الذي ذكرناه، يبين أن الخليفة عندما اختاره كان بناءً على انتسابه إلى عشيرة شريفة صالحة، فهو من الأنصار من بني زريق<sup>(٤)</sup>، ولا يخفى أن عشائر الأنصار كانت من أفضل العشائر العربية، لاسيما أنها وفّرت المأوى والملاذ الآمن للرسول والمسلمين، كما أن الأنصار قدّموا للإسلام كل ما يملكون، ودافعوا عنه بكل قوة، ولم تؤثّر عليهم سلبيات في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الحقبة التي تلتها، لذلك اختار الإمام الكثير من ولاته من الأنصار، ومنهم النعمان الذي كان من الصحابة الذين آمنوا بالإسلام والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما هاجر إلى المدينة، كذلك فإنه كان سيداً شريفاً في قومه، وشاعراً يدافع عن

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥٠٦.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/٥٥٩ - ٥٦٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٥.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٧٤.

٤- ابن الأثير، أسد الغابة، ٥/٢٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٧٤.

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والمسلمين<sup>(١)</sup>، كما نستنتج كذلك من الكتاب المتقدم أن الخليفة كان لا يركز في الاختيار على انتساب الولاية والعمال إلى أسر وبيوت شريفة صالحة فقط، بل تعدى ذلك إلى القبائل والعشائر المعروفة بالصلاح، واختيار الخليفة مجموعة من هؤلاء الموظفين ممن ينتمون إلى قبائل معينة يؤكد هذا المعنى، فاختياره لسهل بن حنيف وعثمان بن حنيف وأبي قتادة الأنصاري وقرظة بن كعب وعقبة بن عمرو الأنصاري والنعمان بن عجلان وأبي ايوب الأنصاري من أجل تولى إدارة الولايات الإسلامية وأموال المسلمين، وهم جميعا ينتمون إلى الأوس والخزرج الأنصار، يعني انه يعتقد بجدارة المنتسبين إلى هاتين القبيلتين في الحفاظ على المسلمين وأموالهم، وبالفعل كانوا بهذا المستوى من الاختيار، فحافظوا على أموال المسلمين ولم تصدر منهم أي خيانة سوى ما قدمنا في الكتاب الذي وجهه إلى النعمان بن عجلان.

كما أن هناك قبائل أخرى اعتمد عليها الخليفة في الإدارة، مثل بني أرحب وهم بطن من قبيلة همدان<sup>(٢)</sup> التي كان ينتمي إليها عدد من الولاة مثل يزيد بن قيس الأرحبي والي المدائن وغيرها من الولايات الإسلامية<sup>(٣)</sup>، وكذلك مالك بن كعب الأرحبي عامل عين التمر التابعة للمدائن<sup>(٤)</sup>، وعمرو بن سلمة الأرحبي الذي كان واليا على همدان<sup>(٥)</sup>، والسبب في اختيار الخليفة هؤلاء من هذه القبيلة، هو صلاح هذه القبيلة ومواقفها المساندة للإسلام، كذلك مساندتها للبرنامج الإصلاحية للخليفة

١- ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٦/٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٧٤.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/١٧٠، الشريبي، مغني المحتاج، ١/٣٧٤.

٣- أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان، ٢/٣٤٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٥٧.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٥، الثقفي، الغارات، ٢/٤٤٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٣٠٢.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٣.

علي، كما لم تبرز منهم أية سلبيات تسيء إلى سيرتهم<sup>(١)</sup> منذ أن دخلوا في الإسلام على يد الإمام علي في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٢)</sup>.

### ٣. الخبرة الإدارية والسياسية

تعد الخبرة الإدارية والمعرفة بالسياسة من الأمور المهمة التي اشترطها الإمام علي (عليه السلام) في عماله، لأن الدولة كانت بحاجة إلى من يمتلكون هذه الخبرة لإدارة الولايات، لاسيما أنهم كانوا يتعاملون مع الاقتصاد والإدارة في تلك الولايات، كما أن كل واحد منهم كان يقع تحت حكمه مجموعة من الناس، فيحتاج إلى معرفة بالسياسة حتى يستطيع توفير الاستقرار للمنطقة التي يحكمها، لذلك نرى من خلال متابعة أسماء الولاة والعمال انه اختار هؤلاء للعمل، وكلهم مارسوا أعمال الإدارة وجباية الضرائب وغيرها من الأمور الاقتصادية، وقد نستنتج من هذا انه كان يريد من خلال هذا الشرط الحفاظ على أموال المسلمين، لأن هذه الأموال ليست قابلة للتجارب، حتى يأتي بموظفين ليست لديهم خبرة بإدارة هذه الأموال فيضيعوها، أو أنهم لا يحسنون إدارة ولاياتهم فيؤدي هذا الأمر إلى التقصير بحقوق الرعايا الساكنين في ولاياتهم، وسنرى ان الخليفة غير مجموعة من الولاة لأنهم لم يكونوا قادرين على إدارة ولاياتهم، واستبدلهم بأخرين أقدر على العمل منهم.

لكن على الرغم من اختيار الخليفة لهؤلاء الموظفين بناءً على الشروط المتقدمة، فإنه كان يضعهم تحت التجربة لمدة من الزمن، ويراقب أداءهم من خلال مجموعة

١- البعقوي، تاريخ البعقوي، ٢/ ٢٠٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٣٩٠، ابن الأثير، أسد الغاية، ٤/ ١٩٢.

٢- الشافعي، كتاب الأم، ١/ ١٥٩، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/ ٣٤٠-٣٤١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٣٩٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٥٧.

من الطرق التي وضعها، وسوف نتحدث عنها في موضوع الرقابة الإدارية، فإذا لمس من هؤلاء أي خيانة لأمانتهم عزلهم وعاقبهم، وإذا لمس منهم تقصيراً في أداء أعمالهم كتب إليهم من أجل تنبيههم إلى الخلل الذي ربما يكون غير مقصود.

والشيء اللافت للنظر إن الخليفة اختار المجموعة التي تعمل معه، مراعيًا اجتماع الشروط المتقدمة جميعها فيها، وسنأخذ أمثلة على هذا الأمر، فعثمان بن حنيف الذي كان والياً على البصرة قبل معركة الجمل هو من الأنصار الذين يسكنون المدينة، والذين كانوا يعملون في الزراعة في مدينتهم، ولديهم خبرة في هذا العمل، لذلك عندما افتتح المسلمون العراق اختاره الخليفة عمر من أجل أن يكون مساحاً لهذه الأراضي، بغية معرفة مساحة الأراضي المنتجة، وتقدير الضرائب على هذه الأراضي<sup>(١)</sup>.

وكان زياد بن أبيه الذي عينه الخليفة عاملاً على الخراج في البصرة<sup>(٢)</sup>، ثم عينه على ولايات أخرى مثل فارس وكرمان<sup>(٣)</sup> من العمال الذين يمتلكون خبرة كبيرة في الإدارة، لأنه عمل في إدارة البصرة مع أبي موسى الأشعري في خلافة عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup>، كذلك كان زياد نائباً لوالي البصرة عبد الله بن عامر في خلافة عثمان بن

١- الطوسي، المبسوط، ٣٣/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٠٥/١٦.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١٠٥-١٠٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٧٠/١٩، ابن حجر، الإصابة، ١٢٩/٤.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ١٠٥/٤، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤٣/٤، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٨/٢.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٩٩، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/٢١٢.

عفان<sup>(١)</sup>، وكان زياد يوصف بحسن السياسة والإدارة الجيدة<sup>(٢)</sup>.

كما أن قرظة بن كعب كان من العمال الذين اختارهم الخليفة عمر بن الخطاب ووجههم إلى الكوفة مع الوالي عمار بن ياسر<sup>(٣)</sup>، كما أنه كان أحد القادة المسلمين في الفتوح الإسلامية<sup>(٤)</sup>، وكان عبد الله بن شبيب الأحمسي والي أذربيجان بعد سعد بن قيس من قادة الفتوح الإسلامية في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وهو الذي أعاد فتح ولاية أذربيجان بعد أن نقضت الصلح الذي عقده مع حذيفة بن اليمان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup>.

وكان حال الولاة والعمال الآخرين لا يختلف كثيرا عما قدمناه، فهم إما عملوا في الإدارة أو قادوا الجيوش الإسلامية في الفتوحات، أو كانوا جنودا في هذه الجيوش، فتوفرت لهم خبرة كبيرة في كيفية فتح هذه المدن، ومقدار الضرائب التي وضعت في تلك الحقبة، أو أنهم سكنوا في تلك المناطق وبقوا فترة طويلة فيها، ومن خلال تتبع سيرة هؤلاء نجدهم استوطنوا في هذه المناطق، وعرفوا كل التفاصيل الإدارية والمالية في مناطقهم، الأمر الذي أهلهم لتولي الإدارة فيها.

١- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٤، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣/١٤.

٢- ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٢/٥٢٨.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٧، الحاكم النيسابوري، المستدرک، ١/١٠٢.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٦٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/٢٠٢.

٥- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٣٠٨، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣/١٨٣، ابن حجر، الإصابة، ٤/١٠٩-١١٠.

وكذلك فإن الخليفة راعى في اختيار العمال والولاية رضا المسلمين الساكنين في تلك الولايات، لأن الثورة على الخليفة عثمان كان أحد أسبابها التذمر من تصرفات الولاية والعمال، فعمل الخليفة على اختيار ولاية وعمال يحظون بالصفات التي قدمناها، لاسيما السابقة في الإسلام والشرف والوجاهة، والانتساب إلى بيوتات صالحة من أجل ضمان الاستقرار في الدولة الإسلامية<sup>(١)</sup>، وبالفعل حظي جميع الولاية والعمال الذين تولوا الإدارة برضا المسلمين وغيرهم، والدليل على ذلك ان كتب التاريخ لم تذكر شكاوى قدمت إلى الخليفة ضد هؤلاء بنفس الكثرة التي قدمت ضد الولاية في الحقبة التي سبقت خلافة علي بن أبي طالب، سوى بعض الشكاوى التي عاجلها الخليفة بسرعة كبيرة.

وفي بعض الحالات التي ظهر فيها هؤلاء الولاية أو العمال غير قادرين على الإدارة استبدلهم الخليفة بآخرين قادرين على العمل بصورة أحسن، على الرغم من أن هؤلاء لم تصدر منهم أي خيانة للأموال أو ظلم للرعية، بل أن بعضهم توفرت فيه شروط الورع والتقوى والخبرة الإدارية والانتساب إلى عائلة شريفة وغيرها، لكنه لم يرتق بعمله إلى المستوى الذي كان يريده الخليفة، وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك، فمثلا أرسل الخليفة سهل بن حنيف واليا على مدينة فارس بعد معركة صفين، لكنه لم يستطع أن يضبطها<sup>(٢)</sup>، فاستبدله الخليفة وأرسل بدلا منه زياد بن أبيه<sup>(٣)</sup>، ومن المهم أن نعرف سبب إسناد الإمام علي (عليه السلام) هذه الوظائف لزياد بن أبيه على

١- العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص ١٢٢.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ١٠٥، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢ / ٣٦٥.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ١٠٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢ / ٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٢ / ٥٢٨.



الرغم من أنه لم يكن ينتسب إلى اسرة شريفة<sup>(١)</sup>، ولم يكن من الصحابة أو من أهل الورع والتقوى<sup>(٢)</sup>، كذلك فإن التاريخ سجل على زياد الكثير من الانحرافات، وهنا يمكن القول إن هذه الانحرافات لم تكن مسجلة عليه في تلك الحقبة<sup>(٣)</sup>، بل بعد مدة من مقتل الخليفة علي، فقد بقي واليا على فارس بعد استشهاد الإمام علي، وأبقاه الإمام الحسن عليها، فأرسل له معاوية كتابا يهدده فيه من أجل أن يكسب ولاءه، فرفض زياد هذا التهديد وألقى كلمة تتضمن تمسكه بنهج الخليفة علي، وخلافة ابنه الحسن، فقال: (العجب من ابن آكلة الأكباد، وكهف النفاق، ورئيس الأحزاب كتب إليّ يتهددني، وبينه وبينه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني الحسن بن علي وعبد الله بن عباس - في تسعين ألفا واضعي سيوفهم على عواتقهم لا يثنون، ولئن خلص إلي ليجدني أحمر ضرابا بالسيف)، ثم بقي زياد متحصنا في إحدى القلاع في فارس، حتى بعد أن عقد الإمام الحسن الصلح مع معاوية<sup>(٤)</sup>، لكن معاوية أراد أن يكسبه إلى جانبه، لما عرف عنه من كفاءة في الإدارة، فادعى انه أخوه، وأنه من أولاد أبي سفيان<sup>(٥)</sup> بعد أن ذكر قصة ملفقة ادعى فيها أن زيادا ابن غير شرعي لأبي سفيان<sup>(٦)</sup>، الأمر الذي كان مدعاة لفرح زياد، فبعد أن كان يقال له زياد بن ابيه، وهي

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٩٩، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٥، ابن حجر، الإصابة، ٢/ ٥٢٧ - ٥٢٨.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٥، ابن حجر، الإصابة، ٢/ ٥٢٧.

٣- الثقفى، الغارات، ص ١٩٢.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٣٠-١٣١.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٩٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/ ١٧٩ - ١٨١، ابن حجر، فتح الباري، ٣/ ٤٣٥.

٦- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢١٨، النووي، المجموع، ١٨/ ٩٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ١٧٣.

تسمية غير مرغوب فيها في المجتمعات العربية، أصبح بادعاء معاوية من قبيلة قريش التي تعد أشرف قبائل العرب في الجاهلية والإسلام، كما أصبح بهذا الإدعاء أخوا للخليفة معاوية، وعلى أثر ذلك أصبح من أشد الموالين لمعاوية، فولاه على الكوفة والبصرة، وأخذ يلاحق أتباع الإمام علي في العراق فقتلهم وشردهم<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن زياداً قام بأعمال سلبية بعد مقتل الإمام علي (عليه السلام)، ولم يسجل عليه مثل هذه الأعمال قبل هذه الفترة، لذلك فإن الإمام عندما اختاره لهذه الأعمال كان لكفائته الإدارية، وقدرته على إنجاز الأعمال التي أوكلت اليه، ويؤيد هذا الرأي أن الخليفة كتب إلى زياد كتاباً يبين فيه أنه اختاره للولاية لأنه يستحقها لكفائته: (أما بعد فإني قد وليتك ما وليتك وأنا أراك لذلك أهلاً)<sup>(٢)</sup>، وذلك عندما علم أن معاوية يرأسه من أجل إغرائه حتى يتمرد على الخلافة، وينحاز إلى جانبه في الحرب التي كانت مستمرة مع الإمام علي (عليه السلام)، كذلك فإن الخليفة لم يختار زياداً من أجل وظيفة قضائية أو تتعلق بالفقه، بل في الإدارة التي كان خبيراً بها، ووضع عليه رقابة شديدة بحيث لا يستطيع أن يتلاعب بأموال المسلمين أو يظلمهم.

كما غير الخليفة جعدة بن هبيرة بعد أن ولّاه عاملاً على خراسان<sup>(٣)</sup>، وأرسل بدلاً عنه خليلد بن قررة التميمي، على الرغم من أن جعدة كان أحد الصحابة ومن أسرة

١- الطبرسي، الاحتجاج، ١٧ / ٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤٤ / ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢١ / ٣٩.

٢- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨٢ / ١٦.

٣- الحاكم النيسابوري، المستدرک، ١٩٠ / ٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢٨٥ / ١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧٧ / ١٠.

قرشية شريفة<sup>(١)</sup>، وهو أيضا ابن أخت الخليفة<sup>(٢)</sup>، والسبب في ذلك أنه فشل في إدارة ولايته، ولم يستطع السيطرة عليها<sup>(٣)</sup>، بينما استطاع الوالي الجديد السيطرة على هذه الولاية وجباية الضرائب منها<sup>(٤)</sup>.

كذلك عزل الخليفة قيس بن سعد بن عباد عن ولاية مصر<sup>(٥)</sup>، على الرغم من أن قيساً كان من أشد الموالين للخليفة، وهو من الصحابة الأوائل، ومشهور بالسياسة والشجاعة، لكن معاوية زوّر كتابا على لسان قيس، يدعي فيه أن قيساً معه على رأيه، فرأى الخليفة إن هذا الأمر فيه شك ويجب أن يقطعه، لاسيما أن الخلافة كانت تخوض حربا مستمرة ضد معاوية، وجزء من هذه الحرب كان إعلاميا، لذلك كان الخليفة لا يريد أن تؤثر هذه الأمور في الحالة النفسية لمقاتليه، بالرغم من ثقته بقيس وقدرته على الإدارة، والدليل على ذلك أنه ولاه على أذربيجان بعد عزله عن مصر<sup>(٦)</sup>.

١- ابن الأثير، اسد الغابة، ١ / ٢٨٥، ابن حجر، الإصابة، ١ / ٦٢٨-٦٢٩.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ١ / ٢٨٥.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤٤، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٨٣-١٨٤.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ٤٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢ / ٣٥٧.

٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٥٤٩.

٦- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ٢٠٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٥٥٢-٥٥٦.

## المبحث الثاني

### الولاية والعمال

هناك نوعان من الموظفين اعتمدت عليهم الدولة الإسلامية في إدارة الولايات والمدن، هما الولاية الذين يديرون الولايات الكبرى والمدن الصغيرة، والعمال الذين كانت مسؤوليتهم تتركز في جمع أموال الخراج والجزية والصدقات وغيرها من الضرائب، ثم إيداع هذه الأموال في بيوت المال المنتشرة في الولايات والمدن بمساعدة عمال بيت المال، ثم تقسيم هذه الأموال حسب البرنامج الذي وضعته الخلافة.

وسنحاول في هذا المبحث مناقشة أساء الولاية والعمال الذين أرسلهم الإمام علي (عليه السلام) إلى الولايات والمدن المختلفة من أجل معرفة الكيفية التي يتم بها اختيارهم، وانطباق المواصفات والشروط التي وضعها الخليفة على اختيارهم، وهذا الموضوع هو جزء من سياسة التغيير التي اتبعتها الخليفة علي من أجل معالجة الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي كان أحد أسبابها اختيار ولاية غير كفؤين في المدة السابقة، ومن خلال مناقشة هؤلاء الموظفين سنتعرف على الخارطة الإدارية للدولة الإسلامية في عهد الإمام علي (عليه السلام).

لقد كان النظام الإداري للدولة الإسلامية يقوم على اللامركزية في الإدارة، إذ أن الولايات الإسلامية كانت تتمتع بنوع من الحكم اللامركزي مع ارتباطها بالمركز، أي

ان الولاية كان عندهم حيز من الحرية في إدارة ولاياتهم، ويعود سبب ذلك إلى اتساع الدولة الإسلامية، وصعوبة الاتصالات بين الولايات والمركز، كذلك بعد المسافة ووعورة الطرق، الأمر الذي أدى إلى إعطاء الولاية مجموعة من الصلاحيات لتسهيل حكم ولاياتهم، لكن بالرغم من مميزات هذا النظام، فإنه قد يكون خطراً إذا ما تولى أشخاص غير مناسبين إدارة هذه الولايات، لذلك تكفل النظام الرقابي الذي وضعه الإمام علي (عليه السلام) بمعالجة هذا الأمر، فالوالي كان لا يستطيع أن ينحرف عن المسار الذي وضعته الخلافة، لأنه يعرف أن هناك رقابة شديدة عليه.

وسنبتدأ بمناقشة الولاية والعمال الذين أرسلهم الإمام علي (عليه السلام) إلى الولايات الكبرى والولايات الصغيرة التابعة للولايات الرئيسية، وبذلك نكون قد وضعنا خارطة إدارية للدولة الإسلامية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، وحسب تسلسل الأهمية الدينية والاقتصادية لهذه الولايات :

### اولا : المدينة المنورة :

لم تكن المدينة المنورة قبل عهد الإمام علي (عليه السلام) ولاية كباقي الولايات الإسلامية، بل كانت عاصمة للدولة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلفاء من بعده، لكن في عهده أصبحت العاصمة الكوفة فانتقلت الخلافة للعراق وأصبحت المدينة من الولايات الإسلامية، فولّى عليها سهل بن حنيف عندما خرج إلى الكوفة<sup>(١)</sup>، ثم عزله لأنه أراد أن يشترك معه في معركة الجمل وولى تمام بن عباس، ثم عزله وولى أبا أيوب الأنصاري، وعندما التحق بالإمام علي (عليه السلام)

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٣٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٩/ ٣٢١.

استخلف بدلا عنه أحد الأنصار دون أن تذكر المصادر اسم هذا الوالي<sup>(١)</sup>.

إلا أن المدينة فقدت أهميتها السياسية والاقتصادية عندما انتقلت منها العاصمة إلى الكوفة، لاسيما أنها كانت تقع في منطقة اقتصادية فقيرة وغير مؤثرة، لكن رغم ذلك فقد اختار الخليفة لهذه الولاية مجموعة من الصحابة الذين لم تسجل عليهم أية سلبات، والذين كانوا يحظون بقبول من الساكنين في المدينة من الصحابة وغيرهم، وهم يتعاملون مع الأموال الواردة اليهم ويشرفون على توزيعها، فكان اختيارهم بناءً على المواصفات المتقدمة لأنهم مسؤولون عن أرزاق المسلمين.

## ثانيا : مكة والطائف

جمع الإمام علي (عليه السلام) مدينتي مكة والطائف وجعلها ولاية واحدة، وولى عليها والياً واحداً في حين كانتا ولايتين في زمن الخلفاء الذين سبقوه<sup>(٢)</sup>، فولى الخليفة على مكة أبا قتادة الأنصاري ثم عزله وولى قثم بن العباس الذي بقي والياً عليها حتى قتل الخليفة علي<sup>(٣)</sup>، وهناك بعض المؤرخين قال ان الخليفة ولى قثم بن العباس مباشرة<sup>(٤)</sup>، لكننا نرجح الرأي الأول، لأن الخليفة ربما أرسل أبا قتادة لفترة قصيرة قبل أن يخرج إلى معركة الجمل، ثم استبدله بقثم بن العباس بعد خروجه إلى هذه المعركة، وهذه الولاية لم يكن لها تأثير كبير على اقتصاد الدولة الإسلامية، إلا ان

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٣١، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥٢، ابن الأثير، اسد الغابة، ١/ ٢١٣، احمد الطبري، ذخائر العقبى، ص ٢٣٩.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٦.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٧/ ١٥١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/ ١٤٠.

٤- الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٢٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٩، المفيد، الجمل، ص ١٢٩.

الإمام علياً (عليه السلام) أولها أهمية كبرى، بسبب المكانة الدينية التي تتمتع بها مكة، فولى عليها اثنين من الصحابة الذين يحظون برضى المسلمين، وذلك لأن اهتمامه كان منصباً بالدرجة الأولى على تعامل الوالي مع المسلمين في ولايته، كذلك تعامله مع الأموال في تلك الولاية، لذلك نلمس حرص الخليفة على اختيار أشخاص يتمتعون بسمعة طيبة وأمانة لإدارة الولايات.

### ثالثاً: البصرة

تعد البصرة التي تقع جنوب العاصمة الكوفة من الولايات المهمة في الدولة الإسلامية، بحكم اتساعها الجغرافي الكبير وسكن الكثير من قبائل العرب فيها، وتبعية بعض الولايات والمدن الأخرى لها إدارياً، وعليه تكون البصرة مشرفة على مجموعة من الولايات، ويكون الوالي عليها مسؤولاً عنها وعن بقية المدن التابعة لها، وتبعاً لأهمية ولاية البصرة كان الإمام علي (عليه السلام) حريصاً جداً عليها، فاختر لها أشخاصاً موثوقين من أجل تولي إدارتها، لاسيما إن أغلب أموال بيت المال تأتي عن طريق ولاية البصرة وولاية الكوفة، والولايات والمدن التابعة لهما، لذلك اختار الخليفة الكوفة عاصمة لدولته، وأرسل الصحابي عثمان بن حنيف والياً على البصرة، وكما قدمنا فهو من الصحابة الأوائل، ومن الأنصار الذين ساندوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والدعوة الإسلامية، وقد اشترك في معظم معارك المسلمين، واختاره الخليفة عمر بن الخطاب من أجل تقدير الضرائب على السواد<sup>(١)</sup>. وكانت توليته في بداية خلافة علي بن أبي طالب، فتوجه إلى البصرة التي هرب منها عبد الله ابن عامر الأموي الوالي السابق في عهد الخليفة عثمان بن عفان، فسيطر على البصرة

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ٣٣٧، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٣٧١، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٣٧١.

وضبط أمرها<sup>(١)</sup>، وبقي واليا عليها مدة خمسة أشهر تقريباً<sup>(٢)</sup>، ثم خرج الزبير وطلحة وعائشة متمردين على الخلافة وأتوا البصرة فمنعهم عثمان بن حنيف من دخولها، ولم يجب أن يقاتلهم وفضل أن ينتظر رأي الخليفة في هذا الأمر، لاسيما أن الاثنين كانوا من الصحابة ومعهم عائشة زوجة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فاتفق معهم على أن يبقى بيت المال والمسجد ودار الإمارة بيده، وينزلوا هم ما شاؤوا من أرض البصرة حتى يقدم الخليفة علي، وأمر أصحابه أن يرجعوا إلى منازلهم ويضعوا السلاح، إلا أنهم نقضوا هذا العهد مع الوالي وهجموا عليه ليلاً، وقتلوا حراسه وقبضوا عليه واتفقوا لحيته وحاجبيه، وأرادوا قتله لكنهم خافوا من أخيه سهل بن حنيف والى المدينة أن يقتص من أسرهم هناك فأطلقوه بعد أن قتلوا عدداً من أهل البصرة المعارضين على أعمالهم، فخرج عثمان والتقى بالإمام علي (عليه السلام) في ذي قار<sup>(٣)</sup>، وعندما وصل الإمام علي (عليه السلام) استطاع أن يقضي على التمرد في البصرة ويعيد النظام والهدوء إليها، وعفى عن المتمردين من أهلها ومن غيرهم.

ولم تذكر المصادر أن الإمام علياً (عليه السلام) عيّن مع عثمان بن حنيف عمالاً من أجل جباية الضرائب، وربما يكون هذا الأمر يعود إلى أن عثمان باشر بعمله في بداية خلافة علي بن أبي طالب، والمدة التي عمل فيها والياً على البصرة مدة قصيرة جداً، لذلك لم تهتم كتب التاريخ بأسماء العمال الذين يعملون معه، إذ ليس من المعقول أن يباشر جباية الضرائب لوحده في هذه المنطقة الجغرافية الواسعة.

وبعد القضاء على التمرد في البصرة ولّى الخليفة صحابياً آخر، وهو عبد الله بن

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/ ٤٨ - ٤٩، البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٢٢.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٨ - ١٨٢.

٣- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٨٩ - ٩٠، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٨١.



عباس ابن عم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والخليفة، الذي يعد من الصحابة ومن المقربين للخليفة وسيرته كانت محمودة في عهد الخلفاء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو من الفقهاء المعروفين في عهدهم<sup>(١)</sup>، لذلك اختاره الإمام علي (عليه السلام) لكي يتولى شؤون البصرة، وعين معه زياد بن أبيه على الخراج وبيت المال<sup>(٢)</sup>، ولم تذكر المصادر أن الخليفة عين أشخاصاً آخرين معهم، وهذا يعني أنه ترك الحرية للوالي وعامل بيت المال من أجل اختيار أشخاص للعمل في جباية الضرائب وبيت المال، إلا أن كتب التاريخ لم تذكر لنا كل العمال الذين كانوا يعملون في الجباية، بل تذكر المسؤول الأول فقط، لكن هذا لا يعني أنهم غير موجودين، وقد نستدل على هذا الأمر من كتاب الخليفة إلى أحد عماله: (أنظر في أمور عمالك الذين تستعملهم فليكن استعمالك إياهم اختياراً)<sup>(٣)</sup>، والعمال المذكورون في هذا الكتاب هم عمال الخراج والجزية والصدقات، كما يمكن تأكيد هذا الرأي عند قراءة كتاب تعيين حذيفة بن اليمان والي المدائن: (فاجمع إليك ثقاتك ومن أحببت ممن ترضى دينه وأمانته واستعن بهم على أعمالك)<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات المتقدمة تشير إلى أن زياد بن أبيه كان مسؤولاً عن جباية الضرائب، في الوقت نفسه كان نائباً إدارياً لعبد الله بن عباس، إذ تذكر الروايات أنه عندما التحق الوالي عبد الله بن عباس بالخليفة ليشارك معه في معركة صفين، ولّى على البصرة زياد

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٦١، ١٧٧، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ١٩٢ - ١٩٤.

٢- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ١٠٥ - ١٠٦، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢٧١، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١٩/ ١٧٠، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ١٢٩.

٣- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٦١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٧.

٤- المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ٨٨-٨٧، المحمودي، نهج السعادة، ٤/ ١٩.

ابن أبيه وجعل أبا الأسود الدؤلي على الخراج<sup>(١)</sup>، وكذلك الحال في كل المرات التي خرج فيها عبد الله بن عباس من البصرة ولىّ زياداً عليها<sup>(٢)</sup>، وبعد أن ولى الخليفة زياد ابن أبيه على ولاية فارس، عيّن أبا الأسود الدؤلي مسؤولاً عن الأموال<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من المواصفات التي يتمتع بها عبد الله بن العباس، فقد كان الخليفة يراقبه ويدقق في أعماله، ولا يتركه يتصرف بالطريقة التي قد تؤدي إلى التجاوز على المسلمين أو على أموالهم، فأوصاه عندما ولاه على البصرة بعد معركة الجمل بأن يتقي الله ويكون عادلاً مع الرعية، ولا يجعل هناك حجاباً بينه وبين الناس، ولا يجعل الأحقاد التي سببتها معركة الجمل التي اشترك فيها الكثير من أهل البصرة تؤثر على علاقته بالناس ولا يضطهدهم لأعمالهم التي اقترفوها سابقاً، وجعل أمر عزله أو بقاءه في ولاية البصرة مرتبط بالحفاظ على أموال المسلمين والعدل ورضا الناس به<sup>(٤)</sup>، لذلك نرى إنه حاسبه محاسبة شديدة عندما علم أنه أخذ بعض الأموال من بيت مال المسلمين، الأمر الذي جعل الأخير يرجع هذه الأموال إلى بيت المال<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكرنا سابقاً أنّ الكثير من الولايات والمدن كانت تابعة لولاية البصرة، وأهم المدن التي كانت تابعة لها هي فارس وكرمان والأهواز<sup>(٦)</sup> وغيرها، والشيء

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٠٥، المفيد، الجمل، ص ٢٢٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣٨/١٥.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٤٨، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ١٠٦، الثقفني، الغارات، ص ٣٨٧، المفيد، الجمل، ص ٢٢٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤١/٤.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٩٩، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٩.

٤- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ١٠٥ - ١٠٦، المفيد، الجمل، ص ٢٢٤.

٥- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٩٢ - ١٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/ ١٧١.

٦- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٣٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٤٨٩.

المهم هنا إن الإمام علياً (عليه السلام) لم يعطِ لوالي البصرة صلاحيات مطلقة من أجل التصرف بجميع هذه الولايات، بل كان يشاركه في الإشراف على إدارة هذه الولايات، وهذا الأمر سنتعرف عليه عند استعراض هذه الولايات:

### أ- فارس :

تعد ولاية فارس من الولايات الكبيرة التابعة لولاية البصرة، وهي تقع على ساحل الخليج، على مقربة من ولاية البصرة، في الجهة المقابلة لولاية البحرين<sup>(١)</sup>، لذلك عين الخليفة عمر بن أبي سلمة على ولاية البحرين، وضم إليها فارس، فأصبح عمر والياً على البحرين وفارس<sup>(٢)</sup>، ثم عزله لأنه أراد أن يشترك معه في معركة صفين، وولّى بدلاً عنه النعمان بن عجلان الزرقى، ويبدو أنه كان مسؤولاً عن فارس أيضاً<sup>(٣)</sup>، لكن لمدة قصيرة لأنه عندما عاد من معركة صفين، وجد أن فارس كانت مضطربة، فأرسل الخليفة الصحابي سهل بن حنيف والياً عليها، إلا أنه لم ينجح في مهمته، فعزله عن هذه الولاية<sup>(٤)</sup>، واستشار أصحابه في رجل يوليه على فارس، فأشاروا عليه أن يولي زياد بن أبيه، لذلك عندما عاد ان عباس إلى البصرة أرسل زياداً إلى فارس<sup>(٥)</sup>، والملاحظة المهمة هنا أن أكثر الولايات والمدن الصغيرة

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/٢٦٦.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/٧٩.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٧٣، المجلسي، بحار الأنوار، ١٠/٢٣.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/١٠٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/٣٦٥.

٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/١٠٥، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٢/٥٢٨.

كان الوالي هو نفسه الذي يتولى جباية الضرائب، فيكون واليا وعاملا على الخراج والجزية، ويمكن أن نتأكد من ذلك إذا قرأنا بعض أوامر التعيين التي أعطاها الخليفة لبعض الولاة، فنرى أنه كتب لحذيفة بن اليمان والي المدائن: (وأمرك أن تجبي خراج الأرضين على الحق والنصفة)<sup>(١)</sup>، كذلك نجد الأمر نفسه في كتاب تعيين محمد بن أبي بكر على مصر: (وأمره أن يجبي خراج الأرض على ما كان يجبي من قبل)<sup>(٢)</sup>، وبناءً على هذا لم يعين الخليفة عاملا على الضرائب في أغلب الولايات والمدن الإسلامية، بل اكتفى بأن يعين واليا، عدا ولاية البصرة بحكم اتساعها، وتبعية عدد من المدن إداريا لها، والأمر الآخر الذي نلاحظه هنا تعامل الخليفة مع الولاة، فعلى الرغم من انتهاء عمر بن أبي سلمة والنعمان بن عجلان إلى طبقة الصحابة، إلا أن توصيات الخليفة لهم كانت تركز على الخوف من الله والحفاظ على أموال المسلمين<sup>(٣)</sup>، كذلك فإن كفاءة زياد وخبرته بالإدارة، لم تجعل الخليفة يتركه دون رقابة، فنراه عندما علم أنه تلكأ في عمله أرسل إليه يحذره من أفعاله، إذا كان القصد من هذه الأفعال إلحاق الضرر باقتصاد المسلمين<sup>(٤)</sup>.

وكان يتبع ولاية فارس من الناحية الجغرافية مدن أخرى، وهذه المدن كانت تابعة بدورها إلى ولاية البصرة، لكن في حالة عدم وجود والٍ عليها فإن والي فارس يكون مسؤولاً عنها، وهذه الولايات هي :

- ١- المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨ / ٨٨، المحمودي، نهج السعادة، ٤ / ١٩.
- ٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٥٤٠.
- ٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦ / ١٧٣، المجلسي، بحار الأنوار، ١٠ / ٢٣.
- ٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢ / ٢٠٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥ / ١٣٨.

## ١ - اصطخر:

تعد مدينة اصطخر من المدن التابعة لولاية فارس من الناحية الجغرافية<sup>(١)</sup>، ولّى عليها الخليفة المنذر بن الجارود العبدي، وربما يكون سبب توليته كونه ابن الجارود العبدي الذي كان قائدا لجيش المسلمين الفاتحين لهذه المدينة في عهد الخليفة عمر كما قدمنا<sup>(٢)</sup>، ومن المحتمل أن يكون قد اشترك في فتح هذه المدينة، أو سكن فيها بعد فتحها، فاكسب خبرة جعلت الإمام علياً (عليه السلام) يوليه عليها، كذلك فإن قبيلة عبد القيس كانت تسكن البحرين في الجهة المقابلة لولاية فارس<sup>(٣)</sup>، إلا أن الخليفة عزله عن هذه المدينة عندما علم أنه يعطي من بيت المال لقومه<sup>(٤)</sup>، ويبدو أن المنذر علاوة على كونه عمل مسؤولاً عن إدارة هذه المدينة، كان عاملاً على الخراج والجزية.

ثم ولّى الخليفة حزين بن المنذر الرقاشي على هذه المدينة بعد عزل المنذر بن الجارود عنها، وهو من خيار التابعين الذين رووا أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٥)</sup>، كذلك كان من سادات قبيلة ربيعة العربية، وأحد القادة في معركة

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١/١٧٦، المسعودي، التنبيه والأشرف، ص ٩٢، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/٢١١.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/٣١٤، ٥/٥٥٩-٥٦١، ابن الأثير، اسد الغابة، ١/٢٦١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٦.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/٣١٤، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٦.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/٢٠٣-٢٠٤، الثقفى، الغارات، ٢/٥٢٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٤.

٥- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/١٥٥، البخاري، التاريخ الكبير، ٣/١٢٨، ابن حجر، الإصابة، ٧/١٦٨.

صفيين<sup>(١)</sup>، لكن اضطراب الأوضاع في هذه المدينة بعد معركة صفين جعلت الخليفة يضمها إلى مسؤولية زياد بن أبيه والي فارس<sup>(٢)</sup>، وربما بقي حزين بن المنذر عاملاً على الخراج في هذه المدينة، لأن الروايات لا تذكر أن الخليفة عزله عنها.

## ٢ - اردشير خرة :

تعد هذه المدينة من المدن التابعة جغرافياً لولاية فارس، وهي تابعة لولاية البصرة إدارياً، لذلك اختار عبد الله بن عباس والي البصرة مصقلة بن هبيرة الشيباني عاملاً عليها، وجمع له مسؤولية الإدارة وجباية الضرائب<sup>(٣)</sup>، لكن عدم أمانته جعلت الخليفة يستدعيه إلى العاصمة ويعزله عن عمله<sup>(٤)</sup>، وعزل هذا العامل عن هذه المدينة من قبل الخليفة يبين مسألة صلاحيات العزل والتعيين في عهد الخليفة علي، فكما قلنا فإن الدولة الإسلامية كانت تتمتع بنظام لا مركزي في الحكم، لكن هذا لا يعني أن الولاية كانوا يتمتعون بصلاحيات مطلقة، بل جعل الخليفة الكثير من القضايا الإدارية تحت سلطته المباشرة، لاسيما إذا تعلق الأمر بأموال المسلمين، وعلى الرغم من التبعية الإدارية لهذه المدينة لولاية البصرة، وتعيين عامل الخراج عليها من صلاحية والي البصرة، لكن الخليفة عندما علم أن هذا العامل لم يحافظ على أموال المسلمين، كتب

١- العسكري، تصحيفات المحدثين، ص ٦١١، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٤/٣٩٨، المزي، تهذيب الكمال، ٦/٥٥٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٣٤٠-٣٤١.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/١٠٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/٣٥٥.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٠، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٤٤.

٤- ابن أبي شيبعة، المصنف، ٧/٥٩٦-٥٩٧، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٠، الثقفى، الغارات، ١/٣٦٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/٩٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/٣٤٢-٣٤٣.

إليه يحذره من هذه الأعمال إذا كانت صحيحة، ثم عزله بعد ذلك.

لكن بعد عزل هذا العامل لم تذكر لنا المصادر أنه وليّ عاملاً آخر بدلاً منه، وربما يكون الخليفة قد عين أحد العمال لكن المصادر أغفلت ذكره، لكن بالنظر لسير الأحداث في الدولة الإسلامية، لاسيما بعد معركة صفين، نستطيع القول بأن الخليفة ضم هذه المدينة إلى ولاية فارس، لأنها كانت تابعة جغرافياً لولاية فارس<sup>(١)</sup>، فأصبحت ضمن مسؤولية زياد بن أبيه والي فارس.

### ب- الأهواز :

تقع الأهواز بين ولاية البصرة وإقليم فارس، وهي تتكون من سبع مدن أهمها سوق الأهواز، وتبعيتها الإدارية كانت لولاية البصرة<sup>(٢)</sup>، وبذلك يكون والي البصرة هو المسؤول عن هذه الولاية، لكن كان هناك عامل في هذه المدينة مسؤوليته جباية الضرائب في هذه المدينة يدعى علي بن هرمة<sup>(٣)</sup>، إذ تذكر الروايات أن الإمام علياً (عليه السلام) وجه كتاباً إلى قاضي الأهواز<sup>(٤)</sup> من أجل معاقبة هذا العامل لأنه أخذ بعض الأموال، فعزله عن العمل وسجنه ثم غرمه الأموال التي أخذها<sup>(٥)</sup>، ويبدو أن الخليفة جعل والي فارس مسؤولاً عن هذه المدينة أيضاً، لأن زياد بن أبيه عندما وليّ على فارس كان مسؤولاً عن الأهواز<sup>(٦)</sup>.

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١/ ١٧٦.

٢- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٢٨٤ - ٢٨٥.

٣- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ٥٣١.

٤- اسم هذا القاضي رفاعة ولم نجد له ترجمة.

٥- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ٥٣١.

٦- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٣٨.

ويمكن أن نستنتج مسألتين مهمتين من الكتاب الذي وجهه الخليفة إلى قاضي الأهواز، أولهما التأكيد على حرص الخليفة على أموال المسلمين، وحرص صلاحية عزل الولاة المسيئين به شخصياً، والأمر الثاني أن الخليفة أوعز إلى القاضي بمعاينة هذا العامل، وهذا الإجراء هو الأول من نوعه، إذ كلف الخليفة أحد القضاة بتولي مثل هذه المسألة، وربما يقودنا هذا إلى أن الخليفة جعل هذا القاضي بمثابة المشرف والمراقب لتلك الولاية، فكانت هذه الولاية عملها مقسم إلى جزئين؛ الأول إدارة الولاية بيد القاضي، والثاني الإدارة المالية بيد عامل الخراج.

### ج- سجستان :

تقع ولاية سجستان إلى الغرب من فارس وكرمان<sup>(١)</sup>، وهي تابعة إدارياً لولاية البصرة<sup>(٢)</sup>، وتذكر الروايات أن هذه الولاية لم تكن مستقرة، إذ حدثت فيها اضطرابات بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان<sup>(٣)</sup>، لذلك أرسل الخليفة إليها أكثر من والٍ من أجل ضبطها، فولى عليها عون بن جعدة بن هبيرة لكنه قتل قبل أن يصل إليها<sup>(٤)</sup>، ثم أرسل إليها الخليفة والياً آخر هو عبد الرحمن بن جزء الطائي، فقتله المتمردون في هذه المدينة<sup>(٥)</sup>، لذلك طلب من والي البصرة عبد الله بن عباس أن يرسل أحد الأشخاص الكفوئين، لتولي أمورها وضبطها ويرسل معه أربعة آلاف مقاتل من أهل البصرة، فقام ابن عباس بإرسال ربعي بن الكاس العنبري برفقة أربعة آلاف مقاتل

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣/ ١٩٠.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٤ - ٢٣٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٣٤٩.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٤، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٦.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٦، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٦.

٥- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٦.



ونزلوا في هذه المدينة<sup>(١)</sup>، واستطاع هذا الوالي أن يضبط هذه الولاية ويسيطر عليها، فأصبح والياً عليها وعاملاً على الخراج والجزية، وبقي مسؤولاً عنها إلى نهاية خلافة الإمام علي<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال قراءة تولية ابن عباس لربيعي بن الكاس، يتضح أن الخليفة كان قد أعطى صلاحية التعيين في بعض الولايات والمدن التابعة للبصرة لعبد الله بن عباس، كذلك فإن إرسال الخليفة أكثر من شخص من أجل السيطرة على سجستان، يدل على أهمية هذه المدينة بالنسبة لاقتصاد المسلمين، لأن الروايات تذكر إن وارداتها كانت كبيرة جداً، إذ بلغت مليوني درهم<sup>(٣)</sup>.

١- المنقري، وقعة صفين، ص ١٢، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٦.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١٢، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٧٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢ / ٣٥٧.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٥.

### ح- كرمان :

تقع هذه المدينة بين سجستان وفارس وخراسان<sup>(١)</sup>، وهي تابعة لولاية البصرة من الناحية الإدارية<sup>(٢)</sup>، ولى عليها الخليفة عبد الله بن الأهم<sup>(٣)</sup>، لكن هذه الولاية اضطرت بعد معركة صفين، فجمع الخليفة هذه المدينة مع ولاية فارس، وجعل زياد واليا عليها مع بعض المدن الأخرى<sup>(٤)</sup>، لكن ليس من المعقول أن يمارس زياد ابن أبيه كل هذه الوظائف لوحده، لذلك ربما كان يعتمد على مجموعة من العمال، لكن المصادر لم تذكر لنا أسماءهم.

### د- خراسان :

هي من الولايات الشرقية التي كانت تابعة لولاية البصرة<sup>(٥)</sup>، وهي تقع ملاصقة للعراق ولها حدود مع سجستان وكرمان، وأهم المدن التابعة لها هي مدينة مرو<sup>(٦)</sup>، ولى عليها الخليفة في بداية استلامه للخلافة عبد الرحمن بن أبزي لكنه لم يستطع أن يضبطها<sup>(٧)</sup>، فأرسل الخليفة جعدة بن هبيرة بعد معركة الجمل، لكنه لم يسيطر عليها، فجبى الضرائب من الذين كانوا مقرين بالصلح ولم يتعرض للمتمردين<sup>(٨)</sup>، فعزله

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤ / ٤٥٤.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣١ - ٢٣٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٣٤٩.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٧٦، لم نجد له ترجمة سوى ما ذكره صاحب كتاب الفهرست في إنه كان احد الخطباء في خلافة الإمام علي، ينظر النديم، الفهرست، ص ١٣٩.

٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ١٠٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧ / ٣٥٥.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤٠ - ٢٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣ / ٣٤٩.

٦- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢ / ٣٤٨.

٧- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦ / ١٢١.

٨- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٤٤، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٨٣ - ١٨٤، الطبري، تاريخ

الخليفة وولى عليها خليد بن قررة التميمي الذي استطاع أن يخضع المتمردين فيها، فاستقرت في عهده وبقي والياً عليها، وجبى منها أموال الخراج والجزية وبعث بها إلى العاصمة الكوفة<sup>(١)</sup>، فكان خليد والي خراسان وفي الوقت نفسه كان مسؤولاً مالياً لهذه الولاية، وتعدد الولاة على خراسان يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الخليفة كان شديد الحرص على أموال المسلمين، لذلك كان يعزل أي عامل لا يستطيع أداء عمله بكفاءة.

### رابعا : ولاية الكوفة

تعد الكوفة من أهم المدن الإسلامية التي أسسها المسلمون عند دخولهم إلى العراق في السنة السابعة عشرة للهجرة في خلافة عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>، وهي لا تقل أهمية عن ولاية البصرة من حيث كثرة الواردات المالية وتبعية العديد من المدن والولايات لها، كما أن الكثير من القبائل العربية سكنت هذه المدينة، فكانت نسبة السكان فيها كبيرة جدا، حتى أن الخليفة عندما قرر أن يتخذها عاصمة له اعترض بعض أصحابه على تغيير العاصمة من المدينة المنورة إلى الكوفة، فكان رد الخليفة عليهم: (ان الأموال والرجال بالعراق)<sup>(٣)</sup>، كذلك عندما اقترح عبد الله بن عباس على الخليفة أن يولي طلحة على البصرة، والزبير على الكوفة، رفض الخليفة لأن ذلك يعني تحكيمهم باقتصاد الدولة الإسلامية، وهو لا يريد تجديد سياسة الخليفة عثمان بن عفان، فقال

---

الأمم والملوك، ٤/ ٦٩ ذكر الطبري عن الشعبي ان الخليفة ارسل جعدة بعد معركة صفين وهو الاقرب إلى الحقيقة لأن الاضطرابات حدثت بعد هذه المعركة وتحكيم الحكيمين .

١- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٤٦، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٥٧.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٦٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ١٤٤ - ١٤٥.

٣- الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٣، ابن حبان، كتاب الثقات، ٢/ ٢٧٣.

لعبد الله بن عباس: (ان العراق بها الرجال والأموال، ومتى يملك رقاب الناس، يستميلا بالطمع، ويضربا الضعيف بالبلاء، ويقويا على البغي بالسلطان، ولو كنت مستعملا أحدا لنفعه أو لضره في يومه أو غده، استعملت معاوية على الشام)<sup>(١)</sup>.

لذلك كان الخليفة حريصاً على الكوفة والبصرة جدا، وقد قدمنا أنه لم يوَلِّ على البصرة سوى الصحابة الموالين له، والذين لم تسجل عليهم أية ملاحظات تسيء لسيرتهم، كذلك الحال مع الكوفة كان شديد الحرص عليها، وقبل توليه للخلافة كان الوالي على الكوفة أبو موسى الأشعري، فأراد الخليفة أن يعزله عندما تولى الخلافة، لكن مالك بن الحارث الأشتر أقنع الخليفة بإبقائه، فقبل الخليفة هذا الرأي وأبقاه واليا عليها<sup>(٢)</sup>، وأبو موسى الأشعري هو من الصحابة أسلم في السنة السابعة للهجرة، وولاه الخليفة عمر بن الخطاب على البصرة، وبقي واليا على البصرة حتى وفاة الخليفة<sup>(٣)</sup>، وأبقاه عثمان واليا على البصرة مدة ثم عزله، وولى عبد الله بن عامر بدلا عنه، فانتقل إلى الكوفة وسكن بها، فولاه الخليفة عثمان عليها، بعدما ثار أهل الكوفة على الوالي الأموي سعيد بن العاص، وبقي عليها حتى خلافة علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>.

لكن عندما خرج الإمام علي (عليه السلام) إلى البصرة من أجل القضاء على التمرد، أخذ أبو موسى يحرص الناس على عدم اللحاق بالخليفة، فأرسل له الخليفة عدة أشخاص لكنه لم ينفذ الأمر، فأرسل الخليفة مالك الأشتر إلى الكوفة،

١- أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ٩٨، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٥١.

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٧٩.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ١٠٥ - ١٠٩، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٢٣٦ - ٢٤٥.

٤- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٢/ ٨٢. ٨٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/ ٢٤٦.

وأمر بعزله عن ولاية الكوفة ووبخه لموقفه المتخاذل<sup>(١)</sup>، وبعد أن عزل أبا موسى الأشعري عن الكوفة ولى عليها قرظة بن كعب الأنصاري<sup>(٢)</sup>، ثم اتخذها الخليفة عاصمة للدولة الإسلامية بعد عودته من البصرة بعد أن قضى على التمرد، وأصبح هو المسؤول المباشر عليها<sup>(٣)</sup>، لذلك كانت الأموال التي ترد إلى بيت مال الكوفة تقع تحت مسؤوليته المباشرة، وكان هو الذي يشرف مباشرة على تعيين وتوجيه عمال الخراج والجزية والصدقات، ويوجههم إلى المناطق التابعة للكوفة، ويمكن أن نستدل على ذلك من تعيين أحد العمال على منطقة بانقيا<sup>(٤)</sup>، إذ أوصاه بجمع الخراج والجزية من هذه المنطقة التي يسكنها مجموعة من أهل الذمة، ولا يعتدي على أحد منهم ولا يأخذ من أموالهم سوى نسب الضريبة المقررة، وحتى هذه الضريبة يجب أن يأخذها برفق وبدون شدة<sup>(٥)</sup>.

وعلى الرغم من أن المصادر لا تذكر لنا أسماء العمال في المناطق التابعة للكوفة، إلا أن الشيء المؤكد أن هناك مجموعة كبيرة من العمال تولوا هذه المهمة، لأن الخليفة لا يستطيع أن يباشر هذه الأعمال بنفسه في منطقة زراعية واسعة مثل الكوفة.

- ١- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/ ٨٥-٨٦، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٨١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٠٠، ٤٩٣-٥٠١. وكان أبو موسى أحد الحكمين الذين اختارهم أصحاب الإمام علي (عليه السلام) بعد معركة صفين، فخدعه عمرو بن العاص الذي اختاره معاوية، وجعله يخلع الإمام علياً (عليه السلام)، فسبب مشكلة من أكبر المشاكل في التاريخ الإسلامي، وبعد استشهاد الإمام علي (عليه السلام) بايع معاوية الذي اعطاه الكثير من الأموال، ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/ ١١٢، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٢/ ٣٩٥-٣٩٦.
- ٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥١٢.
- ٣- يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٨٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٦٢.
- ٤- بانقيا هي ناحية من نواحي الكوفة، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٣٣١.
- ٥- الكليني، الكافي، ٣/ ٥٤٠، المفيد، المقنعة، ص ٢٥٧، الطوسي، تهذيب الأحكام، ٤/ ٩٨.

وبالنظر لأهمية الكوفة السياسية والمالية كان الخليفة لا يعين أي شخص عليها، فقد عين عليها قبل وصوله إليها الصحابي قرظة بن كعب، وعندما خرج إلى صفين ولّى عليها الصحابي عقبة بن عمرو والأنصاري<sup>(١)</sup>.

أما المدن والولايات التابعة لولاية الكوفة فهي:

#### أ- أذربيجان :

تقع أذربيجان في شمال إيران في المنطقة القريبة من شمال العراق<sup>(٢)</sup>، وهي تابعة إداريا لولاية الكوفة<sup>(٣)</sup>، وقد كان الوالي عليها في عهد الخليفة عثمان الأشعث بن قيس الكندي، فعزله الإمام علي (عليه السلام) عنها عندما رجع من معركة الجمل، تماشيا مع سياسة التغيير التي انتهجها، لاسيما أن الأشعث لم يكن أميناً على أموال المسلمين لبيقيه واليا على تلك المدينة، لذلك عندما رجع من البصرة أرسل إليه يخبره بأمر المتمردين في البصرة وكيف تم القضاء على تمردهم، ويأمره بأخذ البيعة للخليفة من المسلمين في أذربيجان<sup>(٤)</sup>.

ثم طلب منه الحضور إلى العاصمة الكوفة ويحمل معه الأموال التي بعهدته، لأنه عزله عن تلك الولاية، وأمره برد الأموال التي أخذها من بيت المال، وكذلك عدم أمانته على أموال المسلمين، ففكر هذا الوالي بأخذ الأموال التي سرقها من ولايته

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٦/٦، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤١٩/٣، الذهبي، سير اعلام النبلاء،

٢/ ٤٩٤، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٤٣٢.

٢- البكري، معجم ما أستعجم، ١/ ١٢٩.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٦، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩٥- ١٩٦.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ٢٠- ٢١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٩، ١٦١، الطبري، تاريخ

الأمم والملوك، ٣/ ٥٦٠.

والهرب إلى معاوية في الشام، لكنه استحى كونه أحد وجهاء قبيلته، وعندما يهرب إلى الشام يكون شخصاً مغموراً من أتباع معاوية<sup>(١)</sup>، وعند وصوله إلى العاصمة أمره الخليفة بإرجاع الأموال التي أخذها من بيت المال<sup>(٢)</sup>.

وعندما عزله وجّه قيس بن سعد بن عبادة إلى هذه المدينة ليكون والياً عليها، وهذه التولية كانت قبل معركة صفين<sup>(٣)</sup>، فكان يتولى جمع الأموال علاوة على عمله بالإدارة، ويمكن أن نقرأ من اختياره لهذه المهمة مدى حرص الإمام علي (عليه السلام) على إدارة الدولة، لاسيما في المدن البعيدة عن العاصمة، فقد أرسل إليها قيساً وهو من كبار أصحابه، وأهم القادة الذين يعتمد عليهم في معركته مع المتمردين.

وعندما توجه الخليفة إلى الشام للقضاء على تمرد معاوية أرسل إلى قيس من أجل المجيء إلى الكوفة والمشاركة في هذه الحملة، وأمره أن يولي عبد الله بن شيبيل الأحمسي على أذربيجان<sup>(٤)</sup>، وهذا الأخير كان يمتلك خبرة بهذه المنطقة، لأنه كان من المشتركين في فتحها<sup>(٥)</sup>.

١- المنقري، وقعة صفين، ص ٢٠-٢١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٩، ١٦١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/٥٦٠.

٢- الثقفى، الغارات، ١/٣٦٢، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/١١٢، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣٩٦/١.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦١، الثقفى، الغارات، ١/٢٥٧، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٢.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٨٠، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٣.

٥- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٦، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/١٨٢.

وفي رواية البلاذري أن الخليفة وليّ قيس بن سعد على أذربيجان بعدما رجع من صفين<sup>(١)</sup>، أو بعد الانتهاء من معركة النهروان<sup>(٢)</sup>، لكننا نتفق مع الرواية الأولى التي تذكر توليته قبل معركة صفين، لاسيما أن الطبري يذكر أن الخليفة عندما رجع من صفين، أحرّ ذهاب قيس بن سعد إلى أذربيجان، وجعله على شرطته<sup>(٣)</sup>، ويؤكد ذلك إن الخليفة عندما رجع من معركة صفين قال لسعد: (أقم أنت معي على شرطي حتى نفرغ من أمر هذه الحكومة ثم اخرج إلى أذربيجان)<sup>(٤)</sup>، وقد اشترك قيس بن سعد مع الإمام علي (عليه السلام) في معركة النهروان بعد معركة صفين<sup>(٥)</sup>، كذلك فإن سعداً كان في الكوفة عندما استشهد الإمام علي (عليه السلام)، لأنه كان أحد قادة الجيش الذي وجهه الإمام الحسن لقتال معاوية بعد بيعته بالخلافة، وظل يقاتل معاوية حتى بعد أن صالحه الإمام الحسن<sup>(٦)</sup>، وهذا يعني أن عبد الله بن شبيب ظل والياً على أذربيجان إلى نهاية خلافة الإمام علي.

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٠١.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٨.

٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٧١ / ٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٥٢ / ٣٣.

٤- الثقفني، الغارات، ٢٥٧ / ١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٧١ / ٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٥٢ / ٣٣.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢٣٥، ٣٦٩، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٦٢ / ٤.

٦- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ٢١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ١٢١-١٢٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤٠ / ١٦، ابن حجر، الإصابة، ٥ / ٣٦١.



## ب. همدان :

هي من المدن الإسلامية التي تقع في الشمال الغربي من إيران، وتلاصق الحدود الشمالية للعراق<sup>(١)</sup>، وهي تابعة إدارياً لولاية الكوفة<sup>(٢)</sup>، لذلك كان الخليفة هو الذي يبعث الولاة عليها، وكان الوالي عليها جرير بن عبد الله البجلي من قبل الخليفة عثمان ابن عفان، فعزله الخليفة بعد رجوعه من معركة الجمل<sup>(٣)</sup>، وولى عليها يزيد بن قيس الأرحبي وجمع معها أصبهان والري<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال قراءة الروايات يتبين أن يزيد بن قيس كان قد شارك مع الخليفة في جميع المعارك التي خاضها<sup>(٥)</sup>، كذلك عندما حدث تمرد في اليمن، أراد الخليفة إرساله من أجل القضاء على ذلك التمرد<sup>(٦)</sup>، وهذا يعني انه تولى مهمة الولاية على المدن الثلاث في الفترة بين معركتي الجمل وصفين، على الرغم من أن بعض المؤرخين ذكروا أنه تولى على هذه المدن بعد معركة النهروان<sup>(٧)</sup>، لأن التمرد في اليمن كان بعد

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣/ ١١٧.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٣، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٦.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢٧٥، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٨٤.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، أبي الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٢٧٧، الحافظ الأصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ٢/ ٣٤٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٥٥٢.

٥- المنقري، وقعة صفين، ص ١٠١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٢٩٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٤٧.

٦- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٥٣، الثقفني، الغارات، ٢/ ٥١٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٥.

٧- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٤٧، ابن حجر، الإصابة، ٦/ ٥٥١.

معركة النهروان قبيل نهاية خلافة الإمام علي<sup>(١)</sup>، أي انه كان في العاصمة الكوفة في هذه الحقبة.

ويبدو أن الخليفة في الوقت نفسه الذي ولى فيه يزيد بن قيس الأرحبي على هذه الولايات الثلاثة، أرسل معه الصحابي مخنف بن سليم ليكون عاملاً على أصبهان وهمدان<sup>(٢)</sup>، فكان مقر يزيد في الري، على اعتبار أنه والٍ على هذه المدن الثلاث، بينما كان مخنف عاملاً على الخراج، ويعاونه في جباية الضرائب الحارث بن أبي الحارث بن الربيع، وسعيد بن وهب، وعمرو بن سلمة الأرحبي، لأن الخليفة عندما استدعى مخنف بن سليم للمشاركة في معركة صفين<sup>(٣)</sup>، ولى بدلاً عنه الحارث بن أبي الحارث بن الربيع على أصبهان، وولى سعيد بن وهب على همدان<sup>(٤)</sup>، وبعد نهاية معركة صفين لم يعد مخنف للعمل في تلك المدن، لأن الخليفة ولى مخنف بن سليم صدقات بكر بن وائل عندما انتهت معركة صفين<sup>(٥)</sup>، لذلك جمع الخليفة أصبهان وهمدان وعمرو بن سلمة الأرحبي، فأصبح والياً عليها وعاملاً على الخراج<sup>(٦)</sup>، ويؤكد ذلك ما ذكرته الروايات عن حمل عمرو بن سلمة أموال الخراج من تلك المدن والمجيء بها إلى

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥/٢.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٥٧.

٣- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٨٢-١٨٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٩٩-٤٠٠.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ١٠٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٨٢-١٨٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٩٩-٤٠٠.

٥- المنقري، وقعة صفين، ٢/ ٤٥٠، الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٥٠، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٠٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٣٠٤.

٦- أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٢٧٨، الحافظ الاصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ١/ ٧٢، ٢/ ٣٤٣، ابن الدمشقي، جواهر المطالب، ١/ ٢٧٤.

العاصمة الكوفة بعد معركة صفين<sup>(١)</sup>، ومن خلال ذلك نستنتج أن عمرو بن سلمة بقي في تلك المدن حتى نهاية خلافة الإمام علي، ولم يعد إلى الكوفة حتى استشهد الخليفة وبايع الناس الإمام الحسن، فكان هو الوسيط بين الإمام الحسن ومعاوية<sup>(٢)</sup>.

### ج - الري :

تقع مدينة الري إلى الغرب من مدينة همدان وشمال مدينة خراسان<sup>(٣)</sup>، وهي تابعة للكوفة إدارياً<sup>(٤)</sup>، وقد ذكرنا أن الخليفة كان قد ولى عليها يزيد بن قيس الأرحبي<sup>(٥)</sup>، وبعد أن التحق يزيد بن قيس الأرحبي بالخليفة، يبدو أنها وقعت تحت مسؤولية سعيد بن وهب الذي خلف مخنف بن سليم على همدان<sup>(٦)</sup>، وعندما ولى الخليفة عمرو بن سلمة الأرحبي على همدان وأصبهان بعد معركة صفين، ولى معه يزيد بن حجية على الري<sup>(٧)</sup>، لكن هذا العامل سرق من أموال الخراج، فعزله الخليفة عن

١- أبو الشيخ، طبقات المحدثين باصبهان، ١/٢٧٨، الأصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ١/٧٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٢/٤٧٩.

٢- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٣/٢٦٤، ابن حجر، الإصابة، ٢/٦٤.

٣- البكري، معجم ما استعجم، ٢/٦٩٠، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣/١١٦.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٠٨، البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٩١.

٥- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، أبو الشيخ، طبقات المحدثين باصبهان، ١/٣١٢، الحافظ الاصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ٢/٣٤٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/٣٣٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/٧١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥٥٢.

٦- المنقري، وقعة صفين، ص ١٠٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٨٢-١٨٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/٣٩٩-٤٠٠.

٧- ابن حبان، الثقات، ٢/٢٩٨، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٥/١٤٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٢٦٢.

تلك المدينة وحبسه<sup>(١)</sup>، وربما يكون الخليفة قد جمع هذه المدينة لعمر بن سلمة، لأن المصادر لا تذكر أنه أرسل شخصاً آخر للعمل هناك.

#### د- أصبهان :

تعد مدينة اصفهان من المدن الكبرى التي تقع جنوب مدينة همدان<sup>(٢)</sup>، وهي من المدن التابعة إدارياً لولاية الكوفة<sup>(٣)</sup>، لكن الإجراء الجديد الذي اتخذته الخليفة هو جعلها في بعض الأوقات مع همدان والري وولاية واحدة يكون والي الري مسؤولاً عنها مع تعيين والٍ على كل ولاية<sup>(٤)</sup>، وفي أحيان أخرى يجعلها مدينة مستقلة تابعة للكوفة مباشرة، لذلك عندما قدم يزيد بن قيس الأرحبي إلى الكوفة، ولى مخنف بن سليم عليها<sup>(٥)</sup>، وعندما التحق مخنف بن سليم بالخليفة في معركة صفين ولى عليها الحارث بن أبي الحارث بن الربيع<sup>(٦)</sup>، وبعد معركة صفين جمع الخليفة أصفهان وهمدان لعمر بن سلمة<sup>(٧)</sup>.

١- الثقفى، الغارات، ٢/ ٥٢٥-٥٢٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤/ ٨٣.

٢- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٢٠٦.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٨.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٣١٢، الحافظ الأصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ٢/ ٣٤٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٣٣٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٧١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٥٥٢.

٥- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٣١٢، الحافظ الاصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ٢/ ٣٤٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٣٣٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٧١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٥٥٢.

٦- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٨٢-١٨٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٩٩-٤٠٠.

٧- أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٢٧٨، الحافظ الأصبهاني، ذكر اخبار أصبهان، ١/ ٧٢،

## هـ - كسكر :

وهي ولاية تقع بين البصرة والكوفة<sup>(١)</sup>، وهي تابعة للكوفة إدارياً<sup>(٢)</sup>، ولى عليها الخليفة قدامة بن عجلان الأزدي<sup>(٣)</sup>، ثم عزله دون أن تذكر المصادر سبب العزل، لكن ربما يكون سبب عزله نتيجة لخيانة هذا العامل، لأن الخليفة كتب له: (أما بعد فاحمل ما قبلك من مال الله فإنه فيء للمسلمين، لست بأوفر حظاً فيه من رجل فيهم، ولا تحسبن يا بن أم قدامة إن كسكر مباح لك كما لورثته عن أبيك وأمك، فعجل حمله وأعجل في الإقبال إلينا إن شاء الله)<sup>(٤)</sup>، ثم ولى عليها القعقاع بن شور إلا أنه لم يكن أميناً على أموال المسلمين، إذ تذكر الروايات أنه أصدق امرأة تزوجها مائة ألف درهم، ثم هرب إلى معاوية بعد معرفته بعزم الخليفة على محاسبته<sup>(٥)</sup>، ولم تذكر المصادر أن الخليفة أرسل إليها والياً أو عاملاً آخر، وربما ألحقها بالكوفة وأشرف عليها مباشرة بحكم قربها من العاصمة.

٢/ ٣٤٣، ابن الدمشقي، جواهر المطالب، ١/ ٢٧٤.

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/ ٤٦١، معنى كسكر عامل الزرع، وذكر البكري ان معناها ارض الشعير، معجم ما استعجم، ٤/ ١١٢٨.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/ ١٨، ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ٨/ ١٢.

٣- ذكرت بعض المصادر ان والي كسكر كان قدامة بن عجلان الأزدي انظر البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٠، الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٥٣، بينما ذكر غيره انه ولى قدامة بن مظعون الأزدي، ينظر المنقري، وقعة صفين، ص ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٥٧ وربما هو اشتباه بالاسماء، وكسكر منطقة واسعة بين البصرة والكوفة، الحموي، معجم البلدان، ٣/ ٢٧٣.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٠، المحمودي، نهج السعادة، ٥/ ٣٥٠.

٥- الثقفى، الغارات، ٢/ ٥٣٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤/ ٨٧.

## و- بلاد الجبل :

وهي المناطق الجبلية الواقعة في شمال العراق، والمناطق المقابلة لها من إيران، وتقع إلى الجنوب من أذربيجان<sup>(١)</sup>، ولى عليها الخليفة سليمان بن صرد الخزاعي<sup>(٢)</sup>، وهو من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نزل الكوفة وسكن بها<sup>(٣)</sup>، وبقي واليا عليها حتى نهاية خلافة الإمام علي (عليه السلام).

## خامساً: المدائن :

تقع المدائن في وسط العراق بالقرب من بغداد الحالية، وقد كانت عاصمة للدولة الساسانية<sup>(٤)</sup>، ونتيجة لأهمية هذه الولاية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، جعلها الإمام علي (عليه السلام) ولاية مستقلة، وفصلها عن ولاية الكوفة وذلك لكثرة المناطق الزراعية التابعة لها، وكذلك جعلها خطأً متقدماً أمام هجمات المتمردين من أصحاب معاوية الذين كانوا يهاجمون العراق، لأنها تقع شمال الكوفة العاصمة، وتتبع لها مناطق كبيرة تقابل بلاد الشام، لذلك نرى الإمام علي (عليه السلام) كان حريصاً على تولية ولاية أقوىاء يثق بولائهم وقوتهم على هذه الولاية، وكان عامل الخراج عليها عندما استلم الخلافة الصحابي حذيفة بن اليمان<sup>(٥)</sup>، فأرسل اليه الخليفة كتاباً

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٠٣/٢.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٦، المحمودي، نهج السعادة، ٣٥١/٥.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٩٢/٤، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣٥١/٢، ابن نما الحلبي، ذوب النضار، ص ٧٣، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣/٣٩٤.

٤- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٧٤/٥.

٥- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٢/٢٦١، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣٦٦/٢، ابن حجر، الإصابة، ٣٩/٢.

يكلفه بالولاية على المدائن، ومن خلال قراءة هذا الكتاب يظهر أنه كلفه أيضا بتولي مسؤولية جباية الضرائب: (وقد جعلت إليك أعمال الخراج والريستاق وجباية أهل الذمة)<sup>(١)</sup>، ثم اضطر الخليفة إلى تولية يزيد بن قيس الأرحبي عليها<sup>(٢)</sup>، لأن حذيفة توفي بعد مدة قصيرة من توليته<sup>(٣)</sup>، وكانت تولية يزيد قصيرة أيضا، لأن الخليفة ولاه على همذان وأصفهان والري كما قدمنا<sup>(٤)</sup>، وبالرغم من قصر المدة التي تولى فيها حذيفة ويزيد على المدائن فقد أوصى الخليفة كلاً منهم بالحفاظ على أموال المسلمين، وتجنب خيانتهم لأنها سبب سخط الله، وأوصاهم بالعدل في الرعية<sup>(٥)</sup>.

ثم ولي الخليفة سعد بن مسعود الثقفي على المدائن<sup>(٦)</sup> بعد أن كان عاملاً على الخراج في إحدى المناطق التابعة للمدائن<sup>(٧)</sup>، وبقي سعد والياً على المدائن طيلة خلافة الإمام علي، وكذلك الحقبة التي تولى فيها الإمام الحسن الخلافة<sup>(٨)</sup>، وهذا الوالي كان موثقاً عند الإمام علي (عليه السلام)، كونه من الصحابة ومن الأشخاص الذين

١- المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ٨٧-٨٨، المحمودي، نهج السعادة، ٤/ ١٩.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٥٧.

٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/ ١٥، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان، ١/ ٢٧٧، الحافظ الأصبهاني، ذكر اخبار اصبهان، ٢/ ٣٤٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٥٥٢.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٨/ ٨٨.

٦- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٦٣.

٧- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٧٥، مفردا الزاب وتجمع فيقال الزوابي، انظر البكري، معجم ما استعجم، ٢/ ٦٩٢، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣/ ١٢٣.

٨- أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبين، ص ٤١، المفيد، الإرشاد، ٢/ ١٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ٨/ ١٦.

حافظوا على أموال المسلمين<sup>(١)</sup>، لذلك وجه إليه الخليفة كتاباً يمدحه فيه لأمانته<sup>(٢)</sup>. وتتبع المدائن مجموعة من النواحي والمدن الصغيرة لأنها ولاية واسعة كما أسلفنا، وهذه المدن هي :

١- **بهر سير**: التي تعد إحدى المناطق الرئيسة التي تتكون منها ولاية المدائن، وتقع في الجهة الغربية من نهر دجلة قبالة المدائن<sup>(٣)</sup>، وكان عامل الخراج عليها عدي بن الحارث الشيباني<sup>(٤)</sup>.

٢- **إستان**<sup>(٥)</sup> الزوابي: كان الوالي عليها سعد بن مسعود الثقفي، وذلك قبل أن يوليه الخليفة على المدائن كلها، والزوابي هي جمع زاب وهو النهر، وتقع على كل نهر من هذه الأنهار ناحية زراعية تسمى كورة<sup>(٦)</sup>، والزوابي هي أربعة أنهر يقع نهران منها شمال بغداد ونهران يقعان جنوب بغداد<sup>(٧)</sup>، وبعد أن أصبح سعد بن مسعود الثقفي والياً على المدائن، لم تذكر المصادر اسم

١- ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢٩٥، ابن حجر، الإصابة، ٣/ ٧٠.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٢٠١.

٣- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/ ١٣٩، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٥١٥.

٤- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٥٣، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٦١، فيها ذكر المجلسي أن العامل على هذه المنطقة هو عدي بن حاتم الطائي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٥٧.

٥- الإستان هو الكورة والكورة هي الناحية الزراعية، فيقال طبرستان، وخوزستان.... الخ، والإستان ينقسم إلى الرساتيق، والرساتاق ينقسم إلى الطساسيج، والطسوج ينقسم على عدة قرى، ينظر المسعودي، التنبيه والإشراف ص ٣٦، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ٣٧.

٦- الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١١، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٥/ ٧٤.

٧- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٢/ ٣٧٥.



العامل الذي تولى المهمة بعده.

٣- إستان العالي التي تقع في المنطقة الغربية من بغداد أي على نهر الفرات، وتتكون من أربعة مناطق زراعية أهمها الأنبار<sup>(١)</sup>، كان عامل الخراج عليها أشرس بن حسان البكري الذي قتل في إحدى الغارات التي شنّها معاوية على الأنبار التابعة لإستان العالي<sup>(٢)</sup>، ولم تذكر المصادر أن الخليفة أرسل غيره لتولي هذه المهمة بعد مقتله.

٤- البهقباذات وهي ثلاث مناطق زراعية، تسمى البهقباذ الأسفل والأعلى والأوسط، ومن نواحيها الزراعية المشهورة الفلوجة العليا والسفلى وعين التمر، وتقع إلى الجنوب الغربي من بغداد وهي تابعة لولاية المدائن<sup>(٣)</sup>، عين الخليفة عليها في البداية مالك بن كعب الأرحبي، وشدد عليه عندما ولاه بضرورة صيانة الأموال التي تقع تحت مسؤوليته المباشرة، وهذا يعني أنه كان عاملاً على الخراج<sup>(٤)</sup>، وبعث معه الصحابي قرظة بن كعب الأنصاري ليكون عاملاً على الخراج في منطقة عين التمر<sup>(٥)</sup>، وهذا الأمر يتبع أهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية، لذلك اختار الخليفة هذين العاملين ليكونا

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ١٧٤.

٢- الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٧٢، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٤٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ١٩٦/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٠٣، وقد ذكرت بعض المصادر أن اسم هذا العامل حسان بن حسان البكري، ينظر الكليني، الكافي، ٥/ ٥، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٧٤.

٣- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/ ١٧٤.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٥- ١٦٦، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٢٠٤.

٥- المنقري، وقعة صفين، ص ١١، البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٤٦، الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٤٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٣٠٤-٣٠٢.

مسؤولين عن هذه المنطقة، علاوة على قرب هذه المنطقة من الشام<sup>(١)</sup>.

### سادسا: ولاية مصر

كانت مصر في عهد الإمام علي (عليه السلام) تعد ولاية واحدة بالرغم من اتساعها، ويتبعها والسودان وطرابلس وبرقة، ولم يجزئها الإمام علي (عليه السلام) إلى ولايات بل أبقاها ولاية واحدة<sup>(٢)</sup>، فولى عليها قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، بعد أن هرب منها عبد الله بن سعد بن أبي سرح الوالي في عهد الخليفة عثمان<sup>(٣)</sup>، وكما ذكرنا فإن قيس بن سعد كان من كبار الصحابة، وهو معروف بالحزم وجودة الرأي، لذلك اختاره الخليفة لتولي هذه الولاية المهمة بالنسبة لاقتصاد المسلمين من ناحية، وقربها من الشام من ناحية أخرى، وكان واجب قيس بن سعد علاوة على الإدارة جباية الخراج وإدارة اقتصاد هذه الولاية<sup>(٤)</sup>، ثم عزله الخليفة بعد فترة من توليته، ولم يكن سبب عزله بسبب سوء إدارته أو عدم حفظ الأموال، بل لأنه عندما قدم إلى مصر، امتنع مجموعة من المسلمين الساكنين في مصر عن البيعة للإمام علي (عليه السلام)، وأرادوا الطلب بدم الخليفة عثمان بن عفان، وكان زعيمهم اسمه مسلمة بن مخلد وهو من الأنصار، لكن سعد اتفق على عدم مطالبتهم بالبيعة مقابل عدم إثارة الاضطرابات<sup>(٥)</sup>، كذلك فإن معاوية زور كتابا على لسان قيس، ادعى فيه إن

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٤٦، الثقفى، الغارات، ٢/ ٤٥٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٣٠٤-٣٠٢.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٤٠.

٣- الثقفى، الغارات، ١/ ٢٠٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٤٩.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٠، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥١.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٠، الثقفى، الغارات، ١/ ٢١٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٥٩.

الأخير اتفق معه على إرسال الأموال له، كذلك المشاركة معه في قتال الإمام علي (عليه السلام)، وقرأ هذا الكتاب على أهل الشام<sup>(١)</sup>، فوصل الخبر إلى الإمام علي (عليه السلام)، لذلك عزله عن تلك الولاية، على الرغم من أن هذا العزل كان له تأثير كبير على استقرار مصر، لأن قيس كان من الإداريين الكفوئين، علاوة على تمتعه بمجموعة من الصفات مثل الأمانة والورع، وتوليته على مصر كانت بمثابة حصار مفروض على معاوية، إلا إن الخليفة بالرغم من ثقته بقيس بن سعد، اتخذ هذا الإجراء لأن الدولة الإسلامية في تلك الحقبة، كانت تواجه مجموعة من الأخطار يأتي على رأسها تمرد معاوية في الشام، ومن الممكن أن يستغل معاوية أي فرصة لإحداث تخلخل في جيش الخلافة<sup>(٢)</sup>، وهو ما حدث بالفعل عند تزوير معاوية للكتاب الذي ذكرناه، فأثر هذا الأمر بصورة كبيرة على معنويات ونفسيات المقاتلين في جيش الخلافة، كما كان له أثر كبير في رفع معنويات جيش معاوية.

وبعد أن عزل الإمام علي (عليه السلام) قيس بن سعد عن ولاية مصر، أرسل محمد بن أبي بكر واليا بدلا عنه، وبالرغم من صغر سن محمد بن أبي بكر، فإنه كان من أشد المخلصين للخليفة، ولمنهج الإصلاح الذي اتبعه<sup>(٣)</sup>، لذلك حاول فرض سيطرته المطلقة على هذه الولاية، لاسيما أنه كان مسؤولا اداريا وماليا في تلك الولاية<sup>(٤)</sup>، واستطاع محمد بن أبي بكر أن يضبط الأوضاع في تلك الولاية، إلا أن انتهاء

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩١، الثقفي، الغارات، ١/ ٢١٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٢.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩١، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥٢- ٥٥٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٣.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٢- ٣٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٥.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٥.

معركة صفين دون انتصار أحد الأطراف جعل هؤلاء الممتنعين عن البيعة يتمردون على الخلافة، ولم يستطع محمد أن يسيطر على الأمور في تلك الولاية<sup>(١)</sup>، لذلك قرر الخليفة أن يوجه إلى مصر أشد قاداته ولاءً له، وأكثرهم قدرة على إدارة الولايات، وهو مالك بن الحارث الأشتر الذي كان والياً على الجزيرة الفراتية، وأهم الأسباب التي دفعته إلى هذا الإجراء علاوة على ضبط ولاية مصر، كان إطباق الحصار على معاوية من جهة العراق ومصر، وهو ما كان يشعر به معاوية، لذلك اتفق مع أحد الفلاحين على قتل مالك قبل وصوله إلى مصر، فقام هذا الأخير بدس السم بالعسل وقتل مالك<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن قتل مالك بن الحارث الأشتر أعاد الخليفة محمد بن أبي بكر والياً على مصر مرة أخرى، لكنه لم يستطع ضبط الأمور فاضطربت مصر عليه، واستطاع معاوية أن يسيطر عليها ويقتل محمد بن أبي بكر<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج أن الخليفة كان حريصاً على ولاية مصر ليس من الناحية السياسية والعسكرية فقط، بل كان حريصاً عليها من الناحية الاقتصادية أيضاً، لذلك الولاة الذين أرسلهم إليها كانوا من أشد الموالين له، والعارفين بالإدارة والمشهورين بالتقوى والشجاعة، لاسيما قيس بن سعد ومالك الأشتر، لكن سياسة معاوية التي اتبعها مع مصر ومع باقي مناطق الدولة الإسلامية لم تكن تستند إلى

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٨، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٧٣-٧٤.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٨-٣٩٩، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣/ ٥٥٤، ٤/ ٧١-٧٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٧٤-٧٥.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٧٦-٧٧.

أي معيار أخلاقي أو ديني، فلم يكن له أي رادع يمنعه من فعل أي شيء، فهو يُزور الكتب ويعطي الرشاوى ويقتل، وهذا الأمر مختلف عن سياسة الإمام علي (عليه السلام) التي استندت إلى مبادئ الإسلام الأخلاقية والدينية.

وعلى الرغم من أن الخليفة كان على ثقة بعماله وولاته الذين أرسلهم إلى مصر، لكن الكتب التي زودهم بها عندما ذهبوا إلى عملهم كانت تؤكد على ضرورة احترام حقوق الرعية وعدم المساس بأموالهم، واحترام أهل الذمة ومساواتهم مع المسلمين، كذلك الحفاظ على الأموال، وغيرها من الأمور الإدارية، وهي أفضل ما كُتِبَ في نظام الإدارة والاقتصاد الإسلامي.

### سابعاً : الجزيرة الفراتية :

تقع الجزيرة الفراتية بين نهري دجلة والفرات في المنطقة الشمالية من العراق، ونتيجة لوقوعها بين النهرين سميت بالجزيرة، وهذه الولاية حدود مشتركة مع بلاد الشام، وتتكون من مجموعة من المدن هي حران والرها والرقعة ورأس العين ونصيبين وسنجار والخابور وماردين وآمد وميفارقين والموصل<sup>(١)</sup>، لذلك كان الخليفة شديد الحرص على هذه الولاية بحكم قربها من المتمردين في بلاد الشام، فولى عليها مالك ابن الحارث الأشتر وذلك بعد أن رجع من صفين<sup>(٢)</sup>، لكن الذي يبدو أنه ولاه قبل هذا الوقت، لأنه ليس من المعقول أن يتركها بدون والٍ طيلة هذه الفترة، فكانت توليته عليها قبل المعركة وعاد إليها بعدما انتهت تلك المعركة<sup>(٣)</sup>، وهذه المدن التي

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢ / ١٣٤.

٢- المنقري، وقعة صفين، ص ١٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٥٥٢.

٣- الثقفى، الغارات، ١ / ٢٥٧، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤ / ٧١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٥٥٢.

تتكون منها الجزيرة كانت مقسمة بين الإمام علي (عليه السلام) ومعاوية بن أبي سفيان، فكانت هيت وعانات ونصيبين ودارا وآمد وسنجرار تحت سلطة الخلافة<sup>(١)</sup>، بينما كانت مدن الرقة وحران والرها وقرقيسيا تحت سيطرة معاوية<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة للمواصفات التي كانت تميز مالك عن غيره اختاره الخليفة ليتولى مسؤولية إدارة هذه الولاية المهمة، فهو أحد أبطال العرب وساداتهم، اشترك في فتوح المسلمين وأصبحت عينه في معركة اليرموك، وكان سيدا فصيحاً شجاعاً، من قادة الثوار الذين ثاروا على الخليفة عثمان<sup>(٣)</sup>، علاوة على كونه من أشد المخلصين للخليفة الذين يعتمد عليهم<sup>(٤)</sup>، لذلك عندما أرسله واليا على تلك الولاية، لم يكن تعيينه مثل باقي الولاة من أجل الإدارة فقط، بل كان يمارس ثلاث مهام في وقت واحد فهو مسؤول عن إدارة الولاية، وجباية الأموال والتصرف بها، علاوة على المهمة العسكرية التي كان يمارسها، إذ كان يمثل خط التماس الأول مع معاوية، واستطاع أن يصد كل الحملات التي أرسلها معاوية، ولم يستطع معاوية أن يخترق هذه المنطقة بالرغم من قربها من الشام<sup>(٥)</sup>.

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤ / ٨٤.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٧١، الثقفي، الغارات، ١ / ٣٢٢.

٣- الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٤ / ٣٤، ابن حجر، الإصابة، ١٠ / ١٠-١١.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢ / ١٧٩.

٥- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٧٤-٤٧٦.

وبعد أن اختاره الخليفة ليكون واليا على مصر، ولى بدلا منه شبيب بن عامر الأزدي<sup>(١)</sup> على الجزيرة وذهب إلى ولايته الجديدة<sup>(٢)</sup>، فبقي شبيب واليا على تلك المنطقة حتى نهاية خلافة الإمام علي، وكما قدمنا فإن الخليفة كان يُقدّر أهمية ولاية الجزيرة بالنسبة للعراق، فأرسل كميل بن زياد النخعي ليكون عاملا على مدينة هيت، على الرغم من تبعية هذه المدينة إلى الجزيرة<sup>(٣)</sup>، وبالفعل استطاع هذا العامل، أن يصد إحدى الحملات التي أرسلها معاوية<sup>(٤)</sup>.

ويمكن القول إن مهمة والي الجزيرة كانت إدارية وعسكرية علاوة على جباية الضرائب، لاسيما أن هذه المنطقة كانت زراعية، ويسكنها الكثير من أهل الذمة، وأرضها كانت خراجية تابعة للدولة<sup>(٥)</sup>، وهي بحاجة إلى عمال من أجل جباية الضرائب، لكن المصادر لا تذكر سوى الوالي مالك بن الحارث وخليفته شبيب بن عامر وعامل هيت كميل بن زياد.

١- كان شبيب عاملا على مدينة نصيبين قبل توليته على الجزيرة، أنظر البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٩٨.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٧١، الثقفى، الغارات، ١/ ٣٥٨، المفيد، الامالي، ص ٨٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٧٤.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١١٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤/ ٨٤.

٤- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٧٣-٤٧٤.

٥- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٠٩.

## ثامنا: اليمن :

تقع اليمن في الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية وهي ولاية كبيرة جدا<sup>(١)</sup>، تتبع لها مجموعة كبيرة من المدن، كانت قبل خلافة الإمام علي، ولايتين هي اليمن وصنعاء<sup>(٢)</sup>، لكن الإمام علي (عليه السلام) جعلها ولاية واحدة، وولى عليها عبيد الله بن عباس فبقي فيها طيلة خلافة علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>، ونتيجة لكبر هذه الولاية عين الخليفة معه سعيد بن نمران الهمداني ليكون نائبا عنه ومساعد له في عمله<sup>(٤)</sup>، وهذا التعيين يعني أن الخليفة عندما وجّه عبيد الله بن العباس إلى تلك المنطقة، جعله يؤدي دورين هما الإدارة وجباية الأموال، ويساعده في هذا الأمر سعيد بن نمران الذي كان كاتباً للخليفة، وهو من أهل اليمن ويعرف المنطقة جيدا<sup>(٥)</sup>.

ويمكن القول ان إرسال عبيد الله بن عباس واليا على اليمن، لأنها كانت بعيدة عن دائرة الصراعات، والساكنين فيها أكثرهم موالين للخليفة، لذلك لم يرسل لها أحد الولاة المعروفين بالقوة والصلابة مثل مالك بن الحارث، أو قيس بن سعد أو غيرهم من الولاة الأقوياء، والذين لم يستطع معاوية أن يتجاوزهم، أو يخترق ولاياتهم، على عكس عبيد الله، الذي استطاعت إحدى حملات معاوية من الإغارة على اليمن، والسيطرة عليها دون أن يكون لهذا الوالي موقف محدد، ولم يستطع السيطرة على

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤٤٧/٥.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٤.

٣- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٥٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٢.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨٤/٦، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣١٤/٢١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/٢.

٥- الثقفى، الغارات، ٥٩٣/٢، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣١٣/٢١.



الوضع إلا بعد تدخل الخليفة، وإرساله حملة لمطاردة أتباع معاوية<sup>(١)</sup>.

لكن الخليفة لم يُغيّر هذا الوالي على الرغم من ضعفه، وربما يعود السبب إلى أن حملة أتباع معاوية والاضطرابات في اليمن كانت قبل استشهاد الإمام علي (عليه السلام) بمدة قصيرة<sup>(٢)</sup>، علاوة على أنه لم يكن في سيرته ما يشير إلى عدم أمانته، لأن الخليفة كان لا يتسامح في هذه المسألة.

### تاسعا - البحرين :

تقع البحرين جنوب مدينة البصرة على ساحل الخليج<sup>(٣)</sup>، وقد كانت في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر ولاية مستقلة<sup>(٤)</sup>، لكن في زمن الخليفين عمر وعثمان ضمت إليها ولاية عمان لتكون ولاية واحدة<sup>(٥)</sup>، وفي عهد الإمام علي (عليه السلام) جعلها ولاية مستقلة، وولى عليها عمر بن أبي سلمة كما قدمنا، وهو من الصحابة استشهد أبوه في معركة أحد، وأمّه أم سلمة تزوجها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد استشهاد أبيه<sup>(٦)</sup>، ولم تذكر الروايات أن الخليفة أرسل معه شخصاً آخر من أجل جباية الضرائب، أو ليكون مسؤولاً مالياً في تلك الولاية، بل كان هو

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ٤٥٦-٤٥٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٩٨/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/٦، ٣-١٦.

٢- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٧/٤٧٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/٣-٥.

٣- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١/٣٤٧.

٤- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٦١، ٨٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/١٣٨.

٥- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١١، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٦.

٦- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨/٨٧، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣/٤٠٧، ابن حجر، الإصابة، ٤/٤٨٧.

المسؤول الإداري والمالي في تلك الولاية، ويبدو أنه كان أميناً جداً، لذلك عندما عزلته الخليفة عن تلك الولاية، كتب له: (فإني قد وليت النعمان بن العجلان على البحرين بلا ذم لك ولا تثريب عليك، فلقد أحسنت الولاية وأديت الأمانة فأقبل غير ظنين ولا ملوم ولا متهم ولا مأثوم، فقد أردت المسير إلى ظلمة أهل الشام، وأحببت أن تشهد معي، فإنك ممن أستظهر به على جهاد العدو وإقامة عمود الدين)<sup>(١)</sup>.

كذلك عندما ولى الخليفة النعمان بن العجلان الزرقي على هذه الولاية مارس نفس المهام، إذ لم يعين معه عاملاً على الخراج، كذلك الكتاب الذي وجهه له الخليفة عندما علم أنه تجاوز على أموال المسلمين في ولايته<sup>(٢)</sup>، يدل على أن عمله كان الإدارة وجباية الضرائب: (فخف الله أنك من عشيرة ذات صلاح، فكن عند صالح الظن بك وراجع إن كان حقاً ما بلغني عنك، ولا تقلبن رأبي فيك، واستنظف خرجك، ثم أكتب إلي ليأتيك رأبي وأمرني إن شاء الله)<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن النعمان بقي والياً على البحرين حتى نهاية خلافة الإمام علي، لأن المصادر لا تذكر أن الخليفة أرسل والياً بدلاً عنه إلى تلك الولاية<sup>(٤)</sup>.

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨-١٥٩، الثقفي، الغارات، ٢/٦٠٥، يعقوبي، تاريخ يعقوبي،

٢/٢٠١، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥١٥.

٢- ابن الأثير، اسد الغابة، ٥/٢٦، ابن حجر، الإصابة، ٦/٣٥١-٣٥٢.

٣- يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠١، المحمدي، نهج السعادة، ٥/١٧.

٤- ذكر يعقوبي إن النعمان سرق المال وهرب إلى معاوية، ينظر يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠١،

لكن لم نجد في بقية المصادر ما يؤيد روايته أو يعارضها.

## عاشرا: عمان :

تقع عمان في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية<sup>(١)</sup>، كانت في زمن الخليفين عمر وعثمان ولاية واحدة مع البحرين<sup>(٢)</sup>، وفي عهد الإمام علي (عليه السلام) جعلها ولاية مستقلة، بعد أن فصلها عن ولاية البحرين، ويبدو أن سبب فصل هذه الولاية هو تبعية بعض الولايات للبحرين، إذ تبعت ولاية فارس لوالي البحرين لفترة من الزمن في عهد الوالي عمر بن أبي سلمة والنعمان بن العجلان الزرقي<sup>(٣)</sup>، ولّى الخليفة عليها الحلوبن عوف الأزدي فقتل من قبل بعض المتمردين في هذه الولاية<sup>(٤)</sup>، ثم لم تذكر المصادر أن الخليفة أرسل إليها والياً آخر، ويبدو أنه ضمها للبحرين بعد ذلك<sup>(٥)</sup>.

## عمال الصدقات المصدقين

يسمى العامل الذي يجمع الزكاة بالمصدق، ومهمة هذا العامل هي الذهاب إلى المسلمين الذين تجب في أموالهم الزكاة من أجل جبايتها، وفي خلافة الإمام علي بن أبي طالب كانت هذه المهمة منوطة بمجموعة من العمال الذين يعيّنهم الخليفة مباشرة، ولا شأن لهم بالولاية وعمال الخراج الذين يتولون العمل في تلك المناطق، وعلى الرغم

١- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/ ١٥٠.

٢- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٩٢- ٩٣، ص ١١١، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٢/ ٣٧٤، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٣٧٤.

٣- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٥٨، ابن الأثير، اسد الغابة، ٤/ ٧٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/ ١٧٣.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٩٥.

٥- الطوسي، رجال الطوسي، ص ٨٣.

من أن المصادر لا تشير إلى أسماء المصدقين الذين أرسلهم الخليفة إلى مناطق الدولة الإسلامية، لكن نستطيع أن نستفيد من الكتب التي وجهها الخليفة إلى عماله على الزكاة من أجل توجيههم في كيفية جباية الزكاة، والنسب المقررة التي يجب أن يجبوها من أموال المسلمين في معرفة آلية تعيين هؤلاء العمال.

تشير المصادر أن الخليفة عين الصحابي مخنف بن سليم مصدقا على المنطقة الممتدة من الكوفة وحتى الجزيرة الفراتية<sup>(١)</sup>، وهذا يعني ان عامل الزكاة كان لا يتقيد بحدود الولايات، لأن هذه المنطقة الواسعة التي كان يعمل فيها، كانت تابعة لثلاث ولايات هي العاصمة الكوفة والمدائن وولاية الجزيرة الفراتية، كما أن هذا التعيين كان يعني أن الخليفة جعل المصدق مرتبطاً به مباشرة ولا شأن له بالولاية، كذلك هم لا يتدخلون في عمله، لأن هذا العمل خارج حدود صلاحياتهم، ويمكن أن نستدل على هذا الأمر من خلال الشكوى التي تقدمت بها سودة بنت عمارة الهمدانية للخليفة ضد عامل الصدقات، إذ وفدت على الخليفة مع مجموعة من أهل اليمن، والملاحظ أنها لم تُقدِّم هذه الشكوى إلى والي اليمن، بل قدمتها إلى الخليفة مباشرة، كما أن الخليفة لم يطلب من الوالي أن يعزل هذا العامل، بل عزله بنفسه دون الرجوع إلى الوالي<sup>(٢)</sup>.

كما يمكن القول أن العمال الذين يوجههم الخليفة لجباية الصدقات كانوا يمتلكون حرية اختيار مساعديهم، إذ لا تذكر المصادر أنه عيّن معهم مساعدين لأداء هذه المهمة، بل اكتفى بإصدار تعليمات تتعلق بكيفية جباية الزكاة، والأمر الآخر المهم هو

١- المنقري، وقعة صفين، ٢/ ٤٥٠، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠، المجلسي، بحار الأنوار، ٧٠/ ٩٣.

٢- ابن أعثم، كتاب الفتوح، ٣/ ٦٠ - ٦١، ابن طيفور، بلاغات النساء، ص ٣٠، المجلسي، بحار الأنوار، ١١٩/ ٤١.

أن عدم ذكر المصادر لأسماء العمال الذين أرسلهم الخليفة لجمع الزكاة، قد يعود إلى أن هذه الأموال المجبأة كانت تنفق في نفس المناطق التي جبيت منها، لذلك لم يكن لها تأثير اقتصادي كبير على الدولة الإسلامية، والمعلومات البسيطة التي وصلتنا عن عمال الصدقات كانت تركز على الجانب الإجرائي لهذه المسألة، ومقادير الأموال التي تجب فيها الزكاة، وكيفية جباية هذه الأموال، وذلك لأنها تتعلق بالفقه الإسلامي، فحرصت المصادر على ذكر الكتب التي وجهها الخليفة إلى المصدقين، وذكرتها كاملة لأنها تتعلق بالجانب الذي ذكرناه، ولكن على الرغم من ذلك فإننا نعتقد أن من الطبيعي أن يكون الخليفة أرسل مصدقين إلى كل مناطق الدولة الإسلامية، وقد نستدل من بعض الروايات على ذلك، إذ أرسل الخليفة عاملاً على بادية الكوفة، وأعطاه مجموعة من التعليمات تتعلق بنسب وكيفية جباية الزكاة<sup>(١)</sup>، كذلك الكتاب الذي وجهه الخليفة إلى جميع عمال الزكاة بشأن كيفية جباية الأموال<sup>(٢)</sup>، كذلك الكتاب الذي أعطاه لعبد الله بن سبيع في كمية الزكاة التي يجب أن يأخذها من المواشي، لكن هذه المصادر لا تشير إلى المناطق التي توجه إليها هؤلاء العمال.

والأمر الآخر الذي يجب الإشارة إليه هو أن مواصفات عمال الزكاة لم تكن تختلف عن المواصفات التي ذكرناها في الولاية وعمال الخراج، ويمكن أن نستدل على ذلك من تعيين مخنف بن سليم على جباية الزكاة، وقد قدمنا سيرة هذا الصحابي في المبحث السابق.

أما التوصيات التي كان يوجهها الخليفة لهؤلاء، فهي لم تكن بعيدة عن التوصيات

١- الثقفى، الغارات، ١/١٢٦-١٣٠، الكليني، الكافي، ٣/٥٣٦، المفيد، المقنعة، ص ٢٥٥-٢٥٧.

٢- الكليني، الكافي، ٣/٥٣٦، المفيد، المقنعة، ص ٢٥٤، الطوسي، الخلاف، ٢/٢٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٥١.

التي قدمها للولاية وعمال الخراج، وترتكز على ضرورة الحفاظ على أموال الصدقات، لأنها من حقوق طبقات معدمة تنتظر هذه الأموال لتكون سببا لحياتها، لاسيما أن الخلافة ضمنت حقه وعطاءه الذي يأخذه مقابل عمله، لذلك لا داعي لأن يتجاوز على هذه الأموال.

## المبحث الثالث

### نظام الرقابة المالية

لم تقتصر سياسة الإصلاح التي وضعها الإمام علي (عليه السلام) على حسن اختيار الموظفين من ولاة وعمال خراج وجزية وغيرهم، بل تعدى ذلك إلى وضع نظام رقابي شامل لمراقبة هؤلاء العمال، وذلك لأن الرقابة الإدارية والمالية تمنع هؤلاء الموظفين من التلاعب بأموال المسلمين، حتى أنه كان يمارس الرقابة بنفسه في المناطق التي تخضع لسلطته مباشرة، ليس على أموال المسلمين فحسب بل حتى على معاملتهم الاقتصادية فيما بينهم<sup>(١)</sup>، ويمكن أن نتعرف على هذا النظام الرقابي من خلال تقسيمه إلى مجموعة الإجراءات التي اتبعتها الخليفة:

#### ١- نظام العيون

كما قدمنا كان الإمام علي (عليه السلام) يختار العمال وفق معايير خاصة منها الأمانة والدين والخبرة وغيرها، إلا أنه لم يكتف بهذا الإجراء بل تعداه إلى وضع نظام متكامل يدقق على العمال أعمالهم، وجزء من هذا النظام كان العيون التي يستقي منها الخليفة معلوماته عن تصرفات هؤلاء الولاة والعمال في ولاياتهم البعيدة عن مركز

١- الكوفي، مناقب امير المؤمنين، ٢ / ٦٠-٦٣، المفيد، الامالي، ص ١٩٧.

الدولة، ويمكن أن نقول إن هذه النظام يشبه نظام الاستخبارات في وقتنا الحالي، لأن هؤلاء العيون لا يعرفهم سوى الخليفة، ويكتبون إليه مباشرة عن السليبات والإيجابيات التي يرونها في مناطق عملهم، لذلك نرى أن الإمام علياً (عليه السلام) كان يعلم بكل الأشياء التي تجري في الولايات الإسلامية، وقد أدى هذا النظام الرقابي فاعليته في مراقبة تصرفات الموظفين التابعين للدولة الإسلامية، لأن الولاة كانوا حذرين في التعامل مع أموال المسلمين، وأصبحت لديهم قناعة أنهم لم يكونوا مطلقي اليد بهذه الأموال، وليس لديهم أي حصانة إذا خانوا الأمانة التي في أيديهم، لذلك كانوا حريصين على أداء أعمالهم بصورة جيدة.

وهؤلاء الولاة والعمال كانوا يعرفون أن هناك مجموعة من الأشخاص تابعين للخلافة يراقبون تصرفاتهم ويكتبون بصورة مستمرة للخليفة، لاسيما أن الخليفة أمر الولاة أن يستعينوا في عملهم بمجموعة موثوقة من الأشخاص ويجعلوهم عيوناً لهم لمراقبة عمال الخراج والجزية: (ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأموارهم حدوة لهم على استعمال الأمانة، والرفق بالرعية، وتحفظ من الأعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة، اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصابه من عمله، ثم نصبته بمقام الذلة، ووسمته بالخيانة وقلدته عار التهمة)<sup>(١)</sup>، وفي كتاب آخر لعماله: (واجعل عليهم العيون في كل ناحية من أرضك...)<sup>(٢)</sup> وهذا يعني أن هناك جهازين للعيون، أحدهما تابع للخليفة يراقب الولاة والعمال، والآخر

١- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٦١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٣٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/ ٦٩.

٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ٨٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٣٠.



تابع للولاية يراقب عمال الخراج والجزية، لاسيما أن الدولة الإسلامية كانت مترامية الأطراف، والولاية مسؤولون عن مجموعة كبيرة من المدن والقرى التابعة لولاياتهم، التي كانت تحتاج إلى مجموعة كبيرة من العمال من أجل جمع أموال الخراج والجزية والعشور والصدقات، وتوزيع العطاء على الموظفين، والإنفاق على الخدمات العامة، وليس بمقدور الوالي مباشرة هذه الأعمال بنفسه، لاسيما إذا عرفنا أن السفر من مدينة إلى أخرى قد يستغرق عدة أيام، ومن ثمّ يكون وجود نظام العيون ضروريا جدا بالنسبة للوالي من أجل معرفة ما يجري في ولايته.

وعلى الرغم من أن المصادر لا تذكر لنا أسماء العيون الذين كان يضعهم الخليفة في الولايات والمدن التابعة لها، فإن وجودهم كان أكيدا وغير قابل للشك، لأن الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) بحق بعض الولاة والعمال تبين أنه كان يعتمد على العيون في معرفة الأخبار، إذ جاء في أغلب الكتب التي وجهها لولاته وعماله الذين تجاوزوا على أموال المسلمين، كذلك في الأخطار التي تتعرض لها الولايات والمدن الإسلامية عبارة (قد بلغني)<sup>(١)</sup>، وفي هذا دلالة على أن الذي أبلغ الإمام علياً (عليه السلام) هي العيون التي وضعها في كل أرجاء الدولة الإسلامية، وفي أحيان أخرى نراه يصرح أن مصدر معلوماته جاء عن طريق عيونه، كما في الكتاب الذي وجهه إلى قثم بن عباس والي مكة، عندما وجّه معاوية حملة على هذه المدينة، إذ قال له: (فإن عيني بالمغرب كتب إلي يخبرني...) <sup>(٢)</sup>، وتبين كتب الخليفة إلى الولاة والعمال حجم المعلومات الاستخبارية التي كانت تصل للخليفة عن تصرفات هؤلاء الولاة والعمال.

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/٢٠١، الكليني، الكافي، ٥/٥.

٢- الثقفى، الغارات، ٢/٥٠٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٤٩١.

ويمكن لنا خلال قراءة هذه الكتب أن نعرف ان الخليفة كان لا يسمح بأي تصرف ربما يؤدي في المستقبل إلى التلاعب بأموال المسلمين، وقد وجّه كتباً شديدة اللهجة إلى مجموعة من الولاة بناءً على هذه المعلومات، مع العلم أن قسماً منهم كان من كبار الصحابة مثل عثمان بن حنيف و عبد الله بن عباس، لأنه بالرغم من الثقة التي أعطاها لهؤلاء الولاة كان يريد أن يحمي الناس من هؤلاء إذا ما استعملوا صلاحياتهم بصورة غير شرعية، كذلك كان يريد أن يحميهم من أنفسهم أيضاً، ومن الأمثلة على المعلومات التي وصلت للخليفة عن الولاة، أن والي البصرة عثمان بن حنيف قبل دعوة أحد أغنياء البصرة لتناول وجبة طعام في بيته، فكتب له الخليفة كتاباً بهذا الشأن، وسوف نأخذ جزءاً من هذا الكتاب من أجل التعرف على رقابة الخليفة على ولاته وعماله: (أما بعد يا بن حنيف فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة قد دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها تستطاب لك الألوان، وتنقل لك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفوا، وغنيهم مدعو.. ألا وإن لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعامه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينوني بورع واجتهاد، وعفة وسداد، فوالله ما كنزت من دنياكم تبرا، ولا ادخرت من غنائمها وفرا، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا، بلى كانت في أيدينا فدك من كل ما أظلمت السماء، فشحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين ونعم الحكم الله، وما أصنع بفدك وغير فدك والنفس مظانها إلى جدث، تنقطع في ظلمته آثارها وتغيب أخبارها، وحفرة لو زيد في فسحتها وأوسعت يدا حافرها لأضغظها الحجر والمدر، وسد فرجها التراب المتراكم، وإنما هي نفسي أروضها بالتقوى، لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر، وتثبت على جوانب المزلق، ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جسعي إلى تخير

الأطعمة، ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو آييت مبطانا وحوالي بطون غرثى وأكباد حرى؟ أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءً أن تبيتَ ببطنة      وحولكَ أكبادٌ تحنُّ إلى القِدِّ

أفنع من نفسي أن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش، فما خلقت ليشغلني أكل الطيبات كالبهيمة المربوطة همها علفها، أو كالمرسلة شغلها تقممها تكثرش من أعلافها وتلهو عما يراد بها .....، فاتق الله يا بن حنيف، وتكفك أقراصك ليكون من النار خلاصك<sup>(١)</sup>.

يمكن أن نلاحظ من خلال قراءة هذا الجزء من الكتاب عدة أمور، منها إن أخبار الوليمة التي حضرها الوالي وصلت للخليفة من خلال جهاز العيون، ويتضح هذا الأمر من خلال عبارة قد بلغني التي ذكرها الخليفة في كتابه، كذلك كون الوالي عثمان بن حنيف من الصحابة لم يشفع له عند الخليفة، إذ لم يتوانى عن توجيه اللوم إليه، على الرغم من انه لم يسرق الأموال، أو يخون الأمانة التي أوكلها له الخليفة، بل دعي إلى وليمة من قبل أحد أشرف البصرة، وهي قضية طبيعية على اعتبار أنهم يريدون التعرف عليه، وتقوية علاقتهم به مادام يعيش معهم ويتولى أمورهم، إلا أن هذا الأمر اعترض عليه الخليفة بشدة، لأن الوالي كان يمثل الدولة التي يقف على هرمها علي بن أبي طالب، وتستند في حكمها إلى تشريعات جاء بها محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من الله سبحانه وتعالى، وليست دولة قائمة على سلطة لا تكثرث كثيرا بالسلوك والعمل بقدر ما يهملها تسيير الأمور في مرحلة ما، إنها دولة تريد أن تؤسس لحكم عادل، لذلك يمكن أن نقول إن اعتراض الخليفة كان سببه عدة أمور، منها أن الخليفة عندما اختار هذا الوالي وضع ثقته فيه فأمنه على الأنفس والأموال، لذلك يجب أن

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦ / ٢٠٥-٢٠٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣ / ٤٧٤.

يكون بمستوى الاختيار، لاسيما أن هؤلاء الذين دعوه انما دعوه ليتزلفوا له، ولم تكن دعوتهم له لوجه الله، والدليل ان الفقراء لم يكونوا مدعويين فيها، إذن كانت دعوة قائمة على المصلحة، وليس الهدف منها تقوية الأواصر، بل كانوا يريدون السيطرة عليه، لذلك اعترض الخليفة لأنه بعد ذلك لا يستطيع تطبيق الإصلاح والتغيير الذي ربما يمس هؤلاء الأغنياء الذين وجهوا إليه الدعوة، وهذا الأمر كان مطابقا لسياسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع عماله، ففي رواية إنه أرسل أحد الصحابة ليجمع الزكاة، وعندما جاء هذا العامل أعطى الأموال للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن عزل منها شيئاً زعم أنه هدية أهديت إليه، فصعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المنبر وقال: (إني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه، إلا لقي الله عز وجل يحمله يوم القيامة)<sup>(١)</sup>، كما يمكن أن نستشف من الكتاب أن الخليفة أراد أن يكونوا متأسين به، سائرين على هديه وقد ارتضى بالبسيط من العيش في هذه الدنيا لقناعته بأنها زائلة لا تستحق أن يعيرها كبير اهتمام، فكان يريد ولاته على الناس على هذا النحو، ليقدموا النموذج الذي يريد الإمام علي (عليه السلام) طرحه لهم، كذلك أراد من الولاة أن يكونوا مواسين لأفقر الناس، وفي هذا رؤية رائعة إلى البناء الصحيح للمجتمع من خلال المساواة بين الحاكم والمحكوم فهو مثلهم ليس له ميزة عليهم، سوى أنه جند نفسه لخدمتهم لقاء مكافأة كبرى يجدها عند الله تعالى، أما إذا أراد أن يحصل على هذه المكافأة في ولايته هذه، فعمال الإمام علي (عليه السلام) يجب أن لا ينتظروا مكافئات من الناس، فإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يعتزل هذا العمل،

١- البخاري، صحيح البخاري، ٨ / ٦٦، مسلم، صحيح مسلم، ١١ / ٦-١٢.

ليأتي غيره يستطيع تحمل ذلك، وليجلس هو في بيته يتناول ما يشاء من الأطعمة، ويحضر ما يشاء من الولائم، لأننا لم نر الخليفة يتكلم عن الذين حضروا الوليمة.

وعلى الرغم من أن المعلومات التي بلغت الخليفة جاءت عن طريق العيون، لكن ربما تكون هذه العيون التي أبلغت الخليفة غير معينة من قبله، بل تطوع من بعض المسلمين الذين يسكنون في هذه الولاية مثل كتاب أبي الأسود الدؤلي إلى الخليفة يخبره عن تصرف والي البصرة عبد الله بن عباس الذي أصبح واليا بعد عثمان بن حنيف، إذ كتب له أن الوالي أخذ عشرة آلاف درهم من بيت المال، فكتب الخليفة للوالي يأمره برد هذه الأموال، وبالفعل أرجعت هذه الأموال إلى بيت المال<sup>(١)</sup>، وكتب إلى أبي الأسود الدؤلي (أما بعد فقد فهمت كتابك، ومثلك نصح الإمام والأمة، ووالى على الحق، وفارق الجور، وقد كتبت إلى صاحبك، فيما كتبت فيه من أمره ولم أعلمه بكتابك فيه، فلا تدع إعلامي ما يكون بحضرتك، مما النظر فيه للأمة صلاح)<sup>(٢)</sup>، ومن خلال قراءة هذا الرد نستنتج أنه عين أبا الأسود عينا للدولة بصورة رسمية في تلك الولاية، لاسيما أن هذا الأمر لا يعلم به إلا الخليفة وأبو الأسود، وعلى أثر هذه المعلومات الواردة كتب الخليفة إلى عبد الله بن عباس (أيها المعدود عندنا من ذوي الأبواب، كيف تسيغ شرابا وطعاما وأنت تعلم أنك تأكل حراما وتشرب حراما، وتبتاع الإمام وتنكح النساء من مال اليتامى والمساكين والمؤمنين والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم هذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد، فاتق الله وأردد إلى هؤلاء أموالهم، فإنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك، لأعذرن إلى الله فيك، ولأضربنك

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٥، ابن اعثم، الفتوح، ٤/ ٢٤١، الطبرسي، مكارم الأخلاق، ١١٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٧٦/ ٣١٢.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٧٠، ابن اعثم، الفتوح، ٤/ ٢٤١.

بسيافي الذي ما صُربت به أحداً إلا دخل النار، ووالله لو أن الحسن والحسين فعلاً مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هوادة<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية تثبت قضية أخرى في هذا الباب هي أن المعالجة التي كان يقوم بها الخليفة للسلبات التي يكتشفها نظام العيون، كانت بمستوى الخلل الذي قد ينتاب إدارة الدولة، إن لم تكن أكبر منه، فلم يكن الخليفة يترك شيئاً من المعلومات الواردة له إلا ودقق فيه، حتى يتثبت منه أنه كان حقاً أو لا، ولا يترك شيئاً للصدفة، وكان يحاسب أي شخص مهما كان وزنه الاجتماعي أو الديني، والمثال الذي سقناه يدل على هذا الأمر، لاسيما أن عبد الله بن عباس كان من أشد المقربين للخليفة.

وهذه الروايات المتقدمة تدل على أن الإمام علياً (عليه السلام) كان لا يقبل بأقل التصرفات إساءة إلى أموال المسلمين أو إدارة الدولة، أو حتى التهاون أو العجز في إدارة هذه الأموال، ففي رواية أن العيون التي وضعها الخليفة في ولاية اصطخر أبلغت الخليفة أن الوالي المنذر بن الجارود العبدي كان لا يهتم بعمله ويخرج للصيد ويلعب بالكلاب، فكتب له: (بلغني أنك تدع عملك كثيراً، وتخرج لاهيا بمنبرها، تطلب الصيد وتلعب بالكلاب)، ثم أرسل إليه الخليفة وعزله عن تلك الولاية<sup>(٢)</sup>، كما تذكر الروايات أن الخليفة عندما بلغه أن الوالي على أذربيجان الأشعث بن قيس الكندي أخذ بعض الأموال من ولايته في عهد الخليفة عثمان بن عفان، عزله الإمام علي (عليه السلام) وأمره برد تلك الأموال، وكتب إليه: (إن عملك ليس لك بطعمة، ولكنه في عنقك أمانة، وفي يديك مال من مال الله، وأنت من خزان الله عليه

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٦٧-١٦٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥٠٠.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/٢٠٣.

حتى تسلمه إلي<sup>(١)</sup>، ولما امتنع الأشعث عن رد تلك الأموال، لأنه أخذها عندما كان والياً للخليفة عثمان بن عفان، هدده الإمام علي (عليه السلام) بالعقوبة الشديدة ما لم يرجع تلك الأموال وقال له: (والله لئن لم تحضرها إلى بيت مال المسلمين، لأضربنك بسيفي هذا أصاب منك ما أصاب) فأرجعها إلى بيت المال، وعلى الرغم من أن بعض الروايات تذكر أنه أخذها بعلم الخليفة عثمان بن عفان<sup>(٢)</sup>، لكن الخليفة عندما أعلن برنامجه وعد المسلمين بأنه سيرجع الأموال التي أخذت من بيت المال بغير حق، لذلك تتبع عمال الخليفة عثمان وأخذ منهم الأموال وأرجعها إلى بيت مال المسلمين<sup>(٣)</sup>

والملاحظ في جهاز العيون أنه كان يتقصى كل السلبات التي يتعرف عليها، ويوصلها إلى الخليفة بسرعة، بالرغم من المسافة الكبيرة التي تفصل العاصمة عن بعض الولايات مثل أذربيجان، كما تبين أنه كان يتابع بدقة كل الأشياء التي تحدث في الولايات الإسلامية، وقد نتعرف على هذا الأمر إذا قرأنا الكتاب الذي وجهه الخليفة إلى والي المدينة سهل بن حنيف، والذي يشير إلى تسرب بعض أهل المدينة والتحاقهم بمعاوية، (فقد بلغني أن رجلاً من أهل المدينة خرجوا إلى معاوية)<sup>(٤)</sup>، وفي هذا دلالة على أن هذا النظام كان يعمل بدقة وفاعلية في كل أرجاء الدولة، ويعزز هذا الرأي معرفة الخليفة الدقيقة بكل التجاوزات التي قام بها بعض الولاة وعمال الخراج على أموال المسلمين، والإجراءات التي اتخذها بحقهم، إذ عزل قسماً منهم وعاقبهم،

١- المنقري، وقعة صفين، ص ٢٠، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٤/ ٣٣.

٢- الثقفى، الغارات، ١/ ٣٦٥، النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٥٨/ ٢٧٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٤٥.

٣- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١/ ٣٩٦.

٤- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/ ٥٢.

وهرب البعض الآخر والتحق بمعاوية بعدما عرفوا أن الخليفة اكتشف أمرهم، كما اعتذر بعض منهم عن التصرفات التي بدرت منهم.

لكن على الرغم من الشدة التي اتصف بها الخليفة مع العمال المقصرين، إلا أننا في الوقت نفسه نلمس منه حرصه على عدم تصديق كل المعلومات التي ترد إليه، فقد كان يرسل إلى الولاة والعمال الذين ترد معلومات عنهم، ويتبع معهم مجموعة من الإجراءات لمعرفة حقيقة هذه الأعمال، ولا يعاقب أحداً منهم إلا عندما يقر على نفسه بارتكاب الجناية، وعلى سبيل المثال عندما بلغه أن المنذر بن الجارود أخذ مالا من بيت مال المسلمين، كتب له كتابا وعظه فيه وطلب منه أن يأتي إلى العاصمة: أما بعد فإن صلاح أبيك غرني فيك، وظننت أنك تتبع هديته، وتسلك سبيله، فإذا أنت فيما رقى إلي عنك لا تدع لهواك انقيادا، وتبقي لآخرتك عتادا، تعمّر دنياك بخراب آخرتك، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك، ولئن كان ما بلغني عنك حقاً لجمل أهلك وشسع نعلك خير منك، ومن كان بصفتك فليس بأهل أن يسد به ثغره، أو ينفذ به الأمر، أو يعلى له قدر أو يشرك في أمانة أو يؤمن على جباية، فأقبل إلي حين يصلك كتابي هذا إن شاء الله<sup>(١)</sup>، وعندما جاء إلى العاصمة عزله الخليفة عن تلك الولاية، ووضع في السجن، وقرر تغريمه مبلغ ثلاثين ألف درهم، إلا أن صعصعة بن صوحان أحد أصحاب الخليفة شفع له، من أجل إخراجه من السجن، فحلف أنه لم يأخذ من الأموال شيئا، لذلك أطلق سراحه<sup>(٢)</sup>، لكنه لم يعد لتولي العمل في تلك الولاية نتيجة للسلبات التي أثرت عليه، لاسيما عدم اهتمامه بعمله كما قدمنا.

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٣-٢٠٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٨/٥٤.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٤.



كذلك فقد وردت للخليفة معلومات تفيد بأن مصقلة بن هبيرة عامل أردشير خرة يأخذ من أموال المسلمين ويفرقها على من أتاه من قومه، فكانت هذه المعلومة سبباً في توجيه الخليفة كتاباً لهذا العامل، وهذا الكتاب كان يتضمن توبيخاً شديداً لهذا العامل، وفيه أيضاً تهديد بالعقوبة، لكن في الوقت نفسه كان الخليفة يعرف أن بعض المعلومات قد تكون كيديّة أو مبالغاً فيها، لذلك نلمس في هذا الكتاب أنه كان يؤكد على أن المعلومات الواردة ليست بالضرورة أن تكون صحيحة، لذلك قال في هذا الكتاب: (فقد بلغني عنك أمر أكبرت أن أصدقه، إنك تُقسّم فيء المسلمين في قومك ومن اعتراك من السائلة والأحزاب وأهل الكذب من الشعراء، كما تقسم الجوز، فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لأفتشَنَّ عن ذلك تفتيشاً شافياً، فإن وجدته حقاً لتجدن بنفسك عليّ هواناً، فلا تكونن من الخاسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا)<sup>(١)</sup>، وبالفعل فإن العامل كتب إلى الخليفة أنه لم يأخذ أي شيء من أموال المسلمين، وأن المعلومات الواردة ليست صحيحة، فصدّقه الخليفة ولم يتخذ أي إجراء إزاءه<sup>(٢)</sup>، أما عزله فقد كان سببه أنه لم يسدد مبالغ من المال كانت بذمته لبيت مال المسلمين، إذ أنه اشترى مجموعة من الأسرى بمبلغ من المال وأطلق سراحهم، فسدد جزءاً من هذا المال، لكنه عجز عن تسديد الجزء المتبقي منه، لذلك هرب إلى معاوية في الشام، على الرغم من أنه لو اعتذر عن تسديد الأموال لأمهله الخليفة إلى حين توفر الأموال لديه، وهذا واضح من قول الخليفة: (فعل فعِل السيد، وفر فرار العبيد، وخان خيانة الفاجر، أما أنه لو أقام فعجز ما زدنا على حبسه، فإن وجدنا له شيئاً أخذناه، وإن لم نجد له مالا

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٠، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠١-٢٠٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦/١٧٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥١٦.

٢- يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٢، المحمدي، نهج السعادة، ٥/١٥٤.

تركناه<sup>(١)</sup>.

وفي الحالات التي كانت فيها المعلومات الواردة صحيحة، فإن الخليفة كان يجاسب هؤلاء المقصرين، وأول هذه العقوبات هو عزلهم عن العمل في إدارة الدولة، واسترجاع ما أخذوه من أموال بالنسبة للمتجاوزين على أموال المسلمين، وهذا واضح من خلال الرواية التي تذكر أن يزيد بن حجية والي الري أخذ من أموال المسلمين وهو يظن أن الخليفة لا يعلم بالأمر، فأرسل إليه أن يقدم إلى العاصمة، فلما وصل إلى العاصمة تفاجأ بأن الخليفة يعلم بسرقة أموال المسلمين، فحبسه الخليفة إلا أنه استطاع أن يهرب إلى الشام ويلتحق بمعاوية<sup>(٢)</sup>، وفي هذه الرواية إشارة واضحة إلى أن العيون هي التي نقلت هذه المعلومات الدقيقة للخليفة، كذلك فإن القعقاع بن شور هرب إلى معاوية بعدما عرف الخليفة أنه أصدق امرأة مائة ألف درهم، لأنه عرف أن الخليفة سيعاقبه على هذا العمل، لاسيما أن هذه الأموال أخذها من بيت مال المسلمين<sup>(٣)</sup>.

ومن المهم هنا أن نتحدث عن فرار هؤلاء العمال الذين سرقوا الأموال إلى الشام حيث يستطيعون التمتع بما سرقوه، فعلى الرغم من أن الإمام علياً (عليه السلام) كان قد سيطر على دولة المسلمين عن طريق العيون التي كانت توصل الأخبار إليه بسرعة، والعقوبات التي نفذها بحق البعض من هؤلاء، وعزل البعض الآخر، إلا أن وجود معاوية في بلاد الشام، وإعلانه التمرد في تلك الولاية الكبيرة الغنية بالأموال،

١- الثقفى، الغارات، ١/٣٦٦، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/١٠٠، ابن عبد ربه، العقد الفريد،

٣/١٤٥-١٤٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/١٤٥.

٢- الثقفى، الغارات، ٢/٥٢٥-٥٢٦، ابن حبان، الثقات، ٢/٢٩٨.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/٥٣٢-٥٣٣، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٣/١٣.

والتي يسكنها عدد كبير من المسلمين المسيطر عليهم من قبل معاوية بشكل مطلق، كان بمثابة شوكة في جنب الدولة الإسلامية، وهذه المشكلة لا تعود جذورها إلى عهد الإمام علي (عليه السلام) بل هي سابقة لعهد، وقد تطرقنا فيما سبق إلى بعض جوانب هذه المشكلة، لكن من المهم جدا القول إن السياسة الإدارية التي اتبعها الخليفة عمر بن الخطاب كانت أحد الأسباب الرئيسية في هذه المشكلة، فعلى الرغم من أنه كان شديدا مع عماله، إلا أنه ولى مجموعة من العمال - وهم لا يستحقون أن يتولوا - إدارة الدولة أو أموال المسلمين، وعندما عرف أنهم سرقوا أموال المسلمين، كان الإجراء الذي اتخذ معهم لا يتناسب مع حجم الإساءة التي اقترفوها، ومن الأمثلة على هذا الأمر أن أحد المسلمين كتب للخليفة عمر بن الخطاب أن العمال في ولاية الأهواز سرقوا أموال المسلمين فأرسل الخليفة لهم وقاسمهم الأموال التي يمتلكونها، وقاسم أيضا نفيح بن الحارث الثقفي أبو بكر مع أنه لم يكن من هؤلاء العمال، لأنه ادعى عليه أن أخاه زياد بن أبيه أعطاه عشرة آلاف درهم ليتاجر بها، وكان زياد مسؤولاً على بيت مال البصرة<sup>(١)</sup>، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب عندما عزل خالد بن الوليد عن الجيش، سأله عن كثرة ماله<sup>(٢)</sup>، فأجاب خالد إن ماله جاء عن طريق الأنفال والسهام التي حصل عليها في المعارك التي خاضها، إلا أن الخليفة لم يقتنع بالأمر فأخذ جزءاً من ماله، ثم أدخله في بيت المال<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر تكرر مع ولاة آخرين فشاطر سعد بن أبي وقاص الوالي على الكوفة ماله<sup>(٤)</sup>، كذلك

١- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، ابن حجر، الإصابة، ٦/ ٥٥٣ .

٢- لاسيما أنه أعطى للأشعث بن قيس عشرة الاف درهم.

٣- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١٦/ ٢٦٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ٩٣، نجران ياسين، الأوضاع الاقتصادية، ص ٢٣٤.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/ ١٤٩، المتقي الهندي، كنز العمال، ٤/ ٤٧٧.

فعل مع يعلى بن أمية واليه على اليمن، وضرب أبا هريرة واليه على البحرين بالدرية حتى أدمى وجهه لما امتنع عن إعطاء نصف ماله<sup>(١)</sup>، وتلاعب أبو موسى الأشعري بأموال المسلمين، وأخذ منها لنفسه وعياله فكتب له الخليفة عمر، ولما لم يرتدع عزله عن ولاية البصرة وقاسمه أمواله<sup>(٢)</sup>، وأثرى عمرو بن العاص والي مصر من أموال المسلمين، فأرسل الخليفة اليه محمد بن مسلمة ليقاسمه ماله، وكان الخليفة عمر بن الخطاب إذا أرسل أحد العمال إلى ولاية، يكتب ما يملكه من المال فإذا زاد ماله أرسل اليه من يقاسمه المال، فكتب إلى واليه على مصر: (انه قد فشت لك فاشية من متاع ورقيق وآنية وحيوان لم تكن حين وليت مصر)، فرد عليه عمرو أن أرض مصر أرض مزدرع ومتجر، والأموال تنمو في هذه المنطقة، إلا أن الخليفة عمر لم يقتنع بهذا الرأي وألزمه أن يدفع نصف ماله لمحمد بن مسلمة، فكان هذا الأمر سببا لغضب عمرو فقال: (إن الزمان الذي يعاملنا فيه ابن حنتمة -وهي ام الخليفة عمر- هذه المعاملة زمان سوء) وهو يفتخر بأن العاص والده كان يلبس الحرير قبل الإسلام<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من هذه المحاسبة التي كان يقوم بها الخليفة إزاء عماله، لكن الأمر المستغرب أن الخليفة كان يقاسم هؤلاء العمال أموالهم، ولا يعزلهم عن تلك الولايات بل يستمرون في عملهم، على الرغم من أنه يعتقد أنهم سرقوا أموال المسلمين، كذلك فإنه كان يجب أن يصادر كل الأموال مادام يعتقد أنها أموال المسلمين، وقد عبّر أبو بكر نفيع بن الحارث الثقفي عن هذا المعنى عندما امتنع أن يدفع نصف ماله

١- أبو عبيد، الأموال، ص ٢٦٨، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ١٥٧، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٩٤.

٢- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١/ ٤٥.

٣- البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٣٤.

للخليفة عمر بالقول: (لئن كان المال لله فما يحل لك أن تأخذ بعضا وتترك بعضا، وإن كان المال لنا فما لك أخذه)<sup>(١)</sup>. كما ان الإمام علياً (عليه السلام) عبر عن رفضه لهذا المنهج بالقول: (لئن كان عماله خونة، وكان هذا المال في أيديهم خيانة، ما كان حل له تركه، وكان له أن يأخذه كله فإنه فيء للمسلمين، فماله أن يأخذ نصفه ويترك نصفه، ولئن كانوا غير خونة، فما حل له أن يأخذ أموالهم ولا شيئاً منه قليلاً ولا كثيراً، وأعجب من ذلك إعادته إياهم إلى أعمالهم لئن كانوا خونة، ما حل له أن يستعملهم، ولئن كانوا غير خونة ما حقت له أموالهم)<sup>(٢)</sup>، والأمر الأغرب من هذا أن الخليفة عمر، لم يطبق هذه الإجراءات مع والي الشام معاوية، إذ تذكر الروايات انه سافر إلى الشام: (تلقاه معاوية في موكب عظيم، فلما دنا منه قال عمر: أنت صاحب هذا الموكب العظيم، قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: مع ما بلغني من وقوف ذوي الحاجات ببابك، قال: مع ما بلغك من ذلك، قال: ولم تفعل هذا، قال: نحن بأرض جواسيس العدو بها كثيرة، فيجب أن يظهر عز السلطان ما يرهبهم به، فإن أمرتني فعلت وإن نهيتني انتهيت، فقال عمر: يا معاوية ما أسألك عن شيء إلا تركتني في مثل رواجب الضرس، لئن كان ما قلت حقاً إنه لرأي أريب، ولئن كان باطلاً إنه لخدعة أديب، قال: فمرني يا أمير المؤمنين قال لا أمرك ولا أنهاك)<sup>(٣)</sup>، وفي هذه الرواية يقول الخليفة لا أمرك ولا أنهاك، والذي يقرأ هذه الرواية يستنتج أن الخليفة تركه يتصرف على هواه، وهذا الأمر مخالف لما عرف عن الخليفة عمر من شدة حتى على أبسط التصرفات، حتى أنه ضرب الصحابي تميم الداري بالدرة لأنه صلى ركعتين بعد صلاة العصر، مع العلم أن هذه الصلاة مستحبة صلاحها الصحابة مع الرسول (صلى

١- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٧/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٠/٣٠٣.

٢- سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس، ص ٢٢٤، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٠/٣٠٣.

٣- ابن عساکر، تاريخ دمشق، ١١٢/٥٩.

الله عليه وآله وسلم)، لكن الخليفة عمر منع أن يصلوها<sup>(١)</sup>، ونحن لا نستطيع أن نعرف على وجه الدقة لماذا ترك الأمور لمعاوية هكذا، ومكّن له فعل أي شيء يريد وهو يعلم حقيقة معاوية فقال فيه مرة أنه كسرى العرب<sup>(٢)</sup>، ثم ترك له الخليفة عثمان بن عفان الجبل على الغارب، فكان مستقلاً في ولاية الشام كما قدمنا، لا يحاسبه أحد على أفعاله أو تصرفاته بأموال المسلمين، وعندما قتل الخليفة عثمان كانت الفرصة مواتية له للمطالبة بالخلافة.

والشيء المهم في هذا الأمر أن الولاة الذين سرقوا الأموال كانوا يجدون ملجأً آمناً عند معاوية بعد هربهم، فأصبحت ولايته ملجأً للسراق والخارجين على القانون، فكانت الدولة في عهد الإمام علي (عليه السلام) كلما أرادت محاسبة أحد العمال سرق مال ولايته وهرب إلى معاوية، الذي بدوره يستقبله ويكرمه على سرقة ويرفع مقامه<sup>(٣)</sup>، ليهياً لغيره القيام بنفس العمل، فهرب إلى معاوية كل من سرق أموال المسلمين، والذين أنفوا من حكم الإسلام، ليجدوا المال عند معاوية ويتبجحون بما سرقوه على الملأ في الشام، فاجتمع عند معاوية الكثير من قبائل العراق ووجههم، ممن لم يستطع أن يعيش تحت ظل العدل الذي تميزت به دولة علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>، لأن الدولة الإسلامية في ذلك الوقت قامت فيها دولتان، الأولى دولة علي بن أبي طالب القائمة على العدل والمساواة بين المسلمين، والثانية دولة معاوية القائمة على شراء الضمائر بالأموال، ومعاوية لم يكن يهتم لصغار المسلمين وضعفائهم حتى يساويهم

١- ابن حزم، المحلى، ٢/ ٢٧٤، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢/ ٢٢٢.

٢- النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٢/ ١٦٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٥٩/ ١١٥، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣/ ١٣٤.

٣- الثقفى، الغارات، ٢/ ٥٢١ وما بعدها.

٤- النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٢/ ٩٥-٩٧.

بزعماء القبائل والوجهاء، أو يهتم بدفعي الضرائب من أهل الجزية والخراج، في مقابل توفير أموال لإدامة جهازه العسكري الذي يحارب به دولة علي بن أبي طالب، لذلك كان الكثير من المنتفذين والزعماء في العراق وغيره من المناطق التي يحكمها الإمام علي (عليه السلام) ينظرون بإعجاب إلى سياسة معاوية تجاه الزعماء في الشام<sup>(١)</sup>، فكان معاوية عندما يأتيه هؤلاء هارين، يغدق عليهم الأموال ويقطعهم الأراضي، وكان قسم من هؤلاء عندما يهربون إلى معاوية يرحل معهم الكثير من أفراد قبائلهم، لأن أغلب هؤلاء كانوا من الزعماء، وهذا يدل على أن هؤلاء كانوا يتطلعون إلى تقسيم تفاضلي، ولا يساويهم مع أضعف المسلمين، ويريدون أن يحصلوا على أموال أكثر من غيرهم، وعندما يأخذوا من الأموال لا يتعرضوا للحساب، وقد عبر مصقلة بن هبيرة عن هذا المعنى عندما طالبه الخليفة بتسديد الأموال التي بذمته لبيت المال، فقال: (والله لو إن ابن هند ما يطالبني بها، أو ابن عفان لتركها لي، ألم تر إلى عثمان كيف أعطى الأشعث مائة ألف درهم من خراج أذربيجان في كل سنة)<sup>(٢)</sup>، لذلك نرى أن بعض أصحاب الإمام علي (عليه السلام) ورغم معرفتهم بالمبادئ التي كان يعتنقها، اقترحوا عليه لما رؤوا هروب الزعماء والوجهاء إلى معاوية أن يعطي بعض الأموال لهؤلاء الزعماء ولا يساويهم بعامة المسلمين، فقال له مالك بن الحارث الاشر: (أنت تأخذ بالعدل وتعمل فيهم بالحق وتنصف الوضيع من الشريف، وليس للشريف عندك فضل منزلة على الوضيع، فضجت طائفة ممن معك عن الحق إذ عموا به، واغتموا من العدل إذ صاروا فيه، وصارت صنائع معاوية عند أهل الغنى والشرف، فتاقت أنفس الناس إلى الدنيا، وقل من ليس للدنيا بصاحب، وأكثرهم يحتوي الحق

١- شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٢١٤.

٢- الثقفى، الغارات، ١/ ٣٦٥، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٠٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣/ ١٤٥.

ويشتري الباطل، ويؤثر الدنيا، فإن تبذل المال يا أمير المؤمنين تمل إليك أعناق الرجال، وتصف نصيحتهم وتستخلص ودهم<sup>(١)</sup>، لكن الخليفة رفض هذا الأمر بشدة، ولم يكن يهيمه هروب مجموعة من السراق والأشراف الذين كرهوا شرعة المساواة والعدل، فقال للأشتر: (وأما ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال، فإنه لا يسعنا أن نؤتي امرأةً من الفيء أكثر من حقه)<sup>(٢)</sup>، لذلك فإن النظام الذي وضعه الخليفة من أجل السيطرة على إدارة الدولة كان يواجه هذه المشكلة، إذ كلما عاقب الخليفة أحد هؤلاء المقصرين هرب إلى معاوية الذي حول الشام إلى مركز لتجمع الخارجين عن القانون والنظام.

لكن على كل حال فإن العيون التي وضعها الخليفة في أرجاء الدولة الإسلامية، كانت قد أدت المهمة التي أوكلت إليها، ولم يستطع أي من الولاة أو العمال التلاعب بأموال المسلمين من دون أن يعرف به الخليفة ويتخذ الإجراء المناسب بحقه.

وقبل أن نختم هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة جداً، وهي ظهور سلبيات على الولاة وعمال الخراج، مع أن الخليفة كان يدقق في اختيار هؤلاء، ولا يُعيّن أحداً منهم إلا بعد توفر مجموعة من المميزات فيه كما ذكرنا سابقاً، ونحن نعتقد أن هذه المسألة كانت للخليفة علي بن أبي طالب أكثر من كونها عليه، لأن هذه السلبيات كانت موجودة بكثرة في الحقبة التي سبقت خلافته، والحقبة التي تلتها، لكن لم تكن هناك محاسبة لهؤلاء، فلم يضطر أحد من الولاة أو العمال أن يهرب بأموال المسلمين مادام يتصرف كيفما يشاء ودون حساب، أما في عهد علي بن أبي

١- الثقفى، الغارات، ١/ ٧٣-٧٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٩٨.

٢- الثقفى، الغارات، ١/ ٧٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٩٨، المجلسي، بحار الأنوار،



طالب فقد اختلفت الأمور، فهو لا يرضى بأي تصرف مهما كان بسيطاً، إذا لمس فيه إساءة للمسلمين أو لأموالهم، كما أن هؤلاء الذين عينهم ممن توافرت فيهم الصفات المطلوبة لإشغال هذه الوظائف، ولم تسجل عليهم ملاحظات قبل قيامهم بالعمل، والسلبيات التي ظهرت كانت بعد مباشرتهم في أعمالهم، لذلك لا يتحمل الخليفة الإساءات التي ظهرت منهم، لاسيما أنه لم يسمح لهم بالاستمرار في الإساءة، فعزل قسماً منهم وعاقب القسم الآخر.

فضلاً عن أن كثرة العقوبات التي قد يلام عليها الخليفة من قبل الذين يؤمنون بأن حكم الدولة يجب أن يراعي الواقع، فهو أمر مرفوض عند الخليفة علي، لأنه كان يسعى في دولته إلى بناء الإنسان من جميع النواحي، فهو لم يكن رجل حكم وسياسة فقط، بل هو صاحب عقيدة قائمة على مبادئ إلهية منسجمة مع رؤية حضارية تميز بها الخليفة علي، وهو لا يحكم وفق سلطة زمنية يراعي فيها الواقع وما يفرضه عليه، حتى لو كان هذا الواقع يخالف مبادئه، بل كان مصداقاً للتمثيل الحقيقي للدعوة الإسلامية، إذ كان لا يهتم كثيراً بالمنافع الآنية، بقدر اهتمامه بالقضايا الاستراتيجية العليا التي أراد الإسلام بناءها، لذلك سعى إلى بناء نظام تربوي هؤلاء الولاة، فلم يولهم محابة، ولم يختارهم قربة إلى نفسه، بقدر ما اختارهم سفراء لدولة الإسلام، وواجهت لها أمام الناس، فكان حريصاً على أن يعكسوا هذه الصورة، وإذا لم يستطيعوا تحمل هذه المسؤولية فالخليفة في غنى عنهم، ليأتي أحد غيرهم يتولى ما عجزوا عن تحقيقه، ومثالنا على ذلك والي البصرة الصحابي عثمان بن حنيف، وهو ممن ساروا على خط علي بن أبي طالب ولم يتخاذلوا عنه، لم يتركه يتصرف على هواه، بل شمله التدقيق في عمله، ونظام العيون لم يستثنه على اعتباره من الصحابة، أو لقربه من علي بن أبي طالب، والأمثلة كثيرة في هذا الباب ذكرنا قسماً منها عند الحديث عن الولاة وعمال الخراج.

## ٢ - التفتيش الإداري

يعد التفتيش الإداري الذي مارسه الإمام علي (عليه السلام) في الولايات الإسلامية الجزء الثاني المهم من الرقابة الإدارية على إدارة الولاية وعمال الخراج لأموال المسلمين والممارسات التي يقومون بها في مناطق عملهم، سواء مع المسلمين أو غير المسلمين من أهل الخراج والجزية، أو مع الموظفين الذين يعملون بمعيتهم، وكان هذا النظام يستند إلى محورين مهمين، أولهما إرسال مفتشين إلى المناطق، أو استدعاء الخليفة لهؤلاء الولاية ومراجعة حساباتهم المالية، والتدقيق عن تصرفاتهم .

وهؤلاء المفتشين لم يحدد لهم الخليفة وقتاً من أجل القيام بهذا العمل، بل يرسلهم حسب الحاجة إلى هذا الإجراء، كما أنه لا يوجد موظفين خاصين للقيام بهذه المهمة، بل كان الخليفة يرسل من يثق به من أجل القيام بهذه المهمة، ومن النصوص الواردة لنا عن هذا الإجراء هو تكليف الخليفة لمالك بن كعب الأرحبي عامل عين التمر، بالقيام بمهمة التفتيش في أراضي السواد، وقد أمره الخليفة بأن يختار أحد الأشخاص لتولي عمله، ثم يخرج بمجموعة من ثقات أصحابه، ليقوموا بمهمة التفتيش في هذه المنطقة الواسعة والمهمة جداً لأنها كانت أغنى المناطق الزراعية في الدولة الإسلامية، وقد حدد له المهمة التي يجب القيام بها، والتي يمكن أن نلخصها بأنه طلب منه أن يمر بجميع قرى السواد دون استثناء من أجل سؤال الناس الذين يسكنون في هذه المناطق عن رأيهم بالعمال الذين يتولون جباية الخراج والجزية وغيرها من الضرائب، وعن مدى أمانة هؤلاء العمال مع أموال المسلمين، كما أمره أن يتعرف على سيرة هؤلاء العمال بين الناس، وكيف يتعاملون معهم<sup>(١)</sup>، وهنا يمكن القول إن الخليفة اعتمد في معلوماته على عدة قنوات من أجل أن تكون عنده صورة كاملة لإدارة

١ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٤، المحمودي، نهج السعادة، ٥/ ٢٥.

الدولة، فهو يستقي جزءاً من معلوماته من العيون التي وضعها في الولايات والمدن، ثم يرسل بعض الأشخاص من أجل التدقيق في عمل الولاية وعمال الخراج والجزية، وهؤلاء يقومون بنقل تصرفات هؤلاء العمال بأمانة للخليفة، ويقومون أيضاً بمهمة أخرى هي حمل حصّة العاصمة من أموال تلك الولايات، فتذكر الروايات أن الخليفة أرسل أحد الموظفين إلى ولاية فارس، وهناك التقى بالوالي زياد بن ابيه، لكن هذا الموظف اكتشف أن الأموال ناقصة، وعندما سأل الوالي عن سبب النقص، برر الأخير الأمر بأن مجموعة من الأكراد الساكنين في تلك المنطقة لم يدفعوا ما عليهم من أموال، وطلب من هذا الموظف عدم إخبار الخليفة بالأمر، بدوره لم يمثل لهذا الطلب، لأن مهمته كانت تفتيشية بالدرجة الأولى، لاسيما إذا عرفنا أن كل الولايات الإسلامية هي التي تبعث الأموال للعاصمة، ولا توجد حاجة إلى إرسال موظف من أجل استلامها، إلا إذا عرفنا أن هذا الموظف قد أرسل من أجل التدقيق، وبالفعل نقل هذا الموظف هذه السلبيات للخليفة، فوجه الخليفة كتاباً إلى هذا الوالي من أجل معالجة المشكلة، أو تحمل النقص في الأموال: (يا زياد، أقسم بالله إنك لكاذب ولئن لم تبعث بخراجك لأشدن عليك شدة؟ تجعلك قليل الوفر<sup>(١)</sup>، ثقيل الظهر<sup>(٢)</sup>، إلا أن تكون لما كسرت من الخراج محتملاً)<sup>(٣)</sup>.

كما أرسل الخليفة أحد مواليه ويسمى سعداً من أجل جلب بعض الأموال الفائضة في ولاية البصرة، وكما قدمنا فإن هذا المبعوث كانت مهمته تتضمن التفتيش في تلك الولاية أيضاً، ونقل الأخبار إلى الخليفة، وبالفعل فقد نقل هذا الموظف إلى

١ - قليل الاحترام.

٢ - لا تستطيع إعالة اهلك.

٣ - البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/ ٢٠٤، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٣٩.

الخليفة أن مسؤول بيت المال في ولاية البصرة زياد بن ابيه كان يتكبر على الناس وقد أهان هذا الموظف، وكان لا يقتصد بإنفاق الأموال، لذلك كتب له الخليفة من أجل استيضاح هذه المعلومات الواردة له، لاسيما أن زياداً كان من الموظفين الكفوئين في خلافة علي بن أبي طالب، الذين ولاهم مجموعة من الأعمال الإدارية والمالية فنجح فيها بدرجة كبيرة، فكان الكتاب الموجه إليه يحتوي على تحذير شديد من عواقب هذه الأعمال إذا كانت صحيحة: (فإنك شتمت رسولي وزجرته، وبلغني أنك تبخر وتكثر من الأدهان وألوان الطعام، وتتكلم على المنبر بكلام الصديقين، وتفعل إذا نزلت أفعال المحلين، فإن يكن ذلك كذلك فنفسك ضررت وأدبي تعرضت، .. وما حملك أن تشهد الناس عليك بخلاف ما تقول، ثم على المنبر حيث يكثر عليك الشاهد، ويعظم مقت الله لك، بل كيف ترجو، وأنت متهوع في النعيم جمعته من الأرملة واليتيم، أن يوجب الله لك أجر الصالحين)، فأنكر زياد أنه كان يتكبر أو يسرف في الإنفاق، وإن الموظف الذي أرسله الخليفة إلى ولايته نقل معلومات غير دقيقة للخليفة نتيجة لسوء التفاهم الذي حدث بينهما<sup>(١)</sup>، ومن هذه الرواية نستنتج شيئين مهمين، هما أن الرقابة كانت مستمرة على الموظفين فلا يستطيع أحد منهم أن يتجاوز على الأموال أو الناس، كذلك فإن الخليفة لا يأخذ كل المعلومات الواردة له دون تدقيق، بل يتثبت من هذه المعلومات قبل إصدار أي حكم، وهذا ما نلمسه من الرواية السابقة، ففي الكتاب كان يسأل زياداً عن هذه المعلومات، ولم ترد رواية تدل على أنه اتخذ أي إجراء ضده.

أما الجانب الآخر من التفتيش فهو إرسال الخليفة للعمال والولاة من أجل الحضور إلى العاصمة وتدقيق حساباتهم وأعمالهم، وهذا الإجراء كان مكماً لإرسال الموظفين إلى الولايات، ويمكن أن نلمس من خلال الرواية التي تذكر أن الخليفة

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٥، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢ / ٢٠٢.

أرسل إلى والي أذربيجان الأشعث بن قيس من أجل الحضور إلى العاصمة<sup>(١)</sup>، بعد أن بلغه أن هذا الوالي أخذ بعض الأموال من ولايته، فلما حضر إلى العاصمة ألزمه إرجاع الأموال إلى بيت المال<sup>(٢)</sup>.

### ٣. الرقابة الشعبية على الولاة والعمال:

جعل الإمام علي (عليه السلام) الناس الذين يسكنون في الولايات الإسلامية سواء كانوا مسلمين أو من أهل الذمة يراقبون تصرفات الولاة والعمال، ويشخصون الأخطاء التي تحصل من هؤلاء، وأمرهم بإيصال أي سلبية يرونها في ولاياتهم إليه مباشرة، أما عن طريق الكتابة له، أو عن طريق المجيء إلى العاصمة وتقديم الشكاوي.

وهذه الطريقة في تشخيص الأخطاء جعلها الإمام علي (عليه السلام) حاکمة على تصرفات الولاة في المناطق البعيدة عن العاصمة، وهي بمثابة رافد آخر للرقابة المالية والإدارية من أجل السيطرة الكاملة على الإدارة في كل أنحاء الدولة الإسلامية.

لذلك اعتمد الإمام علي (عليه السلام) مجموعة من الوسائل من أجل تفعيل هذه الرقابة الإدارية، ومن هذه الوسائل التي اعتمدها الخليفة المخاطبة المباشرة للناس عندما يعين أحد الأشخاص في عمل ما، وهذه المخاطبة على نوعين إما إلقاء كلمة يجعل فيها الرعية رقيقة على الوالي أو العامل، أو إلزام هؤلاء بقراءة كتب التعيين على الناس عندما يتولوا أعمالهم كما سيأتي، ويمكن التعرف على النوع الأول من الخطاب

١- المنقري، وقعة صفين، ص ٢١-٢٢، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٠، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٣/١٤.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٤-٢٠٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٤/١٨.

الموجه من الخليفة للناس، عندما ولي عبد الله بن العباس على البصرة بعد معركة الجمل، إذ خطب الناس في المسجد وقال لهم: (يا معشر الناس قد استخلفت عليكم عبد الله بن العباس، فأسمعوا له وأطيعوا أمره ما أطاع الله ورسوله، فإن أحدث فيكم أو زاع عن الحق فأعلموني أعزله عنكم، فيأني أرجو أن أجده عفيفا تقيا ورعا، وإني لم أوله عليكم إلا وأنا أظن ذلك به غفر الله لنا ولكم)<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أن أمر بقاء الوالي أو عزله مرتبط بطاعته لله والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أولا، والعمل بمبادئ الإسلام التي تقوم على العدل والمساواة، ثم جعل الناس مصدر الرقابة على الوالي، فهو باق في عمله مادام يعمل بالحق، فإذا زاع عن هذا المنهج فإن الخليفة خوّل الناس بالكتابة له من أجل معالجة هذا الموضوع، ومن اللافت للنظر في هذا الكتاب أن الخليفة أعطى هذا الحق للناس في الكتابة له إذا رأوا أي إساءة من الوالي لهم، مع أن أكثرهم اشترك في معركة الجمل، وحاربوه مع طلحة والزبير وعائشة، إلا أنه لم يتأثر بهذا الأمر، واعتبرهم رعايا للدولة يجب أن يحقق العدل المطلق لهم، وهذا الأمر ليس من باب كسب ودهم، أو سعيه لاستقرار الأمور في دولته الناشئة، بل هو جزء من عقيدته التي نرى فيها تطبيق مبدأ العدالة المطلقة مع رعايا الدولة، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، موالين له أو لا، وبالفعل فقد كتبت قبيلة تميم إحدى القبائل التي كانت تسكن البصرة للخليفة، ان الوالي عبد الله بن العباس كان يستعمل الشدة في معاملتهم نتيجة لأنهم ساندوا المتمردين في معركة الجمل، فأرسل الخليفة للولي كتابا يلومه فيه على هذا التصرف غير المقبول بحق الناس، لاسيما أن الخليفة أصدر عفوا عاما عن كل المشتركين بتلك المعركة، ولم يستخدم وسائل انتقامية مع أعدائه، فكتب له: (وقد بلغني تنمرك لبني تميم، وغلظتك عليهم وأن بني تميم لم

١ - المفيد، الجمل، ص ٢٢٤، المحمودي، نهج السعادة، ١/ ٤٠٩.

يغيب لهم نجم إلا طلع لهم آخر، وإنهم لم يسبقوا بوغم في جاهلية أو إسلام، وإن لهم بنا رحم ماسة، وقراة خاصة، نحن مأجورون على صلتها، ومأزورون على قطيعتها، فأربع أبا العباس رحمك الله فيما جرى على يدك ولسانك من خير أو شر، فإننا شريكان في ذلك، وكن عند صالح ظني بك، ولا يفيلن رأيي فيك<sup>(١)</sup>.

أما قراءة كتب تعيين الولاة والعمال على الناس، فمن أجل أن يكونوا مراقبين لأداء هذا الوالي أو العامل، ويمكن أن نأخذ مثلاً على ذلك كتاب تعيين قيس بن سعد بن عبادة عندما ولاه على مصر، إذ كتب لأهل مصر: (وقد بعثت إليكم قيس ابن سعد الأنصاري أميراً فوازره وأعينوه على الحق، وقد أمرته بالإحسان إلى محسنكم، والشدة على مريبكم والرفق بعوامكم وخواصكم، وهو ممن أَرْضَى هديه وأرجو صلاحه ونصيحته، نسأل الله لنا ولكم عملاً زاكياً وثواباً جزيلاً ورحمة واسعة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)<sup>(٢)</sup>، وهذا معناه أن الخليفة عرف الرعية بحقوقهم، بحيث لا يستطيع أي والٍ أن يتجاوز على حقوقهم، رغم ثقة الخليفة بقيس وبسيرته.

كذلك كتاب تعيين محمد بن أبي بكر الذي ولاه الخليفة على مصر بعد عزل قيس ابن سعد، إذ قرأه الوالي الجديد على أهل مصر عندما وصل إليها، وفي هذا الكتاب توصيات وتشديد على الوالي في الحفاظ على حقوق الرعية، ونلمس تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم التي حددها الخليفة لهذا الوالي، والتي عرفها الناس من خلال قراءة هذا الكتاب عليهم، لذلك لا يستطيع أن يتلاعب بالأموال أو يظلم أحداً،

١- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٢٥، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٤٩٢.

٢- الثقفى، الغارات، ١/٢١١، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/٥٩، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/٥٣٥.

وسنذكر جزءاً من هذا الكتاب : (هذا ما عهد به أمير المؤمنين إلى محمد بن أبي بكر حين ولاه مصر، أمره بتقوى الله والطاعة له في السر والعلانية، وخوف الله في المغيب والمشهد، وأمره باللين للمسلم وبالغلظة على الفاجر، وبالعدل على أهل الذمة، وبالإنصاف للمظلوم، وبالشدة على الظالم، وبالعفو عن الناس، وبالإحسان ما استطاع، والله يجزي المحسنين، ويعذب المجرمين، وأمره أن يدعو من قلبه إلى الطاعة والجماعة،.... وأمره أن يجبي خراج الأرض على ما كانت تجبي عليه من قبل ولا يتنقص ولا يتدع، ثم يقسمه بين أهله كما كانوا يقسمون عليه من قبل)<sup>(١)</sup>.

كذلك فإن الخليفة قد أعطى الحق للناس بالكتابة إليه مباشرة في حال ظلمهم الوالي أو تجاوز على الأموال، لأن الوالي يعد أعلى سلطة في الولاية، فتكون الشكوى مقدمة إلى من هو أعلى منه في هرم السلطة وهو الخليفة، وقد رأينا ذلك في كتابة قبيلة تميم للخليفة عن تجاوز الوالي عليهم، لكن هذا الأمر سبقه توجيهات للولاة وعمال الخراج في تلقي الشكاوى المباشرة من الناس، سواء كانت هذه الشكاوى على العمال الذين يعينهم الوالي في الإدارة المالية، أو الذين يعملون في جباية الضرائب من الناس، ويمكن أن نعرف هذا الأمر عندما نقرأ بعض فقرات الكتاب الذي أعطاه الخليفة لمالك بن الحارث الاشرار لما ولاه على مصر: (أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله، كان الله خصمه دون عباده، ومن خصمه الله أدحض حجته، وكان الله حرباً حتى ينزع أو يتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظالم فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد)<sup>(٢)</sup>، ويمكن القول إن

١- الثقفى، الغارات، ١/ ٢٢٤، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٧٦، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦/ ٦٥.

٢- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٢٧-١٢٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/ ٣٤.



مثل هذا التوصيات لم تكن موجهة لمالك الأشتر فقط، بل هي تعليمات يعمل عليها جميع الولاة والعمال في أرجاء الدولة الإسلامية، وجميع أوامر التعيين التي أصدرها الخليفة لهؤلاء الموظفين كانت تتضمن تعليمات قريبة من هذا النص، ولا يخفى أن الهدف من هذا النص هو أن الوالي يجب أن يستشعر هموم الناس البسطاء، ويعالج أي ظلم يقع عليهم، وهذه هي المرحلة الأولى التي أراها الخليفة من الولاة والعمال، لذلك أوصاهم بضرورة أن تكون أبوابهم مفتوحة لاستقبال الناس في ولاياتهم دون أن يكون هناك حجاب يفصلهم عن رعيته، أو وجود مجموعة من الأشخاص يشكلون حاجزا بين الوالي أو العامل وبين الناس، فكتب بعض الكتب لهؤلاء في المعنى المتقدم، إذ تذكر الروايات أنه كتب لمالك الأشتر: (وأما بعد فلا تطولن احتجابك عن رعيته، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمر)<sup>(١)</sup>، وفي كتاب آخر وجهه إلى قيس بن سعد: (فألن حجابك، وافتح بابك، واعمد إلى الحق)<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الحالات التي يقع الظلم على الرعية من الوالي نفسه، ولا يجدون في ولاياتهم من ينصفهم منه، يكتبون إلى الخليفة مباشرة، وهذه الكتابة لم تقتصر على المسلمين فقط، بل تعدت ذلك إلى غير المسلمين، لأن رعايا الدولة لم يكونوا من المسلمين فقط، بل كان هناك مجاميع كبيرة تعيش في ظل الدولة من الفلاحين والصناع والتجار من غير المسلمين، ففي رواية أن الدهاقين في ولاية أصفهان كتبوا إلى الخليفة، إن عامل الخراج عمرو بن سلمة الأرحبي كان لا يعاملهم باحترام، ويقسو عليهم ويحتقرهم، لذلك كتب إليه الخليفة كتابا يأمره بتغيير هذا السلوك مع هؤلاء الفلاحين الذين هم الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة، ونموذج

المجلسي، بحار الأنوار، ٣٣/ ٦٠١ .

١- ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص ١٤٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ٨/ ٩، المجلسي، بحار

الأنوار، ٣٣/ ٦٠٩ .

٢- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٢، الاميني، الغدير، ٢/ ٧١.

التعايش بين المسلمين وغيرهم، وعليه فإن عدم دخولهم للإسلام يجب أن لا يكون مدعاة لاحتقارهم، (أما بعد فإن دهاقين بلدك شكوا منك غلظة وقسوة، واحتقارا وجفوة، ونظرت فلم أرهم أهلا لأن يدنوا لشركهم، ولا يقصوا ويحفوا العهدهم)<sup>(١)</sup>.

وعندما تحدث خيانة من أحد العمال، كان الناس الذين يسكنون في تلك الولاية أحد المصادر التي يعتمد عليها نظام الرقابة من أجل تأكيد أو نفي التهمة عن شخص الوالي أو العامل، ومن الأمثلة على ذلك الشكوى التي قدمها بعض المسلمين الذين كانوا يسكنون في اصطخر ضد عامل هذه المدينة المنذر بن الجارود العبدي<sup>(٢)</sup>، ومفاد هذه الشكوى إن هذا العامل سرق بعض الأموال من تلك المدينة، لذلك عندما وردت للخليفة نفس هذه المعلومات من جهاز العيون، أحضر هذا العامل وعاقبه وعزله عن تلك الولاية.

وفي بعض الحالات كان الناس يقدون إلى الخليفة من أجل تقديم الشكاوى ضد الولاة والعمال، إذ تذكر الروايات أن سودة بنت عمارة ومجموعة من قومها قدموا إلى العاصمة لتقديم شكوى ضد عامل الصدقات في المنطقة التي يسكنون فيها، لأنه كان لا يلتزم بالأوامر التي أصدرها الخليفة، والمتعلقة في كيفية جباية هذه الصدقات، مما نتج عنه ظلم في الجباية والتوزيع، وكانت هذه المرأة هي التي تحدثت مع الخليفة عن الأمر لذلك عندما سمع الخليفة هذه الشكوى تأثر كثيرا نتيجة للإساءة التي صدرت من هذا العامل، وبكى لأن الظلم وقع على رعايا دولته، ثم رفع يديه إلى السماء وقال: (اللهم إني لم أمرهم بظلم خلقك، ولا ترك حقك) ثم كتب كتابا إلى

١- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦١، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ٢/٢٠٣، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/١٣٧.

٢- البلاذري، انساب الأشراف، ص ١٦٣.

العامل يأمره بحفظ الأموال التي بحوزته حين تعيين شخص آخر يتولى المهمة بدلا عنه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>، (فإذا قرأت كتابي هذا فاحتفظ بما في يدك من عملنا، حتى يقدم عليك من يقبضه منك والسلام)<sup>(٢)</sup>. لكن هذا الإجراء الذي اتخذه الخليفة تبعه بالتأكيد تدقيق في صحة الشكوى المقدمة من الأهالي ضده، إذ ليس من المعقول أن يعاقبه بدون تدقيق، وربما الشخص الذي سيقبض الأموال منه كان هو الذي يدقق في هذه الشكوى.

١- الاعراف، الآية ٨٥.

٢- ابن طيفور، بلاغات النساء، ص ٣٠، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢ / ١٠٢ - ١٠٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١ / ١١٩.



# الخاتمة





## الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١ - توصل البحث إلى أن السياسة المالية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام)، كانت متطابقة مع السياسة المالية التي كانت متبعة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، حتى لا تكاد تجد فرقا بين السياستين على الرغم من اختلاف الظروف والموارد، وهذا ناتج عن قناعة الإمام علي (عليه السلام) بأن حل المشاكل التي واجهت الدولة الإسلامية يكمن في الرجوع إلى سياسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

٢ - تلمس البحث أسباب الأزمة التي مرت بها الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عثمان، وتوصل إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة كانت السياسة المالية التي اتبعها الخليفة عمر، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع العطاء على المسلمين، هذه السياسة التي سار عليها الخليفة عثمان أيضا ولم يغيرها، برزت سلبياتها في عهده وانتهت بمقتل الخليفة، لذلك حاول الإمام علي (عليه السلام) معالجة هذه المشكلة بتغيير السياسة المالية التي سنّها الخليفة عمر بن الخطاب.

٣ - عندما استلم الإمام علي الخلافة وجد الدولة الإسلامية تعاني من اقتصاد مستغل، قائم على تمتع مجموعتين من المسلمين بالأموال وهما أسرة الخليفة عثمان والصحابة الأوائل، إذ توزع المجتمع إلى طبقتين: طبقة لا تجد قوت

يومها، وطبقة لا تعرف كيف تنفق الأموال، وكل هذا في ظل دولة تعتنق الدين الإسلامي الذي يعد العدالة الاجتماعية أهم مبادئه، وزاد الأمر سوءاً أن الكثير من المقربين من الخليفة استطاعوا السيطرة على بعض أراضي وأموال الدولة، فعمل الخليفة على إلغاء الطبقة التي بدأت في الظهور في المجتمع الإسلامي من خلال توزيع أموال الدولة على المسلمين بالتساوي، ثم أرجع الأموال والأراضي التي أخذت من الدولة، لذلك يمكن القول بأن الخليفة علياً استطاع أن يواجه كل الصعوبات التي شهدتها خلافته، بحيث شعر المسلمون لاسيما الفقراء منهم بأنهم يعيشون في ظل دولة توفر لهم العدل والمساواة مع غيرهم.

٤ - توصل البحث إلى أن الإمام علياً (عليه السلام) استطاع إيجاد تنظيم دقيق لمسألة جمع الضرائب وتوزيعها، ففي مجال الجباية أوجد الخليفة آلية تقوم على الرفق واللين عند جباية الضرائب، ورفض أي عمل يؤدي إلى الإضرار بدافعها، وفي مجال توزيع الأموال أوجد الخليفة آلية تقوم على التوزيع السريع لهذه الأموال وتجنب خزنها، انطلاقاً من حاجة المسلمين إلى هذه الأموال، وبذلك يكون قد غير السياسة التي كانت سائدة قبله، والتي كانت قائمة على خزن الأموال وإبقائها لمدة طويلة في بيت المال.

٥ - خلاص البحث إلى أن الإمام علياً (عليه السلام) وضع نظاماً إدارياً متكاملًا من أجل إدارة أموال الدولة الإسلامية، وذلك من خلال تغيير الكادر الإداري الذي شكى منه المسلمون في عهد الخليفة عثمان، وإيجاد ضوابط مشددة في اختيار الولاة والعمال من أجل الحفاظ على الأموال، ثم وضع آليات لمراقبة أداء هؤلاء الموظفين مثل التفتيش الإداري، ونظام العيون وغيرها، فساهمت هذه الآليات في منع الموظفين من التجاوز على الأموال، كما أنه ربط الولايات



والمدن الإسلامية بالعاصمة وفق نظام لا مركزي، مع إبقاء رقابة الخليفة على أداء الولاية، أي أنه أعطى الولاية صلاحيات واسعة من أجل إدارة الولايات بصورة أفضل، لكن هذه الصلاحيات كانت تجمد حالما يكون هناك تجاوز على الأموال.

٦ - أهم نتيجة خلص إليها البحث هي أن العدل الذي تمسك به الإمام علي (عليه السلام) وطبقه في دولته استمر بالبقاء إلى يومنا هذا، بينما الظلم والجور الذي وقع على المسلمين من الحكام الظلمة انتهى بصفحات سوداء كتبها المؤرخون عن هؤلاء الحكام، فعلى الرغم من أن الدولة التي أسسها الإمام علي (عليه السلام) كانت مدتها قليلة، لكن الناس رأوا فيها ثمار العدالة، فعاشوا منعمين لا يخافون الظلم من السلطة التي شعروا بأنها حامية لهم ومصالحهم، أما عدم الاستقرار الذي مرت به دولته، فقد كان سببه عدم رضى المتفاعلين والأثرياء عن هذه الدولة التي ساوتهم بالبسطاء، لذلك وقف هؤلاء ووجدوا صفوفهم على الرغم من اختلاف توجهاتهم من أجل إسقاط هذه الدولة، لكنهم فشلوا في هذا الأمر، ولم ينجدهم سوى اغتيال الخليفة علي.

وهذا الاغتيال سبب مآسي كثيرة للمسلمين، فقد اعتلى بنو أمية الحكم الإسلامي بالقوة والسيوف بعد أن اعتنقوا الإسلام، وهم الذين كانوا أعتى أعداءه لكنهم لم يستطيعوا مواجهته، فدخلوه واستطاعوا أن يصلوا لأعلى السلطات، فنشروا المظالم، وحرفوا الدين، وزوروا الحقائق، وأسسوا لاختلاف الأمة الإسلامية، وفرقوها إلى ملل ونحل، فتقاتل المسلمون فيما بينهم وكفر بعضهم بعضا، إلا أنهم على الرغم من طول المدة التي حكموا فيها نجد التاريخ لفظهم ووضع تاريخهم في صفحاته السود، وبقي نفس هذا التاريخ يسجل لعلي بن أبي طالب علما وعدلا وشجاعة وورعا وإنسانية، فانصر علي ومبادئ علي وعدل علي.



# المصادر والمراجع





## المصادر والمراجع

- ابن آدم، يحيى بن ادم القرشي ت ٢٠٣ هـ،  
 ١- كتاب الخراج، تحقيق احمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩.  
 - ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي الكرم الشيباني، ت ٦٣٠ هـ،  
 ٢- اسد الغابة، مطبعة اسماعيليان، طهران، دت.  
 ٣- الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت ١٩٦٦.  
 - ابن الأثير، المبارك بن محمد ت ٦٠٦ هـ،  
 ٤- النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر احمد الزاوي، ط ٤، مؤسسة اسماعيليان، قم ١٣٦٤ هـ.  
 - ابن إدريس الحلي، محمد بن منصور ت ٥٩٨ هـ،  
 ٥- السرائر، قم ١٤١٠ هـ.  
 - الأردبيلي، احمد ت ٩٩٣ هـ،  
 ٦- مجمع الفائدة والبرهان، جماعة المدرسين، قم ١٤٠٥ هـ.  
 - ابن أعثم، احمد بن أعثم الكوفيت ت ٣١٤ هـ،  
 ٧- كتاب الفتوح، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت ١٩٩١.  
 - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت ٢٥٦ هـ،  
 ٨- كتاب التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية، ديار بكر دت.  
 ٩- صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت ١٤٠١.  
 ١٠- التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦ هـ.  
 - ابن البراج، عبد العزيز بن البراج الطرابلسي ت ٤٨١ هـ،  
 ١١- جواهر الفقه، تحقيق إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١١.  
 - ابن بكار، الزبير ت ٢٥٦ هـ،

- ١٢ - الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكّي العاني، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد ١٩٧٢ .  
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي ت ٤٨٧ هـ،
- ١٣ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، ط ٣، بيروت ١٩٨٣ .
- البلاذري، احمد بن يحيى ت ٢٧٩ هـ،
- ١٤ - انساب الأشراف، الجزء الخامس، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، مصر ١٩٥٩ .
- ١٥ - انساب الأشراف، الجزء الأول، تحقيق محمد باقر المحمودي، مؤسسة الاعلمي، بيروت ١٣٩٤ .
- ١٦ - فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ .  
- البيهقي، احمد بن الحسين ت ٤٥٨ هـ،
- ١٧ - السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت د ت .  
- الترمذي، محمد بن عيسى ت ٢٧٩ هـ،
- ١٨ - سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣ .  
- الثقفى، إبراهيم بن محمد الثقفى ت ٢٨٣ هـ،
- ١٩ - الغارات، تحقيق جلال الدين المحدث، مطبعة بهمن، إيران ١٣٩٥ .  
- الجاحظ، عمرو بن بحر ت ٢٥٥ هـ،
- ٢٠ - المحاسن والأضداد، تحقيق فوزي عطوى، دار صعب، بيروت ١٩٦٩ .  
- أبو جعفر الإسكافي، محمد بن عبد الله المعتزلي ت ٢٢٠ هـ،
- ٢١ - المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق محمد باقر المحمودي، د.م.د.ت .
- الجوهرى، احمد بن عبد العزيز ت ٣٢٣ هـ،
- ٢٢ - السقيفة وفدك، رواية عز الدين ابن أبي الحديد المعتزلي، جمع وتحقيق محمد هادي الاميني، شركة الكتبي، بيروت ١٤١٣ .  
- الحاكم النيسابوري، محمد بن محمد ت ٤٠٥ هـ،
- ٢٣ - المستدرک على الصحيحين، تحقيق يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦ .

- ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد البستيت ٣٥٤ هـ،  
 ٢٤ - كتاب المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، القاهرة ١٣٦٠ هـ.  
 ٢٥ - كتاب الثقات، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٩٧٣.  
 - ابن حبيب، محمد بن حبيب البغدادي ت ٢٥٤ هـ،  
 ٢٦ - المنمق في أخبار قريش، تحقيق خورشيد احمد فاروق، جامعة دهلي، الهند ١٩٦٤.  
 - ابن حجر، احمد بن علي بن حجر ت ٨٥٢ هـ،  
 ٢٧ - تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت ١٩٨٤.  
 ٢٨ - الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥.  
 ٢٩ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط ٢، دار المعرفة، بيروت دت.  
 - ابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله ت ٦٥٦ هـ،  
 ٣٠ - شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت دت.  
 - ابن حزم، علي بن احمد ت ٤٥٦ هـ،  
 ٣١ - المحلى، تحقيق احمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت دت.  
 - الحسكاني، عبيد الله بن احمد ت بعد ٥٠٠ هـ،  
 ٣٢ - شواهد التنزيل، تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، طهران ١٩٩٠.  
 - الحلبي، الحسن بن يوسف ت ٧٢٦ هـ،  
 ٣٣ - تذكرة الفقهاء، مؤسسة آل البيت، قم ١٤١٤.  
 ٣٤ - منتهى الطلب، مجمع البحوث الإسلامية، إيران ١٤١٢.  
 ٣٥ - مختلف الشيعة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٣.  
 ٣٦ - قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٣.  
 ٣٧ - كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق حسين الدركاھي، طهران ١٩٩١.  
 - الحميري القمي، عبد الله ت بعد ٣٠٠ هـ،

- ٣٨- قرب الإسناد، مؤسسة آل البيت، قم ١٤١٣ هـ.
- ابن حنبل، احمد ت ٢٤١ هـ،
- ٣٩- مسند احمد، دار صادر، بيروت د ت.
- ٤٠- العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله محمود عباس، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ابن خزيمة، محمد بن اسحاق بن خزيمة ت ٣١١ هـ،
- ٤١- صحيح ابن خزيمة، د م ١٤١٢ .
- الخصبي، الحسين بن حمدان ت ٣٣٤ هـ،
- ٤٢- الهداية الكبرى، مؤسسة البلاغ، بيروت ١٩٩١ .
- الخطيب البغدادي، احمد بن علي ت ٤٦٣ هـ،
- ٤٣- تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧ .
- ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري ت ٢٤٠ هـ،
- ٤٤- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣ .
- الخوارزمي، الموفق بن احمد الحنفي ت ٥٦٨ هـ،
- ٤٥- المناقب، تقديم محمد رضا الخراسان، المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٦٥ .
- الدارقطني، علي بن عمر ت ٣٨٥ هـ،
- ٤٦- سنن الدارقطني، تحقيق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦ .
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥،
- ٤٧- سنن أبي داود، تحقيق سعيد محمد اللحام، ط ١، دار الفكر، بيروت ١٩٩٠ .
- ابن الدمشقي، محمد بن احمد ت ٨٧١ هـ،
- ٤٨- جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم ١٤١٥ هـ.
- الدميري، كمال الدين ت ٨٠٨ هـ،
- ٤٩- حياة الحيوان الكبرى، مطبعة مصر ١٣٠٩ .
- الدينوري، احمد بن داود ت ٢٨٢ هـ،



- ٥٠ - الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، بيروت ١٩٦٠ .  
- الذهبي، محمد بن احمد ت ٧٤٨هـ،
- ٥١ - دول الإسلام، تحقيق فهد شلحوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة  
١٩٧٤ .
- ٥٢ - سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣ .
- ٥٣ - من له رواية في كتب الستة، دار القبلة، السعودية ١٩٩٢ .
- ٥٤ - ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٢ .  
- ابن رجب، عبد الرحمن بن احمد ت ٨٩٥هـ،
- ٥٥ - الاستخراج في أحكام الخراج، تحقيق عبد الله الصديق، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٩ .  
- ابن رشد الحفيد، محمد بن احمد ت ٥٩٥هـ،
- ٥٦ - بداية المجتهد ونهاية المقصد، تحقيق خالد العطار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥ .  
- الرازي، محمد بن ادريس التميمي ت ٣٢٧هـ،
- ٥٧ - الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧١ .  
- الزبيدي، محمد مرتضى ت ١٢٠٥هـ،
- ٥٨ - تاج العروس في جواهر القاموس، مكتبة الحياة، بيروت د.ت.  
- ابن زهرة الحلبي، حمزة بن علي ت ٥٨٥هـ،
- ٥٩ - غنية النزوع في علمي الأصول والفروع، تحقيق إبراهيم البهادري، مطبعة اعتماد، قم  
١٤١٧ .
- ابن سعد، محمد ت ٢٣٠هـ،
- ٦٠ - الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت د.ت.  
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل ت ٤٨٣هـ،
- ٦١ - المبسوط، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦ .  
- ابن سلمة، احمد بن محمد بن سلمة الأزدي ت ٣٢١هـ،
- ٦٢ - شرح معاني الآثار، ط ٣، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، مصر ١٩٩٦ .  
- سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي ت ٧٦هـ،

- ٦٣- كتاب سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري، قم ١٤٢٠ هـ.  
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد ت ٥٦٢،  
٦٤ - الأنساب، تعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت ١٤٠٨.  
- السمهودي، أبو الحسن عبد الله ت ٩١١ هـ،  
٦٥ - وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، مطبعة الآداب، القاهرة ١٣٢٦، ١/٥١٨.  
- السهمي، حمزة بن يوسف ت ٤٢٧ هـ،  
٦٦ - تاريخ جرجان، ط ٤، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧.  
- ابن سيد الناس، محمد بن محمد ت ٦٧١ هـ،  
٦٧ - عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٦ هـ،  
ص ٥٠.  
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ،  
٦٨ - تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، مصر ١٩٥٢.  
٦٩ - الدر المنثور في التفسير المأثور، دار المعرفة، بيروت ١٣٦٥.  
- ابن شاذان الأزدي، الفضل بن شاذان الأزدي ت ٢٦٠ هـ،  
٧٠ - الإيضاح، تحقيق جلال الدين الحسيني، طهران ١٣٩١.  
- الشافعي، محمد بن إدريس ت ٢٠٤ هـ،  
٧١ - كتاب الأم، ط ٣، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣.  
٧٢ - الرسالة، تحقيق احمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت ١٩٣٩.  
- ابن شبة النميري، عمر ت ٢٦٢ هـ،  
٧٣ - تاريخ المدينة المنورة، تحقيق فهم محمد شلتوت، دار الفكر، قم دت.  
- الشربيني، محمد ت ٩٧٧ هـ،  
٧٤ - مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، مصر ١٩٥٨.  
- الشريف الرضي، محمد بن الحسن الموسوي ت ٤٠٦ هـ،  
٧٥ - خصائص الأئمة، تحقيق محمد هادي الاميني، مجمع البحوث الإسلامية، إيران ١٤٠٦.  
- ابن شعبة الحراني، الحسن بن علي ت بعد ٤٠٠ هـ،

- ٧٦- تحف العقول عن آل الرسول، تحقيق علي اكبر غفاري، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤٠٤ هـ.
- ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي بن شهر آشوب ت ٥٨٨ هـ،
- ٧٧- مناقب آل أبي طالب، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٦.
- الشوكاني، محمد بن علي ت ١٢٥٥ هـ،
- ٧٨- نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخيار، دار الجليل، بيروت ١٩٧٣.
- الشيباني، محمد بن الحسن ت ١٨٩ هـ،
- ٧٩- السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، مصر ١٩٥٧.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ،
- ٨٠- المصنف، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت ١٩٨٨.
- أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن حيان ت ٣٦٩ هـ،
- ٨١- طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق عبد الغفور عبد الحق، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢.
- الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي ت ٣٨١ هـ،
- ٨٢- من لا يحضره الفقيه، ط ٢، تحقيق علي اكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم ١٤٠٤.
- ٨٣- الهداية، مؤسسة الإمام الهادي، قم ١٤١٨.
- ٨٤- الامالي، مؤسسة البعثة، قم ١٤١٧.
- ٨٥- الخصال، تحقيق علي اكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم ١٤٠٣.
- ٨٦- المقنع، مؤسسة الإمام الهادي، قم ١٤١٥.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام ت ٢١١ هـ،
- ٨٧- المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، دم ١٣٩٢.
- ٨٨- تفسير القرآن، تحقيق مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، الرياض د.ت.
- ابن طاووس الحسيني، علي بن موسى ت ٦٦٤ هـ،
- ٨٩- كشف المحجة لثمره المهجة، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٠ هـ.
- الطبراني، سليمان بن احمد ت ٣٦٠ هـ،

- ٩٠- المعجم الأوسط، تحقيق عبد الحسن إبراهيم الحسيني وآخر، مطبعة دار الحرمين، دم  
١٩٩٥.
- ٩١- المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت.  
- الطبرسي، الفضل بن الحسن ت ٥٦٠ هـ،
- ٩٢- مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الاعلمي، بيروت ١٤١٥.  
- الطبرسي، احمد بن علي ت ٥٦٠ هـ،
- ٩٣- الاحتجاج، تحقيق محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف ١٩٦٦.  
- الطبرسي، الحسن بن الفضل ت ٥٤٨ هـ،
- ٩٤- مكارم الأخلاق، إيران ١٩٧٢.  
- الطبرسي، محمد بن جرير ت ٣١٠ هـ،
- ٩٥- تاريخ الأمم والملوك، تحقيق مجموعة باحثين، مؤسسة الاعلمي، بيروت د.ت.
- ٩٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت ١٤١٥.  
- احمد الطبري، محب الدين احمد بن عبد الله ت ٦٩٤ هـ،
- ٩٧- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، مكتبة المقدسي، القاهرة ١٣٥٦.  
- الطوسي، محمد بن الحسن ت ٤٦٠ هـ،
- ٩٨- الامالي، تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم ١٤١٤.
- ٩٩- المبسوط في فقه الإمامية، تعليق محمد تقي الكشفي، المكتبة الرضوية، طهران ١٣٨٧ هـ.
- ١٠٠- تهذيب الأحكام، تحقيق حسن الخرسان، ط ٤، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٩٠.
- ١٠١- النهاية، دار الأندلس، طهران ١٣٦٥، ص ٤٢٣.
- ١٠٢- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية،  
طهران ١٣٩٠.
- ١٠٣- الخلاف، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٧.
- ١٠٤- رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٥ هـ.  
- ابن طيفور، أبو الفضل بن أبي طاهر ٣٨٠ هـ،
- ١٠٥- بلاغات النساء، مكتبة بصيري، قم د.ت.

- ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو بن الضحاك ت ٢٨٧ هـ،  
 ١٠٦- الآحاد والمثاني، تحقيق فيصل احمد الجوابرة، دار الدراية، السعودية ١٩٩١ .  
 - ابن عبد ربه، احمد بن محمد الأندلسي ت ٣٢٨ هـ،  
 ١٠٧- العقد الفريد، تصحيح محمد أمين، القاهرة ١٩٤٩ .  
 - أبو عبيد، القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ،  
 ١٠٨- الأموال، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٣ .  
 - ابن عدي، احمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ،  
 ١٠٩- الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، ط ٣، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨ .  
 - ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي ت ٥٧١ هـ،  
 ١١٠- تاريخ دمشق، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥ .  
 - العسكري، الحسن بن عبد الله بن سعيد ت ٣٨٢ هـ،  
 ١١١- تصحيقات المحدثين، تحقيق محمود احمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة  
 ١٤٠٢ .  
 - العقيلي، محمد بن عمرو ت ٣٢٢ هـ،  
 ١١٢- كتاب الضعفاء الكبير، ط ٢، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية،  
 بيروت ١٤١٨ .  
 - ابن علي، زيد ت ١٢٢ هـ،  
 ١١٣- مسند زيد بن علي، دار الحياة، بيروت ١٣٢٨ .  
 - ابن عمر، سيف بن عمر الضبي ت ٢٠٠ هـ،  
 ١١٤- الفتنة ووقعة الجمل، تحقيق احمد راتب عمروش، دار النفائس، بيروت ١٣٩١ .  
 - العياشي، محمد بن مسعود ت ٣٢٠ هـ،  
 ١١٥- تفسير العياشي، تحقيق هاشم الرسولي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران ١٣٨٠ .  
 - أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين ت ٣٥٦ هـ،  
 ١١٦- مقاتل الطالبين، تحقيق احمد صقر، دار المعرفة، بيروت د. د. ت.  
 - أبو القاسم الكوفي، علي بن احمد ت ٣٥٢ هـ،

- ١١٧ - الاستغاثة في بدع الثلاثة، النجف د ت.  
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ،
- ١١٨ - الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، مطبعة أمير، قم ١٤١٣ هـ.  
- قدامة بن جعفر ت ٣١٠ هـ،
- ١١٩ - الخراج وصناعة الكتابة، تعليق محمد حسين الزبيدي، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٨١.  
- ابن قدامة، عبد الله بن احمد بن محمود ت ٦٢٠ هـ،
- ١٢٠ - المغني، دار الكتاب العربي، بيروت د ت.  
- ابن قدامة المقدسي، عبد الرحمن بن قدامة المقدسي ٦٨٢ هـ،
- ١٢١ - الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت د ت.  
- القرطبي، محمد بن احمد ت ٦٧١ هـ،
- ١٢٢ - تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت د ت.  
- القزويني، محمد بن يزيد ت ٢٧٥ هـ،
- ١٢٣ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الفكر، بيروت د ت.  
- القمي، محمد طاهر،
- ١٢٤ - الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة الأمير، قم ١٤١٨.  
- القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم ت ١٢٩٤ هـ،
- ١٢٥ - ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق علي جمال الحسيني، دار الأسوة د ت.  
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ،
- ١٢٦ - البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث، بيروت ١٩٨٨.  
١٢٧ - تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٢.  
- الكليني، محمد بن يعقوب ت ٣٢٨ هـ،
- ١٢٨ - الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٨٨.  
- الكوفي، محمد بن سليمان ت بعد ٣٠٠ هـ،
- ١٢٩ - مناقب الإمام أمير المؤمنين، تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم ١٤١٢.

- مالك، مالك بن انس ت ١٧٩هـ،  
 ١٣٠ - المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، مصر د ت.  
 ١٣١ - الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٦هـ.  
 - الماوردي، علي بن محمد ت ٤٥٠هـ،  
 ١٣٢ - الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨.  
 - المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين ت ٩٧٥هـ،  
 ١٣٣ - كنز العمال، تحقيق بكرى حياني وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٩.  
 - المجلسي، محمد باقر ت ١١١١هـ،  
 ١٣٤ - بحار الأنوار، ط ٢، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٣.  
 - أبو مخنف الأزدي، لوط بن يحيى ت ١٥٧هـ،  
 ١٣٥ - مقتل الحسين، المطبعة العلمية، قم ١٣٩٨هـ.  
 - المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف ت ٧٤٢هـ،  
 ١٣٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بغداد ١٩٨٦.  
 - المسعودي، علي بن الحسين ت ٣٥٦هـ،  
 ١٣٧ - مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق أمير مهنا، مؤسسة النور، بيروت ٢٠٠٠.  
 ١٣٨ - التنبيه والأشرف، بيروت ١٩٦٥.  
 - مسلم، مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ،  
 ١٣٩ - صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت د ت.  
 - ابن معين، يحيى بن معين الدارمي ت ٢٨٠هـ،  
 ١٤٠ - تاريخ ابن معين، تحقيق احمد محمد، دار المأمون، دمشق ١٤٠٠هـ.  
 - المفيد، محمد بن محمد بن النعمان ت ٤١٣هـ،  
 ١٤١ - الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت، دار المفيد، قم د ت.  
 ١٤٢ - الامالي، تحقيق علي اكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، قم ١٤٠٣.

- ١٤٣ - المقنعة، جماعة المدرسين، قم ١٤١٠ هـ.
- ١٤٤ - خلاصة الإيجاز، مطبعة مهر، إيران د.ت.
- ١٤٥ - الجمل، مكتبة الداوري، قم د.ت.
- المقرزي، احمد بن علي ت ٨٤٥ هـ.
- ١٤٦ - الخطط المقرزية، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٧٠ هـ.
- ١٤٧ - النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم، تحقيق علي عاشور، المطبعة العلمية، النجف ١٣٦٨ هـ.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١ هـ.
- ١٤٨ - لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، قم ١٤٠٥ هـ.
- المنقري، نصر بن مزاحم المنقري ت ٢١٢ هـ.
- ١٤٩ - وقعة صفين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٢، المؤسسة العربية الحديثة، مصر ١٩٦٢ هـ.
- النديم البغدادي، محمد بن إسحاق ت ٤٣٨ هـ.
- ١٥٠ - كتاب الفهرست، مصر ١٩٧١ هـ.
- النسائي، احمد بن شعيب ت ٣٠٣ هـ.
- ١٥١ - سنن النسائي، دار الفكر، بيروت ١٩٣٠ هـ.
- ١٥٢ - السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١ هـ.
- النعمان المغربي، النعمان بن محمد ت ٣٦٣ هـ.
- ١٥٣ - شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق محمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم د.ت.
- ١٥٤ - دعائم الإسلام، تحقيق آصف بن علي اصغر فيضي، دار المعارف، مصر ١٩٦٣ هـ.
- أبو نعيم الأصبهاني، احمد بن عبد الله ت ٤٣٠ هـ.
- ١٥٥ - كتاب الضعفاء، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء د.ت.
- ١٥٦ - ذكر أخبار اصبهان، مطبعة بريل، إيران ١٩٣٤ هـ.
- ابن نما الحلي، جعفر بن محمد بن جعفر ت ٦٤٥ هـ.



- ١٥٧- ذوب النصار في شرح الثار، تحقيق فارس كريم حسون، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٦هـ.
- النووي، محي الدين ت ٦٧٦ هـ،
- ١٥٨- المجموع، دار الفكر، بيروت د ت.
- ابن هشام، عبد الملك ت ٢١٣ هـ،
- ١٥٩- السيرة النبوية، تحقيق احمد شمس الدين، دار الهلال، بيروت ١٩٩٨.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر ت ٨٠٧ هـ،
- ١٦٠- مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.
- الواقدي، محمد بن عمر ت ٢٠٧ هـ،
- ١٦١- المغازي، تحقيق مار دسن جونس، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦ هـ،
- ١٦٢- معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩.
- يحيى بن الحسين ت ٢٩٨ هـ،
- ١٦٣- الأحكام في الحلال والحرام، د م ١٩٩٠.
- أبو يعلى، احمد بن علي الموصلي ت ٣٠٧ هـ،
- ١٦٤- مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم، دار المأمون للتراث، بيروت د ت.
- اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب ت ٢٨٤ هـ،
- ١٦٥- تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت د ت.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم ت ١٨٢ هـ،
- ١٦٦- الخراج، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٩.

## المراجع

- إدريس الحسيني،
- ١٦٧- لقد شيعني الحسين، إيران، د ت.
- الاميني، عبد الحسين احمد،

- ١٦٨- الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٧.
- الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين،
- ١٦٩- كتاب المكاسب، قم ١٤٢٠ هـ.
- البجاوي، جاسم محمد شهاب،
- ١٧٠- دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٩٠.
- بنخيت، عبد الحميد،
- ١٧١- عصر الخلفاء الراشدين، دار المعارف، مصر ١٩٦٥.
- البكري، عبد الرحمن احمد،
- ١٧٢- من حياة عمر بن الخطاب، مطبعة الإرشاد، بيروت د م.
- الجواهري، محمد حسن،
- ١٧٣- جواهر الكلام، تحقيق محمد القوجاني، دار الكتب الإسلامية، قم د ت.
- جودة، جمال محمد،
- ١٧٤- العرب والأراضي في العراق، الأردن ١٩٧٧.
- الحر العاملي، محمد بن الحسن،
- ١٧٥- وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت، قم ١٤١٤.
- الحسيني، هاشم معروف،
- ١٧٦- دراسات في الحديث والمحدثين، دار التعارف، بيروت ١٩٧٨.
- الحصونة، رائد حمود عبد الحسين،
- ١٧٧- نشأة السجون وتطورها في الدولة العربية الإسلامية حتى التسلط التركي ٣٣٤ هـ- ٩٤٥ م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ٢٠٠٢.
- خولة شاكر،
- ١٧٨- بيت المال وتطوره، بغداد ١٩٧٦.
- الدوري، عبد العزيز،
- ١٧٩- النظم الإسلامية، بغداد ١٩٥٠.

- ١٨٠- في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ١٩٨١.
- ١٨١- نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٠، بغداد ١٩٧٠.
- ديورانت، ول،
- ١٨٢- قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، القاهرة ١٩٦٤.
- زيدان، عبد الكريم،
- ١٨٣- أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مطبعة البرهان، بغداد ١٩٦٣.
- السيستاني، علي الحسيني،
- ١٨٤- منهاج الصالحين، قم ١٤١٦.
- شرف الدين، عبد الحسين،
- ١٨٥- المراجعات، تحقيق حسين الراضي، ط ٢، بيروت ١٩٨٢.
- ١٨٦- النص والاجتهاد، مطبعة سيد الشهداء، قم ١٤٠٤.
- الشرهاني، حسين علي،
- ١٨٧- حياة السيدة خديجة بنت خويلد، مكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠٥.
- شمس الدين، محمد مهدي،
- ١٨٨- دراسات في نهج البلاغة، ط ٢، دار الزهراء، بيروت ١٩٧٢.
- ١٨٩- مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط ٣، دار الثقافة، إيران ١٩٩٢.
- صبحي الصالح،
- ١٩٠- النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٦.
- الصدر، محمد باقر،
- ١٩١- فدك في التاريخ، تحقيق عبد الجبار شرارة، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، دم ١٤١٥.
- علي، جاسم صكبان،
- ١٩٢- دراسات في التاريخ العربي من خلافة أبي بكر حتى سقوط الدولة الأموية ١١-

- ١٣٢هـ، الموصل ١٩٨٥.
- العيساوي، علاء كامل صالح،
- ١٩٣- النظم الإدارية والمالية في عهد الإمام علي (عليه السلام) ٣٥-٤٠هـ، ٦٥٦-٦٦٠م،  
اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة ٢٠٠٥.
- فان فلوتن،
- ١٩٤- السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية، ترجمة حسن إبراهيم حسن،  
مطبعة السعادة، مصر ١٩٣٤.
- فوزي، فاروق عمر وآخرون،
- ١٩٥- النظم الإسلامية، بغداد ١٩٨٧.
- القرشي، باقر شريف،
- ١٩٦- حياة الإمام الحسين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ١٩٧٤.
- كديور، محسن،
- ١٩٧- المشروعية السياسية ونظريات الحكم في الفقه الشيعي، مدخل إلى الفكر السياسي في  
الإسلام، مجموعة مقالات، إيران ٢٠٠١.
- الكلان تري، علي اكبر،
- ١٩٨- الجزية وأحكامها، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٦.
- مرتضى العسكري،
- ١٩٩- معالم المدرستين، مؤسسة النعمان، بيروت ١٩٩٠.
- ٢٠٠- عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، ط٦، دار التوحيد ١٩٩٢.
- ٢٠١- أحاديث أم المؤمنين عائشة، مكتبة النهضة، دم ١٩٩٤.
- نجهان ياسين،
- ٢٠٢- تطور الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسالة والخلفاء الراشدين، الموصل ١٩٨٨.
- النجيمي، محمد صادق،
- ٢٠٣- أضواء على الصحيحين، ترجمة يحيى البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم  
١٤١٩.

- الهمداني، احمد الرحماني،  
٢٠٤- الإمام علي (عليه السلام)، طهران د ت.  
- اليوزبكي، توفيق،  
٢٠٥- النظم العربية الإسلامية، ط ٣، بغداد ١٩٨٨.

### المصادر الأجنبية

- Bell، Richard، The origin of Islam in its Christian environment،  
London 1926.
- 2-Kennedy، Hugh، The Prophet and the Age of the Caliphates،  
second edition، Publisher: Longman، Published 2004.
- 3-Vercellin،Giorgio، Istituzioni Del Mondo Musulmano، Torino  
1996.

## المحتويات

٧.....	مقدمة المؤسسة.....
٩.....	المقدمة .....

### الفصل الأول

#### تولي الإمام علي بن أبي طالب خلافة المسلمين

١٥ .....	المبحث الأول: الثورة على الخليفة عثمان بن عفان .....
٥٣ .....	المبحث الثاني: بيعة الإمام علي بالخلافة وبرنامج السياسي والمالي .....
٥٣ .....	البيعة: .....
٧٢ .....	البرنامج السياسي والمالي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) .....

### الفصل الثاني: واردات الدولة الإسلامية

٨٣ .....	بيت المال .....
١٠١ .....	أما الموارد التي يعتمد عليها بيت المال فهي : .....
١٠١ .....	أ- الخراج .....
١٣٧ .....	ب- الجزية .....
١٦٠ .....	ج- الزكاة .....
١٧٦ .....	د- الفيء والغنائم .....
١٧٦ .....	١- الفيء .....
١٨٧ .....	٢- الغنائم .....
٢٠٤ .....	هـ- العشور .....
٢٠٤ .....	١- عشر الأرض .....
٢٠٧ .....	٢- عشور التجارة .....

### الفصل الثالث: نفقات بيت المال

- أ- العطاء ورواتب الموظفين ..... ٢١٣
- طريقة توزيع العطاء ووقته ..... ٢٤٦
- ب - الرعاية الاجتماعية والمساعدات ..... ٢٧١
- ج - النفقات العامة ..... ٢٧٨

### الفصل الرابع

#### الإدارة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)

- المبحث الأول: معايير اختيار الولاية والعمال ..... ٢٨٥
- ١- الدين والورع والفقه والحياء: ..... ٢٩٠
- ٢- الانتساب إلى أسرة شريفة صالحة ..... ٢٩٦
- ٣- الخبرة الإدارية والسياسية ..... ٣٠١
- المبحث الثاني: الولاية والعمال ..... ٣٠٨
- اولا: المدينة المنورة: ..... ٣٠٩
- ثانيا: مكة والطائف ..... ٣١٠
- ثالثا: البصرة ..... ٣١١
- أ- فارس: ..... ٣١٥
- ١- اصطخر: ..... ٣١٧
- ٢- اردشير خرة: ..... ٣١٨
- ب- الأهواز: ..... ٣١٩
- ج- سجستان: ..... ٣٢٠
- ح- كرمان: ..... ٣٢٢
- د- خراسان: ..... ٣٢٢

٣٢٣	رابعاً : ولاية الكوفة.....
٣٢٦	أ- أذربيجان :
٣٢٩	ب- همدان :
٣٣١	ج- الري :
٣٣٢	د- أصبهان :
٣٣٣	هـ- كسكر :
٣٣٤	و- بلاد الجبل :
٣٣٤	خامساً: المدائن :
٣٣٨	سادساً: ولاية مصر.....
٣٤١	سابعاً : الجزيرة الفراتية :
٣٤٤	ثامناً: اليمن :
٣٤٥	تاسعاً- البحرين :
٣٤٧	عاشراً: عمان :
٣٤٧	عمال الصدقات المصدقين.....
٣٥١	المبحث الثالث : نظام الرقابة المالية .....
٣٥١	١- نظام العيون.....
٣٧٠	٢- التفتيش الإداري .....
٣٧٣	٣- الرقابة الشعبية على الولاية والعمال :
٣٨٣	الخاتمة .....
٣٨٩	المصادر والمراجع.....
٤٠١	المراجع .....
٤٠٥	المصادر الأجنبية .....